جامعة الأمة للتعليم المفتوح

دراسات في القضية الفلسطينية

تأليف

د. وليد حسن المدلل　　**د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر**

الطبعة الأولى
1434هـ - 2013م

غزة-فلسطين

استهلال

اكتسب الصراع الدائر على أرض فلسطين المحتلة خصوصية ميزته عن غيره من الصراعات حول العالم، فهو ليس امتداد لصراعات لم تتوقف بين القوى المختلفة للسيطرة على أرض فلسطين لأسباب اقتصادية أو عسكرية وحسب، بل إن الصراع الذي تحياه الأمة بدرجات متفاوتة مع العدو الصهيوني شكل صراعاً تداخلت فيه عوامل: التاريخ والدين والسياسة والثقافة والاقتصاد، والرؤية الحضارية للمنطقة العربية والإسلامية، ودورها في مسيرة الحضارة الإنسانية.

لذا وجب علينا نحن أبناء الشعب الفلسطيني أن نتعرف على هذا العدو ومخططاته وارتباطاته وتحالفاته وروايته الأشد تشويها وتزييفا، بما يحقق الوعي به وبمقتضيات وشروط الصمود والانتصار عليه.

إن الوفاء لفلسطين والقدس، يستوجب فهم هذه القضية والتعرف على أسرارها ومكنوناتها، والتضحية في سبيلها، وتبليغها الأجيال القادمة التي يُراد لها أن تجهل قضيتها وتخسر المعركة، تلك المعركة التي استهدفت: الدين والأرض والإنسان والقضية، كما استهدفت وعينا وذاكرتنا الجماعية.

في ضوء ذلك، فإن ما يقع بين دفتي هذا المقرر ليس سوى شق للباب في هذا الموضوع، وإيغال فيه برفق، لعل ما فيه من: الشرح والتأصيل والتحليل والتوضيح والتبيان، وما سيتمخض عن اللقاء الصفي طوال فصل دراسي من حوارات مثمرة ومناقشات مستفيضة، كفيلة بوضع أقدام طلبتنا الأعزاء على أعتاب هذه القضية؛ فنجلي حقائقها ونقف بهم على أسرارها، بما يشحذ الهمم ويقوى العزائم، لعلنا نفي بعض ما في رقابنا من دين لفلسطين: الأرض والإنسان والقضية.

د. وليد المدلل **د. عدنان أبو عامر**

محتويات مساق القضية الفلسطينية
وأهداف تدريسها

م	عنوان الفصل:	الصفحة
1-	فلسطين عبر العصور	
2-	الصهيونية: الفكر والممارسة	
3-	الاحتلال البريطاني لفلسطين ودعم المشروع الصهيوني	
4-	المقاومة الفلسطينية بين عامي 1948-2005	
5-	سياسات التهويد والاستيطان في القدس	
6-	الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
7-	اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين و العودة	
8-	الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي	
9-	النظام السياسي الفلسطيني	

الفصل الأول: فلسطين عبر العصور

تعتبر فلسطين من أقدم مواطن الجنس البشري التي عمرها الإنسان، ويعود ذلك إلى عبقرية المكان الذي وُهِبَ الكثير من عناصر الفرادة والتميز، تلك العوامل التي ساهمت منفردة أو مجتمعة على جذب العنصر البشري لسكني هذه المنطقة من العالم دون غيرها، يأتي في مقدمة هذه العوامل: الجغرافيا والمكانة الدينية.

- **الموقع الجغرافي**: تقع فلسطين أو (بلاد كنعان) في مفترق طرق بين قارات العالم القديم، وحضاراته الزاخرة، وبحكم هذا الموقع؛ أصبحت: همزة الوصل بين قارات العالم وقواه المتعددة، وملتقى طرق التجارة العالمية والإقليمية، وممراً للجيوش الغازية ومطمعاً للقوى الكبرى قديماً: (الفارسية، اليونانية، والرومانية)، ونهبة لقوى الاستعمار الحديث للأهمية سالفة الذكر.
- **المكانة الدينية:** تعتبر فلسطين موطن الرسالات السماوية الثلاث، حيث توجه إليها إبراهيم عليه السلام بالهجرة، ثم قصدها موسى عليه السلام في رحلة تاريخية ببني إسرائيل، وعلى أرضها عاش بعض الأنبياء مثل: داوود، سليمان، زكريا، ويحيى، وهي مهد عيسى عليه السلام، على أرضها ترعرع، ثم إليها أسري بخاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وإليها تهفو قلوب المؤمنين حول العالم، وبسببها ولمكانتها القدسية دارت حروب دينية: كالحرب الصليبية، وكذلك الاحتلال اليهودي الصهيوني مدعوم بقوى الاستعمار الحديث.

- **<u>أهداف الفصل الأول:</u>**

عزيزي الطالب: يتوقع منك بعد دراستك هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

1- تتعرف إلى أهم المراحل التاريخية الحضارية لأرض فلسطين.

2- تميز بين كل حضارة وأخرى من الحضارات البشرية.
3- تكتشف العلاقة التكاملية التي تربط بين جميع الحضارات الإنسانية.

- **الوسائط المساعدة:**

يمكن للطالب الرجوع إلى المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الفصل، إلى جانب الوسائل المساعدة التالية:

1- نظام Moodle التابع لجامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة.
2- الموقع الإلكتروني:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

- **أقسام الفصل:**

أولاً: فلسطين الحضارة
ثانياً: فلسطين في العهد الإسلامي
ثالثاً: جوانب الحضارة الإسلامية في فلسطين

أولاً: فلسطين الحضارة:

شهدت فلسطين منذ أقدم العصور وحتى القرن العشرين بروز حضارتين رئيستين، هما: الحضارة الكنعانية والحضارة العربية الإسلامية. وبينما كانت الأولى البوتقة التي انصهرت فيها حضارات شتى سكنت المنطقة وأثرت فيه وتأثرت بها، حيث كانت الحضارة الكنعانية شعلة أنارت بوهجها حضارات الشعوب التي استقرت في فلسطين، والذين هاجروا إليها واندمجوا معها.

ولسنا هنا في مجال تعدادها، وإنما نكتفي بالإشارة إلى ثلاث حضارات بارزة هي: الحضارات الفارسية، اليونانية، والرومانية، في حين كانت الحضارة العربية الإسلامية هي التي أضاءت وجه فلسطين وعمقت هويتها ومنحتها مكانة مقدسة جعلت منها معلما بارزا من معالم هذه الحضارة العريقة ودافعت عنها أمام الأمم الطامعة وفي مقدمتها الغزوة الصليبية والاستعمارية الأوربية وغيرها، كما حافظت على فلسطين: اسماً ومجتمعاً وحضارة.

أولا: الحضارة الكنعانية:

رغم تعدد التقديرات للبدايات الزمنية للوجود الكنعاني في فلسطين، فمما لا شك فيه إطلاقا أنهم كانوا أول من سكن المنطقة من الشعوب المعروفة تاريخيا وأول من بنى على أرض

فلسطين حضارة. حيث كانت لغة الكنعانيين أقرب ما تكون إلى اللغة السامية الأم. أي اللغة العربية البائدة، ولم يكن الحكم على ارض كنعان موحدا فقد كانت تتكون من دويلات تتقاتل فيما بينها، الا عند مجابهة الخطر الخارجي وخصوصا من (اليحثيين) أو (المصريين).

لذلك اشتهر الكنعانيون ببناء القلاع والأسوار؛ لحماية أنفسهم. وقد أرهبت قلاع (أريحا) العيون الذين أرسلهم موسى لاستكشاف أرض فلسطين "قالوا يا موسى إن فيها قوماً جبارين".المائدة/آية 22

خريطة توضيحية لفلسطين التاريخية

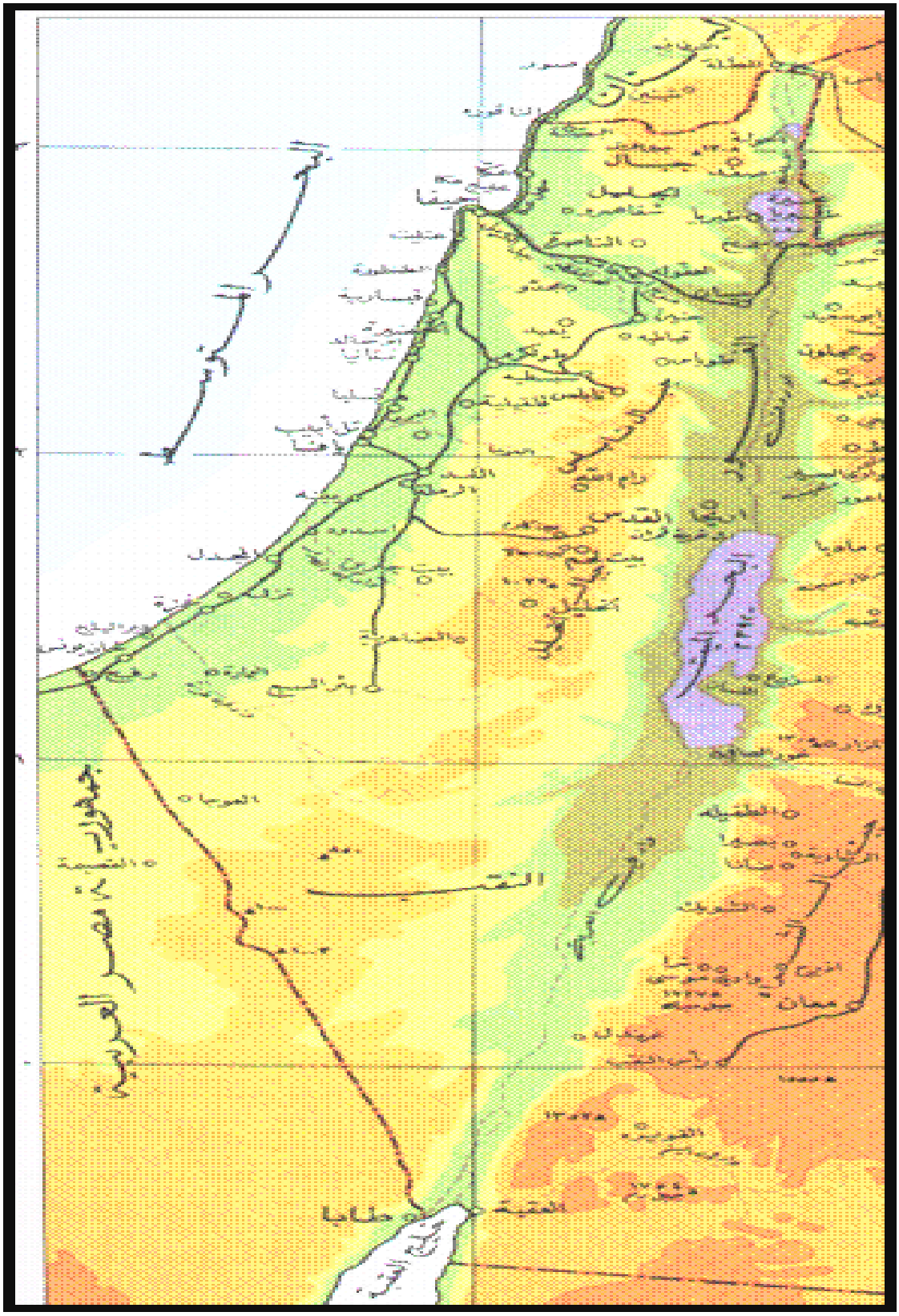

وقد توصل الكنعانيون إلى بناء الصهاريج فوق السطوح، وحفر الأنفاق الطويلة تحت الأرض؛ لإيصال المياه إلى داخل القلاع. ومن أهم تلك الأنفاق نفق يبوس (القدس)، حيث حفر

اليبوسيون -وهم من بطون القبائل الكنعانية- نفقاً وجاءوه بالمياه إلى حصن (يبوس) من نبع جيحون؛ ولذلك صمدت القلعة ثلاثمائة سنة أمام الإسرائيليين.

وقد عرف الكنعانيون في حروبهم الحصان والمركبة الحربية وكذلك أسلحة الحديد، كما استعملوا: القوس والنشاب والخنجر القصير والسكين المعقوف، وقد برعوا في صناعة الأدوات الحربية وهم أول من أدخل فن التعدين؛ مما ساعدهم في صناعة الأسلحة الفتاكة من البرونز والحديد وحتى الفولاذ.

سؤال التقويم القبلي 1:
تحدث عن أهم معالم الحضارة الكنعانية في فلسطين من مختلف الجوانب التاريخية والعمرانية

إن من أقدم المدن الكنعانية الباقية حتى اليوم: أريحا وأشدود (أسدود) وعكو (عكا) وغزة والمجدل ويافي (يافا) وأريحا ومن المدن التي تغيرت أسماؤها بمرور الزمن: يبوس (القدس) شكيم (نابلس) أشكلون (عسقلان) بيت شان (بيسان) وصدّيم (حطين) وجازر (أبو شوشة).

وقد زادت تلك المدن عن (200) مدينة، وأقدم ذكر لها منقوش على أعمدة هيكل الكرنك في الأقصر (مصر العليا)، حيث وردت أسماء (119) مدينة، وهناك مئات من المدن والقرى منها ما بقي حتى اليوم ومنها ما اندثر، وجميع أسمائها كنعانية عربية قديمة، سرق اليهود تلك الأسماء الكنعانية العربية وأطلقوها على مستعمراتهم التي أنشئوها على أرض فلسطين مدعين بأنها أسماءٌ عبرية؛ والتاريخ أكد أنها كانت موجودة قبل غزوهم لفلسطين.

وقد اشتهر الكنعانيون بالزراعة وخصوصاً زراعة مختلف أنواع: الحبوب والعنب والتين والزيتون والرمان والنخيل والتفاح وكانوا يعرفون معظم الأشجار والفاكهة والأعشاب المعروفة اليوم.

وفي الصناعة برعوا في: التعدين وصناعة الخزف والزجاج والنسيج وصناعة الثياب. كما برعوا في فن العمارة؛ فبنيت منازل الملوك والأغنياء داخل الأسوار من الحجارة المنحوتة وهي عادة كانت تتكون من باحة في الوسط وحولها الطرق وحتى البيوت العادية فقد كان فيها آبار للمياه وعنابر القمح ونوافذها كانت تطل على الباحة. أما بيوت الفقراء فكانت من اللّبن وكذلك الحجارة غير المنحوتة، وفي الداخل استعملت: الأسرة والكراسي وأدوات المطبخ المتنوعة.

وكانت مفاتيح بيوتهم ضخمة تصنع من الخشب أو المعدن وفي كثير من قرى فلسطين والشام ومصر ما زالت المفاتيح على هذا الطراز وقد اهتم الكنعانيون بالموسيقا وقد اقتبسوا كثيراً من عناصر موسيقاهم من شعوب مختلفة توطنت الشرق الأدنى القديم، وقد استخدموا الموسيقا والغناء في طقوسهم الدينية، وقد انتشرت موسيقاهم في جميع بقاع المتوسط.

إن الأدب والفن هما عنوان الحضارة وقد أبدع فيهما الكنعانيون والمتتبع للكتابات الإسرائيلية التي تحاول جاهدة إيهام العالم بأنهم هم الذين بنو الحضارة العريقة وانهم أصحاب الأناشيد والتراتيل والغناء.

إلا أن كبار المؤرخين الثقات أمثال (برستد) الذي وصف المدن الكنعانية المزهرة يوم دخلها العبرانيون بقوله: "إنها مدن فيها البيوت المترفة، وفيها الصناعة والتجارة والكتابة والمعابد، وفيها الحضارة التي سرعان ما اقتبسها العبرانيون الرعاة البدائيون، فتركوا خيامهم

وقلدوهم في بناء البيوت كما خلعوا الجلود التي ارتدوها في الصحراء وارتدوا الثياب الصوفية الزاهية الألوان.

وبعد فترة لم يعد في الإمكان أن يفرق المرء بين الكنعانيين والعبرانيين بالمظهر الخارجي، فقد اقتبسوا الحضارة الكنعانية، كما اقتبس المهاجرون الجدد إلى أمريكا في يومنا هذا طرق المعيشة الأمريكية"، وقد ظلت اللغة الكنعانية هي اللغة السائدة منذ فجر التاريخ المكتوب، منذ خمسة آلاف عام.

لم يعد بالإمكان التفريق بين الكنعانيين والعبرانيين بالمظهر الخارجي، بعد اقتباسهم لها بصورة كاملة

ثانياً: الحضارة الفارسية:

عندما فتح (كورش الثاني) بابل استعان باليهود؛لاستتباب سلطته، وقد طلبوا منه في المقابل العودة إلى فلسطين، وبعد أن فتح مصر أصبحت المنطقة المعروفة في عصرنا (الشرق الأوسط) خا للفرس فامتد ملكهم من دلتا النيل وشواطئ البسفور غرباً إلى نهر السند

كانت اللغة الآرامية في تلك المرحلة من حكم الفرس لغة الكلام و حرف الفرس اهتمامهم للمواصلات والإدارة وتنظيم الضرائب وقد صكوا النقود الذهبية والفضية، وانصرف الناس إلى التجارة والزراعة.

وعرفت فلسطين كغيرها هدوءاً نسبياً خصوصاً وأن حكم (داريوس) اتصف بالعدل لا بالبطش والقسوة ثم انتهى العهد الفارسي بفتوحات الإسكندر المكدوني .

ثالثاً: الحضارة اليونانية:

بعد أن أخضع (الإسكندر المكدوني) المدن اليونانية توجه إلى آسيا الصغرى عام (334) قبل الميلاد لمحاربة الفرس، ثم إلى سوريا ولبنان وفلسطين ومن الشاطئ الكنعاني الفنيقي استعصت عليه مدينتا صور وغزة فقد قاومته (صور) سبعة أشهر وقاومته (غزة) شهرين وقد ساهم الأنباط العرب في الدفاع عن غزة طوال الحصار، وبعد دخولها دمرها وأحرقها.

كان الإسكندر يهدف إلى دمج الشرق في الغرب وجمعهما تحت حكم واحد. ونظرية الإسكندر في الدمج اختلفت عن نظرية الاستعمار في القرن التاسع عشر؛ لأنها قائمة على مبدأ المساواة بين الشعوب ولم يؤمن بأن شعبه الإغريقي فوق كل الشعوب، ولكنه آمن بضرورة انتشار الحضارة الهيلينية الإغريقية.

وقد بدأت اللغة اليونانية بالانتشار وكذلك مظاهر الحضارة الإغريقية، وكان الهَم اليوناني الأكبر في نشر الحضارة يرتكز على: بناء المدن الجديدة وترميم المدن القديمة وإنشاء المدارس وبناء المسابح والمعابد والملاعب والساحات، فضلاً عن نشر العادات والتقاليد اليونانية.

بنى اليونانيون وجددوا مدناً فلسطينية عديدة منها: (يوبا/يافا)، (رافيا/رفح)، (بطوليمايس/عكا)، (أزوتوس/أسدود) بالإضافة إلى العديد من القرى. غير أن سياسة الاندماج التي سعى الإسكندر إليها لم تتحقق، خصوصاً أن اليونان سكنوا المدن، أما القرى فسكانها ابتعدوا عنهم وعن تقاليدهم وحافظوا على تراثهم.

ومن الأدلة على ذلك: أنه على الرغم من أن اللغة اليونانية أصبحت اللغة الرسمية فإن اللغة الآرامية بقيت اللغة المحكية والمتداولة وهي اللغة التي تكلم بها السيد المسيح وهي اللغة التي تطورت منها السريانية وتعتبر الأخيرة إحدى اللهجات المحكية للغة الآرامية.

وفي العهد اليوناني كان سكـان فلسطين باستثناء اليونانيين الحكام

بنـــى اليونـــانيون وجـــددوا مـــدناً فلسطينية منها: يافا، رفح، عكا، وأسدود

يتألفون من: الكنعانيين ومن العرب (القبائل العربية) ومن خليط من: السامريين، الآراميين، اليهود، والفلسطينيين (الباليستا) ومجموعات مما تبقى من الأمم الفاتحة السابقة.

رابعاً: الحضارة الرومانية :

في تاريخ فلسطين ما قبل الميلاد عرف (هيرودس) بأنه أكثر من شاد وبنى، فقد بنى: المدن والقلاع والحصون والمسارح والملاعب والمدارج والساحات والأسوار والقصور. ومن المدن الجديدة: (قيصرية/ قيسارية)، (انتيباتريس/خربة راس العين، نسبة إلى أبيه).

ثم أعاد بناء العديد من المدن والقلاع والأبراج ومن الآثار التي تم اكتشافها في أريحا سنة 1951 قصر (هيرودس) الشتوي الكبير. وقد امتد الزمن بدولة (الهرادسة الأدوميين) نسبة إلى (هيرودس الكبير) مائة سنة بعد الميلاد، ولما انهزمت دولتهم لم يعودوا إلى موطنهم الأصلي مفضلين البقاء حيث هم. ومن أبرز المدن التي سكنوها: (جرش، عمان، بيسان، ودمشق) وكانت تلك المدن بمثابة مراكز تجارية وعمرانية بارزة.

أما بالنسبة إلى القضاء والضرائب والجندية فقد كانت السلطة للرومان، وقد استفادوا من المدن اليونانية فسكنوها وباشروا بنشر لغتهم اللاتينية وتقاليدهم. في أواخر القرن الرابع للميلاد انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى إمبراطوريتين: غربية وشرقية، وكانت فلسطين وسوريا من أراضي الإمبراطورية الرومانية الشرقية (395 - 636م) وفي العهد الروماني الشرقي البيزنطي تكرّس اسم (فلسطين) التاريخي إدارياً وسياسياً وقسمت البلاد إلى ثلاث مناطق:

فلسطين الأولى: وشملت: نابلس والقدس والخليل والسهل الساحلي حتى رفح وعاصمتها قيسارية.

فلسطين الثانية: وشملت: الجليل وأم قيس وقلعة الحصن وطبريا وعاصمتها بيسان.

فلسطين الثالثة: وهي بلاد الأنباط وشملت منطقة جنوب فلسطين وبئر السبع وكانت البتراء في الأردن عاصمتها.

تمرين2: حدد في شكل نقاط التقسيمات الإدارية لفلسطين في العهد الروماني.

1. .....
2. .....
3. .....

برز المدن التي جدد الرومان بناءها: (إيليا كابيتولينا/ القدس)، (نيابوليس/ نابلس)، (وفصايلس - خربة فصايل)، (ويامينا/ بيتا)، (طيبارية/طبريا)، (ديسوبوليس/ اللد)، (البثروبوليس/ بيت جبرين)، (قيصرية/ قيسارية) وغيرها من المدن.

وقد وجدت في القرن الرابع للميلاد في فلسطين (31) مدينة و(442) قرية، وبنى الرومان: المعابد والهياكل والحصون والقلاع والقصور والمدارس والحمامات والأسواق، وقد كان الزي اليوناني ما زال سائداً في المدن خاصةً وقد كانت طبيعة الحياة فيها قد أخذت طبيعة الحياة اليونانية والرومانية، فانتشرت في المدن: ألعاب المصارعة وسباق العربات والصيد، وكذلك: المباريات الموسيقية والتمثيليات والمسرحيات.

ومن أشهر المدن حضارة في العهد الروماني كانت: قيسارية وعسقلان وغزة، وفي الريف ازدهرت الزراعة واستقرت معظم القبائل في بيوت حجرية وقد اتجه الرومان إلى بناء السدود والقنوات.

وفي الصناعة اشتهرت فلسطين بصناعة: الكتان والنسيج والصباغة، وساهمت الطرق الرومانية في تشجيع التجارة، وظلت اللغة الآرامية هي اللغة المحكية الدارجة، واللغة اليونانية لغة الأدب والتعليم، وكانت أيضاً لغات خاصة للشعوب المتعددة.

وامتاز العهد الروماني بحدثين تاريخيين كان لهما أكبر الأثر في تاريخ فلسطين:

أولهما: ولادة المسيحية على أرض فلسطين ثم أصبحت في وقت لاحق الديانة الرسمية للدولة الرومانية،

وثانيهما: نهاية اليهودية على أرض فلسطين، فقد ثار اليهود مرات عدة في عهد الرومان وأخضعهم الرومان منذ سنة (135) في عهد (هدريان) وقد تم سبيهم ولم يعد لهم من وجود يذكر، حيث إن تعاليم المسيحية مناقضة كل التناقض لطبيعة عصر بني إسرائيل منذ (يوشع بن نون) في القرن الثاني قبل الميلاد.

حيث بينت صفحات التاريخ القديم أن بني إسرائيل كانوا يتعاملون مع شعوب المنطقة بالسلاح والقتل والتدمير لحضاراتهم فقد قاوم اليهود انتشار المسيحية، وقد ساعدوا الفرس في احتلال القدس بقيادة (كسرى) وأحرقت كنيسة القيامة ونقل الصليب إلى فارس، وكذلك تم هدم الكثير من الأديرة والكنائس، كما نهبت المدن.

ولدى دراسة الفكر المسيحي والحضارة في عهد الرومان احتلت فلسطين مكانة بارزة فقد اشتهر فيها عدد من المدارس اللاهوتية والمكتبات. في قيسارية أسس (أورجينس) في أوائل القرن الثالث الميلادي مدرسة للاهوت كانت تدرس: اللاهوت والفلسفة والمنطق والهندسة وقد احتوت على مكتبة ضخمة حيث أتاها طلاب العلم من خارج فلسطين وفي قيسارية أيضاً انشأ (بمفيليوس) مدرسة ثانية مواصلاً عمل (أوريجينس)، وقد ضمت المكتبة في مدرسته ثلاثين ألف كتاب. وفي القدس أيضاً وجدت المدارس ووجدت مكتبة ضخمة أنشأها الأسقف اسكندر.

وكانت مدارس غزة من أهم المدارس العامة منذ القرن الثاني للميلاد فاشتهرت بتدريس الفلسفة والبلاغة واشتهرت أيضاً مدرسة الحقوق في قيسارية، وظهر في تلك المرحلة العديد من المؤرخين والفلاسفة، وأشهرهم: القديسان (يوستينوس) 165-100م، والقديس (هيلاريون) 287 -371م، والمطران (بوسابيوس) 340-260 م .

وفي العهد البيزنطي المسيحي ازدهرت المدارس والمكتبات والمؤلفات واشتهرت من المدن: قيسارية وعسقلان وغزة ومن أكثر المدارس شهرة مدرسة الخطابة المسيحية في غزة. والتدريس في العهد البيزنطي كان باللغة اليونانية ، فالبيزنطيون اتخذوا اليونانية لغتهم بمرور الزمن، وقد أطلق العرب على اللغة اليونانية البيزنطية اللغة الرومية .

إن أجواء الحرية الفكرية تلك كانت مرحلة مهمة من تاريخ فلسطين، إذ مهما يكن طابعها الفكري العام فهي مستقاة من الفكر الهيليني والروماني، فروحها كانت الروح المسيحية، وبصرف النظر عن أصل أولئك المفكرين سواء أكان أجدادهم من مقدونيا أم أثينا أم روما، فهم قد ولدوا في فلسطين وعاشوا على أرضها وتشربوا من الحضارات المختلفة التي مرت على فلسطين وتأثروا بها وأثروا فيها، وإن الأثر الأكبر لأولئك المفكرين والمبدعين هو أن عطاءهم الفكري كان تفاعلاً مستمراً مع تاريخ الأرض ومن تاريخ الشعب الذي استقر على تلك الأرض.

وفلسطين منذ القرن السابع ومنذ انتمائها إلى العهد العربي الإسلامي كان من طبيعة التطور أن يهاجر إليها المزيد من العرب وأن يصبح الإسلام دين الأكثرية من سكانها، غير أن التعايش الحقيقي بين أبناء الديانات السماوية كان سمة العهد العربي الإسلامي.

- **الحضارة العربية الإسلامية:**

حظيت فلسطين بمكانة خاصة في الفكر الإسلامي، وهي المكانة التي جعلتها محط أنظار ومهوى أفئدة المسلمين والعرب.

تمرين3: إملأ الفراغ في الجدول التالي:

مكانة فلسطين في الإسلام	شواهد المكانة
القبلة الأولى	
بركة الأرض	
أرض المحشر	
مسرى الأنبياء	

1- **قبلة المسلمين الاولى:** حيث كانت القبلة الأولى التي توجه إليها المسلمون للصلاة مدة ستة عشر أو سبعة عشر شهرا، كما ثبت في حديث الصحيحين عن البراء قال" صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ستة عشر شهرا، أو سبعة عشر شهرا ثم صرفنا نحو الكعبة".

2- **بركة الإقامة والصلاة في مسجدها**: يعتبر مسجدها الأقصى ثالث المساجد التي تشد إليها الرحال في الإسلام، والصلاة فيه بخمسمائة صلاة عما سواه من المساجد ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى". وقال صلى الله عليه وسلم : "الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي بألف صلاة والصلاة في المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة".

3- **الأرض المباركة:** وقد ورد ذكر بركتها في قوله تعالى: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله"، وقال تعالى: "ونجيناه ولوطا إلى الأرض التي باركنا فيها"، قال ابن كثير: بلاد الشام، وقوله تعالى بحقها: "ولسليمان الريح عاصفة تجري بأمره إلى الأرض التي باركنا فيها"، قال ابن كثير: بلاد الشام، وقال تعالى:"وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة"، قال ابن عباس: القرى التي باركنا فيها هي بيت المقدس. والبركة هنالك حسية ومعنوية؛ لما فيها من ثمار وخيرات ولما خصت به من مكانة؛ ولكونها مقر الأنبياء ومهبط الملائكة الأطهار.

4- **الأرض المقدسة:** وقد ورد تأكيد ذلك في قول الله تعالى على لسان موسى عليه السلام: "يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين، قالوا يا موسى إن فيها قوماً جبارين وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فإن يخرجوا منها فإنا داخلون"، قال الزجاج: المقدسة بمعنى الطاهرة، وقيل سماها مقدسة؛ لأنها طُهّرت من الشرك وجعلت مسكنا للأنبياء والمؤمنين، قال الكلبي: الأرض المقدسة هي دمشق وفلسطين وبعض الأردن، وقال قتادة : هي الشام كلها، وفي ذلك قال النبي - صلى الله عليه وسلم-: "إن الله بارك فيما بين العريش والفرات، وخص فلسطين بالتقديس"، وفي رواية" " الله بارك في الشام، من الفرات إلى العريش".

5- **أرض الأنبياء:** فعلى أرضها عاش وأقام: إبراهيم، واسحق ويعقوب ويوسف ولوط وداود وسليمان وصالح وزكريا ويحيى وعيسى عليهم السلام ممن ورد ذكرهم في القرآن الكريم وممن ورد ذكرهم في الحديث الصحيح نبي الله يوشع عليه السلام.
6- **مسرى ومعراج النبي محمد صلى الله عليه وسلم:** أسرى بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس، وفيها صلى بالأنبياء الكرام، بما يعنيه ذلك من انتقال الإمامة والريادة وأعباء الرسالة إلى الأمة الإسلامية، وهي الأرض التي عُرج به منها إلى السماء السابعة.
7- **تحفها الملائكة المكرمين:** فالملائكة تبسط أجنحتها على أرض فلسطين التي هي جزء من الشام، ففي الحديث الصحيح عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى اله عليه وسلم يقول: "يا طوبى للشام، يا طوبى للشام، قالوا: يا رسول الله وبم ذلك؟ قال: " تلك ملائكة الله باسطة أجنحتها على الشام".
8- **أرض المحشر والمنشر:**روى الإمام أحمد بسنده عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت: يا نبي الله أفتنا في بيت المقدس فقال: "أرض المحشر والمنشر". قال تعالى: "واستمع يوم يُنادِ المُنادِ من مكان قريب". قال يزيد بن جابر في هذه الآية: يقف إسرافيل على صخرة بيت المقدس، فينفخ في الصور، فيقول: "أيتها العظام النخرة، والجلود المتمزقة، والأشعار المتقطعة، انّ الله يأمرك أن تجتمعي ليوم الحساب". وروى عن قتادة أن المكان الذي ورد في الآية هو صخرة بيت المقدس.
9- **عقر دار الإسلام:** هي عقر دار الإسلام وقت اشتداد المحن والفتن، فعن سلمة بن نفيل قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "عقر دار الإسلام بالشام"، وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إني رأيت عمود الكتاب انتزع من تحت وسادتي، فنظرت فإذا نور ساطع عمد به إلى الشام، ألا إن الإيمان إذا وقعت الفتن بالشام".
10- **أرض جهاد ورباط:** إن أجر المقيم المحتسب كأجر المجاهد والمرابط في سبيل الله، فعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أهل الشام وأزواجهم وذرياتهم وعبيدهم وإماؤهم إلى منتهى الجزيرة مرابطون في سبيل الله فمن احتل مدينة من المدائن، فهو في رباط ومن احتل منها ثغرا من الثغور فهو في جهاد"، وعن معاذ قال: قال رسول الله -صلّى الله عليه وسلم-: "يا معاذ إنّ الله عزّ وجل سيفتح عليكم الشام من بعدي: من العريش إلى الفرات: رجالهم ونساؤهم وإماؤهم مرابطون إلى يوم القيامة. فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس، فهو في جهاد إلى يوم القيامة".

وعن كعب قال: قال الله -عزّ وجل- لبيت المقدس: "أنت جنتي وقدسي وصفوتي من بلادي، من سكنك فبرحمة منـي، ومن خرج منك فبسخط مني عليه". ولما علم الصحابة تفضيل الشام على غيره رحل إليه منهم عشرة آلاف عين رأت النبي عليه السلام على ما رواه الوليـد بن مسلم.

وفي الأحاديث التي يفسر ويقوي بعضها البعض أن الطائفة المنصورة الثابتة على الحق تسكن الشام وخصوصا بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، فعن أبي أمامة مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لعدوهم قاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك"، قيل يا رسول الله أين هم؟ قال: "ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس"، وعن عطاء قال: "لا تقوم الساعة حتى يسوق الله -عزّ وجل- خيارَ عباده إلى بيت المقدس وإلى الأرض المقدَّسة فيسكنهم إياها".

وعن وائلة بن الأسقع قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: "يجنّد الناس أجناداً فجنداً بالشام وجنداً باليمن، وجنداً بالعراق، وجنداً بالمشرق وجنداً بالمغرب، فقلت يارسول الله !إني رجل حديث السن فإن أدركت ذلك الزمان فأيها تأمرني يا رسول الله! قال: عليكم بالشام؛ فإنها صفوة

الله تعالى في أرضه، يسوق إليها صفوته من خلقه، فاذا أبيتم فعليكم باليمن فاسقوا بغُدُره، وقد تكفّل الله تعالى لي بالشام وأهله".

هذه مكانة فلسطين من الناحية الدينية، وهي مكانة جعلتها جزءاً من عقيدة المسلمين ووجدانهم، وقد تعمقت هذه المكانة بالفتح الإسلامي لها والتضحيات الكبيرة التي قدمها المسلمون للدفاع عنها والحفاظ عليها، وحظيت باهتمام وحفاوة: الخلفاء والأمراء والحكام، وشهدت هجرة وإقامة الكثير من: الصحابة والتابعين والعلماء ونسلهم فيها، بينما برز عدد من أبنائها كعلماء وقادة ورجال حكم.

- **فلسطين في العهد الإسلامي:**

ابتدأت شمس الحضارة العربية الإسلامية في القرن السابع للميلاد، ومن صفحاتها الأولى ما قاله النبي -صلى الله عليه وسلم- بحقها ومحاولاته فتحها وتأمين السير إليها، مثل: (غزوة: مؤتة فتبوك ثم بعث أسامة) ثم في جهود الفتح التي قادها أبو بكر الصديق ثم الخليفة عمر بن الخطاب، الذي تحقق الفتح في عهده عبر معارك فاصلة أهمها: (اليرموك، أجنادين، أرض الرداغ، الوحل، معارك الساحل، وفتح بيت المقدس)، ومشاركة كافة القادة في مهمة الفتح وعدم اقتصار فتحها على قائد واحد كما حدث في فتوح بقية البلدان.

وكأن الله -عز وجل- أراد أن يوزع هذا الفضل بين الصحابة الكرام جميعاً فلا ينفرد بفتحها أحد كما حدث في بقية الفتوح الإسلامية وكأن الله أراد أن يوزع ذلك الفضل على الصحابة الكرام، لتتحقق البركة ويسمو المقام.

شهدت فلسطين بفتحها الإسلامي تكريس السيطرة العربية على أرضها المباركة، التي سكنها العرب القدماء منذ فجر التاريخ: كالعمالقة وقحطان وطسم وجديس وسواها من القبائل العربية، وإن اعتبرت من القبائل البائدة، فإن ذكرها بقي محفورا في وجدان العرب ومعارفهم.

تواصلت الحضارة العربية الإسلامية دون انقطاع ثلاثة عشر قرناً من الزمن تواصلاً طبيعياً، بلغة واحدة هي السامية العربية لغة القرآن الكريم، وكانت فلسطين أسرع البلدان في تقبل التعريب وكانت الكنائس في فلسطين أولى الكنائس الشرقية التي رتلت فيها الصلاة بالعربية.

كما أن بيت المقدس هو الجهة الوحيدة التي سار لفتحها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وترك دار الخلافة أكثر من مرة لمعالجة شؤونها، وعاهد أهلها فيما عرف بـ(العهدة العمرية)، التي نظمت العلاقة بين المسلمين وإخوانهم المسيحيين.

تمرين كتابي 4:

لو طلب منك تلخيص أهم المراحل التاريخية لفلسطين في العهود الإسلامية المختلفة...ماذا تكتب؟

وحرص كثير من الخلفاء الأمويين على أخذ البيعة في بيت المقدس لولديهما: معاوية بن أبي سفيان، وثانيهما: سليمان بن عبد الملك.

وقد استهوت فلسطين الكثير من الخلفاء الذين أمضوا فصولاً كاملة في ربوعها فكان معاوية وابنه يزيد من بعده، يمضيان فصل الشتاء بجانب بحيرة طبريا، ثم سليمان في الرملة، ومروان بن الحكم في الغور وقد توفي في طبريا، ومن بعده ابنه عبد الملك، وقد طلب عمر بن عبد العزيز من جميع ولاته أن يزوروا بيت المقدس ويقسموا يمين الطاعة والعدل بين الناس في مسجدها.

أما سيرة صلاح الدين وقيادته معركة حطين، واسترداده بيت المقدس من الصليبيين، فهي الدليل على كونها المقياس والمعيار لسلطة الدولة،وأحد الرموز الخالدة في التراث العربي الإسلامي.

وليس هناك من تاريخ مدينة يظهر من خلاله الترابط الوثيق بين الإسلام والعروبة كتاريخ بيت المقدس، هذا التاريخ الذي ما كان عنصرياً أو طائفياً فلم يستمر أبناء الأديان السماوية الأخرى في ممارسة طقوسهم فحسب، بل ساهموا في بناء الحضارة العربية الإسلامية بمفهومها الشامل.

تدريب 5:

امتاز التطور الإداري للحضارة الإسلامية في فلسطين بجملة من السمات والمميزات، اذكرها على شكل نقاط:

.....

.....

.....

1- التطور الإداري: كانت فلسطين في جميع العهود السابقة حتى العهد العثماني تذكر باسم (فلسطين) كما ذكرت في أخبار الفتوحات الإسلامية بأرض فلسطين أو فلسطين.

ولما اتسعت الدولة في عهد عمر قسم البلاد إلى أقسام إدارية كبيرة؛ ليسهل حكمها، وجعل فلسطين قسماً قائماً بذاته وكان يعين على الأقسام أو الأقاليم (والياً) من أهل الثقة والكفاءة، يستمد سلطته من الخليفة الذي كان يجمع بين السلطتين التنفيذية والقضائية، وليس له مطلق السلطة. في العهد المملوكي قسمت البلاد داخلياً إلى مناطق دعيت بالممالك فكانت منها المملكة الغزّية من حيفا حتى رفح، ومملكة صفد إلى الشمال من حيفا.

وفي العهد العثماني أصبحت فلسطين تعرف بسوريا الجنوبية، حيث قسمت داخلياً إلى ثلاث متصرفيات: متصرفية مرادفها بالتركية (سنجق) والقدس المستقلة أصبحت تتبع الباب العالي مباشرة في الاستانة منذ سنة 1874م، وذلك لمكانتها الدينية، ومتصرفية عكا، ومتصرفية نابلس وقد ألحقت هاتان الأخيرتان بولاية الشام ثم ولاية بيروت .

ولم يكن للتقسيمات الإدارية الأخيرة أي أثر في تغيير طبيعة المجتمع والسكان أو في سلخ فلسطين كجزء من هذه المنطقة، غير أن الصهيونية استغلتها للادعاء أن فلسطين قد اندثرت اسماً ومجتمعا، والواقع أن تلك التقسيمات هي دليل إضافي على وحدة المجتمع في بلاد الشام وفي قلبها فلسطين، وإلا لما كان سهلا أو ممكنا إلحاق عكا ونابلس بالشام تارة وببيروت تارة أخرى.

2- التطور العمراني والحضاري: ما أن استتبت فتوحات الشام في عهد الخلفاء الراشدين حتى ابتدأت هيكلية الدولة المنظمة تظهر في عهد عمر بن الخطاب، فهو أول من نظم الدواوين (الوزارات)، ووضع نظاماً للبريد، وأول من عين القضاة وأول من أنشأ الكتاتيب (المدارس)، وأرسل عمر بن الخطاب العلماء إلى فلسطين، وكان على رأسهم: معاذ بن جبل، وعبد الرحمن بن غنم، وعبادة بن الصامت أول القضاة في بيت المقدس.

كما أقام عمر المساجد في فلسطين وفي بيت المقدس - مسجد عمر - وقام بتشييد المدن، ثم قام معاوية بترميم مرفأي عكا وصور، وحوّل عكا إلى دار هامة لصناعة السفن، كما أعاد

عبد الملك بن مروان بناء عسقلان التي دمرها البيزنطيون، ورمم المساجد والأحياء في قيسارية وعكا وكانت قمة أعماله بناء المسجد الأقصى المبارك ومسجد قبة الصخرة المشرفة، الذي تممه عمراناً وزواقة من بعده ابنه الوليد، الذي يعتبر من المباني الفخمة بما احتواه من القبب والأعمدة الشاهقة والرخامية المنقوشة والمذهبة.

كما شيد الوليد المصانع والمشافي والآبار وأصلح الطرق، وبنى مدينة على ضفاف بحيرة طبريا الشمالية.

<u>تمرين 6:</u>

اعتبرت الحضارة الإسلامية سابقة لكثير من الحضارات البشرية في الجوانب العمرانية...كيف تثبت هذا الادعاء؟

المدن عمراناً وحضارة، ثم بنى هشام بن عبد الملك كفر لام (قضاء حيفا)، وبنى العديد من القصور منها قصر هشام في أريحا. وقد تحدث الناس في عهد بني أمية عن الفتح وتعريب الدواوين وصك العملة والعمران وكان لفلسطين نصيب الأسد منها.

وفي العهد العباسي اهتم العباسيون ببيت المقدس وقاموا بعمارة الحرم الشريف وترميمه، وفي بيت المقدس أقيم في عهدهم سوق كبير في منتصف تشرين الأول أمّه التجار من مختلف الأمم، وفي عهد المأمون أصاب الزلزال فلسطين؛ فتأثرت مباني الحرم المقدسي، وقد تولى المأمون الإشراف على عمارة الصخرة، وشهد العصر العباسي نهضة علمية، وأصبحت المساجد معاهد للعلم وفي كل منها مكتبة لطلاب العلم، وقد اتصف ذلك العهد بالعدل والاستقرار والأمن.

وقد حرص الخلفاء العباسيون على تولية أمير عباسي على فلسطين، ولكن بعدما كثرت الاعتداءات البيزنطية على ثغور الشام في أنطاكية وطرسوس والمصيصة وغيرها من الثغور؛ رأى الخليفة المعتمد أن يولي أحمد بن طولون أمر الشام؛ لدفع الخطر البيزنطي، خاصة مع انشغال دولة الخلافة بالقضاء على ثورة الزنج في البصرة، فخرج ابن طولون بحملة إلى الشام في عام 878م وضم الشام إلى حكمه.

وكان ابن طولون رجل دولة من الطراز الأول، وقد أبدى اهتماما كبيرا بفلسطين، وكانت إبنه خمارويه يكثر من الاقامة في القدس، وفي عهد الطولونيين تم بناء قلعة يافا، وإنشاء القاعدة البحرية في عكا وتقوية حصونها وإقامة حدائق الحيوانات، وظهر في عهدهم رجال العلم منهم سليمان بن أحمد اللخمي من طبريا، والعباس بن محمد بن الحسن من عسقلان.

كما حرص الإخشيديون على دفن أمرائهم في القدس، وقد وصفت القدس في العهد العباسي بأنها كان عليها حصن له ثمانية أبواب من الحديد، بنيانها حجر، ولا أتقن من بنائها، ولا أنظف من أسواقها، ولا أكثر من مساجدها، وبعد وفاة كافور عمت الفوضى والاضطرابات معظم أنحاء مصر والشام وتدهورت أحوالها.

ولم تمضي مدة طويلة على موته حتى انتهت الفترة العباسية في حكم مصر وبلاد الشام، فدخلت فلسطين في حوزة الفاطميين، وفي عهدهم عادت للعلم مكانته وتم بناء الأزهر الشريف، ثم حول الجامع إلى جامعة وقيل: إن مكتبته كانت تحتوي على مائتي ألف كتاب.

وفي بيت المقدس شرع في عهدهم ببناء سور القدس الشهير، كما بنى سوراً للرملة. ومن مآثر الفاطميين الاهتمام بالمشفاي فقد بنوا مشفى كبيراً في بيت المقدس، واهتموا ببناء الخانات لتسهيل أمور التجارة وبنوا الكتاتيب.

ساهم الصليبيون في فن العمران في فلسطين، وقد تأثرت به البلاد حتى بعد خروجهم، فقد اشتهروا ببناء الكنائس وترميم ما تهدم منها وبناء القلاع والمشافي، وبنوا في القدس أسواقاً تجارية، أما قلاعهم فكانت على نمط القرون الوسطى في أوروبا ومن أهمها في: عتليت وارسوف والقسطل وعسقلان...وغيرها.

وفي عهد الأيوبيين تم استكمال بناء سور القدس وإنشاء المدارس، ومن أهمها المدرسة الصلاحية، وأنشىء البيمارستان (المشفى) في قلب مدينة القدس، وكان التدريس في عهد الأيوبيين وقفاً على الكتاتيب والجوامع، كما عرفت في فلسطين المدارس العلمية حيث بلغ عددها سبعة في القدس وقد احتوت كل منها على مكتبة ضخمة.

تمرين7:

أمام كل اسم من أعلام الحضارة الإسلامية في فلسطين، ضع ما يقابله في مجال الإنجاز التاريخي:

الشخصية	المجال
1- عبد الملك بن مروان 2- صلاح الدين الأيوبي 3- السلطان سليم 4- بيبرس 5- ابن طولون	

وأنش[illegible] الخليج العقبة حصن فرعون؛ لحمايته المقدسات في الحجاز، ومن آثارهم حتى اليوم في القدس: الخانقاة الصلاحية (الرباط الصلاحي) في المدينة القديمة ثم تحول إلى دار للمجاهدين.

وفي عهد السلطان بيبرس(عهد المماليك)، كان التقدم في العلم والعمران يسيران على خطين متوازيين هما: صدّ المغول وإخراج الصليبيين، والقيام بالإصلاحات العديدة في الزراعة والري وتنظيم البريد، وفي عهده جدد ما تهدم من قبة الصخرة كما جدد في حرم الخليل وأقام العديد من: الجوامع والمشاهد للأنبياء والصحابة الأوائل.

فقد بنى على مقام النبي موسى قبة ومسجدا"، وجدد سماط إبراهيم الخليل، ومن الصحابة الذين بنى لهم الأضرحة: أبو عبيدة عامر بن الجراح في الغور وجعفر الطيار في مؤتة. وبنى الطرق والجسور والأبراج وحصن المدن والمدارس، وقد أنشأ في غزة مكتبة ضمت الآلاف من الكتب.

وفي عهد المماليك استعملوا في بناء البيوت النقش والزخارف والحجارة المتعددة الألوان، وفي مدينة القدس وحدها وجد حتى حرب حزيران/1967م ثمان وتسعون بيتاً من العهد المملوكي ولعل أجمل مبانيها قصر المظفرية. ووصل التعليم في عهد المماليك إلى مرحلة الاختصاص والدراسة العالية. فقد كان الطالب بعدها يعطي إجازة في التدريس أو الفتوى. وفي العلوم كانت دراسة: الطب والفلك والهندسة والتاريخ والجغرافيا والرياضيات.

وفي عهد العثمانيين أنشأ السلطان سليم في فلسطين قلاعاً ومنشآت متعددة من مدارس وجوامع، وعمرت في عهده قرية دير الأسد من أعمال عكا. وفي عهد الجزار كانت له آثار ظاهرة إلى يومنا في عكا، فقد بنى بها سورين وثكنة عسكرية وسوقاً تجارية وحمامات وخانات، كما بنى الجامع الشهير باسم جامع الجزار، وفي عهدهم تم تجديد مباني مدينة يافا وإقامة سد ضخم وجامع، وجرت إصلاحات عمرانية منها تعمير قرى مهدمة.

لقد ساهمت فلسطين في تطور الحضارة العربية - الإسلامية. وكون أكثرية سكانها من العرب المسلمين فلا يعني ذلك أنهم كانوا وحدهم بناة هذه الحضارة فقد ساهم في بنائها جميع القاطنين في كنفها من عرب مسيحيين، وعرب يهود ومن مسلمين غير عرب.

ويرجع أبناء فلسطين بأصولهم الحضارية والعرقية إلى آلاف السنين، إلى العهد الذي اشتهرت فيه: أريحا ويبوس وأشدود وعكا ويافا وغزة وغيرها بصفتها مدناً كنعانية مزدهرة. فأبناء فلسطين هم أحفاد الشعب الكنعاني وأحفاد الأقوام والقبائل كلها التي استقرت في البلاد. أبناء فلسطين اليوم يعتزون بذكر القبائل العربية البائدة : العمالقة ، الإسماعيلين، المديانيين..وغيرهم .

أما السمات القومية لشعب فلسطين فسمات عربية وهي جزء من الوطن العربي، وإن انتماء أبنائها إلى الأمة العربية الإسلامية قد فتح الإفاق أمامهم للمساهمة في بناء حضارتها، فكان منهم كبار العلماء والفقهاء والمؤرخين والأدباء الذين منهم الإمام الشافعي.

إن هذه الحضارة التي أقامها الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين هي رد واضح وجلي على الادعاءات الصهيونية التي عملت وتعمل على إلغاء الوجود العربي الفلسطيني ليحل محله الوجود الاستعماري الصهيوني، وهي أيضاً رد على التهم الإسرائيلية القائلة: بأن فلسطين لم توجد عبر التاريخ بل كانت إسرائيل، وإن القدس كانت بمنأى عن عواصم الخلافة مما أدى إلى إهمالها وإهمال فلسطين، فالقدس كانت أوفر المدن العربية حظاً برعاية الخلفاء وعواصم الخلافة،وهي رد على الزعم بأنه لا يوجد عرب في فلسطين بل مجموعة من الشعوب والجماعات المختلفة.

خاتمة الفصل وملخصه:

مما سبق يتضح أن فلسطين شكلت أرض الحضارات البشرية منذ فجر التاريخ، بفعل الكثير من العوامل المحفزة لقيامها، إلى أن جاءت الحضارة العربية الإسلامية لتعتبر ذروة الحضارات الإنسانية كلها جمعاء، بما قدمته لأرض فلسطين من معانٍ دينية وتاريخية وفكرية وسياسية، فباتت فلسطين قبلة العرب والمسلمين من جميع أنحاء الأرض.

1991م.

2- الموسوعة الفلسطينية، ج1 & ج3، هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984، 1999م.

3- مصطفى مراد الدباغ، الموجز في تاريخ الدول العربية وعهودها في بلادنا فلسطين، فلسطينيات 2، بيروت: دار الطليعة، 1980م.

4- حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط 6، ج1، الدولة العربية في الشرق ومصر والمغرب والأندلس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية 1961م.

5- الأزدي،تاريخ فتوح الشام،تحقيق عبد المنعم عبد الله عامر القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1970م.

6- جواد الحمد وآخرون،المدخل إلى القضية الفلسطينية،عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999م.

7- ظفر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم 1220ق. م. - 1359م، منذ أول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي، بيروت: دار النفائس، 1973م.

8- محمد أديب العامري، عروبة فلسطين في التاريخ، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، 1972م.

9- أحمد محمد، فلسطين في خمسة قرون من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنجي (634-1099)، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2000م.

10- خليل عثامنة، فلسطين في خمسة قرون: من الفتح الإسلامي حتى الغزو الفرنجي(1099-634)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م.
11- محسن صالح، الطريق إلى القدس، ط3، لندن: فلسطين المسلمة، 1998م.

الفصل الثاني
الصهيونية: الفكر والممارسة

- **أهداف الفصل الثاني:**

عزيزي الطالب : يتوقع منك بعد دراستك هذا الفصل أن تكون قادراً على أن :
4- تتعرف إلى أهم الأسباب التاريخية التي أدت لظهور الحركة الصهيونية.
5- توضيح أهم الشخصيات اليهودية المؤثرة في ظهور الحركة وبلورة أفكارها.
6- العوامل الدينية والسياسية التي دفعت باليهود لاختيار فلسطين لتكون وطناً لهم.

- **الوسائط المساعدة :**

يمكن للطالب الرجوع إلى المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الفصل، إلى جانب الوسائل المساعدة التالية:
3- نظام (Moodle) التابع لجامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة.
4- الموقع الإلكتروني:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%87%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

- **أقسام الفصل:**

أولاً: اليهود والتحولات الكبرى في أوربا
ثانياً: آراء المفكرين اليهود حول المشروع القومي
ثالثاً: العلاقة التاريخية بين الصهيونية والاستعمار
رابعاً: الاتجاهات السياسية في الحركة الصهيونية
خامساً: مؤتمر بازل التأسيسي
سادساً: التشكيلات السياسية والعسكرية الصهيونية
سابعاً: الاستيطان الصهيوني قبل قيام الدولة 1948م

مقدمة:

لابد لفهم مضامين الفكرة الصهيونية ومشاريعها وبرامجها ومصطلحاتها وجذورها التاريخية كحركة يهودية أساساً من فهم ودراسة التاريخ والفكر اليهودي، حيث تميزت بحفاظها على الترابط المستمر بين أهداف الماضي وأعمال الحاضر ومخططات المستقبل، واستغلت الظروف الدولية والأطماع الاستعمارية في تحويل فكرة "العودة" إلى فلسطين، كفكرة توراتية، إلى عمل سياسي واقعي.

وقد ارتكز مؤسسو الحركة الصهيونية في إدعاء الحق بفلسطين بدعاوى، أولها الزعم بأن اليهود يشكلون شعبا أو أمة، أسموه (الشعب المختار)، وقالوا: بنقاء العنصر اليهودي وفرادته، وأنه من غير الممكن أن يندمج مع بقية الشعوب، وأن العنصر اليهودي يواجه اضطهادا لا لشيء إلا لأنه يهودي، لذلك لا بد لهذا العنصر أن يعيش ضمن دولة تخصه وتعبر عنه وعن يهوديته، وكانت تلك الدعوى بمثابة حجر الزاوية في العقيدة الصهيونية.

أما مصطلح (أرض الميعاد) والذي حمل جملاً روحانية، تفهمها الصهيونية على أنها (عودة) وليس غزواً واستلاباً، ولادة ثانية في (أرض الأجداد)، وليس استعماراً استيطانياً عنصرياً لأرض فلسطين، كما اعتبر الكيان الإسرائيلي مملكة إسرائيل الثالثة التي بشرت بها التوراة والتلمود.

كما تفهم الصهيونية تاريخ فلسطين على أنه فقط تلك الحقب التي تتوافق مع احتلال (العبرانيين) لها (تواريخ الكتاب المقدس) أو الاحتلال الصهيوني لها في العصر الحديث، وبذلك فقد طمست عشرين قرنا واعتبرتها فترة خلاء تاريخي، واعتبرت الشعب الفلسطيني موجوداً فقط؛ ليحرس الأرض حتى مجيء اليهود، كما جاء في التوراة (سفر 22:1: 20)

وقد عملت الصهيونية المعاصرة على تسويق جميع الأفكار السابقة والتي لم تكن جديدة في حقيقة الأمر، بل إن هذه الأفكار وهذا الركام الهائل من الأساطير الدينية والتاريخية لصيق بالدين اليهودي نفسه، ويرجع تاريخه إلى ما قبل الصهيونية بقرون طويلة، ومنذ أن كانت هناك يهودية ويهود على وجه الأرض.

ولما كان اليهودي كفرد يرتبط بفكرة الخلاص الروحي، فإن الصهيونية جعلت من هذه الفكرة أحد مرتكزاتها، فزعمت أن الحياة اليهودية الكاملة لا يمكن أن تكون إلا في (أرض الميعاد) حيث يستطيع اليهودي العيش، وممارسة طقوسه الدينية بحرية تامة، بعيدا عن أية مؤثرات خارجية، سواء أكانت متصلة بالاضطهاد أم الاندماج.

وتعتبر فكرة (المسيائية)، من أهم التصورات التلمودية، وتتجه أغلب التفسيرات إلى أن هذا التصور هو بمثابة (عقيدة سياسية وعملية) أكثر منها فكرة لاهوتية وتأملية؛ لأن اليهود وجدوا فيها صمام أمان ينفسون بواسطته في أوقات الأزمات، حيث علقوا آمالهم على مجيء ذلك (المحرر) أو (المخلص)، وأحاطوه بهالة من الجبروت والقداسة، ويسود تصور يهودي عن (المسيّا) أو (المسيح) المخلص، وعن عصره، بأنه "ينحدر من سلالة داود، وسيغلب أعداء إسرائيل، وسوف يسترجع فلسطين". وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في الإبقاء على أمل (العودة) حياً في نفوس اليهود.

كما أن التراث اليهودي ميز أرض فلسطين عن غيرها من بقاع العالم، وهو لا يتحدث عنها إلا بصيغ المبالغة وأفعل التفضيل، ويرى أن ثمار هذه الأراضي "أفضل من ثمار سائر

الأراضي ومجرد سكناها يوفر فرصا للخلاص تكاد تكون قدسية"، وتتأكد ميزة هذه الأرض حين يدفن اليهودي حيث توضع في قبره أو تابوته حفنة من غبار الأرض المقدسة أو ترابها.

"لقد أحاط الأدب الحاخامي الأرض بهالة من القدسية، وأغدق عليها صفات المبالغة، بحيث جعل إمكان إقامة الشعائر الدينية كاملة مستحيلاً خارجها، وأن تعاليم التوراة لايمكن أن تنفذ كاملة إلا في الأرض المقدسة، ولا يمكن ليهودي أن يتنبأ إلا وهو فيها، بل أن وجوده فيها يجعل الانسان حكيماً، ومن يعيش داخل أرض إسرائيل يمكن اعتباره مؤمناً، أما المقيم خارجها فهو إنسان لا إله له".

وبالنسبة لمساحة هذه الأرض التي جرى ويجري الحديث عنها، فإنها توازي مساحة ما يعرف بـ(أرض إسرائيل)، والتي تضم في حدودها القصوى كل فلسطين وسيناء والأردن ولبنان وبعضاً من سوريا وشمال الجزيرة العربية، وذلك (هرتزل) حدد المساحة التي سيتقدم بها إلى الدول قائلاً: "المساحة من نهر مصر إلى الفرات، ولابد من فترة انتقالية لتثبيت مؤسساتنا يكون فيها الحاكم يهودياً".

وذكرت صحيفة فلسطين الصهيونية الرسمية في 15 شباط عام 1917م تحت عنوان (حدود فلسطين): "إن الحدود التي نريد أن نتكلم عنها هي حدود فلسطين المستقبل، إن الأرض اللازمة تشمل إرث قبائل إسرائيل الاثنتي عشرة، أيام التوارة بالاضافة إلى الامتدادات الضرورية للحفاظ على وحدة الأرض وسلامتها".

هذه الحدود وبهذا المفهوم هي التي دأبت الحركة الصهيونية التأكيد عليها حتى بعد إقامة الدولة، فقد أعلنت الدولة في الكتاب السنوي الحكومي لعام 1955م التزامها الرسمي بالسياسة التوسعية بالعبارات التالية: "إن خلق الدولة الجديدة لا ينتقص في حال من الأحوال إطار الحدود التاريخية لأرض إسرائيل".

وقد يدعي البعض أن التشبث بالأرض في الفكر الديني اليهودي قاصر فقط على بعض المقولات والنبوءات الدينية التي ظهرت مع النشأة الأولى لبني إسرائيل، أو على آراء الصهاينة المتدينين أمثال (كوك) أو المتصوفين أمثال (بوبر)، ويتجاهل بذلك أراء المفكرين العلمانيين من الصهاينة.

وقد رد الدكتور عبد الوهاب المسيرى على ذلك بقوله: "إن أي نظرة يلقيها المرء على الكتابات الصهيونية تقنعه بأن العلمانيين احتفظوا ببنية أسطورة الأمة المقدسة، بعد أن صاغوها صياغة علمانية فاستحدثوا مفهوم (أمة الروح)، حيث يعتقد بأن القومية اليهودية لا تستند إلى أي أساس مادي معروف، وإنما تستند إلى التراث اليهودي والروح اليهودية، وأنها أمة ذات رسالة خاصة".

وقد دافع عن هذا المفهوم كل من (هرتزل) العلماني الليبرالي الغربي وشاركه في ذلك (ابن غوريون) الاشتراكي، بل إن دوف (بيربورشوف) المادي الجدلي الصهيوني تأثر بدوره بفكرة الأمة التي لها وضع متميز عن وضع كافة الأمم، ثم إن فكرة أمة الأنبياء والكهنة والمسحاء المخلصين لا تزال تجد بعض الصدى بين المفكرين العلمانيين الصهاينة.

فـ(ابن غوريون) الاشتراكي تحدث كثيرا عن اليهودي العادي على أنه نبي وشهيد، بل ومسيح مصلوب، وقال (ليلينبلوم) العلماني إن كل اليهود "مقدسون سواء أكانوا غير متدينين أم أرثوذكس".

وأشار أحد المؤلفين اليهود إلى (ابن غوريون) على أنه النبي المدجج بالسلام، كما أشار (شاختمان) المؤرخ الصهيوني إلى (جابوتنسكي) على أنه نبي ومحارب".

أولاً: اليهود والتحولات الكبرى في أوربا:

تفرق اليهود بعد شتاتهم عقب عام 130م إلى بقاع الأرض، واتخذوا (الجيتو) ملاذاً وسكناً لهم، وانعزلوا عن السكان الأصليين لبلاد الشتات، إضافة للمعاناة التي عاشوها في تلك

البلاد، والتي كانت تصل حد الاضطهاد لأسباب سياسية واقتصادية وإجتمعية ودينية وثقافية، بعضها متعلق بظروف البلدان التي عاشوا فيها، وبعضها الآخر خاص بالتجمع اليهودي نفسه.

وكل ذلك فاقم من صعوبات الاندماج، مما جعل كل جماعة من اليهود تعيش منكمشة في (الجيتو) حيث انحصرت حياتهم في التجارة والمال والربا، مع إتباعها طرقاً لأداء الشعائر الدينية وفقاً لمعتقد الجماعة أو الطائفة الدينية التي تنتمي إليها (اليهودية التلمودية، الحسيدية، والكابالاة) مع استمرار الجدال حول التلمود وكتاب الزوهار (كتاب الكابالاة) للاستحواذ على الفكر الديني اليهودي، دون المشاركة في الحياة الاجتماعية أو السياسية لبلد الشتات.

سؤال التقويم القبلي 8:
من خلال دراستك لعوامل ومميزات التواجد اليهودي في أوروبا: سجل في شكل نقاط محددة أهم الفوائد والنقائص التي جنوها من تلك الظروف السياسية.

وقد شهدت أوربا تحولات كبرى، كان من شأنها إحداث تغييرات عميقة في علاقة الغرب المسيحي مع اليهودية، وقد بدأ ذلك بعصر النهضة وما قامت عليه من تحولات معرفية وثقافية ودينية وسياسية واقتصادية، وما أعقبها من ظهور لحركة الإصلاح الديني الكبرى في أوربا، والثورة على الكنيسة الكاثوليكية، ثم ظهور عصر القوميات، وتبلور الكيانات السياسية في أوربا في العصر الحديث من بين تحولات هامة أسهمت في إعادة صياغة طبيعة العلاقة بين المسيحيين واليهود، من حالة عداء مستحكم بين الطرفين، إلى تبني شبه كامل للنبوءات والتصورات والقيم اليهودية الدينية في الحياة المسيحية.

وقد أسس لذلك حركة الإصلاح الكنسي البروتستانتي التي قادها القس الألماني (مارتن لوثر) في القرن السادس عشر بألمانيا، و(جون كالفين وجون زونجلي) في سويسرا.

وبالنظر إلى أهمية التحولات التي قادها مارتن لوثر وإصداره لكتابه (عيسى ولد يهودياً)، وخاصة فيما يتعلق بالمسيحية واليهودية وعلاقتهما بفلسطين، فإنه يمكن رصد حجم هذا التحول في العلاقة على النحو التالي:

أ- تمجيد البروتستانتية للعهد القديم، واعتباره مصدرا لفهم الإنجيل، وتبني ما يتضمنه من مواقف وأراء ورؤى وتنبوءات حول فلسطين.

ب- إقامة الربط الذهني والنفسي بين اليهود المعاصرين في أوربا، أي يهود القرن السادس عشر، وبين الإسرائليين القدماء، وقد كانت الكنيسة الكاثوليكية تقيم تمييزا قاطعا بين يهود الأمس البعيد ويهود الحاضر، ومن ثم تم النظر إلى اليهود بوصفهم (شعب الله المختار)، بعد أن اعتبروا قتلة المسيح.

ت- تحولت فلسطين في الضمير البروتستانتي من الأرض المقدسة للمسيحيين (أرض المسيح) إلى (أرض الشعب المختار).

ث- إعطاء اللغة العبرية قيمة دينية كبرى، والنظر إليها باعتبارها لغة مقدسة (لسان الكتاب المقدس) وليس لغة هرطوقية، ومن ثم نشرها وتعليمها في المدارس والجامعات "ولم يكن للكنيس اليهودي أي دور في ذلك، فقد كان غارقا في غيبياته وانطوائيته".

منحت اللغة العبرية في أوروبا مكانة مقدسة، وتم تعليمها في المدارس والجامعات

ج- إيمان المسيحيين بعودة اليهود إلى فلسطين والقدس كما تنبأت بذلك التوراة، وأن عودة المسيح عيسي تسبقها (عودة) اليهود إلى فلسطين، وقد ظهرت في بريطانيا بين عدد من المسيحيين البروتستانت (حركة العودة)، ومؤسسها (توماس برايتمان) 1562-1607م، ثم انتشرت في فرنسا

وهولندا والدانمرك.

ح- إدانه الكنيسة الكاثوليكية لاضطهادها لليهود، والقول: بأنه منحدرون من أصل واحد.

وبناء على ما سبق؛ فقد حدث إنقلاب داخل الكنيسة المسيحية، نحت فيه الكنيسة البروتستانتية نحواً جديداً في علاقتها مع اليهود يختلف تماما عن العلاقة التاريخية المأزومة بين اليهود والمسيحية الكاثوليكية في أوروبا، ومما زاد من حجم تأثير ذلك التقارب بين الطرفين هو أن المذهب البروتستانتي أصبح مذهب الأغلبية في دول أوربا الغربية، ووصل إلى السلطة، وهو ما ساهم في انتشار تلك الأفكار.

وقد ساعد ذلك في حصول اليهود على كثير من الامتيازات مثل السماح لهم ببناء معابد يهودية وطباعة ونشر الكتب العبرية سواء أكانت دينية أم أدبية، وانتشار تعليم اللغة العبرية كلغة مقدسة، وصدور براءة التسامح، وإلغاء انعزالهم، إضافة إلى إلغاء الشارة المميزة لهم عند خروجهم من الجيتو؛ كي يكونوا كالمواطنين أبناء بلد الإقامة.

تمرين 9: تتبع آثار تطور علاقة المسيحية باليهودية في القارة الأوروبية، وأثرها على المشروع الصهيوني

[illegible] بين اليهود المؤمنين بالحداثة والتطوير، منهم حركة التنوير اليهودية (الهسكلاه) بقيادة (موسى مندلسون) والحركة اليهودية الإصلاحية.

يضاف لها حركة يهود (المارانو) التجارية وتمويلهم ومشاركتهم في تأسيس الشركات التجارية والاستيطانية الكبرى للحركة الاستعمارية وراء البحار، والتي كانت عاملاً قوياً في نشر العلمانية وتعميمها في أوروبا وتأثر كثير من اليهود بأفكارها.

لم يكن الاعتقاد بوعد التوراة للشعب المختار وانتشار هذا الإيمان به في أوروبا كافيا لقيام الدولة اليهودية على أرض الواقع، ولم تعد اليهودية موضوعاً للبحث الأكاديمي، بل أصبحت صيغة واقعية مرتبطة بالأزمة السياسية السائدة في أوروبا؛ لذا كان لابد من وجود عدة عوامل سياسية واقتصادية تكون هي الفاعلة المباشرة.

ولم يكن مقبولاً من الناحية الشكلية وحتى الموضوعية أن يتولي الغرب من طريق مباشر طرد السكان الأصليين في فلسطين علناً، وتوطين اليهود بدلاً منهم، بل لابد أن ينسب إلى اليهود جهد وعمل شاق (لاستعادة أرض الميعاد).

ولذا نشطت الصهيونية ومفكروها في تجميع الأفكار القابلة للتنفيذ، بعد ما أحكم الربط بين الأفكار الدينية والأطماع السياسية الواقعية الأوروبية في كل محاولة للحصول على نفوذ في منطقة الشرق الأوسط، أو تدعيمه وتقويته.

كما أصبحت الأفكار الصهيونية مادة خصبة لكل من يريد موطِئ قدم في الشرق؛ مما جعل فلسطين تقع في مركز السياسة الأوربية وقواها المتصارعة، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، وذلك في إطار تعامل أوروبا مع أملاك الدولة العثمانية، والتي كانت فلسطين من ضمنها.

لذا كان لابد من استغلال الدعم المعنوي الأوروبي لليهود، واستغلال الظروف السياسية والاقتصادية والأطماع الاستعمارية لها، وربطها مع بعضها في رؤى ومقترحات للتنفيذ، في حين كانت معاناة اليهود بالهجرة والاستيعاب، وتردي أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السبب في طرح ما عرف بـ(المسألة اليهودية).

لقد ساهمت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوربا بالتأثير على الجاليات اليهودية في صورة تشكل بطيء، ثم متسارع لمشروع سياسي صهيوني بقيادة يهودية ودعم أوربي استعماري غربي.

وقد تهيأ للمشروع الصهيوني مجموعة من المفكرين اليهود الصهاينة ممن شاركوا في بلورة الأفكار والرؤى الصهيونية الاستعمارية، بما يخدم طموحات اليهود في إقامة كيان سياسي في فلسطين، مع الإشارة هناك إلى أن علاقة اليهود بفلسطين قبل ذلك التاريخ (النصف الأول من القرن التاسع عشر) بقيت منحصرة في كونها علاقة دينية عاطفية ليس إلا.

ثانياً: آراء المفكرين اليهود حول المشروع القومي

فيما يلي عرض لآراء المفكرين اليهود ومواقفهم من المسألة اليهودية والاستيطان ومشروع (الوطن القومي اليهودي):

تمرين 10:

تحدث بإيجاز عن جهود المفكرين اليهود في تأسيس المشروع الصهيوني على أرض فلسطين

1. الحاخام (يهودا القلعي) 1798-1878م

ولد بمدينة سراييفو في البوسنة، ثم أصبح في عمر مبكر حاخام الطائفة اليهودية في يوغسلافيا. ساهمت أفكاره في بعث الصهيونية الدينية في العصر الحديث؛ لما احتوته من دعوة إلى خلاص الشعب اليهودي بالعودة إلى التلمود والكاباله، وكذلك بالعودة إلى الأرض المقدسة، أرض فلسطين، أرض الآباء تحت زعامة وقيادة بشرية يهودية دون انتظار قدوم المسيح المخلص كما حدث في العودة من بابل، ثم بناء الهيكل للمرة الثانية، ثم إعادة بناء أسوار أورشاليم.

ويجب أن تكون العودة مصحوبة بإقامة المستوطنات اليهودية في فلسطين؛ كي تكون مقدمة لظهور (المسيح المخلص)، وأيضاً بقصد تعمير أرض الميعاد أرض الآباء، وقد سجل أفكار في كتابي (الخلاص الثالث) و(اسمعي يا إسرائيل) ودعا إلى الخلاص الذاتي التدريجي، واعتبار (العودة لأرض إسرائيل) والاستيطان فيها (فريضة دينية)،وأكد على وحدة اليهود القومية.

ويمكن تلخيص أفكاره فيما يلي:

أ- الزعم بأن هناك مسيح آخر سيسبق مجيء المسيح المنتظر ليقود اليهود في حروب (فتح) فلسطين عنوة.

ب- الدعوة إلى إنشاء شركة على غرار شركات التأمين وشركات سكك الحديد، لكي تتوسل إلى السلطان العثماني "ليعيد لهم أراضي فلسطين، لقاء إجارة سنوية".

ت- الدعوة إلى عقد (كنيست) جمعية يهودية عمومية، تحت قيادة مجموعة من حكماء اليهود (السنهدرين)؛ لتنظيم عملية السيطرة على فلسطين، وإنشاء المستوطنات اليهودية بها.

ث- إنشاء صندوق قومي يهودي؛ لجمع التبرعات والمساعدات المالية من أثرياء اليهود، لإنشاء المستعمرات والمستوطنات ولتهجير اليهود وشراء الأراضي لهم.

ج- إنشاء صندوق مالي يدعم الاستيطان.

ح- اشتراك كل فئات اليهود في استثمار قرض قومي لإقامة المشروعات الخدمية لليهود في فلسطين.

خ- الدعوة لإحياء اللغة العبرية، وقد وضع بنفسه كراسا لتدريسها؛ لأن ذلك على حد تعبيره "...لن يكتب البقاء والاستمرار لأية أمة دون وجود لغة مشتركة لها..".

وقد أسس القلعي جمعية للاستيطان في فلسطين لكنها لم تصمد طويلا، وقد هاجر في أواخر أيامه إلى فلسطين ثم مات هناك.

تم تعميم الدعوة لكل فئات اليهود باستثمار قرض قومي؛ لإقامة المشروعات الخدمية لليهود في فلسطين

2. أفكار الحاخام (تسيفى هيرش كاليشر) 1795-1874م

نشأ في إحدى المقاطعات البولندية الغربية التي كنت تخضع للسيطرة البروسية، وقد أصبح حاخاماً للطائفة اليهودية في مدينة (ثورن) ثم مات فيها، عاصر الحاخام (يهودا القلعي) وتأثر به كثيراً، والتقى معه في أفكاره.

عاصر اضطهاد اليهود في روسيا القيصرية، كما كان قريباً من الحركة اليهودية الإصلاحية، ورفض دعوتها إلى الاستنارة بالمفهوم الغربي حيث جوهرها الاندماج في المجتمع الغربي (الأغيار) ولذا كانت دعوته دائما تقوم على ضرورة العودة إلى (أرض الميعاد) فلسطين (أرض الآباء)، والاستيلاء عليها بالقوة، دون الانتظار لمجيء المسيح المخلص، حيث إن مجيئه مرتبط بتجمعهم أولاً في الأرض المقدسة (فلسطين)، مثل العودة القديمة من الأسر البابلي إلى أورشاليم، وقد أصدر كتابه (البحث عن صهيون)، وقد تضمن:

أ- خلاص اليهود كما تنبأ الأنبياء به يمكن أن يتم بوسائل طبيعية، أي بمجهودات بشرية دون أن يتطلب ذلك مجيء المسيح.

ب- الاستيطان في فلسطين يجب أن يتم بدون تأخير.

ت- إحياء التضحيات في الأرض المقدسة مباح وضرورة.

ث- التركيز على العمل اليدوي، وخاصة الزراعي؛ لتوثيق الصلة بالاستيطان وتوفير الغذاء من جهة، ولتغيير الصورة النمطية لليهودي من جهة ثانية، تلك الصورة التي لصقت باليهودي وقدمته على أنه لا يحترم قيم العمل المنتج، وأنه غير قادر على العمل إلا في التجارة والنشاط الربوي.

عمل (كاليشر) على إنشاء العديد من جمعيات الاستيطان، وكان سنة 1864م مسؤولاً عن إنشاء (اللجنة المركزية لاستيطان فلسطين) في برلين، وبمبادرة منه أنشئت المدرسة الزراعية (مكفيه يسرائيل) أمل إسرائيل، بالتعاون مع جمعية الإليانس، ورغم ذلك فإن دعوته لم تلق آذاناً صاغية.

اتهم (كاليشر) من قبل معارضيه وخاصة الحاخامات بالهرطقة، وقوبلت آراؤه، كما قوبلت آراء (القلعي) المماثلة، بعدم التجاوب من قبل اليهود، إن لم يكن البرود، بسبب دعوتهما إلى تسريع الخلاص، وعدم انتظار المعجزة الإلهية، مما جعل اليهودية الأرثوذكسية تناصبها العداء، ولأن دعوتهما إلى الاستيطان لم ترتكز على حاجة مادية ومبررات واقعية، فالرجلان لم يثيرا قط قضية حاجة اليهود إلى بلد خاص لتأمين وجودهم المادي، وقد أصبحت هذه القضية فيما بعد من

تمرين 10:

حدد أبرز الفوارق بين المفكرين اليهوديين في تبني المشروع الصهيوني من النواحي الدينية وأسسا لبداياته، هما: .....في كتابه ..... و..... في كتابه .....

ولد في لاتفيا المتاخمة لروسيا، ويعتبر من ابرز مفكري الصهيونية، تتلخص جهوده في التقريب بين الصهيونية والمتدينيين، وجمع الأموال والرجال للحركة الصهيونية، شكل حلقات كانت نواة للصهيونية الدينية، وساهم في التفاف أكبر قطاعات اليهود المتدينين حول المشروع الصهيوني، وخاصة بعد أن أفتى بأنه من أجل عودة المسيح المخلص يتوجب العمل على إقامة الدولة اليهودية.

أخذ بفتوى لأحد كبار الحاخامات الهيود في القرن الثاني عشر، الذي أفتى بأن استيطان (أرض إسرائيل) يعدل جميع فرائض التوراة الثلاثمائة والستين، وأعلن أن جيل المستوطنين الصهاينة في فلسطين هو الذي تتحدث النبوءات في التوراة عنه، وأنه ينتمي إلي عصر (الماشيَّح)، وأن الرواد رغم أنهم علمانيون إلا أنهم ينفذون تعاليم الدين باستيطانهم الأراضي في فلسطين، ويسرعون مجيء المسيح المخلص.

يعتبر بحق مؤسس تيار الصهيونية الدينية، ومؤسس مدرسة (مركاز هراف) الدينية، التي تعتبر المركز الأول للتطرف الديني، وقد تمكن من إقامة العديد من الحركات الصهيونية الدينية الاستيطانية مثل حركة (بني عكيفا) للشبيبة اليهودية المتدينة، وأقام الحاخامية الكبرى.

شغل (كوك) منصب الحاخام الأشكنازي الأول في عهد الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكان غزير الانتاج، فبالاضافة لمعالجته المسائل الدينية، فقد كتب في الفكر والفلسفة، ويتبى معظم المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية أفكاره، التي تتلخص في:

أ- رأى أن المنفى حالة غير طبيعية، على عكس الرؤية التقليدية اليهودية، التي رأت المنفى جزءاً لا يتجزأ من التجربة الدينية عند اليهود، فهي أمر الإله، والعقاب الذي حاق باليهود نتيجة الذنوب التي اقترفوها.

ب- لا يستطيع اليهودي أن يكون مخلصاً وصادقاً في أفكاره وعواطفه وخيالاته في أرض الشتات. فاليهودية في أرض الشتات ليس لها وجود حقيقي.

ت- إعطاء معنى ديني لمركزية (أرض إسرائيل) في الحياة اليهودية.

ث- تعظيم قيمة الاستيطان في فلسطين في حياة اليهود.

ج- الربط بين الدين اليهودي وجهود الحركة الصهيونية في السيطرة على فلسطين بعكس بقية الحاخامات الذين اعتبروا ذلك هرطقة.

ح- المطالبة بضم كل (أرض إسرائيل)، وطرد العرب، واستخدام العنف لتحقيق ذلك.

تمكن (كوك) من السيطرة على اليهودية الحاخامية الأرثوذكسية لحساب صهيونية عنصرية، لم يبق لها من معارضة دينية سوى بعض الجماعات اليهودية الصغيرة كـ(ناطوري كارتا).

4. (موسى هَسْ) 1812-1875م

ولد في (بون) بألمانيا، ونشأ نشأة دينية تقليدية، وحصل على قسط وافر من الثقافة التلمودية في مدينة بون بألمانيا، ودرس اللغة العبرية على يدي جده الذي أعده ليكون حاخاماً لإحدى الطوائف اليهودية الألمانية، ودرس التاريخ والآداب الفرنسية والانجليزية، والتحق بجامعة (بون) حيث أمضي معظم وقته في دراسة الفلسفة.

نشأت علاقة وثيقة بينه وبين (كارل ماركس) الطالب في نفس الجامعة، لكنه اختلف معه بعد صدور البيان الشيوعي، غادر ألمانيا في أعقاب ثورة عام 1848م بعد أن صدر عليه حكم بالاعدام؛ نتيجة اشتراكه فيها، وبدأ تحوله ناحية الصهيونية بعد أن كان شخصاً عادياً، ولم يكن يكترث باليهود أو اليهودية، بل يدعو للتنصر.

تمرين 11:

يعتبر (هس) من أبرز المفكرين اليهود المؤسسين للمشروع الصهيوني، ما هي أبرز آرائه الفكرية والدينية والسياسية التي اعتنقها، وبثها في صفوف أتباعه.

[illegible]

أ- الدعوة إلى (عودة) اليهود إلى فلسطين، زاعماً أن المسألة اليهودية نشأت بسبب عدم وجود وطن لليهود، أو ما أسماه بـ(اللامأوى).

ب- زعم بتميز وفرادة العنصر اليهودي، واعتبر أن اليهود مؤهلين لحمل رسالة التمدن والحضارة إلى الشعوب "المتخلفة" في افريقيا وآسيا، وأن القدس سوف تكون مركزا للتنوير والاشعاع الحضاري، وأن الشعب اليهودي هو (شمس الشعوب) الذي أنيطت به مهمة إنقاذ العالم وإرشاده إلى طريق الخير والسلام.

ج- عارض دعوات إندماج اليهود في المجتمعات الأوربية، مؤكداً أن حل مشكلة اللاسامية لا يمكن أن تتم إلا عن طريق تجميع (الأمة اليهودية في إطار دولتها)، وأن ذلك يجب أن يتحقق من خلال مظلة دولية، مرشحاً فرنسا للقيام بهذا الدور، وزاعماً بأن الدولة اليهودية سوف تعبر عن مصالح العالم الغربي وثقافته.

د- دعا إلى إنشاء جمعية استيطان يهودية، على غرار تلك التي دعا اليها كاليشر للاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وتنظيم عملية جلب المستوطنين اليهود من كافة أنحاء المعمورة، وبشكل خاص من أوربا الشرقية.

ه- اشترط أن تكون ملكية الأراضي التي تتم السيطرة عليها من أراضي فلسطين ملكية عامة (للشعب اليهودي)، ولا يجوز نقل ملكيتها للأفراد.

5. (ليوبنسكر) 1894-1821م

نشأ في عائلة برجوازية من يهود روسيا، كان والده أحد زعماء الجالية اليهودية بمدينة (توماشوف)، من أعمال بولندا الروسية، حظي بثقافة علمانية بالاضافة لثقافة (الهسكلاه) اليهودية، ودرس القانون بمدينة (أوديسا)، ثم التحق بالجامعة، ليحصل على إجازة في الطب، ثم عمل طبيباً في أوديسا، ثم خدم كضابط طبيب خلال حرب القرم بين عامي 1852-1856م، وهو ما شهد تحوله ناحية الصهيونية.

آمن في سنين حياته الأولى بحتمية الاندماج في المجتمع الروسي، فكان من مؤسسي مجلة شجعت اليهود على التكلم بالروسية وتذوق الأدب الروسي، لكن إنتشار الاضطرابات ضد اليهود في أوديسا سنة 1871م أدت لإقفال المجلة الداعية للاندماج، مما دفع به للانصراف إلى الطب وحده، وساهمت تلك الاضطرابات في تحرره جزئياً من الأمل بنجاح الاندماج في المجتمع الروسي، ثم تحرره نهائياً منه بعد الاضطهادات التي تعرض لها اليهود إثر مقتل القيصر الروسي 1881م.

ويمكن حصر أهم أفكار (ليوبنسكر) التي أودعها في كتابه (التحرر الذاتي)، واعتبر حجز الزاوية في الفكر الصهيوني الحديث بالنقاط التالية:

أ- إقناع اليهود للتوجه إلى بلد يتفقوا عليه جميعاً، ورغم أنه لم يشترط فلسطين، لكنه اعتبرها أفضل الأمكنة، وخاصة بعد معارضة أثرياء اليهود هجرة الطبقة المتوسطة اليهودية إلى أوربا الغربية.

ب- أعطى المكانة العليا للبرجوازية اليهودية وخولها أحقية الاشراف على تهجير ملايين اليهود إلى الوطن المقترح، على أن تبقى هي خارج ذلك الوطن للمساعدة.

ج- ليس بمقدور اليهود أن يندمجوا مع الشعوب الأخرى؛ لأنهم مختلفون، واعتبر أن التقدم في الحضارة ليس كافياً لتحقيق المساواة بين اليهود وسكان البلاد.

د- اعتبر أن التمييز الذي يتعرض له اليهود سببه كون اليهود ليس لهم وطن (أبوي)، رغم كثرة أوطانه الأم، فهم لا يتمتعون بمحور مركزي أو مركز ثقل، وليست لديهم حكومتهم الخاصة أو من يمثلهم، معتبرا أن "اليهودي حاضر في كل مكان، وليس له بيت في أي مكان".

ه- اعتقد أن (الشخصية القومية اليهودية) سوف تتشكل داخل (وطن يهودي).

و- الإثارة الدائمة لحركة معاداة اليهود (اللاسامية)، والضرب على ذلك الوتر أبداً، لإقلاق شعوب العالم، وجعلهم يشعرون بعقدة الذنب الدائمة حيال اليهود، حيث عرفها بأنها مرض موروث منذ أكثر من ألفي عام وهو مرض غير قابل للشفاء.

ز- استغلال مشكلة الانفجار السكاني بالقارة الأوروبية لمصلحة الصهيونية، حتى يصبح هدف توطين اليهود في بلد يستقرون فيه خارج أوروبا هدفا مشتركا لكل الأوروبيين، الذين يرغبون في التخلص من اليهود؛ لذا طالب بإنشاء جمعية لتهجير اليهود من روسيا بالتنسيق مع الدول الأوربية، خاصة بريطانيا.

ورغم عدم تحديد (ليوبنسكر) لفلسطين عند طرحه مشروعه، إلا أنه حددها بعد كتابه ذلك بعامين، ثم انتخب رئيساً لجمعية (أحباء صهيون)، وكان من أشد المتحمسين للاستيطان اليهودي في فلسطين.

6. (بيرتس سمولنسكين) 1885-1842م

بدأ حياته داعيا للاستنارة (هسكلاه)، رغم تلقيه ثقافة تلمودية في صغره في (اليشيفا) أكاديمة التلمود، إلا أنه أبدى اهتماماً متزايداً بالاتجاهات العلمانية مع بقائه محافظاً على ثقافته والتزامه الديني.

وتتلخص أفكاره الصهيونية على النحو التالي:

أ- الدعوة لحل مشكلة يهود روسيا والعالم، واقامة دولة لهم؛ كي لا يبقوا "تائهين ومحتقرين لدى الشعوب".

ب-أكد أن اللاسامية نزعة مغروسة في قلوب جميع الشعوب ضد اليهود للتخلص منهم.

ج- اعتبر أن اليهود يشكلون أمة روحية، رغم قلة عددهم، وأن التوراة بمثابة وطن لهم.

د- حدث تحول في فكره بعد أحداث روسيا 1881-1882م، فأخذ يشن حملة على دعاة الاندماج (الهسكلاة) بزعامة (مندلسون)، والتي اعتبرها بداية الانحلال والتفكك اليهودي.

ه- الاهتمام باللغة العبرية، بزعم أنه لا توراة بدون عبرية، ولا وجود لليهود بدون توراة.

و- دعا إلى هجرة يهود روسيا الفقراء والمعوزين إلى دول أوروبا والعالم الجديد، ثم تحول عن ذلك، ووجه دعوته إلى استيطان فلسطين بشكل خاص دون سواها.

ز- شجع على العمل الزراعي للمهاجرين اليهود؛ لأن العمل في الزراعة يعمق الانتماء إلى الأرض، والتعلق بها، والدفاع عنها.

ح- طالب بأن يبقى أغنياء اليهود في الخارج لدعم مشروع الدولة اليهودية.

7. (موسي ليلينيلوم) 1910-1843م

نشأ في أسرة متدينة، وتلقى ثقافة تلمودية في صغره، ومع ذلك كانت لديه توجهات علمانية، خاصة حين طالب بإضافة تشريعات وتعليمات جديدة للتلمود لتتناسب مع الحياة العصرية، وقوبلت دعوته بالرفض والصدود.

حدث لديه تحول نحو الصهيونية بعد أحداث 1881م في روسيا، ولخص مواقفه الصهيونية في كتاب حمل عنوان (حول بعث اليهود على أرض آبائهم)، وهي مجموعة مقالات نشرت في صحف يهودية،تضمنت ما يلي:

تمرين 12:
اذكر على شكل نقاط أهم أفكار (ليلينيوم) حول المشروع الصهيوني

أ- الزعم بأن اللاسامية مرض متأصل لدى الشعوب، حيث رف والتقدم كفيلان بإزالتها، بل العكس.

ب- التأكيد على أن الحركات القومية الأوربية هي التي كرست العداء

ج- حل المسألة اليهودية لا يكون إلا من خلال البعث القومي اليهودي.

د- دعوة زعماء اليهود للضغط على حكومات دولهم الأوربية، للضغط على الدولة العثمانية؛ كي تسمح بهجرة اليهود إلى فلسطين.

هـ- الدعوة لجمع التبرعات للانفاق على جهود استيطان فلسطين.
و- الدعوة إلى توسيع حركة الاستيطان في كل من فلسطين وسوريا، حيث أسس جمعية لذلك الخصوص سماها: (جمعية استيطان أرض فلسطين وسوريا)، على أن تقتصر هجرات اليهود الأولى إلى فلسطين على المزارعين والحرفيين وصغار الرأسماليين؛ لما لهم من دور في التمسك بالأرض والدفاع عنها.
ز- توجيه المهاجرين اليهود الروس صوب فلسطين، ليقيموا مستوطناتهم هنك كبداية لاقامة دولة يهودية.
ح- تصوير حالة الذل والمهانة التي يعيشها يهود روسيا، وضرورة الخلاص من حياة الغربة والمهانة، وذلك لا يكون إلا بالفرار إلى وطن يستقر فيه اليهود.
ط- دعوة يهود أوروبا بدعم النفقات اللازمة للهجرة والاستيطان في المرحلة الأولي، ثم الهجرة الشاملة إلى فلسطين في المرحلة الثانية.

انضم (ليلينبلوم) في وقت لاحق إلى جمعية (أحباء صهيون)، حيث أصبح عضواً في لجنتها التنفيذية، وساهم في دعم جهود الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين.

9. (اليعيزر بن يهودا) 1858-1925م

ولد لأسرة متدينة بمدينة (لوشكي) في مقاطعة ليتوانيا الروسية، وتقع الآن داخل حدود بيلاروسيا، وقد تعلم الدراسة الدينية في صغره، ثم درس الطب، لكنه تركها بعد ثلاثة أعوام قبل إتمامها.

اهتم بحركة الإحياء القومية الروسية المعروفة بـ(نارودينكي) العودة إلى الشعب، مع الاهتمام بالثقافة العبرية في نفس الوقت، وقد سبق غيره من المفكرين اليهود الروس بتبنيه للحل القومي للمسألة اليهودية، وعبر عن ذلك بمقالته الأولى عام 1879م حين اعتبر أن نهضة اليهود تكون في فلسطين، وإن أساسها تبني اللغة العبرية في جميع مجالات الحياة اليهودية، وقد وقع تلك المقالة باسم مستعار هو (ابن يهودا)، ثم اتخذه اسماً رسمياً فيما بعد، ومن أهم أفكاره:

أ- دعا إلى قيام قومية يهودية على غرار القومية الروسية (السلافية) على أساس سياسي علماني، ترتكز على ثلاثة ركائز: (أرض إسرائيل، لغة عبرية، الثقافة القومية والتراث الديني) رفض فكرة إندماج اليهود بالشعوب الأخرى.
ب- عزا التشتت اليهودي إلى ما أسماه (اضطراب اللغة)، وعدم وجود لغة موحدة بين اليهود، ثم طالب بإحياء اللغة العبرية لتصبح لغة التخاطب اليومي بدلاً من كونها لغة الصلاة، وأصدر قاموساً باللغة العبرية وقع في 18 مجلداً، استغرق العمل فيه أربعين عاماً.
ج- زعم بأن اليهود حافظوا على وحدتهم القومية اليهودية بفضل ديانتهم وعزلتهم عن (الأغيار).
د- اعتبر أن تحقيق الهدف الصهيوني بإنشاء الدولة القومية يكون بالعمل السياسي الايجابي، وليس بترقب المسيح المخلص.
هـ- دعا لإنشاء جمعية لاستيطان وشراء الأراضي الفلسطينية وتوطين اليهود، وقد هاجر إلى القدس عام 1881م، واستقر فيها حتى وفاته.

وهكذا، وضعت نظريات أولئك المفكرين الأسس الفكرية والعقائدية للحركة الصهيونية ومشاريعها، حيث كانت مسؤولة عن دفع موجات الهجرة اليهودية الأولى من روسيا إلى فلسطين.

وساهمت في إرساء دعائم النزعة الاستيطانية للعمل الصهيونية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مؤكدة على الأساس العقائدي للمشروع الصهيونية، والقائمة أساساً على فكرة توراتية وتلمودية هي (عودة اليهود إلى أرض الميعاد)، وقد كانوا أكثر تطرفاً حين عجلوا بإنجاز (الوعد)، ولم يكترثوا لانتظار (نبوءة المسيح المخلص).

وتمثل ذلك في المشروع الصهيوني الذي رأى النور بعد مؤتمر بال بسويسرا عام 1897م بقيادة ا(هرتزل)، حيث عتبر حينها أنه وضع مشروع الوطن القومي اليهودي في مجرى التاريخ.

وتشكلت الصهيونية في ذلك السياق، كحركة سياسية على أساس قومي إثني، انتهى بها المطاف للزعم بأن ما سمي بـ(المسألة اليهودية) لا يمكن حلها إلا بإقامة دولة قومية خاصة باليهود، أما السبيل إلى ذلك فقد جاء متفقا مع المنهج السائد في أوربا آنذاك، وهو الاستيطان في البلدان غير النامية.

تأثر الفكر الصهيوني بالتراث اليهودي وتشكيله في قالب علماني، مما يفسر التشابه بين المزاعم الدينية والسياسية

وكان طبيعياً أن يتأثر الفكر الصهيوني السياسي بالتراث اليهودي وأن يأخذ منه الكثير، ويعمل على تشكليه وصبه في قالب علماني، وذلك ما يفسر التشابه والتناسق بين المزاعم الدينية والمزاعم الصهيونية، ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن قطار الحركة الصهيونية سار على قضبان التراث اليهودي.

وإذا كان الفكر القومي الإثني، ومن خلفه القوى الاستعمار
وراء فكرة الدولة اليهودية، فقد كان الإستيطان هو السبيل الوحيد
مثل المفهوم الديني في تلك الحركة بقية تلك القوة، كما مثل الـ
واصطفاء فلسطين بالذات لهذا الغرض، دون غيرها من مشاريع الوطن

تكالبت قوى الاستعمار الأوربي الحديث للعطف على أماني اليهود في تاسيس وطن قومي في فلسطين؛ للتخلص من المشكلة اليهودية المزمنة في أوروبا من جهة؛ ولتحقيق أهداف استعمارية لم تكن خافية على أحد من جهة أخرى، وهو ما يقودنا لتناول الصهيونية الحديثة والخط الاستعماري في المشروع الصهيوني.

تمرين 13:

جدول إحصائي يبين أهم المفكرين والحاخامات اليهود المساهمين في المشروع الصهيوني

اسم المفكر	أبرز جهوده
يهودا القلعي	
تسيفى هيرش كاليشر	
أبراهام يتسحاق كوك	
موسى هَسْ	
ليوبنسكر	
بيرتس سمولنسكين	
موسي ليلينيلوم	
اليعيزر بن يهودا	

ثالثاً: العلاقة التاريخية بين الصهيونية والاستعمار:

تعتبر الصهيونية حركة عنصرية استعمارية نادت بحلول انعزالية لما أسمته بـ(المسألة اليهودية)؛ لأنها عارضت إندماج اليهود في أوطانهم الأصلية، ودفعتهم للهجرة تحت مبررات دينية وتاريخية، ملتمسة اسماً سامياً عربياً فـ(صهيون) في اللغة الكنعانية هو اسم الحصن الذي بناه العرب في القدس اورسالم، ثم جعله داود عليه السلام مقراً له، وقدعرفه العرب -بكسر الصاد- اسماً لبيت المقدس، وجاء ذكره في قصيدة للأعشى، وجاء اختيار الصهاينة له للاستفادة من القدسية التي يحملها، وللايحاء بالقدم والاتصال بالماضي.

التقت الأهداف الصهيونية بأهداف التوسع الاستعماري الأوروبي، وفي عصر السيطرة الرأسمالية في وسط وغرب وشرقي أوروبا، وجدت الصهيونية في ذلك الاستعمار وسيلة الوصول إلى تحقيق غاياتها، بينما وجد الاستعمار في الصهيونية جسراً لتدعيم نفوذه في المناطق العربية من أراضي الدولة العثمانية التي أطلقوا عليها اسم (الرجل المريض)، تمهيداً لتقسيم تركته.

تبلورت الفكرة الصهيونية في الغرب الأوروبي الحديث من خلال تفاعل أفكار الهيمنة الاستعمارية والسمو القومي والتفوق العنصري، ثم بدأت في الظهور خلال القرن السادس عشر الميلادي - قبل ثلاثة قرون من ولادة الحركة الصهيونية- حين تضافرت حركات النهضة الأوروبية والإصلاح الدين البروتستانتي والكشف الجغرافي الأوروبية والاستعمار والحركة القومية الأوربية في إرساء دعائم التاريخ الحديث.

وفي سياق التاريخ الأوروبي الحديث، ظهر ما سمي بـ(حركة العودة)، منطلقة من إيمان المسيحيين بـ(عودة) اليهود إلى فلسطين، وقد اعتقد رواد تلك الحركة أن على العالم أن يساعد اليهود في (استعادة) فلسطين. وقد عبرت عن نفسها في الدعوات الفكرية والأدبية، والرحلات والاستكشافات العلمية، وطرح مشاريع سياسية وغير سياسية هدفت لـ(عودة) اليهود إلى فلسطين.

يعتبر (توماس برايتمان) 1562-1607م مؤسس (حركة العودة)، ولاقت دعوته آذاناً صاغية، خصوصاً من (أوليفر كروميل) رئيس المحفل البيوريتاني، والقاضي السير (هنرى فينش) الذي طالب عام 1615م حكومة بلاده بدعم اليهود ليرجعوا إلى أرض الميعاد قائلاً: "ليس اليهود قلة مبعثرة، بل إنهم أمة، وستعود أمة اليهود إلى وطنها، وستعمر كل زوايا الأرض، وسيعيش اليهودي بسلام في وطنهم إلى الأبد"

تمرين 14: تحدث عن بدايات ظهور (حركة عودة اليهود إلى فلسطين)، والدور المسيحي في إحيائها، ومصالحهم المتبادلة مع اليهود.

\وقد أعتقد رواد هذه الحركة أن على العالم أن يساعد اليهود في "استعادة" فلسطين. وقد

اليهود إلى فلسطين بصورة عملية، وعلى نفقة الدولة البريطانية، وقد كان نشاطها الطويل نواة للاهتمام البريطاني بالمسألة اليهودية.

وفي فرنسا شملت حركة العودة سياسيين فرنسيين، أمثال السفير (إسحق دو لا بيرير) 1594-1676م، الذي تقدم من ملك فرنسا بالتماس يطالب فيه بعث إسرائيل بـ(عودة) الشعب اليهودي إلى الأرض المقدسة. وفي الدانمرك قام (هولغير بأولي) 1644-1714م برفع عرائض إلى ملوك أوروبا بشأن تأسيس مملكة يهودية في فلسطين.

وفي حين أن (نابليون بونابرت) لم يكن امبراطوراً بعد حين أصدر الوعد الأوروبي الرسمي الأول لليهود بفلسطين، لكنه كان قائداً للجيوش الفرنسية في آسيا وإفريقيا، وقد أصدر نداءه الشهير، الذي يدعو فيه اليهود في آسيا وافريقيا إلى الانضواء تحت رايته من أجل (استعادة) القدس سنة 1799م، بينما كان يزحف بجيشه من العريش في مصر شمالاً نحو

فلسطين، فقد خاطب اليهود بقوله: "إنهم الإسرائيليون الشعب المتميز"، و"الورثة الشرعيون لفلسطين"، ودعاهم إلى (إحياء كيانهم السياسي كشعب بين الشعوب).

ورغم أن ذلك النداء لم يجد آذاناً صاغية من قبل اليهود، إلا أنه حرك المخاوف البريطانية من غريمتها فرنسا في السيطرة على منطقة الشرق وفي قلبها فلسطين.

تمرين 15: التقت الأهداف الصهيونية بأهداف التوسع الاستعماري الأوربي، وفي عصر السيطرة الرأسمالية الأوروبية وسط وغرب وشرقي أوروبا...كيف يمكن تفسير هذه العبارة في ضوء دراستك لهذا الفصل؟

الأنظار في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة.

في حين شهدت السياسة الأوربية الدولية تغيرات مهمة تجاه منطقة الشرق، خاصة بعد المخاوف الناشئة عن طموحات الخديوي محمد على وابنه إبراهيم باشا إقامة مصر الكبرى، ومن ثم التوجه ناحية الشام 1830م، وهو ما أثار مخاوف الدول الكبرى وأطماعها في آن معاً، مما أدى لاختلاط المنطلقات الدينية بالمصالح السياسية والتمثلة بإنشاء دولة يهودية عازلة بين الأتراك والمصريين.

وازدادت الفكرة الصهيونية مركزية في الوجدان السياسي الغربي، ولعل أكبر دليل على ذلك أن المفكرين الصهاينة من غير اليهود أصبحوا قريبين من صانع القرار. يُذكر هنالك وزير البحرية البريطانية (هنري إينس) الذي كتب مذكرة عام 1839م موجهة إلى دول شمال أوروبا وأمريكا البروتستانتية، حيث قام اللورد (بالمرستون)، رئيس الوزراء، برفعها للملكة (فيكتوريا)، كما ونذكر في هذاالمجال، (جورج جولير) حاكم جنوب أستراليا.

بينما نشرت جريدة (جلوب) اللندنية القريبة من وزارة الخارجية مجموعة مقالات عام 1840/1839م تؤيد فيها مسألة تحييد سوريا وضمنها فلسطين، وتوطين أعداد كبيرة من اليهود فيها. وقد حازت المقالات موافقة (بالمرستون). وقد نوقشت في مؤتمر القوى الخمس الذي عُقد في لندن عام 1840م مسألة تحديد مستقبل مصر، وفي ذلك العام، كتب خطابه إلى سفير إنجلترا في الآستانة يقترح فيه إنشاء دولة يهودية حماية للدولة العثمانية ضد محمد علي.

وقدَّم الكولونيل (تشرشل) عام 1841م مذكرة لـ(موسى مونتفيوري) يقترح تأسيس حركة سياسية لدعم استرجاع اليهود لفلسطين لإقامة دولة محايدة في خدمة الدول الغربية.

وفي عام 1845م، ظهر كتاب (جولير) المعنون (تهدئة سوريا والشرق) حيث طرح خطوات عملية لتوطين اليهود في فلسطين. كما أن (جولد سميد) صاحب (مونتفيوري) في رحلته إلى فلسطين عام 1849م، حيث أسَّس عام 1852م واحدة من المنظمات الصهيونية الأولى وهي منظمة تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين التي قدمت المساعدة للقنصل الإنجليزي بالقدس في عملية تدريب اليهود المحليين على الزراعة. كما نشر اقتراحات عملية تتصل آنذاك بتأسيس صناعات ترمي لزيادة النفوذ الإنجليزي في سوريا.

وبعد انتهاء حرب القرم بين عامي 1853-1856م قُدِّمت إلى مؤتمر القوى العظمى الذي عُقد في باريس مذكرة بشأن توطين اليهود في فلسطين. وقدَّم (بنيامين دزرائيلي) الذي تقلَّد رئاسة الوزارة عام 1874م مذكرة موجهة للمندوبين في مؤتمر برلين 1878م تتضمن اقتراحاً ذا طابع صهيوني لحل المسألتين اليهودية والشرقية، ولكن لم يتم توزيعها بسبب معارضة (بسمارك) وقد قام المفكر الصهيوني الروسي (بيرتس سمولنسكين) بترجمة المذكرة إلى العبرية ونشرها.

ففي العام 1878م عرض (جوزيه إيشتوسي)، من مشاهير المعادين لليهود، مشروع قرار على البرلمان المجري، لتأييد ودعم إقامة دولة يهودية في فلسطين. وعرض مشروع القرار نفسه بمؤتمر برلين المنعقد في تلك الفترة، لدفعه إلى حيّز التنفيذ، وكسب جهات أوسع بجانبه.

وقد أفاض (إيشتوسي) في امتداح (الأمة اليهودية) وقدرتها على إقامة (دولة أنموذجية)، تماماً كما فعل مواطنه النمساوي المجري (ثيودور هرتسل) 1860 – 1904م.

وفي عام 1887م، قدم (إدوارد كازالت) اقتراحاً بتوطين اليهود تحت حماية إنجلترا، ودافع عن الفكرة في كتابه وخطبه أثناء حملته الانتخابية حينما رشَّح نفسه للبرلمان. ويمكن القول: بأن المشروع الصهيوني كانت ملامحه وأجزاؤه قد تكاملت في عقل (كازالت)، ولذا نجده يتوجه للتفاصيل الدقيقة والطابع اليهودي الإثني للاستيطان اليهودي، والوعي اليهودي ككل، فكان أول من فكَّر بإنشاء جامعة عبرية.

وفي نهاية السبعينيات، قام مع (أوليفانت)، وانضم إليهما ممثلون عن جماعة (البيلو)، بالتفاوض مع الدولة العثمانية بشأن مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

في تلك الأثناء كانت الولايات المتحدة بتوجُّهها البروتستانتي تمور بالمفكرين الصهاينة غير اليهود مثل (مانويل نواه) صاحب مشروع (أرارات) و(وليام بلاكستون). كما ظهرت فيها جماعات صهيونية مسيحية بعضها متعاطف مع اليهود، والبعض الآخر يُكن له الحقد والاحتقار، من أهمها جماعة (شهود يهوه والمورمون). كما وجدت جماعة صهيونية مسيحية كان لها مشروعها الاستيطاني المستقل وهي (فرسان الهيكل) الألمانية.

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن كل أولئك الصهاينة غير اليهود توصلوا إلى الصيغة الصهيونية الأساسية، وأضافوا لها الديباجات لتبريرها، وخططوا المشروعات لوضعها موضع التنفيذ دون أي مؤثرات يهودية فكرية أو غيرها. وفي كثير من الأحيان، كان ذلك يتم دون أيِّ احتكاك باليهود أو أي معرفة بهم.

اقترحت مذكرات تأسيس حركة سياسية لدعم استرجاع اليهود لفلسطين لإقامة دولة في خدمة الدول الغربية.

إلا أن إشكالية المسيحية الصهيونية تكمن في أنها راعت فقط المصالح الإستراتيجية للعالم الغربي المسيحي والاعتبارات والنتائج الملموسة. لذا فإن الصهاينة من غير اليهود نظروا لليهود من الخارج كأداة لتحقيق مآربهم، بيد أنهم كانوا ينشطون خارج داخله، ومن ثم لم يكن بوسعهم إقناع اليهود بتبني أفكارهم لأسباب، منها:

أ- نظر اليهود بكثير من الشك إلى عالم الأغيار الذين اعتقدوا أنهم قضاء عليهم في الماضي بالذبح، ويحاول الآن القضاء عليهم بالدعوة للاندماج والانعتاق والعلمانية.

ب- تكريس الحاخامية الأرثوذكسية لفكرة (العودة) على أنه أمر يحدث في آخر الزمان، وهو ما أدى بهم لرفض مشاريع (العودة).

ت- ظهور اليهودية الإصلاحية في منتصف القرن التاسع عشر، والتي أكدت على قيم الاندماج في المجتمع الغربي، كما رفضت فكرة العودة الفعلية إلى فلسطين رفضاً تاماً. وعقد عام 1845م مؤتمر (فرانكفورت) الشهير، الذي حذف من كتب الصلوات جميع التوسلات للعودة إلى أرض الآباء وإحياء دولة يهودية.

ث- معارضة الدولة العثمانية لمشاريع توطين اليهود في فلسطين، خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، واعتبارها فلسطين أمانة في أعناقهم لا يمكن التفريط بها، ومن ثم بدت تلك المشاريع غير ممكنة التحقق بالنسبة لليهود، مما أدى إلى عزوفهم عنها.

رابعاً: الاتجاهات السياسية في الحركة الصهيونية:

(الصهيونية)، لفظة مشتقة من كلمة صهيون، وقد ظهرت كمصطلح سياسي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وكانت حين ظهورها تشير لمجموعة من الحركات التي يجمع بينها عامل مشترك، وتتطلع لإنشاء مركز روحي وديني وسياسي في فلسطين، يمثل يهود العالم.

وتشير أبرز المصادر إلى أن المفكر اليهودي النمساوي (ناثان بيرنباوم) أول من استعمل كلمة (الصهيونية) بالمعنى السياسي في صحيفته (التحرر الذاتي) منذ سنة 1890م. وقد شهد عام

1897م تكريس الكلمة في مؤتمر بازل بسويسرا، لتصبح عنواناً للمشروع السياسي الاستعماري العنصري الذي قاده (هرتزل)، داعياً لإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين تضمنها القوى الكبرى، وهو ما عرف بالصهيونية السياسية، التي قادت المشروع الصهيوني، ومثلت التيار الأكبر بين تياراتها، على اختلاف أنواعها.

تمرين 16: برزت تيارات صهيونية عديدة، لكل منها قناعاتها وبرامجها وخلفياتها السياسية والدينية والثقافية والفكرية، من بينها التيارات الرئيسة التالية:
.....، .....، .....، .....، .....

والدينية والثقافية والفكرية، من بينها التيارات الرئيسة التالية:

1. **الصهيونية الدينية:** تقوم على الإيمان بـ:

- الإيمان بالإله الواحد.
- الإيمان بأن اليهود شعب الله المختار.
- الإيمان بأن الرب سوف يرسل مسيحه المخلص ليخلص شعبه والإنسانية.
- الإيمان بعودة اليهود إلى فلسطين.

ويعتقد اليهود المتدينيون، أن اليهود قد أخرجوا من فلسطين بسبب المعصية، وطالما أن التوبة ممكنة، فالعودة ممكنة. وهو ما أبقى فكرة (العودة) إلى فلسطين حية في نفوس اليهود، حيث ارتبطت بعودة المسيح المخلص، وهو كائن من لحم ودم، ينتصر على أعداء بني إسرائيل، ويقيم له كيانهم الخاص بهم.

وطالما أن (العودة) بحسب اليهودية المسيائية تعبر عن إرادة إلهية وليست بشرية، فقد اعتبرت الحاخامية أي نقاش أو مسعى أو قرار سياسي لتحقيقها بمثابة معصية، وعودة باطلة، وتدخّل في المشيئة الإلهية، التي هي وحدها تقرر هذه (العودة) زماناً ومكاناً وكيفاً، بل اعتبروا أن تعرض اليهود في أوروبا لأعمال الاضطهاد والقتل النازية ليس سبباً كافياً للعودة، مما أدى بهم لاتهام بعض القادة اليهود بالهرطقة أمثال (كاليشر)، ومعارضتهم للمنظمة الصهيونية العالمية حين ظهرت، وما تزال بعض المنظمات اليهودية تعارض قيام إسرائيل، معتبرة أن قيامها باطل؛ لأنه تم بوسائل بشرية، كجماعة (ناطوري كارتا) اليهودية المتدينة.

ظهرت مواقف وأقوال متعددة من قبل اليهود، مثل ما ورد في عريمضة (بتسبيرغ) عام 1885م: "نحن لا نعتبر أنفسنا شعباً، بل جماعة دينية، ولذلك فنحن لا نتوقع عودة إلى فلسطين".

2- الصهيونية الثقافية/ الروحية:

تذهب إلى أن المشروع الصهيوني لا بد أن يكون ذا بعد ثقافي إثني وروحي، وأن أعظم تهديد لبقاء اليهود في ظل الأوضاع السائدة في أوروبا في حينه، خاصة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، يكمن في الضعف الداخلي للمجتمعات اليهودية، وفقدانها أي إحساس بوحدتها، وتداعي إمساكها بالقيم التقليدية والمثاليات والآمال.

لذا فقد رفضت تبريرات الصهيونية السياسية، الخاصة بإدعاء إقامة وطن لليهود بسبب معاداة السامية واستفحالها، أو التذرع بالأوضاع المتردية لهم سياسياً واقتصادياً.

ويعود الفضل في تطوير مضامين الصهيونية الثقافية، فكراً وتوجيهاً، إلى (آحاد هاعام)، ويعني بالعبرية (واحد من العامة/ الشعب) الإسم المستعار للكاتب اليهودي الروسي (آشر غينزبيرغ)، أحد زعماء حركة (أحباء صهيون)، وقد ولد سنة 1857م في (كييف) لأب تاجر ثري متدين من طائفة (حسيدوت)، وتلقى ثقافية دينية في صغره، كما درس الفلسفة والعلوم واللغات.

ونتيجة لثقافته الواسعة ومطالعته لأدبيات حركة (الهاسكالاه)، فقد تخلى في شبابه عن المعتقدات الدينية،

رفضت الصهيونية الروحية تبريرات نظيرتها السياسية، بإدعاء إقامة وطن لليهود

لكنه لم يتخل عن ارتباطه بالتراث الثقافي اليهودي.

انتقد في مقاله الأول عام 1889م (المحاولة والخطأ) سياسة الاستيطان في فلسطين، قائلاً: "لا أمل بنجاح حركة الاستيطان ما لم توقف الصهيونية السياسية وسائلها بإغراء القادمين عن طريق الخداع والأوهام بطرح المكاسب الذاتية، مطالباً بالتوجه عوضاً عن ذلك إلى إيقاظ وطنيتهم اليهودية الخفية، وحبهم لصهيون؛ لأنهم هكذا فقط يستمدون قوة معنوية لمواجهة صعوبات الحياة التي تجابههم في أرض الأجداد".

وشن هجوماً على مؤتمر (بازل) الذي كان أحد حضوره، واتهم (هرتزل وماكس نورداو) بإهمال الجانب الثقافي الذي رأى في إحيائه الضمانة الوحيدة ضد الاندماج، وأظهر خشيته من أن تؤدي الجهود الدبلوماسية إلى إجهاض العمل، وقال في رده على (هرتزل): "إن خلاص إسرائيل يتحقق بواسطة الأنبياء، لا الدبلوماسيين".

ورأى أن فلسطين سوف تكون ملجأ لعشر اليهود بحيث تتحول إلى مركز روحي وثقافي ليهود العالم، بينما البقية بإمكانهم الاستمرار في العيش في المنفى، وستتحسن أوضاعهم، ومن لا يستطيع يمكنه الذهاب لفلسطين.

3ـ الصهيونية العملية ـ البراغماتية:

اشتهرت كمصطلح في تاريخ الحركة الصهيونية، وحركة نشيطة ذات برنامج واحد، بعد صعود برنامج (هرتزل) السياسي، فالصهاينة العمليون رأوا في النشاط الدبلوماسي اللاهث وراء وعود وضمانات دولية مضيعة للوقت؛ لذا عارضوه، وحصروا جهودهم في تنمية المستعمرات داخل فلسطين، والعمل على زيادة الهجرة إليها، حتى تفرض سياسة الأمر الواقع نفسها.

إلا أن ذلك لا ينفي وجود بدايات، ولو متعثرة، للصهيونية العملية، تندرج في نشاطات الحركة المعروفة باسم (أحباء صهيون)، وهو ترجمة لـلإسم العبري (حوفيفي تسيون)، وقد أطلق على جمعيات صهيونية نشأت في روسيا سنة 1881م بعد صدور قوانين أيار التي فرضت قيوداً على الأقلية اليهودية هناك بين عامي 1881-1883م على خلفية مقتل القيصر الروسي (ألكسندر الثاني)، التي اتهمت اليهود بالمشاركة في قتله، وما نجم عن ذلك من اضطهادهم، مما دفع التجمعات اليهودية بما في ذلك الذين آمنوا بالاندماج، حيث تحولوا عنه للهجرة إلى فلسطين.

وقد اتخذت شعارا لها (إلى فلسطين)، ودعت إلى الاستعداد للهجرة لشراء الأراضي فيها، ومساعدة الاستيطان اليهودي هناك، وكانت همزة الوصل بين (طلائع) الصهيونية في منتصف القرن التاسع عشر وبداية الصهيونية السياسية مع ظهور (هرتزل) وانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1897م.

وقد وجدت تلك الحركة في أفكار ومشاريع مختلفة من جانب أشخاص فرادى، كالحاخام (تسفي هيرش كاليشر ويهودا الكلعي وموسى هس)، والأدباء (دافيد غوردون وبيرتس سمولينسكين واليعيزر بن يهودا) وآخرين تمهيداً مهماً لأعمالها.

كما قامت في تلك الفترة أيضاً جمعيات يهودية تعمل من أجل الاستيطان في فلسطين، وكان القاسم المشترك بينها فكرة أنه لا خلاص لليهود في أماكن وجودهم، بل الحل هو العودة إلى (صهيون).

وقد انتشرت حركة (أحباء صهيون) بين اليهود في روسيا ورومانيا وغربي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان بعض أعضائها قد راودتهم المخاوف من الشك في وطنيتهم ومن ازدواج الولاء، وكان يغلب علها في دول أوروبا الوسطى والغربية طابع ثقافي نظري، غير أنها ساهمت بدور كبير في مكافحة الاندماج، ووضعت الأساس للحركة الصهيونية السياسية، وظهور (هرتزل) على منبر الصهيونية.

وحاولت الحركة صياغة أفكارها بصورة عملية، وإعطاءها صفة قومية: حلم التخلص من المنفى، بعث الحياة القومية، الثقافة العبرية، العودة إلى الأرض والطبيعة، إقامة حياة اقتصادية لها جذورها في التربة لوضع نهاية (للتجول) اليهودي في العالم.

تمرين 17:

- **تحدث عن أبرز مبادئ الصهيونية العملية-البراغماتية، لاسيما السياسية والفكرية.**
- **ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين الصهيونية العملية-البراغماتية والتيارات الأخرى.**

هذه الأرض بالضرورة فلسطين.

ومع ظهور (هرتزل) وإقامة المنظمة الصهيونية العالمية، انضمت معظم جمعيات (أحباء صهيون) ونشيطوها إلى الحركة الصهيونية. وواصلوا نشاطهم العملي في إقامة المستعمرات في فلسطين، وتقديم المساعدات للمدارس العبرية، وغير ذلك.

وفي سنة 1900م سافر وفد خاص من (أحباء صهيون) برئاسة (آحاد هاعام) إلى فلسطين لبحث وضع المستعمرات هناك. كما اقترح وفد آخر على البارون (روتشيلد) إلغاء وصاية الموظفين على اليشيوف اليهودي في فلسطين، وإدخال تغييرات في إدارة شؤون المستعمرات.

وقدم (أحباء صهيون) مساعدات للمستعمرات القائمة، وشجعوا وساعدوا في إقامة مستعمرات أخرى جديدة. كما هاجر كثيرون منهم إلى فلسطين، وأقاموا مستعمرات (ريشون لتسيون) في آب 1882م، و(روش بينا) بعد عدة أسابيع، ثم تلتها في العام نفسه مستعمرة (زمارين) التي أطلق عليها فيما بعد اسم (زخارون يعقوب)، تخليداً لوالد البارون (روتشيلد)، بعد أن تعهد بتقديم المعونة المالية لها.

كذلك أقيمت مستعمرة (يسود هامعلا) غربي بحيرة الحولة في شمال فلسطين، وبلغ مجموع ما صرفته جمعيات أحباء صهيون على إقامة المستعمرات الصهيونية في فلسطين حتى نهاية الهجرة الأولى سنة 1903م، نحو (87) ألف جنيه إسترليني.

4- الصهيونية العمالية (الاشتراكية):

ركز الصهاينة العماليون أو الاشتراكيون على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في وضع اليهود الناتج عن فقدان القدرة على الاندماج، ليس بسبب البعد الديني للمسألة، ولكن من أجل تحقيق أغراض ثقافية وإجتماعية، ولعل أهم تيارات المدرسة الصهيونية العمالية هي مدرسة (غوردون)، التي ركزت على فكرة اقتحام الأرض والعمل كوسيلة من وسائل التخلص من عقد المنفى، ووسيلة عملية لغزو الأرض وصهر القومية اليهودية الجديدة.

وقد بادر رواد (الهجرة اليهودية الثانية) إلى إنشاء منظمات عمالية عديدة مثل: (عمال صهيون والعامل الفتي والحارس الفتي)، والتي تحولت في فترة لاحقة إلى أحزاب عمالية رئيسية من المستوطنين الصهيونيين، تمخضت عنها منظمات اقتصادية سياسية، مثل: (الهستدروت والكيبوتز والهاغاناة والبالماخ)، والتي شكلت بمجموعها الأدوات الرئيسية لعملية الغزو الصهيوني لفلسطين.

وهناك اتجاهات صهيونية أخرى لم يكن لها انتشار بين اليهود لأسباب كثيرة، منها: هيمنة الصهيونية السياسية على تطور الفكر الصهيوني الذي حقق الهدف الأساسي للصهيونية في إقامة (دولة إسرائيل) ومن تلك الاتجاهات الصهيونية:(الصهيونية الإقليمية والصهيونية التنقيحية

والصهيونية التوفيقية وصهيونية الدياسبورا والصهيونية الراديكالية والصهيونية العمومية والصهيونية الكولونيالية).

5- الصهيونية السياسية:

اصطلاح استخدم للتمييز بين البدايات الصهيونية مع جمعية (أحباء صهيون)، التي كانت شبه ارتجالية، تعتمد على صدقات أغنياء اليهود، وبين صهيونية (هرتزل) التي حولت المسألة اليهودية إلى مشكلة سياسية، وخلقت حركة منظمة محددة الأهداف والوسائل.

وتعتبر الدعوات الفكرية التي أطلقها رواد الصهيونية، لاسيما (بنسكر)، حجر الأساس في قيام الصهيونية السياسية التي أطلقها (هيرتزل) سنة 1897م، وبمعنى آخر، فالصهيونية السياسية كانت قائمة في عالم النظريات، حتى جاء، وحولها إلى حركة سياسية.

هناك من يكتفي بالإشارة إلى الصهيونية السياسية بالصهيونية فقط، غير أن نعتها بالسياسية قد نجم عن معارضة الصهاينة العمليين والثقافيين لـ(هرتزل)، مما أدى لتمييز دعوته ونهجه على أساس كونها (الصهيونية السياسية أو الدبلوماسية).

وقد أدرك (هرتزل) إمكانية الاستفادة من المخططات الإمبريالية الغربية في مسعاه لاستعمار فلسطين نظراً لتفكك السلطنة العثمانية، والتسابق الإمبريالي المحموم على المستعمرات، وعلى فلسطين بوجه خاص، إلا أن الفرصة لم تسنح إلا خلال الحرب العالمية الأولى عندما اتضح أن العرب يتجهون نحو الاستقلال والوحدة، مما يهدد المصالح الإمبريالية، فكان وعد (بلفور) والزواج الإمبريالي البريطاني الصهيوني المعروف. وقد أثرت الصهيونية السياسية على جميع التيارات الصهيونية بشكل أو بآخر بما أنها قادت المشروع الصهيوني في وقت لاحق.

خامساً: (ثيودور هرتزل) 1860-1904م

ولد بمدينة بودابست في المجر، لأسرة يهودية ثرية، وكان والده مديراً لأحد المصارف في النمسا التي انتقلت إليها عائلته، وتلقى تعليماً يطابق روح التنوير الألماني اليهودي السائد في تلك الفترة، وغلب عليه الطابع الغربي المسيحي الداعي للاندماج حتى سنة 1878م، ثم انتقلت عائلته إلى فيينا، حيث التحق هناك بكلية القانون؛ ليحصل على الدكتوراة في القانون الروماني من جامعتها عام 1884م، اشتغل بعدها لفترة قصيرة في المحاكم النمساوية، ثم تحول بعدها ليعمل في الأدب والصحافة.

تحول بعد ذلك للصهيونية، وبعد أن وقع تحت تأثير محاكمة الضابط الفرنسي اليهودي (درايفوس)، الذي اتهم بالخيانة العظمي للتخابر مع دولة عدوة هي ألمانيا، وما صاحب تلك المحاكمة من مشاعر العداء ضد اليهود، وقراءة كتاب (اللاسامية) للفيلسوف الألماني (يوجين ديورنغ) الذي قدم اليهودي كعنصر هدّام لحضارة الشعوب، مما دفعه للتفتيش عن العداء لليهود (اللاسامية)، ونبشها لا وأدها.

خرج (هرتزل) بقناعة ترى أن كل مكان فيه يهود فيه (لاسامية)، معتبراً أنها مرض الشعوب المتوارث الذي لن ينتهي، وبدلاً من البحث عن حل لتلك المشكلة بعلاج أسبابها ودواعيها، رأى أن الحل يكمن في البحث عن وطن خاص باليهود شرط ألا يكون فيه غرباء، بحيث يتمكنوا من العيش فيه حياة طبيعية.

قال (هرتزل): "معاداة السامية كبرت، وما زالت تكبر، وكذلك أنا"، معتبراً عداء الشعوب لليهود سبباً لتوحيدهم، وقوة دفع لإنجاح المشروع الصهيوني.

وكتب كتاباً حمل إسم (دولة اليهود)، تضمن رؤيته لحل ما عرف بـ(المسألة اليهودية) في أوروبا، معتبراً الكتاب محاولة لإيجاد حل عصري لها، ومؤكداً على "أن الفكرة التي عالجتها وبسطتها في ذلك الكراس قديمة جداً، وهي إعادة

رأى (هرتزل) بأن الحل يكمن في البحث عن وطن خاص باليهود شرط ألا يكون فيه غرباء؛ ليتمكنوا من العيش فيه حياة طبيعية.

بناء الدولة اليهودية".

وتتلخص أفكار (هرتزل) التي وردت في الكتاب فيما يلي:
- دعا لإنشاء مؤسستين تضطلعا بالمشروع الصهيوني، هما:
أ- جمعية اليهود: التي ستضطلع بمهمة التنظيم والتخطيط، وتقود التجمعات اليهودية حول العالم باتجاه تحقيق حلم الدولة.
ب- الشركة اليهودية: الذراع التنفيذي، الذي سيأخذ على عاتقه تنفيذ ما تضعه جمعية اليهود من مخططات ومشاريع، على غرار الشركة البريطانية التي مكنت انجلترا من الاستيلاء على جنوب أفريقيا واستعمارها.

- الدعوة لإقامة دولة يهودية بضمانة دولية دون أن يحدد تلك الجهة.
- تخليص المجتمعات الأوربية من اليهود بالهجرة، التي ستخلصها منهم، وتنعش اقتصادياتها؛ لأن أهل البلاد سيأخذون ميزات السوق التجارية والأعمال الاقتصادية، التي كانت بحوزة اليهود المهاجرين، وتحت سيطرتهم. فضلاً عن أن الاضطرابات والقلاقل الداخلية التي كان يسببها اليهود ستنتهي برحيلهم.
- الدولة اليهودية ستكون متراساً لأوروبا أمام شعوب آسيا.
- أكد على "أن الصهيونية هي عودة اليهود لليهودية حتى قبل عودتهم إلى أرض اليهود".
- اعتقد بأن الفقراء سيكونون وقود المشروع الصهيوني في البداية، وأول من سيلحق به، ثم الأغنياء.
- مسايرته لرجال الدين والأغنياء، وتحديد مهام كل منهما.
- ليست هناك حدود للدولة المقترحة، "لكنها تتوسع حسب إحتياجاتها".
- وقف ضد اللغة العبرية كلغة رسمية للدولة؛ لأن أحداً لا يعرفها، وطالب بأن يحتفظ الجميع بلغاتهم في الدولة الجديدة، ثم تسود اللغة الأكثر انتشاراً.
- طالب بضرورة أن يتحول اليهود قوة مؤثرة في المجتمع الدولي، "إن الأمة التي لا تملك القوة أمة بلا روح".
- يمكن وضع الأماكن المسيحية المقدسة تحت إشراف دولي.

وقد تراوحت ردود الفعل على الكتاب بين مؤيد ومعارض، فبينما تمت معارضته من قبل الحاخامات، ودعاة الاندماج على السواء، فقد تم تأييده من جمعية أحباء صهيون، وأطلقت على (هرتزل) لقب (موسى الجديد)، ودعته لقيادة الحركة السياسية، ومن هنالك بدأ الحديث عن مؤتمر صهيوني عام.

سادساً: مؤتمر بازل التأسيسي:

بدأ التحضير لعقد المؤتمر مع مطلع سنة 1897م، وكان مقرراً عقده بمدينة ميونيخ الألمانية، لكن اعتراض الحاخامات على عقده وكذلك اليهود الغربيين، واعتبار الصحافة الألمانية له خيانة، أدى إلى انتقاله لمدينة بازل بسويسرا.

عقد المؤتمر في مدينة بازل، (31-29 آب 1897م) وحضره مائتان وأربعة أعضاء من اليهود، يمثلون خمس عشرة دولة، وترأسه (هرتزل) وقاد جلساته، وكان القرار الأساسي الذي اتخذه: "إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام".

تمرين 18: احتل مؤتمر (بازل) المدماك الأساسي للمشروع الصهيوني في فلسطين، سواء أكان بالنظر للقرارات التي خرج بها، أم التخطيط العملياتي لإقامة الوطن القومي اليهودي...ناقش هذه العبارة في ضوء دراستك للموضوع.

1- تعزيز الاستيطان في فلسطين باليهود المزارعين والحرفيين والمهنيين، وبناء على قواعد صالحة.
2- تنظيم اليهود كافة، وتوحيدهم بواسطة إنشاء المؤسسات المحلية والعامة الملائمة،وفقا للقوانين السارية.
3- تقوية الشعور اليهودي القومي والضمير القومي.
4- اتخاذ الخطوات التحضيرية للحصول على موافقة الحكومات، التي يجب الحصول عليها لتحقيق هدف الصهيونية.

نجح المؤتمر في تأسيس (المنظمة الصهيونية العالمية)، وانتخاب (هرتزل) رئيساً لها، وإقرار النظام الداخلي للمنظمة وهيكلها التنظيمي وشروط العضوية، فمنح حق العضوية لكل يهودي في العالم يلتزم ببرنامج بازل، ويدفع اشتراكاً سنوياً يسمى (شاقل)، وللمنظمة رئيس ولجنة تنفيذية ومجلس عام يتمتع بصلاحياته المؤتمر بين دورات انعقاده. كما أقر المؤتمر شكل العلم الصهيوني، ونشيداً قومياً.

جدير بالذكر أن مؤتمر (بازل) تعمد أن يستعمل في قراره الرئيس تعبير (وطن Home) لأسباب دبلوماسية، بينما كان القصد الحقيقي للمؤتمر منذ البداية هو (دولة يهودية). وقد أكد هيرتزل نفسه تلك الحقيقة في كتابه (دولة اليهود)، أو في مذكراته بقوله : "لو أردت أن ألخص مؤتمر (بازل) بكلمة واحدة، وهي كلمة سأحرص على ألا أتلفظ بها علناً، لقلت في مؤتمر بازل: أرسيت أسس الدولة اليهودية، لكني لو قلت هذا علناً اليوم، لكانت الاجابة على قولي هذا ضحكات السخرية في العالم، ربما خلال خمسة أعوام، وبالتأكيد خلال خمسين عاماً سيعرف الجميع هذا".

كان مؤتمر بازل انعطافاً أساسياً في تاريخ الحركة الصهيونية، وخطوة على طريق طويل.

كان مؤتمر بازل انعطافاً أساسياً في تاريخ الحركة الصهيونية، لكنه رغم ذلك مجرد خطوة على طريق طويل، وهكذا توجهت الحركة الصهيونية، بعد ذلك المؤتمر، للعمل على جبهتين في آن معاً:

الأولى: على صعيد الجبهة الداخلية اليهودية، بهدف استكمال تنظيمها وكسب ولاء يهود العالم،

الثانية: على صعيد الجبهة الخارجية بهدف كسب تأييد وضمان وربي للمشروع الصهيوني.

نشط (هرتزل) بعدها في الاتصال بالدول الكبرى طمعاً في إيجاد الدعم اللازم لمشروعه، فقابل القيصر الألمانى عام 1898م وعرض عليه المسألة اليهودية ووجهة نظره فيها، وأظهر له القيصر التأييد لكنه لم يعطه الوعد الذي كان يريده، بسبب علاقات ألمانيا ومصالحها العديدة مع الدولة العثمانية، وهو ما دفعه للتوجه لبابا الفاتيكان الذي صده، لأن المشروع الصهيوني برمته مخالف لتوجهات الكنيسة الكاثوليكية.

توجه بعدها لمقابلة السلطان العثماني الذي تردد في لقائه، وحين قابله عرض عليه تقديم اليهود قرض له بقيمة (20) مليون جنيه استرليني مقابل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنح اليهود أرضاً يقيمون عليها حكماً ذاتياً، لكن السلطان عبد الحميد الثاني رفض تلك العروض رفضاً باتاً.

ثم تواصلت جهوده مع بريطانيا عام 1903م، التي استعدت للسماح لليهود بإستيطان أوغندا وليس فلسطين، لكن اليهود رفضوا.

توفي (هرتزل) عام 1904م، دون أن يفلح بتحقيق ما أزمع عليه، لكنه وضع الأسس لتحقيق ذلك المشروع، ونقل جثمانه إلى فلسطين عام 1949م تنفيذاً لوصيته.

سابعاً: التشكيلات السياسية والعسكرية الصهيونية قبل عام م1948

تمرين19: قامت الحركة الصهيونية بتشكيل منظمات سياسية قبل عام 1948، أهمها: .....، .....، .....، .....، .....

1. التشكيلات السياسية:

تمكنت الحركة الصهيونية من تأسيس العديد من المؤسسات والجمعيات التي أخذت على عاتقها التأسيس لدولة لليهود في فلسطين، معتمدة أسس ووسائل عصرية، ومستفيدة من الدعم الغربي واليهودي الذي قدم لها لتنفيذ المهام التي كرست تلك المؤسسات لها، وهي التي قامت على أساس التنوع والشمول والاختصاص، وفيما يلي عرض لأهم تلك المؤسسات والهياكل:

1.1. جمعية الاستعمار اليهودي:

تأسست جمعية الاستعمار اليهودي عام 1891م بوصفها جمعية خيرية يهودية هدفها (مساعدة وتطوير عملية تهجير اليهود الفقراء والمحتاجين من أي مكان في أوروبا وآسيا، حيث يعانون القهر والحرمان من الحقوق السياسية، إلى أي مكان آخر في العالم حيث يمكنهم التمتع بحقوق الإنسان).

وقد تأسست بمبادرة من البارون (موريس دي هيرش)، وهو مصرفي ورجل أعمال يهودي من أصل ألماني كان يعيش في فرنسا مختلطاً بالأوساط الرأسمالية والاستعمارية التي كانت تقف وراء المشروع الصهيوني، وكان واجهة يهودية لها.

سجلت الجمعية عام 1893م في لندن كشركة مساهمة، رأسمالها الأولي مليونا جنيه إسترليني، رفع فيما بعد إلى ثمانية ملايين جنيه إسترليني. وتشكل مجلس إدارتها من الشخصيات اليهودية المرتبطة بالاحتكارات الرأسمالية في: بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا برئاسة البارون.

وكان من أبرز أعضاء مجلس إدارتها البارون (إدموند دو روتشيلد)، الذي تولى بين عامي 1886-1890م الإشراف على شؤون المستعمرات اليهودية التي أقيمت في فلسطين، وقد أقام إدارة خاصة لذلك الغرض تحت إشرافه اتخذت من مدينة الخليل مقراً لها.

حاولت جمعية الاستعمار اليهودي في أول الأمر إسكان اليهود المهاجرين من روسيا وشرقي أوروبا في مستعمرات زراعية في أمريكا الشمالية والجنوبية، خاصة في الأرجنتين حيث حصلت على (750) ألف هكتار من الأراضي استغلت (500) ألف هكتار منها في إسكان نحو (3500) عائلة يهودية من مهاجري شرقي أوروبا يراوح عدد أفرادها بين (40-35) ألف نسمة.

بدأ نشاط جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين منذ عام م1896، حين حلت محل إدارة (روتشيلد) في الإشراف على المستعمرات اليهودية التي كانت قائمة في فلسطين آنذاك، وأنشئ لذلك الغرض صندوق تحت إشراف (دي هيرش)، برأسمال مقداره (15) مليون فرنك فرنسي.

وأخذت الجمعية تقدم المساعدات لتلك المستعمرات على شكل قروض، وبدأت تشتري الأراضي وتقيم مستعمرات يهودية جديدة في فلسطين منذ عام 1900م، فأقامت عدداً منها في منطقتي الجليل الأدنى الشرقي وطبرية.

استمرت الجمعية في نشاطها هذا

حتى عام 1923م، حيث أصبحت

تعمل تحت اسم (جمعية

الاستعمار اليهودي في فلسطين – بيـ

وبدأت تنسق جهودها في مجال الاستيطان
العالمية، ثم عادت للعمل بشكل مستقل منذ عام

قدمت جمعية الاستعمار اليهودي القروض للمستعمرات، واشترت الأراضي لها، أقامت عدداً منها في الجليل الأدنى الشرقي ومنطقة طبرية.

ركزت جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين جهودها بعد قيام إسرائيل في مشاركة الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية في الأعمال الاستيطانية، فساهمت حتى عام 1968م في إنشاء وتقوية (41) مستعمرة.

كما قدمت مساهمة لتشجيع الأبحاث الزراعية في الجامعة العبرية ومعهد (وايزمن) للعلوم، ولتحسين التدريب الزراعي في مدارس (مكابي إسرائيل) الزراعية وغيرها، وشاركت الجمعية في أعمال جمعيتي (هياس وجوينت) اليهوديتين الأمريكيتين اللتين توليتا تقديم المساعدات لليهود المرتدين عن الهجرة إلى إسرائيل، ولاسيما يهود الاتحاد السوفيتي، وساعدتهم على دخول الولايات المتحدة.

2.1. المنظمة الصهيونية العالمية:

نجحت جهود (هرتزل) في عقد المؤتمر الصهيوني الأول الذي افتتح أعماله بمدينة (بازل) بسويسرا في 1897/8/29م، وأسفر عن تحقيق أمرين رئيسين هما:

1- وضع البرنامج الصهيوني المعروف ببرنامج (بازل).

2- تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ المشروع الصهيوني الذي نص عليه المؤتمر وهو: "هدف الصهيونية هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام".

ونجحت المنظمة في تأسيس الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كايميت) عام 1901م، ونجحت نهاية العام في إنشاء بنك صهيوني عرف باسم (صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار) الذي تفرعت عنه بنوك أخرى هدفها جميعاً تمويل النشاطات والمشاريع الصهيونية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أعيد تنظيم وتطوير المنظمة، لاسيما في مجال استكمال الجهاز المالي، بتأسيس الصندوق التأسيسي لفلسطين (الكيرين هايسود) المختص بنشاطات الهجرة والاستيطان.

وبينما ضعضعت الحرب العالمية الثانية عام 1939م أوضاع المنظمة الصهيونية، إلا أنها نجحت بتنفيذ برامجها بصورة فعالة، فقد نجحت بفضل الدعم والتشجيع البريطاني والأمريكي رغم النضالات الفلسطينية في زيادة عدد اليهود في فلسطين من 80 ألفاً -ما يعادل 11.1% من مجموع السكان عام 1922م إلى 650 ألفاً ما يعادل 33.3% من مجموع السكان عام 1948م.

ومع تسارع التطورات السياسية في الأمم المتحدة وفلسطين بعد عام 1947م، قامت المنظمة الصهيونية بتأسيس (مجلس وطني) كان برلماناً للدولة الصهيونية القادمة، و(إدارة وطنية) كانت حكومة للدولة المرتقبة.

1. 3. الحالوتسيم:

(الحالوتسيم) كلمة عبرية تعني (رواد أو طلائع)، ومفردها (حالوتس)، وقد أطلق المؤخرون الصهاينة تلك التسمية على تيار من مهاجري الهجرة الثانية بين عامي 1904-1914م من الشبان الصهيونيين المتحمسين الذين قدموا إلى فلسطين ليصبحوا عمالاً زراعيين في المستعمرات الصهيونية.

وكان كثير من أولئك المهاجرين ـ حسب المصادر الصهيونية ـ أعضاء في جماعات ثورية روسية تأثروا بالأفكار الراديكالية والاشتراكية التي كانت مألوفة في أوساط المنظمات السياسية المختلفة في روسيا آنذاك.

ويقال: إن دوافع تكوين ذلك التيار ترجع إلى أحداث سنة 1905م في روسيا، والاضطرابات ضد اليهود، وخيبة أمل قسم من الشباب اليهودي بإمكان حل مشكلة اليهود في المهجر.

ويفترض المؤرخون الصهيونيون أن (الحالوتس)، أو الرائد، شخص تتجسد فيه مجموعة من العوامل المشتركة، أولها:

1- عنصر التضحية بالذات، فهو على استعداد لحرمان نفسه والعيش حياة الزاهد الناسك، وليس ذلك الحرمان من أجل الحرمان نفسه، وإنما من أجل القيام بواجب مهم للجماعة،

2- ويتمثل العنصر الثاني في الاهتمام الشديد بالأعمال الزراعية، أو العمل اليدوي بصفة عامة، وذلك العنصر أمر جوهري في خلق إنسان يهودي جديد عن طريق العمل الجسماني.

3- وثالث العناصر هو إحياء اللغة [illegible] ويرتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً التركيز على المساهمة الفعالة في [illegible] المجتمع، وكان ذلك المزيج من العناصر [illegible]

عناصر شخصية (الحالوتس) في الفكر الصهيوني ثلاثة، هي: .....، .....، ..... وتتلخص أهدافه في ثلاثة:.....، .....، .....

فقد نا[illegible] وبرفض اندماج اليهود في [illegible] العالم إلى فلسطين.

تتلخص أهداف[illegible]ية، وعمل عبري، ولغة عبرية). وقد برز[illegible]ن (الحالوتسيم) في عدادها، الدعوة إلى احتلال الأرض وممارسة العمل العبري.

وساهم (الحالوتسيم) في ظهور فكرة الحراسة الذاتية للمستعمرات الصهيونية في فلسطين، ولذلك ارتبطت تلك الريادة بمزارع (الكيبوتس)، وهي الفكرة التي كانت نواة للتنظيمات العسكرية الصهيونية التي نشأت في فلسطين، ابتداء من منظمتي (هاشومير) سنة 1909م، و(الهاغاناه) سنة 1921م، وغيرها من المنظمات العسكرية التي انبثق عنها الجيش الإسرائيلي عام 1948م.

4. الكيرين كاييميت:

هو الصندوق الدائم لإسرائيل أو الصندوق القومي اليهودي، وقد اقترح تأسيسه عالم الرياضيات اليهودي (هرمان شابيرا) عام 1884م، ثم عرض الاقتراح على المؤتمر الصهيوني الأول 1897م، إلا أن الموافقة عليه تمت في المؤتمر الصهيوني السادس عام 1903م.

وقد نص قرار إنشائه على حصر استخدام أمواله في استملاك الأراضي أو أية حقوق فيها في المنطقة التي تضم فلسطين وسورية وأية أجزاء أخرى من تركيا الآسيوية وشبه جزيرة

سيناء؛ بهدف توطين اليهود فيها بحيث تعتبر هذه الأراضي ملكاً أبدياً لليهود لا يجوز بيعها أو التصرف بها عن غير طريق تأجيرها.

كانت (فيينا) المقر الأول لذلك الصندوق، وأنشئت له فروع في مختلف أنحاء العالم، ثم اتخذ من مدينة (كولن) الألمانية مقراً له، وتم تسجيل الصندوق كشركة بريطانية عام 1907م، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى نقل مقره لمدينة (هاغ) البولندية، وفي عام 1922م نقل المكتب الرئيس للصندوق إلى القدس.

بلغت حصيلة نشاطات الصندوق حتى نهاية عام 1947م امتلاك أراض مساحتها 933 ألف دونم من أصل 1,734,000 دونم امتلكها اليهود في فلسطين آنذاك، ما يساوي 6.6% من مساحة فلسطين الكلية البالغة 26,305,000 دونم.

أعادت الكنيست مطلع 1954م صياغة البند المتعلق بمنطقة عمل الصندوق فحصرتها في الأراضي الخاضعة لقوانين حكومة إسرائيل، ثم جرى تعديل مهام الصندوق، فحولت من شراء الأراضي إلى استصلاحها وتشجيرها، والمساعدة على استيعاب المهاجرين الجدد، وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية لهم، والإسهام في بناء قرى (الناحال) بالتنسيق مع الجيش، وتمويل التعليم الصهيوني في إسرائيل وخارجها.

وفي آب 1961م وقعت اتفاقية لتنظيم علاقة الصندوق بالحكومة الإسرائيلية حددت فيها مهامه ومصادر تمويله، وهي تبرعات يهود العالم وريع العقارات المؤجرة.

5. الكيرين هايسود:

امتلك الصندوق القومي اليهودي نهاية 1947 أراض مساحتها 933 ألف دونم، بما يساوي 6.6% من مساحة فلسطين الكلية البالغة 26,305,000 دونم.

الصندوق التأسيسي الذي أقر المؤتمر الصهيوني المنعقد بلندن في تموز 1920م إنشاؤه بغرض استعمار فلسطين.

يعود التفكير الفعلي في مثل [illegible] بلفور في 1917/11/2م فقد تأسس على أثر [illegible] جمع 130 ألف جنيه إسترليني في سنتين، لكن الصندوق التأسيسي، أو (الكيرين هايسود)، لم يتشكل فعلياً إلا في المؤتمر الصهيوني العالمي الذي انعقد في لندن.

كان الهدف من تأسيسه جمع الأموال لتمويل الهجرة والاستيطان في فلسطين باعتبارهما الوسيلة الرئيسة لتطوير البلاد واستعمارها باتجاه خلق الوطن القومي اليهودي.

وعلى ذلك اعتبر التبرع (للكيرين هايسود) ضريبة سنوية إلزامية ملقاة على عاتق كل يهودي. وأنيط أمر انتخاب إدارة الصندوق رسمياً بالمنظمة الصهيونية العالمية، ومن بعدها بالوكالة اليهودية. ومن هنالك صب ذلك الصندوق ما يجمعه من الأموال في مؤسستي (الهستدروت والوكالة اليهودية). بل إن هذا الصندوق كان اليد اليمنى في جمع الأموال لحساب الأخيرة، فقد بدأ الجمع الفعلي منذ نهاية عام 1921م وسمي المشروع آنذاك (صندوق الإنقاذ) الذي تمكن من جمع 760 ألف جنيه إسترليني.

وقد أطلق على ذلك الصندوق اسم (الجباية اليهودية الموحدة)، ومنذ الحرب العالمية الثانية قام بإنشاء (203) مستعمرة زراعية امتدت على مساحة (661) ألف دونم وسكنها (77) ألف نسمة. وأنشأ شركات مياه الأقاليم وشركة المياه القطرية (ميكيروت) وساهم في تطوير ميناء

تل أبيب وشركة الملاحة (تسيم) وشركة الطيران التي أطلق عليها في البداية اسم (أفيرون)، ثم أصبح اسمها (إل عال).

يضاف إلى ذلك كله مساهمات الصندوق الأخرى في شركتي الكهرباء والبوتاس وغيرهما، فضلاً عن تمويل التعليم والصحة والعمل الاجتماعي في المستعمرات عن طريق الوكالة اليهودية.

يعد (الكيرين هايسود) أكبر مؤسسة يهودية لجباية الأموال في العالم، وتدل الأرقام على أهميته وعلى نشاطه الكبير في مجال الجباية قبل قيام إسرائيل وبعده، فقد جمع حتى عام 1948م ما قيمته 26,716,000 جنيه إسترليني، ثم جمع بعد قيامها ما قيمته 1.620,000,000 دولار (92% من مجمل ما جمعه منذ التأسيس).

1. 6. المجلس الوطني اليهودي:

المجلس الوطني اليهودي المعروف بـ(فاعد لئومي) أو اللجنة القومية، الذي قام بدعم الوجود الصهيوني في فلسطين خلال الفترة الممتدة بين تاريخ إنشائه في 1920/10/10م، وإقامة الحكومة المؤقتة (لإسرائيل) في أيار 1948م.

وقد تعاون المجلس بشكل وثيق مع الوكالة اليهودية التي كانت مسؤولة عن رسم السياسة العامة للهجرة والاستعمار الاستيطاني، والتطور الاقتصادي والشؤون العسكرية لليهود.

وقد مثل المجلس الوطني المستوطنين الصهيونيين في علاقاتهم بالسلطة المنتدبة، وعالج المسائل الداخلية التي أنيطت به من قبل الوكالة اليهودية، كما مثل يهود فلسطين أمام لجنة الاحتلالات التابعة لعصبة الأمم، وأمام كثير من لجان التحقيق وتقصي الحقائق التي أرسلت إلى فلسطين بما فيها لجنة الأمم المتحدة التي اقترحت تقسيم البلاد عام 1947م.

وتتمثل الأهمية التاريخية للمجلس الوطني اليهودي في تحديده لمعالم النشاط الصهيوني لإقامة دولة على أراضي فلسطين العربية من خلال برنامج سياسي اقتصادي عسكري واسع النطاق نفذ بإشراف الوكالة اليهودية.

2. 4. الوكالة اليهودية:

أنشئت الوكالة اليهودية في فلسطين عام 1922م استناداً للمادة الرابعة من صك الاحتلال البريطاني الذي أدمج فيه وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد نصت المادة المذكورة من صك الاحتلال على أن "وكالة يهودية مناسبة سيعترف بها كهيئة استشارية لإدارة فلسطين والتعاون معها في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مما قد يؤثر في إقامة وطن قومي يهودي وحماية مصالح السكان اليهودي في فلسطين".

تنحصر أهداف الوكالة اليهودية في تطوير حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين بصورة متزايدة، وشراء الأراضي فيها كملكية يهودية عامة، وتشجيع الاستيطان الزراعي المبنى على العمل اليهودي، ونشر اللغة والتراث العبريين في فلسطين.

2. شراء الأراضي في فلسطين كملكية يهودية عامة.

3. تشجيع الاستيطان الزراعي المبنى على العمل اليهودي.

4. نشر اللغة والتراث العبريين في فلسطين.

كانت الوكالة اليهودية خلال فترة الاحتلال البريطاني أشبه بحكومة للمستوطنين الصهاينة، فلسطين، وعملت تحت حمايته على إنشاء الوطن القومي لهم.

وبعد قيام دولة إسرائيل عام 1948م تحولت معظم الاختصاصات التي مارستها الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية إلى الحكومة الإسرائيلية، وتكرس الفصل بين مهامهما في القانون الذي أقره الكنيست عام 1952م وتحدد بموجبه واعترفت فيه الحكومة بالوكالة بالاستمرار في العمل في إسرائيل؛ من أجل "تطوير واستيعاب المهاجرين، والمشاركة في ذلك مع المؤسسات اليهودية التي تنشط في تلك المجالات".

1. التشكيلات العسكرية:

بالنظر للمشروع الصهيوني بوصفه مشروعاً إستيطانياً إحلالياً معادياً، فإن استخدام القوة الغاشمة كانت أحد ملامح هذه المشروع وأحد أدواته منذ بداياته الأولى، وهو ما وجد ترجمة عملية له في تشكيل العديد من المنظمات والأجنحة الصهيونية المسلحة للقيام بما يلزم لفرض ذلك المشروع بالقوة المسلحة، وفيما يلي عرض لأهم تلك المنظمات والتشكيلات العسكرية:

2. 1. هاشومير:

وتعني (حارس) بالعبرية، وهي من أوائل المنظمات الصهيونية المتخصصة في أعمال الدفاع وحراسة المستعمرات والممتلكات اليهودية في فلسطين، أسست عام 1909م من مجموعة من المهاجرين اليهود أعضاء الجمعية اليهودية السرية (البارغيورا)، التي أوجدها (اسحق بن تسفي والكسندر زيد وإسرائيل شوحط) عام 1907م، لأغراض الحراسة والأعمال المسلحة.

عنيت (هاشومير) منذ تأسيسها بأعمال الحراسة، ثم تحولت إلى قوة محاربة منظمة مهمتها بادئ الأمر الدفاع عن المستعمرات الصهيونية في الجليل، ثم عن هذه المستعمرات في مختلف أنحاء فلسطين.

وأقامت، إضافة لذلك، بعض المستعمرات، وكانت (مرحابيا) أول مستعمرة تقيمها في غور بيسان، تلتها مستعمرتا (تل حدشيم) في غور بيسان و(كفار غلعادي) قرب المطلة في الجليل.

تعرضت المنظمة إبان الحرب العالمية الأولى للمطاردة من قبل السلطات التركية، لاسيما بعد اعتقال بعض أعضائها، وأثناء الاحتلال البريطاني واصلت القيام بمهامها العسكرية ضد العرب والبريطانيين، واشتركت في صد الهجمات عن المستعمرات الصهيونية في القدس و(تل حاي) في الجليل.

في بداية العشرينات، وحين أصبحت الحاجة ماسة لتأسيس قوة صهيونية محاربة كبيرة وموحدة، قررت حل نفسها، وإعلان تأسيس (الهاغاناه)، إلا أن عدداً من أعضائها الأشد تطرفاً رفضوا الانضمام إليها، وأسسوا مجموعة مسلحة صغيرة أطلقوا عليها اسم (كتائب العمل)، وظلوا كذلك حتى ثورة 1929م وأحداثها الدامية فاضطروا للانضمام إلى (الهاغاناه).

علق (زئيف شيف) عليها بقوله: "كانت (هاشومير) الحلقة الرابطة بين الاستيطان الزارعي والتدريب العسكري".

تمرين 20: بادرت الحركة الصهيونية في فترة مبكرة من تأسيسها، لتشكيل عدد من الألوية العسكرية المسلحة، أهمها: .....، .....، .....

2. 2. الهاغاناه:

وتعني بالعبرية (الدفاع)، وهي منظمة عسكرية صهيونية أسست في القدس عام 1921م وقادت معركة إنشاء (إسرائيل) في فلسطين بين عامي 1921-1948م، وقد شكلت مع غيرها من المنظمات الصهيونية العسكرية المماثلة (جيش الدفاع الإسرائيلي).

أرسلت أثناء الحرب العالمية الثانية عدداً كبيراً من أفرادها إلى البلدان الأوربية الواقعة تحت احتلال القوات النازية لدعم حركات المقاومة اليهودية، وتهجير اليهود إلى فلسطين.

وحينما قرب موعد إعلان قيام إسرائيل في 1948/5/15م، بلغت حداً من التنظيم والتسليح والإعداد سمح لها بأن تتحول لما أطلق عليه (جيش الدفاع الإسرائيلي)، وذلك ما فعله (ابن غوريون) رئيس وزراء إسرائيل ووزير الدفاع آنذاك، الذي أصدر فور إعلان قيام إسرائيل قراراً حل بموجبه الإطار التنظيمي (للهاغاناه) وغيرها من المنظمات العسكرية الإرهابية الصهيونية، وحولها لما يسمى بجيش الدفاع الإسرائيلي.

2. 3. الإرغون:

اسمها العبري الكامل هو (إرغون تسفاي لئومي بارتس يسرائيل)، أي المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل، وأطلق عليها أيضاً اسم (الإيتسل)، تأسست عام 1931م بالاشتراك مع جماعة مسلحة من حركتي (بيتار والهاغاناه) احتجاجاً على ما اعتبر (سياسة الهاغاناه الدفاعية)، وأصبحت تحت إمرة (فلاديمير جابوتنسكي) وكان شعارها يداً تمسك بندقية مكتوباً تحتها (هكذا فقط).

استلم (مناحيم بيغن) عام 1943م زعامة المنظمة التي صعدت عملياتها الإرهابية ضد العرب، وأبرزها نسف فندق الملك داود في القدس في 1946/7/22م، والهجوم الوحشي على قرية دير ياسين في 1948/4/9م.

دمجت (الإرغون) في أيلول 1948م في الجيش الإسرائيلي بناء على أوامر الحكومة الإسرائيلية، وقد كرم رئيس الدولة قياداتها في تشرين الثاني 1968م "لدورهم القيادي" في خلق (دولة إسرائيل).

جميع قادة العصابات الصهيونية المسلحة تحولوا جنرالات للجيش الإسرائيلي فور قيام الدولة

2. 4. ليحي:

بعد موت (جابوتنسكي) عام 1940م حدث انشقاق في منظمة الإرغون (المنظمة العسكرية القومية-الإتسل) فخرج منها (إبراهام شتيرن) ليؤسس عصابة أطلقت على نفسها اسم (ليحي حيروت إسرائيل) المحاربون من أجل حرية إسرائيل وتسمى اختصاراً (ليحي Lehi)، وقد عرفت أكثر ما عرفت باسم (شتيرن) نسبة لمؤسسها.

وقد نفذت بالتعاون مع العصابات الصهيونية الأخرى عمليات إرهاب وتخريب واسعة ضد العرب والمعسكرات البريطانية، بينها جريمة نسف سرايا يافا في تشرين الثاني 1947م.

انضمت قواتها في أيار 1948م إلى الجيش الإسرائيلي، وفيما بعد اعترفت الحكومة الإسرائيلية بأن الخدمة العسكرية في صفوف (ليحي) خدمة خاضعة للتقاعد، فصرفت لجميع الذين خدموا فيها رواتب التقاعد المستحقة لهم، ومنحت بعضهم وسام محاربي الدولة.

2. 5. اللواء اليهودي:

ما إن اشتعلت الحرب العالمية الثانية حتى لجأت الحركة الصهيونية إلى أسلوب جديد لتحقيق غايتها في إنشاء دولتها فوق أرض فلسطين. فإذا كانت القوى السياسية والدبلوماسية والمالية الصهيونية قامت بالدور الرئيس أثناء الحرب العالمية الأولى وبين الحربين الأولى والثانية، فإن القوة العسكرية الصهيونية أصبحت أداة ضرورية لفرض الوجود الصهيوني في فلسطين وإقامة كيان سياسي له، ولذلك اتجهت جهود الصهيونية لإنشاء تلك القوة العسكرية.

تبلور ذلك الاتجاه أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين في جنيف آب 1939م، وكانت الحرب وشيكة الوقوع. فتوجه (حاييم وايزمان) إلى لندن، ثم عرض على رئيس الحكومة البريطانية وضع جميع القوى البشرية والكفايات الفنية الصهيونية تحت تصرف الحكومة البريطانية لاستخدامها في الصراع المقبل.

وحتى تقرن الصهيونية عرضها

ذلك بالتطبيق أنشأت الوكالة اليهودية مكتباً

لتسجيل المتطوعين اليهود، ودعت يهود فلسط

للتطوع في صفوف القوات البريطانية هناك.

أصبحت القوة العسكرية الصهيونية أداة ضرورية لفرض الوجود الصهيوني في فلسطين وإقامة كيان سياسي له.

ركزت الصهيونية جهودها بعد ذلك على إنش

غوريون ووايزمان) في شهر أيار 1940م إلى رئيس

عسكريتين إحداهما: من يهود فلسطين، والثانية: من اليهو

وفي 1940/9/13م وافقت الحكومة البريطانية على إنشاء قوة مقاتلة يهودية من عشرة آلاف رجل منهم 3-4 آلاف من يهود فلسطين، غير أن الحكومة فضلت تأجيل تشكيل تلك القوة فترة من الزمن حتى إذا حل شهر آب 1942م أعلنت موافقتها على إنشاء كتائب مشاة يهودية للخدمة في الشرق الأوسط.

لم ترض هذه النتيجة قيادة الحركة الصهيونية التي كانت تهدف لتشكيل وحدات يهودية مقاتلة ذات دربة وخبرة قتالية جيدة تشترك في العمليات الحربية، وتكون نواة للجيش الصهيوني النظامي، فضاعفت مساعيها وضغوطها حتى قبلت الحكومة البريطانية في 1944/9/19م إنشاء لواء يهودي يشترك في العمليات الحربية، ويعتبر وحدة قتالية مستقلة لها علمها الخاص هو علم إسرائيل.

تشكل اللواء اليهودي من الأفواج اليهودية الثلاثة التي كانت جزءاً من القوات البريطانية في فلسطين، كل فوج مؤلفاً من خمس سرايا، وبلغ عدد اللواء خمسة آلاف مقاتل، تم تدريبهم في مصر، ثم استكمل تدريبهم في إيطاليا، والتحقوا بالقوات البريطانية المقاتلة في أوروبا، فاشتركوا في القتال في شمالي إيطاليا، ثم في هولندا وبلجيكا.

وبعد انقضاء

عام على انتهاء

الحرب العالمية الثانية

حلت الحكومة البر

بـ(الهاغاناه) وغيرها من

الحركة الصهيونية، ثم الجيش الإسر

استطاعت الألوية المسلحة الضاربة، تنفيذ المهام الهجومية العدوانية البحتة؛ لتمتع أفرادها بدرجة كبيرة من التعبئة والتثقيف السياسي المركز على مبادئ الصهيونية.

2. 6. البالماخ:

(البالماخ) كلمة منحوتة من لفظتين عبريتين هما (بلوغوت ماهاتزو) ومعناها (جند العاصفة)، وهي تنظيم عسكري أنشيء في 1941/5/19م، حين كانت قوات المحور تقترب من

فلسطين، وتكوّن من وحدات خفيفة تلقى أفرادها تدريبات شاقة، خاصة في أعمال النسف والتخريب والهجوم الصاعق.

تمكنت قوات (البالماخ)، نتيجة لعلاقتها المتينة بحكومة الاحتلال البريطاني على فلسطين، من التزود بأحدث الأسلحة، وتأمين سرعة الحركة، كما أولتها قيادة (الهاغاناه) أهمية خاصة، فكانت (البالماخ) قوة (الهاغاناه) الضاربة، نظراً لقدرتها على تنفيذ المهام الهجومية العدوانية البحتة، ولتمتع أفرادها بدرجة كبيرة من التعبئة والتثقيف السياسي الذي يركز على مبادئ الصهيونية.

ثامناً: الاستيطان الصهيوني قبل قيام الدولة 1948م

منذ أكثر من مئة عام، يتواصل الاستيطان الصهيوني على الأرض الفلسطينية، على طريق فرض السيطرة السياسية الكاملة عليها، ورغم اختلاف المراحل التي مر بها تنفيذ المشروع، إلا أنه اعتمد وسائل إستراتيجية مثلت العمود الفقرى فيه، أولها: السيطرة على الأرض الفلسطينية تحت عنوان (افتداء الأرض وفريضة الاستيطان) وغيرها من المفاهيم والتبريرات اليهودية، والثانية: تهجير السكان الفلسطينيين بكافة الوسائل، واستقدام العنصر البشري اليهودي من كافة أوطانه الأم للحلول بدل الفلسطيني صاحب الأرض.

وعلى امتداد القرن الماضي، لجأ الصهاينة لإيجاد نقاط ارتكاز استيطانية وسط محيط عربي فلسطيني، على أرض فلسطينية، استولوا عليها بشكل أو بآخرن وراعوا قدر الإمكان الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية والأيديولوجية لدى السيطرة عليها، ثم سعوا لتوسيع تلك النقاط وتكثيفها، ووصل بعضها ببعض، باتجاه إيجاد كتل متراصة ومتصلة لتشكل في النهاية كيانات استيطانية متسلسلة ومزدهرة، يقع على عاتقها توسيع رقتها مع الاحتفاظ الكامل بمقوماتها وبقوة دفع قوية.

فزرعت منذ أواخر العهد العثماني مستعمرات صهيونية متفرقة كانت في البداية أشبه بالجزر المنعزلة في محيط عربي كمستعمرة (ريشون لتسيون).

ومع مجيء الاحتلال البريطاني وصدور وعد بلفور فتح الباب واسعاً أمام التهام مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية، خاصة بعد أن قامت بريطانيا بإحداث تغييرات عميقة في البنية القانونية والتشريعية لما يتعلق بالهجرة والجنسية، وقوانين حيازة الأراضي في فلسطين، مما مكن الصهاينة من زيادة معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وزيادة مساحة الأراضي التي تم السيطرة عليها عبر الإدارات المرتشية أواخر العهد العثماني، أو سلطات الاحتلال البريطاني.

تمرين22: كيف تمكنت الحركة الصهيونية من المضي قدماً في المشروع الاستيطاني على أرض فلسطين؟

عرف يهود فلسطين باسم (اليشوف)، وتمييزا لهم عن اليهود الذي جاءت بهم الهجرات اليهودية من روسيا وسواها منذ العام 1882م، فقد عرفوا باسم (اليشوف القديم)، في حين عرف المهاجرون الجدد باسم (اليشوف الجديد).

تميز يهود (اليشوف القديم) بأنهم يهود شرقيين (سفارديم)، أعدادهم قليلة جداً، وأقاموا في فلسطين لأسباب دينية محضة، مثل الحج والتبرك بقبور القديسيين اليهود، أو الموت والدفن في الأرض المقدسة، ولم تكن لديهم طموحات سياسية، وكانت ظروفهم الاقتصادية والإجتماعية غاية في السوء.

ولعل خير وصف لحياتهم في فلسطين أواخر العهد العثماني ما جاء على لسان القنصل الأمريكي في القدس عام 1878م إذ قال: "ويهود القدس خاصة فقراء كسالى، ضعاف العقول والأجسام، ويبدو أن القدس محطة يتلاقى فيها اليهود المتعصبون المشوهون والعجائز، ليعيشوا

هنا على الشحاذة والإحسان، وليقضوا بقية العمر ينوحون أمام حائط المبكى"، بينما حظي أولئك بالدعم السياسي والحماية من قبل الدول الغربية وسفاراتها أمام السلطات العثمانية.

في حين أطلق اسم (اليشوف الجديد) على من هاجر من اليهود بعد العام 1882م، وهم يهود غربيون (أشكنازيم)، منخرطون في المشروع الصهيوني السياسي، وكان التباين الاجتماعي والاقتصادي والديني والثقافي والسياسي بين (الجديد والقديم) سبباً في إثارة النزاع بين الطرفين، كان يستوجب في بعض الأحيان تدخل الدولة العثمانية لفضه.

لا شك أن تحولاً عميقاً أصاب البنية الديموغرافية لسكان فلسطين، بعد أن تسارعت وتائر المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، ففي الوقت الذي لم تتعد نسبة اليهود 8% من مجموع سكان فلسطين عام 1914م، فإن تلك النسبة زادت زيادة ملحوظة عام 1922م بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين، ثم إصدار وعد بلفور لتصبح 11.1% من إجمالي السكان، إلى أن وصلت عشية إعلان دولة إسرائيل 31%.

ويوضح الجدول التالي تطور نمو سكان فلسطين ونسبة العرب إلى اليهود بين عامي 1914- 1948م:

السكان العرب الفلسطينيون والمستوطنون اليهود في فلسطين قبل عام 1948م

	السكان العرب		المستوطنون اليهود	
السنة	مجموع السكان	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1914	689.775	634633	%92	55.142	%8
1918	694000	644000	%92.8	50000	%7.2
1922	157.182	673.388	%88.9	83.794	%11.1
1931	1.035.820	861.211	%83.14	178610	%16.86
1944	1.739.624	1.210.922	%69.6	528.702	%30.4
1947	1.977.626	1.363.387	%69	614.239	%31
1948	2065000	1.415.000	%68.5	650000	%31.5

يلاحظ من الجدول السابق: مدى الزيادة التي حققها اليهود في حين شهد عدد السكان العرب الفلسطينيين تراجعاً في نفس الفترة، وبلغت نسبة مساهمة الزيادة الطبيعية 63%، بينما نسبة الزيادة عن طريق الهجرة اليهودية وصلت 37%، مما أثر كثيراً على التركيب الديمغرافي في فلسطين.

ويوضح الجدول التالي موجات الهجرة اليهودية قبل عام 1948م:

موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل العام 1948م

الموجة	الفترة	عدد المهاجرين	جهة القدوم
الموجة الأولى	1903-1880	25000	روسيا وبولندا ورومانيا
الموجة الثانية	1914-1904	34000	روسيا وشرق أوروبا

الموجة الثالثة	1919 –1923	35100	بحر البلطيق وروسيا وبولندا
الموجة الرابعة	1924-1931	78898	بولندا رومانيا الشرق الأوسط
الموجة الخامسة	1932-1939	224784	ألمانيا أوروبا الغربية بولندا
الموجة السادسة	1940-1948	118300	وسط أوروبا البلقان بولندا

يتضح لنا من الجدول السابق: دور الهجرة اليهودية إلى فلسطين في تحول الميزان الديموغرافى لصالح اليهود، منذ بداية الهجرة المنظمة 1880م، حيث بلغ عددهم في الموجة الأولى بين عامي 1880-1903م حوالي 25000 مهاجراً، خرج في وقت لاحق معظمهم من فلسطين في رحلة عكسية؛ بسبب سوء الأوضاع هناك وعدم مواءمتها.

ارتفع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ليصل 34 ألف مهاجر في الفترة 1904-1914م، وشهدت الفترة التي سبقت إعلان الدولة 1932-1939م الموجة الخامسة أكبر موجة هجرة، حيث وصل أكثر من 224 ألف مهاجر، ويرجع ذلك إلى:

أولاً: ظهور الحركة النازية في ألمانيا، وتزايد اضطهاد اليهود، وقد كشف بعض الكتاب اليهود من أمثال (ألفرد ليلينتال) أن الصهاينة اتصلوا بالنازيين، وشجعوهم على تلك السياسة حتى يبرروا إقامة الدولة.

ثانياً: أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين التي هيأت للحرب العالمية الثانية على هجرة كثير من اليهود إلى فلسطين.

وأدت الأحوال الاقتصادية في أمريكا إلى التشدد في تطبيق القيود المفروضة على الهجرة إليها، ويتضح ذلك من البلدان التي قدم منها المهاجرون، حيث مثل اليهود البولنديون نصف الموجة الخامسة، وكذلك من خلال التكوين الإثنولوجي للموجة الخامسة فإن أكثر من 90% من مهاجريها من اليهود الأوربيين شملوا عدداً كبيراً من أصحاب المهن الحرة والعمال المهرة المختصين.

ففي الفترة من 1935-1939م هاجر لفلسطين 1000 طبيب و500 مهندس، استعداداً من الصهيونية لوضع أسس إعلان دولتهم.

وبالنسبة للموجة السادسة حاولت بريطانيا التقرب إلى العرب، خاصة بعد الثورة الكبرى، فأصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض في 17مايو سنة 1939م، والذي وضع قيوداً على الهجرة اليهودية وكذلك انتقال الأراضي، وهو ما اعتبرته الحركة الصهيونية نكوصاً من قبل بريطانيا عن وعودها، مما حدا بها للبحث عن حليف استراتيجي بديل، وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

القيود البريطانية على الهجرات اليهودية دفعت بالحركة الصهيونية للبحث عن حليف استراتيجي بديل تمثل بالولايات المتحدة الأمريكية

وقامت الحركة الصهيونية بنقل مركز الثقل للولايات المتحدة، وتركز النشاط الصهيوني في نيويورك، خاصة بعد عقد مؤتمر (بلتيمور) في شهر مايو سنة 1942م، الذي جاء رداً على الكتاب الأبيض البريطاني، ودعا إلى:

1- فتح باب الهجرة دون قيود وتحت إشراف الوكالة اليهودية.

2- تكوين فرقة يهودية تقاتل بجانب الحلفاء،لها علمها الخاص؛ لكم

3- تحويل فلسطين إلى كومنولث يهودي.

مما سبق يتضح وبشكل جلي، أن موجات الهجرة اليهودية ساهمت وبشكل مباشر في التغيير القسري للميزان الديموغرافى لصالح اليهود، كما ساهمت في تغيير جغرافي/سياسي بإقامة الدولة اليهودية عام 1948م، ثم سيطرتها على ما تبقى من فلسطين وأراض عربية أخرى عام 1967م.

- **الاستيطان الصهيوني في فلسطين في العهد العثماني**

شكّلت السيطرة على الأراضي في فلسطين الأساس الأول الذي استند إليه المشروع الصهيوني، واعتقد زعماء الحركة الصهيونية أنه من دون تملك الأرض، لن تتحوّل فلسطين مطلقاً إلى أرض يهودية.

وكما ذكر (مناحيم أوسيشكين) 1941-1863م، في عام 1904م، فإن النجاح في تملك الأرض سيكون من خلال طرق ثلاث:

أ- عن طريق القوة، بالسيطرة على الأرض من خلال الحرب، وسرقة الأرض من مالكيها،
ب- عن طريق انتزاع الأرض بمساعدة السلطات الحكومية،
ت- عن طريق المال، وقد اقتصرت الحركة الصهيونية في تلك المرحلة، على هذه الطريق "إلى أن نصبح، في نهاية الأمر، أسياد الأرض".

بيد أن الحركة الصهيونية لم تكتفِ بالتطلع للسيطرة الحصرية على الأرض، بل أرادت كذلك أن تقيم اقتصاداً يهودياً متجانساً ومستقلاً على قاعدة "العمل العبري"، مما شكّل الأساس الثاني الذي قام عليه المشروع الصهيوني، وحرم الانسان الفلسطيني من الاستفادة من تلك الأراضي، ولو بطريق غير مباشر، وساهم في إفقار الفلاحين الفلسطينيين وانضمامهم للثورة.

نجحت الحركة الصهيونية في تملك الأرض الفلسطينية من خلال: القوة العسكرية، سرقتها من مالكيها، انتزاعها بمساعدة السلطات الحكومية، أو عن طريق المال.

وكان ميثاق منظم[illegible] قبل اليهود "ستزرع من دون مس[illegible]

ومنذ عام 1890م، وقبل الموجة الثانية من الهجرة بأكثر من عشر سنوات، طالب (أوسيشكين) بتبنّي شعار (العمل العبري)، ودعا لإحلال اليهود محل العمال العرب، لكن المستوطنين الأوائل كانوا بحاجة لمساعدة العرب، بحيث اعتمدت المستوطنات الزراعية، خلال العقود الأولى للاستيطان اليهودي، في الغالب، على اليد العاملة العربية.

وتعود المحاولات الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين إلى ممارسات الثرى اليهودي (موسى منتيفيوري)، الذي استطاع عام 1855م أن يشتري قطعة أرض بمدينة القدس، أقام عليها عام أول حي سكني يهودي في فلسطين خارج أسوار المدينة، وهو حي (مشكانوت شعنانيم) وعرف فيما بعد بـ: (يمين موسى).

وفي عام 1860م، اشترى اثنان من اليهود قطعتي أرض في فلسطين، الأولى قرب أراضي قالونيا، والثانية حول بحيرة طبرية، وفي العام نفسه تم بناء أول 20 حي سكني لم تشغل إلا في عام 1862م، وبذلك بدأت الخطوات العميلة الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين.

وبعد ذلك أقامت جمعية الهيكل الألماني برئاسة (كريستوف هوفمان) بعض المستوطنات في فلسطين، خاصة في يافا وحيفا، وفي عام 1878م، تمكنت مجموعة من يهود القدس، بعد حصولهم على دعم من الخارج، من الاستيطان في السهل الساحلي، وتأسيس مستوطنة (بتاح تكفا) على جزء من أراضي ملبس قرب يافا.

وقد شهدت فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى موجتين رئيسيتين من الهجرات اليهودية، الأولى وقعت بين عامي 1882-1903م، تراوح عددها بين (30-25) ألف مهاجر، وإليها يرجع الفضل في التمهيد لإرساء الأسس التي قامت عليها حركة الاستيطان اليهودي المنظم في فلسطين.

لذا أنشئت عام 1882م، ثلاث مستوطنات هي: (ريشون ليتسيون، زخرون يعقوب، وروش ليتاح)، وعام 1883م مستوطنتا (يسود همعله ونيوز يونا).

وقد أقيمت المستوطنات السابقة بأساليب التحايل، واستغلال ضعف الأنظمة والقوانين، برشوة الموظفين الأتراك، وأنشئت عام 1884م، مستوطنة جديدة، تعرضت لخسائر فادحة، ولم تستطع الاستمرار لولا تدخل (أدموند جيمس دي روتشيلد)، الذي دعم إقامة ثلاث مستوطنات أخرى عام 1890م، هي: (رحوبوت، مشمار هارون، الخضيرة).

وعهد (روتشيلد) بإدارة مشاريعه للمنظمة التي تدعى (أيكا)، وهي منظمة الاستيطان الزراعي التي أسسها البارون النمساوي الأصل (دي هيرش)، وقد تولت العمل الاستيطاني في فلسطين، وتمكنت بين عامي 1899-1908م، من تأسيس عدة مستوطنات جديدة، وإعادة تنظيم مستعمرات (روتشيلد)، ورغم ذلك فشلت في توقعاتها، وذكرت في تقرير لها عام 1899م، بأنه "يصعب تحويل اليهود في فلسطين إلى مزارعين ومعظمهم يعيش في خمول قاتل".

لذلك أطلق البعض على الاستيطان اليهودي خلال تلك المرحلة اسم (الاستيطان الروتشيلدي)؛ نسبة إليه الذي أشرف على تشييد وإدارة هذه المستوطنات، وتولى إنشاءها في فلسطين خلال العهد العثماني، حتى وصل عددها (39) مستوطنة يسكنها (12) ألف مستوطن، ثم بلغت حتى عام 1914م (47) مستوطنة (4) منها أقيمت بدعم من المنظمة الصهيونية بإشراف مكتب فلسطين.

وقد عمل الصهاينة على إقامة هذه المستوطنات بالتدريج، كي لا يلفتوا إليهم أنظار العرب، حيث أقاموا من 1-3 مستوطنات سنوياً، خلال الفترة الواقعة بين عام 1870-1918م.

ورغم إن الدولة العثمانية لم تقبل الاستيطان اليهودي في فلسطين، إلا أن نظام حيازة الأراضي في فلسطين في العهد العثماني، تغاضى عن إقامة تلك المستوطنات، وظهرت طبقة من ملاكي الأراضي من العرب وغير الفلسطينيين كانت تجذبهم الأسعار المرتفعة إلى بيعها.

وقد أصدرت الدولة العثمانية عام 1882م، قانوناً اعتبرت بموجبه دخول اليهود إلى فلسطين غير قانوني، وفي عام 1888م منعت دخولهم من غير سكان الإمبراطورية إليها، أكثر من ثلاثة أشهر، لكن الصهيونية لجأت لرشوة موظفي الدولة، وتحايلت بطرق غير مشروعة لتهجير اليهود إلى فلسطين، وتوطينهم فيها.

واستمر النشاط الاستيطاني أواخر حقبة الحكم العثماني، فأقيم بين عامي 1907-1914م (15) مستوطنة جديدة، فبلغ مجموعها (40) مستوطنة يسكنها (12) ألف مهاجر يهودي.

تمرين23: تناول بالأرقام حجم النشاط الاستيطاني في فلسطين لاسيما أواخر الدولة العثمانية.

ونشطت المؤسسات
الصهيونية بعد الحرب العالمية
الأولى، خصوصاً بعد تمكن المنظمة الصهيونية العالمية من استصدار وعد (بلفور) الشهير عام 1917م، الذي قضى بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، التي وقعت تحت الاحتلال البريطاني، ولعبت حكومته دوراً كبيراً في تمكين اليهود من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، باتخاذها العديد من الإجراءات، منها: فتح الأراضي الأميرية وجعلها أراضي ملكية، سن قانون أملاك الغائبين.

وتمكن اليهود بفضل تلك الإجراءات من امتلاك (2070000) دونم بعد قيام إسرائيل، وحرصت هذه المؤسسات على أن تكون تلك الأراضي في مناطق متباعدة لتوسيع رقعة (الدولة اليهودية)، ورغم الظروف الملائمة للاستيطان التي وفرها وعد بلفور والاحتلال البريطاني، إلا أن معدل قدوم المهاجرين بقى في البداية ضئيلاً نسبياً.

- **الاستيطان الصهيوني في ظل الاحتلال البريطاني**

تعتبر مرحلة الاحتلال البريطاني المرحلة الذهبية للاستيطان الصهيوني في فلسطين، وأصبح يتم تحت رعاية دولة عظمى تديره، وتتكفل بحمايته، باتخاذ تدابير عميقة وحاسمة في مسألتين مهمتين للاستيطان،

أولهما: تغيير أنظمة حيازة وملكية الأراضي، بما سهل سيطرة الحركة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية،

ثانيهما: تغيير أنظمة الهجرة والجنسية، بما سهل عملية الهجرة اليهودية.

ورغم تعثر الاستيطان اليهودي في مراحله الأولى، ومواجهته الكثير من المشكلات، لكن الحركة الصهيونية أقامت العديد من المستوطنات في مناطق إستراتيجية، على شكل مجتمعات مغلقة تشبه (الغيتو)، اعتمدت على سياسية (العمل العبري)، لتأسيس نفسها كنواة للوجود الصهيوني في فلسطين، ومنحت الوكالة اليهودية أراضي حكومية واسعة مساحتها (195) ألف دونم في مناطق مختلفة من البلاد، بما فيها أراض من السهل الساحلي الفلسطيني، أعطيت لبلديات: (تل أبيب وبتاح تكفا)، لتوسيع رقعة المستوطنات فيهما.

ووضعت حكومات الاحتلال البريطاني عام 1921م، (175) ألف دونم من أملاك الحكومة تحت تصرف المنظمات الصهيونية لإقامة المستوطنات عليها وتوطين المهاجرين، مما أدى بدوره لقيام ثورة 1921م، التي قمعتها القوات البريطانية بشدة، وانضم المستوطنون بجانب الإنجليز في قمعها.

وقد تجددت خلال تلك الفترة عملية شراء الأراضي من بعض الإقطاعيين والتجار اللبنانيين، الذين امتلكوا مساحات واسعة من الأراضي شمال فلسطين.

ومع صدور الكتاب الأبيض عام 1930م، قررت المنظمة الصهيونية الإسراع في عمليات الاستيطان في المناطق التي لم يسكنها اليهود من قبل، كرد فعل على موقف بريطانيا بتحديد عمليتي الهجرة اليهودية وشراء وحيازة الأراضي، لتشمل أوسع مساحة جغرافية ممكنة في حال (تقسيم لفلسطين.

فأقيمت بين عامي 1936 -1939م (53) مستوطنة، كان يطلق عليها (حوما ومجدال) أي سياج وبرج، في إشارة للطابع العسكري لتلك المستوطنات التي تزامن إنشاؤها مع نشوب ثورة

عام 1936م، حيث روعي في اختيار مواقعها أن تكون بمثابة سياج يشرف على المستوطنات الأخرى، وتعمل في الوقت نفسه كمناطق مراقبة للقرى العربية.

وقد أقيمت أكثر تلك المستوطنات المشرفة على مرج بن عامر والأطراف الشمالية للجليل الأعلى، كما ظهر اتجاه لبنائها في مناطق معزولة؛ لخلق شعور لدى اليهود بقابلية السيطرة على كل أجزاء فلسطين.

وعقب مشروع (بيل) لتقسيم فلسطين 1937م، بدأ الاهتمام الصهيوني بإقامة مستوطنات في صحراء النقب - جنوب فلسطين-، وتوسعت الصهيونية بإقامتها في تلك المنطقة، في الفترة بين الحرب العالمية الثانية وسنة 1948م، تحسباً لإمكانية حصول صدام عسكري مع مصر في المستقبل، وبلغ عدد المستوطنات المقامة في النقب بحلول عام 1948م، (27) مستوطنة.

لكن ما يميز السياسة الاستيطانية خلال فترة الاحتلال البريطاني تجاه الحركة الصهيونية، هو توزيع المستوطنات الزراعية توزيعاً إستراتيجياً على حدود الدول العربية المتاخمة لها، فأقامت (12) مستوطنة على حدود الأردن، ومثلها على حدود لبنان، و(8) على حدود مصر، و(7) على حدود سوريا.

وقد أدخل على الاستيطان الزراعي خلال تلك الفترة نوع جديد أطلق عليه اسم (الموشاف عفوديم) أي قرية العمال، وهي قرية زراعية ذا[illegible] الأرض بالتساوي، وانتشر ذلك النوع من الاستيط[illegible] 1946م، (68) مستوطنة يسكنها (18411) مستوطن.

نتج عن تسرب الأراضي الزراعية طرد 2746 أسرة عربية من 22 قرية في سهل مرج ابن عامر، وطرد 15 ألف فلسطين من الحولة.

وتمكنت الحركة الصهيونية خلال فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين من امتلاك ما يزيد عن 30% من مجموع الأراضي الزراعية، وبلغت مساحة ما يمتلكه الصهاينة نهاية فترة الاحتلال عام 1947م، (1.82) مليون دونماً، ما يعادل 6% من مساحة فلسطين، البالغة (27) مليون دونماً، في حين لم يزد مجموع الأراضي عند بداية الاحتلال عن 2% فقط.

وقد نتج عن تسرب تلك المساحات من الأراضي الزراعية طرد (2746) أسرة عربية من (22) قرية في سهل مرج ابن عامر، وطرد أكثر من (15) ألف مواطن من الحولة، وألوف آخرين من أراضي (الساخنة، غور بيسان، طلعون، الزبيدات، والمنسي).

كما اشترت المنظمة الصهيونية في السنوات الأخيرة التي سبقت قيام إسرائيل، أراضي جديدة تتفق مع نظرتهم الإستراتيجية، وواصلت تكثيف الاستيطان اليهودي في السهل الساحلي بين حيفا ويافا، وقطعاً كبيرة من أراضي القسم الشمالي في فلسطين، خاصة في سهل الحولة، وجنوب بحيرة طبريا على طول نهر الأردن، وكانت هناك صفقات شراء أراضٍ عند مصب نهر الأردن في البحر الميت، وعلى ضفته الغربية.

كما توسعت أملاك اليهود بمنطقة القدس، وضواحي بئر السبع، وتم شراء المزيد من الأراضي في النقب الشمالي ومنطقة غزة، وفي فترة الاحتلال تضاعف عدد المستعمرات الصهيونية من (47) لعام 1914م إلى (274) مستعمرة عام 1946، بزيادة معدلها (7) مستعمرات في العام الواحد على مدى (32) عاماً.

وإذا كان الاستيطان في المراحل السابقة استهدف الإعداد لإنشاء الدولة، فإنه بعد إنشائها عام 1948م، اتجه لتحقيق أهداف أخرى، تتمثل في ترسيخ قاعدتها البشرية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وبما يخدم أغراضها التوسعية المستقبلية.

مراجع الفصل:

1- عبد الوهاب المسيري، (الصهيونية) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مجلد 6، دراسات في القضية الفلسطينية، بيروت، 1995م.
2. بيان نويهض الحوت، فلسطين: القضية..الشعب الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين 1917م، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991م.
3. صبري جريس، تاريخ الصهيونية (1862-1948م)، بيروت، م.ت.ف، مركز الأبحاث، 1981م.
4. أسعد رزّوق، التلمود والصهيونية، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية / مركز الأبحاث 1970م.
5. عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1830-1914م، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983م.
6. حسان على حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909م، بيروت، جامعة بيروت العربية، 1978م.
7. اليهودية والصهيونية و(إسرائيل): دراسات في انتشار وانحسار الرؤية الصهيونية للواقع، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975م.
8. جورجي كنعان، العنصرية اليهودية، ط1، بيروت، دار النهار للنشر، 1983م.
9. نهاية التاريخ، دراسة في بنية الفكر الصهيوني، بيروت، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 1979م.

10. الأيديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، العددان 60-61، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982م.
11. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، ط1، بيروت: المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 1983م.
12. عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، رؤية نقدية القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية/الأهرام، 1975م.
13. أمين عبد الله محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مطابع الرسالة، 1984م.
14. كمال الخالدي، الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني، 1948-1973م، ط1، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1984م.
15. الصهيونية والعنصرية، ج2، بيروت، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون تاريخ.
16. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ط2، ترجمة وتحقيق: وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983م.
17. السيد ياسين وعلى الدين هلال (إشراف): الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1882-1948م. القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975م.
18. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلدات: 1-4، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984م.

الفصل الثالث

الاحتلال البريطاني لفلسطين وجهود دعم المشروع الصهيوني

- **أهداف الفصل الثالث:**

عزيزي الطالب: يتوقع منك بعد دراستك هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:
1- تتعرف على أهم الإجراءات البريطانية في فلسطين لدعم الحركة الصهيونية.
2- الوصول للأسباب الحقيقية لقيام ذلك التحالف بين الإنجليز والصهاينة.

3- توضيح الدور الصهيوني في المؤامرة الاستعمارية على الوطن العربي، وفلسطين.
4- التعرف على أهم الشخصيات اليهودية والبريطانية المؤثرة بسير الأحداث في فلسطين.
5- العوامل الدينية والسياسية التي دفعت باليهود لاختيار فلسطين لتكون وطناً لهم.

- **الوسائط المساعدة:**

يمكن للطالب الرجوع للمصادر والمراجع المثبتة نهاية الفصل، والوسائل المساعدة التالية:
1- نظام Moodle التابع لجامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة.

2- الموقع الالكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

- **أقسام الفصل:**

أولا: تطور القضية الفلسطينية حتى الانتداب البريطاني عام 1920م
ثانيا: التنافس الاستعماري على فلسطين
ثالثا: فرض الانتداب البريطاني على فلسطين
رابعا: مقاومة المشروع الصهيوني:
1-المقاومة السلمية
2-المقاومة المسلحة
خامسا: التعامل البريطاني مع الفلسطينيين
سادسا: سلوك الانتداب البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية
سابعا: الدور البريطاني في إقامة الكيان الصهيوني.

المبحث الأول: تطور القضية الفلسطينية حتى الانتداب البريطاني عام 1920م

لا يمكن التعامل مع الصراع الدائر على أرض فلسطين المحتلة على أنه أنموذج من الصراعات البشرية العادية، بل يمكن اعتباره امتداداً لصراعات لم تتوقف بين القوى المختلفة للسيطرة عليها، لأسباب اقتصادية أو عسكرية، أو حتى دينية.

فالصراع الذي تحياه الأمة بدرجات متفاوتة مع المحتل (الإسرائيلي)، تتداخل فيه الظروف التاريخية والسياسية، وعوامل الاقتصاد والدين، وحتى الرؤية الحضارية للوطن العربي، ودوره في موكب الحضارة الإنسانية.

وقد كسبت فلسطين أهميتها من مكانتها الروحية وموقعها الجغرافي، وارتباطها الأساسي بسوريا، التي عرفت طوال قرون عديدة بتسمية بلاد الشام، فغدت تمثل إحدى أقدس بقاع الأرض، لأنها مهد الرسالات السماوية ومواطن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وفيها أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، وكنيستا القيامة والمهد.

أما عن أهميتها الجغرافية فهي تقع في مكان متوسط بالنسبة للوطن العربي، وتعد نقطة التقاء القارات الكبرى الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، علماً بأن فاعلية الموقع الجغرافي لفلسطين، وانطلاقاً من كونها جزءاً أساسياً من سوريا يكمن في المواصلات البرية والبحرية: عسكرياً وتجارياً، وصلاحيتها كسوق استهلاكية، وتوسطها لمركز العالم، الذي فيه ومنه انطلقت تجمعات الإنسان العاقل الأولى، لتسهم في تشكل العالم: بشراً وثقافة، ومن خلاله تحركت دوله: حرباً وسلماً، وعبره اتصلت الشعوب والأمم: براً وبحراً.

ونظراً لموقعها هذا وخصوبة أرضها واعتدال مناخها، تعرضت فلسطين للغزوات الخارجية عبر التاريخ، حيث خضعت لحكم المصريين فالفرس فاليونان فالرومان، وعاشت طيلة القرون الماضية تدافع عن وجودها ضد الغزاة والطامعين، وعندما احتل البريطانيون مدينة القدس عام 1917م، ثم بعدهم الصهاينة عام 1948م، بدأت حلقة جديدة من معارك الدفاع عن الوجود التي ما زالت مستمرة حتى وقتنا الحالي.

وجاء التفكير الاستعماري الغربي مبكراً في استخدام (الصهيونية السياسية)، وإقامة دولة لهم تفصل بين وادي النيل والمغرب العربي من جهة، وبين بقية المشرق العربي من جهة أخرى؛ لتمزيق وحدته الجغرافية والسياسية.

يذكر هنا محاولات الجنرال الفرنسي (نابليون بونابرت) 1821-1769م، والتوجهات البريطانية التي أعقبت قيام دولة (محمد علي) 1849-1769م، ما يعني أن بداية الأطماع الاستعمارية والمخططات التآمرية التي استهدفت القضية الفلسطينية، هدفت في مجملها إلى خلق كيان غريب مرتبط بالقوى الاستعمارية، ومدعوم منها، مهمته منع قيام الوحدة العربية، لاسيما بين مشرقه ومغربه، وبالتالي استحالة تكوين دولة عربية قوية.

مع العلم أن التوجهات الغربية نحو إقامة هذا الكيان الغريب في المنطقة العربية، كان يهدف أيضاً للتخلص مما بات يعرف آنذاك في أوروبا بـ(المسألة اليهودية)، والأعباء الأمنية والسياسية التي بات يشكلها اليهود ضد الأوروبيين، وبالتالي جاءت تلك الجهود الغربية لخدمة مصالحها الاستعمارية من جهة من خلال (وكيل أمني) في هذه المنطقة، ومن جهة أخرى التخلص من عبء اليهود المنتشرين في مختلف الأرجاء الأوروبية.

المبحث الثاني: التنافس الاستعماري على فلسطين

المصالح المتبادلة الغربية الصهيونية شكلت العنصر الأساسي في دعم إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين

اشتد التنافس الاستعماري الأوروبي نهاية القرن التاسع عشر لوراثة الإمبراطورية العثمانية، في الوقت الذي كان نشطاء الحركة الصهيونية بدعم أوروبي يحاولون الضغط عليها للموافقة على منح اليهود حق الاستيطان في فلسطين، والسماح بهجرتهم إليها، غير الثاني) 1842-1918م رفض تلك الضغوط والإغراءات.

وتقدم اليهود الصهاينة عام 1902م بعرض مغر للسلطان تم الدولة العثمانية، وبناء أسطول لحمايتها، وتقديم قرض بقيمة (35) مليو إلا أنه رفض العروض بصورة كلية، مما حفزهم لتوثيق علاقاتهم أكثر مع القوى الاستعمارية لأن يصبحوا جزءاً من المعادلة الدولية التي رسمت خطوطها بعد الحرب العالمية الأولى.

وبالفعل، استغل الصهاينة الظروف السياسية التي ألمت بالدولة العثمانية والمنطقة العربية عموماً، وتمكنوا من تحقيق بعض أطماعهم ومخططاتهم الهادفة للاستيلاء على مساحات من فلسطين، واستجلاب أعداد معينة من المهاجرين إليها.

ورغم إصدار السلطان للقرارات القاضية بمنع اليهود الصهاينة من الإقامة في فلسطين لأكثر من ثلاثة أشهر، وحظره عليهم شراء أي أرض فيها، خشية أن تتحول إلى قاعدة تمكنهم من (سلخ) فلسطين عن بقية الجسد العربي، إلا أن النشاط الصهيوني بات محموماً في تلك المرحلة في ظل تعاونهم مع بعض المسئولين العثمانيين، عبر إغداق الأموال عليهم.

وهنا لابد من التطرق إلى الدور الخطير الذي لعبه (يهود الدونمة)، وهم اليهود المهاجرون من أسبانيا إلى الدولة العثمانية، بعد اضطهادهم وطردهم بسبب محاكم التفتيش، حيث فتحت أمام طلائعهم أبوابها، لكي يستقروا في مدينتي (سالونيك والآستانة)، بعد أن تعرضوا لمخاطر البحر وقراصنته.

وتجمع المصادر التاريخية على أن أولئك اليهود تظاهروا بالإسلام، وأضمروا اليهودية في نفوسهم، ولعبوا دوراً كبيراً في تفتيت أوصال الدولة العثمانية، ووصلت ذروة خطرهم في الانقلاب الذي أحدثوه فيها، وانعكاساته على العالم العربي والإسلامي على المستويات الثقافية والحضارية والأخلاقية، وأسهموا في كل ما من شأنه تدمير القيم الإسلامية.

ووصل التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا ذروته في المنطقة العربية، قبل قيام الحركة الصهيونية، وهدف كل منهما لحماية مصالحه، وملاحقة الدولة الأخرى لمنافستها عليها، ووجدت في فلسطين مكاناً ملائماً لبسط نفوذها لعدة أسباب أساسية:

1- الموقع الجغرافي الذي تتمتع فيه وسط الوطن العربي.

2- البوابة التي تربط بين قارتي آسيا وأفريقيا.

3- مصلحة الاستعمار الأوروبي عموماً، والبريطاني بالذات، بفصل الجزء الآسيوي عن الأفريقي من الوطن العربي، وخلق ظروف لا تسمح بتحقيق الوحدة بينهما في المستقبل، لاسيما وأن فلسطين تطل على البحر الأحمر، وما كان يعرف بـ(طريق الهند) المؤدية للمستعمرات الإنجليزية الأخرى في: السودان، عدن، كينيا، الصومال، والخليج العربي.

تمرين24: وصل التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا ذروته في المنطقة العربية، قبل قيام الحركة الصهيونية، لحماية مصالحهما، ووجدت بفلسطين مكاناً لبسط نفوذهما لعدة أسباب، هي: .....، ..... ،..... .....

حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الرابط بين آسيا وإفريقيا، بحيث يشكل على مقربة من قناة السويس قوة صديقة لبريطانيا، وعدوة للمنطقة".

وما لبث أن اشتد الصراع والتنافس الاستعماري بين القوى الكبرى عشية الحرب العالمية الأولى 1914-1918م، وكانت فلسطين في قلب ذلك التنافس، مما وجد ترجمته في عدد من الاتفاقيات والأحلاف، لعل أهمها اتفاقية (سايكس- بيكو) عام 1916م، التي بقيت طي الكتمان فترة من الزمن.

وبموجب الاتفاقية حصلت فرنسا على الجزء الأكبر من الجناح الغربي من: سوريا ولبنان وجزء كبير من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق، أما بريطانيا فامتدت مناطق سيطرتها من: طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعاً بالاتجاه شرقاً لتضم بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية في سوريا.

وتقرر أن تقع المنطقة التي اقتطعت فيما بعد من جنوب سوريا وعرفت بفلسطين تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، لكن الاتفاق نص على منح بريطانيا مينائي حيفا وعكا، على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا، ومنحت فرنسا لبريطانيا بالمقابل استخدام ميناء الاسكندرونة الذي كان سيقع في حوزتها.

وهكذا التقت المصالح الاستعمارية الأوروبية على انتزاع فلسطين من الوطن العربي مع المصالح الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود، بل إن قادة أوروبا عرضوا إقامة وطن لهم في فلسطين، وعلى الأخص من جانب فرنسا وبريطانيا؛ للتخلص من المشكلة اليهودية في أوروبا، وتحقيق مكاسب استعمارية من الدولة (الدخيلة) التي ستقام في المنطقة العربية.

وعمد قادة الصهيونية وعلى رأسهم (حاييم وايزمان) 1874-1952م

لإجراء مباحثات مع بريطانيا انطلاقاً من علاقتهما الإستراتيجية، وصلت ذروتها بتقديم مذكرة رسمية لوزارة الخارجية البريطانية تضمنت برنامج إدارة جديدة في فلسطين، طالبت بـ:

أ- الاعتراف باليهود في فلسطين كوحدة قومية واحدة.

ب- اعتبار اللغة العبرية لغة قومية ورسمية في فلسطين.

ت- منح اليهود الاستقلال الذاتي في الشؤون الدينية والتعليمية والاجتماعية.

اشتد التنافس الاستعماري، وفي قلبه فلسطين، بين القوى الكبرى عشية الحرب العالمية، وترجم باتفاقية "سايكس- بيكو"

وأدت الاتصالات السياسية إلى إصدار وعد (اللورد جيمس بلفور) 1930-1848م في الثاني من تشرين الثاني 1917م، في رسالة وجهها إلى (ليونيل روتشيلد) 1937-1868م أحد زعماء الحركة الصهيونية، جاء فيه: "تنظر حكومة صاحب الجلالة بعين العطف لتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، وسأكون ممتناً إذا أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بالتصريح".

ومن الأسباب التي دفعت بريطانيا لإصدار ذلك الوعد، أن تكون الدولة اليهودية خط الدفاع الأول عن قناة السويس، واستمرار تجزئة الوطن العربي، ورغبتها في كسب الرأي العام اليهودي في الولايات المتحدة، لما لهم من تأثير سياسي واقتصادي، والخشية من أن يسبقها الألمان والحلفاء بوعد مماثل، مما قد يغير مسيرة الحرب لصالحها، وخوفاً من النهوض المتوقع لحركة التحرر في فلسطين، فضلاً عن مكافأة (وايزمان) لخدماته التي قدمها أثناء الحرب، واكتشافه مادة (الأسيتون) الفعالة، وهي نوع من المتفجرات المستخدمة آنذاك.

إلا أن أهم أسباب صدور الوعد يكمن في الجانب الاستعماري، كما جاء في صحيفة (صاندي كرونيكل) البريطانية التي كتبت تحت عنوان: "سياسة بريطانيا في فلسطين...ضرورة عبرية بريطانية": لا يوجد جنس آخر في العالم كله يستطيع أن يقوم بالخدمات التي نريدها غير اليهود أنفسهم، ولدينا في الحركة الصهيونية القوة المحركة التي ستجعل امتداد الامبراطورية البريطانية مصدر كبرياء وركن قوة.

وفي 11 كانون أول 1917م دخلت الجيوش البريطانية بقيادة الجنرال (اللنبي) 1861-1936م مدينة القدس، مما أدى لحدوث صدامات بين العرب واليهود، وتشكيل جمعيات عربية ضد المشروع الصهيوني.

نص وعد بلفور: تنظر حكومة صاحب الجلالة بعين العطف لتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، وسأكون ممتناً إذا أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بالتصريح".

ال

[illegible] جلالها [illegible] وفي 28 حزيران 1919م تم التوقيع على ميثاق عصبة الأمم الذي نص على نظام الانتداب، وبتاريخ 25 نيسان 1920م تقرر انتداب بريطانيا على فلسطين.

جاء صك الانتداب في ثمان وعشرين مادة، إضافة للديباجة التي جعلت الدولة المنتدبة مسئولة عن تنفيذ وعد (بلفور)، حيث احتوت المقدمة على نصه، وشرحت باقي المواد شروط تنفيذه ومظاهرها، ولم ترد كلمة العرب مرة واحدة باستثناء لا مفر منه حين ذكرت كلمة (العربية) وصفاً لإحدى اللغات الرسمية الثلاث، مع العبرية والإنجليزية في المادة الثانية والعشرين.

وبعد أن تمت الصفقة بين الصهاينة والإنجليز بإعلان الوعد، كان لا بد لذلك الوفاق من أن يحقق مضمونه عملياً على أرض فلسطين منذ بداية الحكم العسكري البريطاني المباشر، لإرساء الوطن القومي الذي لم يكن يعني للصهاينة سوى الدولة اليهودية.

وقد التزمت الحكومة البريطانية بدعم المطامع الصهيونية في أرض فلسطين ضد إرادة أصحابها الشرعيين ومصالحهم، وبدا كأنه سياسة متعمدة؛ لأنها حالت دون تسريب أي معلومات

إلى العرب عن وعد (بلفور) وسياسة الوطن القومي اليهودي؛ لأنها تعرف مدى عدائهم للصهيونية من جهة، وشدة حرصهم على عروبة فلسطين من جهة أخرى.

وفور إعلان الانتداب، تولى (غلبرت كلايتون) الإدارة العسكرية في فلسطين، وعين ضباطاً لإدارة المدن، ثم تبعه عدد من الجنرالات البريطانيين، إلى أن عين السير (هربرت صموئيل) 1870-1963م مندوباً بريطانياً سامياً لفلسطين منذ أوائل تموز 1920م.

وقد تطلع الصهاينة لتحويل فلسطين إلى دولة يهودية بأسرع وقت ممكن، حتى لو أدى ذلك لضياع الجهود البريطانية بتهدئة الخواطر العربية، وإيجاد نوع من التفاهم العربي الصهيوني، حيث وجدت تطلعاتهم ترجمتها في تحيز الإدارة العسكرية البريطانية، واحتفالها بالصهيونية عندما حل (وايزمان) ضيفاً على (اللنبي) في مركز قيادته، حيث منح المضيف ضيفه العديد من الحقوق التي حرم منها الفلسطينيون، سكان البلاد الأصليين.

ثم جاء (صموئيل) لتطبيق السياسة البريطانية بكل (إخلاص)، وتمثلت بإتاحة حرية التنقل والإقامة لهم، وتشجيع الهجرة اليهودية، والتدخل في شؤون الإدارة العامة لصالحهم، وتهيئة سبل استيطان الأراضي، وتقديم القروض الميسرة لهم، وإدخال اللغة العبرية كلغة رسمية، وإنشاء قضاء يهودي.

وفي المقابل، مارست سلطات الانتداب سلوكيات قمعية ضد العرب، مثل: حظر التجول الدائم، الحد من حرية التنقل، منعهم من إبداء آرائهم في إدارة بلادهم، العزل السياسي لهم، قطع وشائجهم عن إخوانهم، التشدد في جمع الضرائب المتراكمة على الفلاحين، رفض إنشاء بنك زراعي لإقراضهم، حجز أراضي من يعجز عن تسديد ديونه، إهمال قراهم، إقامة محطات السكك الحديدية بعيداً عنها؛ بهدف تخفيض أثمان أراضيها، واستبعاد المثقفين الفلسطينيين من أي وظائف في المؤسسات العامة، مقابل ملئها بالموظفين اليهود.

وبعد أن أصبح (ونستون تشرشل) 1874-1965م وزيراً للمستعمرات عقد مؤتمراً في القاهرة للموظفين البريطانيين، وأوصى بالاستمرار في تنفيذ وعد (بلفور)؛ لأن بريطانيا ملزمة بإنشاء وطن قومي لليهود، وأن تشكل في شرقي الأردن مقاطعة عربية، دون أن تكون مشمولة في النظام الإداري لفلسطين، ولا تنطبق عليها شروط الانتداب، ليكون مستعداً لاستقبال من يضطر من الفلسطينيين للمغادرة.

وزاد من سوء الأوضاع في فلسطين عشية الحرب العالمية الظروف القاسية، ومنها: استنزاف موارد البلاد، هلاك الماشية، قطع عدد كبير من أشجار الزيتون لأغراض الوقود لتسيير إهمال بساتين البرتقال في يافا وشمالها نظ العاملة ودواب الزراعة.

ساءت الأوضاع في فلسطين عشية الحرب العالمية الأولى، وتمثل ذلك بـ: استنزاف موارد البلاد، هلاك الماشية، قطع عدد كبير من أشجار الزيتون، إهمال بساتين البرتقال، الافتقار لليد العاملة ودواب الزراعة.

ورددت بريطانيا أنها سمحت لليـ
وانتزاعها من أصحابها، بل "لإحياء ما كان ميتاً، واستغلال ما كان مهملاً"، وترديد نغمة (صلة القربى) المزعومة بين العرب واليهود "فاليهود ليسوا غرباء عن العرب، فهم متصلون بصلة الدم، وجميعهم من نسل إبراهيم الخليل".

وفي محاولة لتحقيق التقارب والتفاهم بين العرب والصهاينة، عملت سلطات الانتداب على تشجيع لقاءات واجتماعات مشتركة بين الجانبين، وأكد ناطق عربي خلال اجتماع عقد في يافا بتاريخ 8 أيار 1918م "أن المسلمين والمسيحيين سيعاملون مواطنيهم اليهود كما يعامل بعضهم بعضاً، ما داموا يحترمون حقوق أتباع الديانتين، مؤيدين الكلمات بالأفعال".

ولكن سرعان ما سقط (برقع البراءة) عن وجه الحركة الصهيونية حين هرع (وايزمان) للكتابة إلى (بلفور) ضد تطبيق النظام الديمقراطي في فلسطين؛ لأنه "لا يأخذ بعين الاعتبار تفوق اليهود على العرب، الفارق النوعي الجوهري بينهم"، مقترحاً بعض الأفكار التي ستسرع بإقامة

المشروع الصهيوني، مثل: إقامة جامعة عبرية، تسليم حائط البراق لليهود، استحواذهم على أراضي الدولة، والتخطيط لتطويق المعارضة الفلسطينية للصهاينة.

ورغم أن النضال العربي في تلك المرحلة أصبح مجزءاً، بحكم تقسيم البلاد إلى مناطق انتداب، فقد أخذ كل منهم يناضل في منطقته، إلا أن الفلسطينيين أصروا على اعتبار بلدهم جزءاً من سوريا، ورفضوا تجزئة النضال وطرح مطالب إقليمية خاصة بهم، رغم خصوصية قضيتهم، حيث كانوا مهددين بالهجرة اليهودية لبلادهم بتشجيع من الانتداب، دون أن تعاني بقية الأقطار العربية من ذلك التهديد ضدها.

المبحث الرابع: مقاومة المشروع الصهيوني

منذ بدء الانتداب البريطاني في فلسطين أوائل عقد العشرينات من القرن الماضي، شكلت المقاومة إحدى ركائز العمل الجماهيري للحركة الوطنية، وبرزت تشكيلات من المقاومة التي تفاوتت في تأثيراتها على مجريات الأحداث السياسية العاصفة في فلسطين.

تمرين25: في ضوء دراستك لهذه الوحدة، تحدث عن أبرز أشكال المقاومة الفلسطينية السلمية للمشروع الصهيوني، وأثرها عليه.

وضع الفلسطينيون منذ الأيام الأولى للانتداب البريطاني على بلادهم تقاليد المقاومة المدنية الطويلة، التي امتدت إلى يومنا هذا، وشملت الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات، وأصبحت المناسبات الوطنية للحداد القومي للشعب الفلسطيني.

وقد أجاد الفلسطينيون استعمال الرموز التي تعتبر من مقومات المقاومة المدنية، وأدوات التعبير عن مشاعر الأمة وأفكارها في كل مكان، واستخدموا الأعلام السوداء وشارات الحداد وإغلاق الدكاكين ومصاريع النوافذ وإخلاء الشوارع من الجمهور، ورفع الأعلام الوطنية، وغيرها من أساليب المقاومة المختلفة في العمل السياسي على النحو التالي:

1- الحملات الإعلامية الصحفية

يعود تاريخ الصحافة في فلسطين إلى عام 1908م، إلا أن أكثر الصحف أهمية خلال فترة الانتداب البريطاني كانت: (فلسطين، الأصمعي، الكرمل، الدفاع، الجامعة الإسلامية)، إضافة لبعض الصحف الدورية والأسبوعية والشهرية كـ: (القدس، إلى الأمام، الاتحاد).

وقد شكلت الصحافة محوراً مهماً من المقاومة الفلسطينية للانتداب البريطاني، وأخذت دورها الحيوي في تلك المقاومة، من خلال بعض الأشكال:

أ- النشاط الذي أبداه مراسلو الصحف ومحرروها في تدبيج المقالات الحماسية والتثقيفية، وتنوير الجمهور الفلسطيني بآخر أخبار المقاومة.

ب- إصدار مطبوعات باللغات الأجنبية تهرب سراً، وتوزع على أفراد الجيش البريطاني.

ت- التوعية بمخاطر الوجود والهجرة اليهودية عبر الكتب والصحف، ومن أهم من كتب في تلك الفترة: خليل السكاكيني، نجيب عازوري.

ث- إصدار الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية عام 1919م دراسة تدعو لتطوير البلاد فكرياً وحضارياً واجتماعياً، بعنوان: (فلسطين وتجديد حياتها).

ج- إصدار جمعية النهضة الوطنية كراسة عام 1923م بعنوان: (نداء وعهد)، أكدت فيها "أن تحرير الأمة وإنقاذها من براثن الصهيونية لا يتأتى ولن يتأتى من بريطانيا ولا من أي قوة خارجية، ففي يد الأمة وفي يدها فقط مستقبلها".

ح- الجولات المستمرة لأعضاء اللجان القومية والمنظمات الشعبية في القرى والمدن، وعقد الاجتماعات فيها، وإلقاء الخطب والقصائد الحماسية، وتفسير آخر تطورات الموقف.

أكثر من ذلك، فقد استقطبت المقاومة بعضاً من وسائل

شكلت الصحافة محوراً مهماً من المقاومة الفلسطينية للانتداب البريطاني، وأخذت دورها

الإعلام الغربية، ومنها مراسل صحفي أمريكي لم يذكر اسمه، عاش بين الثوار الفلسطينيين بين عامي 1937-1938م، في مهمة صحفية، لكنه مع الوقت اندمج معهم، واقتنع بفكرتهم، وأيد مقاومتهم، لدرجة جعلته يلقي خطبة في معاقل الثوار شمال فلسطين، جاء فيها: "لقد درست قضية فلسطين، ووقفت على بعض أركانها، وهأنا بين أيديكم الآن، وبالقرب منكم، لأتم دراستي عملياً، فأنقل للعالم الجديد حقائق ما كان يتسنى له الاطلاع عليها لولا أن قيض الله لي هذه الرحلة."

وهكذا أخذت الصحافة دورها المقاوم، في استعراض مخططات بريطانيا وأغراض الحركة الصهيونية، وكرد فعل على ذلك، اتخذت سلطات الانتداب إجراءات تعسفية ضدها تمثلت في:

أ- منع الصحف من استعمال كلمات: مجاهد أو ثائر أو شهيد.

ب- منع نشر أخبار استقالة أي نفر من رجال الشرطة.

2- **تشكيل الجمعيات التحررية:** التي شكلت الخطوة الأولى نحو التنظيم السياسي، وتوحيد الجهود العربية لمواجهة المرحلة الخطيرة القادمة، وتركزت أهدافها في مقاومة السيطرة الصهيونية، ومكافحة نفوذهم، والحيلولة دون شراء الأراضي، والمحافظة على حقوق أبناء الوطن، وترقية شؤونه الزراعية والاقتصادية والتجارية، وإحياء العلم وتهذيب الناشئة، ومن تلك الجمعيات: (الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية، جمعية النهضة الوطنية).

جدول يبين توزيع ملكية الأراضي خلال فترة الانتداب البريطاني

أراض عربية	12,574,774	%47
أراض يهودية	1,491,699	% 5
أراض حكومية	12,114,500	%46
طوائف أخرى	142,050	% 2
المجموع	36,323,023	

ورغم وجود بعض التباينات بين تلك التشكيلات في مواقفها من الظروف التي شهدتها الساحة السياسية الفلسطينية، سواء أكان ما تعلق باستهدافها للانتداب البريطاني، أم الحركة الصهيونية، وفي تصديها لهما، إلا أن ذلك لا يمنع من التأكيد على الدور الذي اضطلعت به في تلك المرحلة، وما كان له من آثار على مدى السنوات التي تلت نشأتها.

3- التنسيق مع سوريا: مع اشتداد المشروع الصهيوني، وقوة تحالفه مع الحكومة البريطانية، تطلع الفلسطينيون لإعادة توازن القوى من خلال توثيق علاقاتهم وتحالفهم مع الحركة العربية في دمشق، وفي النصف الثاني من أيار 1918م قاموا بجانب العراق والأردن بتبني (العلم العربي، والنشيد القومي)، وهما ذاتهما علم الثورة العربية ونشيدها.

4- برقيات الاحتجاج: التي وقعتها الحملات الشعبية بالصورة الأكثر تأثيراً وشمولاً عام 1925م، حين زار (بلفور) فلسطين لافتتاح الجامعة العبرية، وتوالت عليه البرقيات ورسائل الاحتجاج من شتى القطاعات، حيث اعتاد الفلسطينيون إرسالها للمؤتمرات الدولية، كؤتمر الصلح بباريس، وجاء فيها: "إن مندوبي جميع بلدان سوريا الجنوبية يرفعون احتجاجهم الشديد على ما سمعوه من جعل بلادهم وطناً قومياً لليهود، ومنحهم حق الهجرة".

5- إرسال الوفود السياسية: ركز الفلسطينيون كثيراً على النشاط الدبلوماسي، عبر إرسال عشرات الوفود إلى لندن وجنيف وباريس، بغرض التفاوض وتحقيق أهداف إعلامية وكسب الأصدقاء، ورغم أهمية ذلك الأسلوب، إلا أن جدواه كانت ضئيلة جداً، لأكثر من سبب:

أ- لم يكن للوفود العربية والفلسطينية التي تذهب إلى لندن تأثير كبير؛ لأنه لم يكن للفلسطينيين أصدقاء لنصحهم، ولم تكن لديهم خبرة كافية للتعامل مع وزارة المستعمرات.

ب- لم تملك القيادة الفلسطينية في تلك المرحلة، القدرة على ممارسة ضغط ميداني على إدارة الانتداب، وذلك لاعتبارين أساسيين:

- الرهبة من القوة العسكرية البريطانية؛ للاعتقاد السائد بأن الفلسطينيين لا يستطيعون الانتصار في أي صدام مباشر مع بريطانيا،
- الخشية من تهديد علاقة القيادة بالحكومة في وقت يعتمد نفوذها على تلك العلاقة.

6- المظاهرات الشعبية: التي قصدت دار الحاكم العسكري والقناصل الغربية، للإعراب عن معارضة إجراءات إدارة الانتداب ضد الفلسطينيين، وقد غلب على المظاهرات إغلاق الدكاكين ومشاركة التجار فيها، وكانت تشتد حين تتزامن مع زيارة مسؤول بريطاني.

ففي غزة عندما زارها (تشرشل) بداية العشرينات استقبلته حشود كبيرة من الناس، وسمعت في غضون الزيارة هتافات: (يسقط بلفور، لا نريد اليهود).

وفي حيفا أمر حاكمها بحظر المظاهرات، إلا أن المتظاهرين تحدوا القرار واصطدموا بالشرطة، مما أدى لمقتل وإصابة عدد منهم، وبعد ثلاثة أيام رفض حاكم يافا منح الإذن بإقامة مظاهرة سلمية، ونتيجة لذلك أقفلت جميع المتاجر أبوابها.

وفي القدس سارت مظاهرات ضخمة مشابهة، للإعراب عن الاحتجاج ضد سياسة الانتداب ووعد (بلفور).

أهم الصحف التي صدرت إبان الانتداب البريطاني: (الأصمعي، الكرمل، فلسطين، الدفاع، الجامعة الإسلامية، القدس، الاتحاد).

7- الإضرابات العامة: كان الإضراب العام الس
عام 1936م، الإجراء الأكثر بروزاً ووضوحاً في تاريخ
ورغم أن الطبقة العاملة كانت حديثة العهد وقليلة التجربة ف
هائلة على الابتكار والتحدي، واستمرت مدة الإضراب نحو (

وشمل إضراب النقابات العمالية: عمال البيارات، السواقين، الموانئ، شركات الكاز، الأفران، النجارين، عمال الصابون، الجلود والنسيج.

وتكرر ذلك الأسلوب في الكثير من حالات الثورة خلال مرحلة الانتداب، وفي ذات الفترة التي زار فيها (بلفور) فلسطين أضربت الكلية العربية في القدس، وبقيت مغلقة عدة أسابيع، ولم تفتح إلا بعد الحصول على تعهد من الطلبة بعدم تكرار ذلك.

كما أعلن في البلاد إضراب شامل، ورفع الناس الأعلام السوداء، وجابهوا (بلفور) بالصمت أينما حل، وامتنعوا عن تحيته، وكان ذات الأسلوب الذي جوبه به (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات عند مروره بمدينة يافا، حيث أوصد الناس أبوابهم ومصاريع نوافذهم.

وأشارت روايات تاريخية سجلتها مذكرات القادة الفلسطينيين أن قيادة المقاومة، وخوفاً من تشكيل ضغط ثقيل على أحوال الشعب المعيشية؛ اتخذت الإجراءات التالية:

أ- استثناء المخابز والصيدليات من الإضراب،
ب- تأليف لجنة لتوزيع الطحين، وأخرى للمعونات لإسعاف المحتاجين والعاطلين،
ت- تقسيم بعض المدن إلى مناطق صغيرة لتشرف على سير الإضراب وتأمين الحاجات،
ث- الحظر على البائعين رفع الأسعار، وفرض رقابة مشددة على ذلك،
ج- تأليف لجنة من السائقين لتأمين إيصال الشحنات الضرورية لنقل المواد الأساسية،
ح- السماح لأصحاب الدكاكين بفتح محلاتهم التجارية لأخذ لوازمهم الشخصية، دون ان يقوموا بالبيع والشراء.

وعلى صعيد إضراب النقابات العمالية أورد بعض من شاركوا فيها أن الإضرابات شملت معظم النقابات العمالية وخاصة: عمال البيارات، السواقين، الموانئ، شركات الكاز، الدقاقين، الأفران، النجارين، عمال الصابون، الجلود والنسيج، القصابين، الكارات.

وكان من الأهداف التكتيكية للمقاومة خلال الإضراب إيقاف حركة النقل لتعميق أثر الإضراب، من خلال:

أ- قطع الأشجار وسد الطرق بها، وإقامة حواجز من الأحجار والصخور عبر الشوارع،

ب- إناطة دور مهم بالأطفال، من خلال رش الشوارع بالمسامير لتعطيل عجلات السيارات العسكرية المارة،
ت- انتهاج الفلسطينيين نهجاً استخبارياً رائعاً تمثل بتضليل القوات البريطانية مما أدى إلى تضييعهم لطريقهم،
ث- لم يعدم الفلسطينيون روح الظرافة في مقاومتهم تلك، فقد عمدوا أحياناً لحرق كميات من الفلفل قبيل وصول الشرطة البريطانية مما أدى لإصابتهم بنوبات مزعجة من العطاس!

8- مقاطعة الحكومة: لجأ العرب لسلاح المقاطعة السياسية في وقت مبكر، وأسهمت فيه الجمعيات الإسلامية والمسيحية في المدن والقرى، وحين طلب الإنجليز من أئمة المساجد تلاوة البيانات الرسمية التي أعدتها حكومتهم، رفضوا الانصياع لها.

وقد لفت النضال الذي اتبعه (المهاتما غاندي) في الهند أنظار العالم أجمع، واسترعت عناصره المرتبطة بالعصيان المدني واللاتعاون والمقاطعة اهتمام القيادات الفلسطينية، بحيث أخذت تلك الشعارات تتردد في فلسطين، فلجأ العرب لسلاح المقاطعة السياسية عام 1922م، عندما قررت الإدارة الانتدابية تشكيل مجلس تشريعي يعطي اعترافاً واضحاً بالانتداب ووعد بلفور، حيث دعت اللجنة التنفيذية لمقاطعة الانتخابات، وأسهمت في حملة المقاطعات جميع الجمعيات الإسلامية والمسيحية في المدن والقرى، وراح أئمة المساجد يعظون الناس في خطبهم بضرورة ذلك.

تمرين 26: لعبت مقاطعة حكومة الانتداب البريطاني دوراً محورياً في دعم المقاومة الفلسطينية، أبرز ذلك الدور، مشيراً لحجم الاستفادة من التجربة الهندية في ذلك.

الرسمية التي أعدتها الحكومة، رفضوا الانصياع لها، ومضوا يهددون من يشترك في الانتخابات بعدم السماح له بالصلاة في المساجد، أو بدفن موتاه في مقابر المسلمين، وكانت النتيجة مقاطعة كاسحة، فلم يشترك في الاقتراع سوى 16% من عرب فلسطين، مسلمين ومسيحيين، ولم يتقدم للترشيح من مجموع 722 فلسطينياً، سوى 126 مرشحاً.

وبعد ذلك الفشل، قررت حكومة الانتداب عام 1923م تأسيس المجلس الاستشاري من أعضاء تعينهم دون الرجوع للناخبين، ومرة أخرى تمسك الفلسطينيون بسلاح المقاطعة، وقرر المؤتمر العربي الفلسطيني طرد كل من يقبل بعضوية المجلس، وبعد أن ارتضى 12 فلسطينياً فقط قبول عضوية المجلس، شن الجمهور حملة تشهيرية اضطرت عشرة منهم للاستقالة.

وكان حزب الاستقلال أقوى الجهات السياسية التي رفعت شعار المقاطعة لسلطات الانتداب، ومما دعا إليه الحزب في مؤتمره بمدينة يافا 1933م رفض الانتداب، وعدم الاعتراف بمشروعيته، ودعت مذكرة المؤتمر لعدم التعاون مع الانتداب في ثلاثة ميادين:

أ- **المقاطعة الاجتماعية**: وتناولت مقاطعة الحفلات والولائم والجمعيات والأندية الانجليزية واليهودية.

ب- **المقاطعة السياسية**: وتناولت مقاطعة اللجان والمجالس التي تؤلفها السلطة الانتدابية، والامتناع عن دفع الضرائب مثل العشر وضريبة المدن، والالتزام بمبدأ: لا ضرائب بدون تمثيل سياسي.

ت- **المقاطعة الاقتصادية**: وشملت مقاطعة البضائع والصناعات الانجليزية واليهودية، والاقتصار على ما هو ضروري فقط من البضائع التي تدفع عنها رسوم جمركية.

علماً بأن لجوء الفلسطينيين لسلاح المقاطعة الاقتصادية كان عملاً طبيعياً ومنطقياً لا مفر منه، بالنظر للسياسة المماثلة التي اتبعها، وبدأ بها الصهاينة في إطار قاعدة "عدم شراء شيء من العرب غير الأرض، وبيع كل شيء للعرب باستثناء الأرض"!

ومن أهم معالم المقاطعة العربية للانجليز والصهاينة:

أ- استقالة عدد من رؤساء البلديات العرب من مناصبهم،
ب- مقاطعة الاحتفال بتدشين مرفأ حيفا،
ج- مقاطعة مشروع (روتنبرغ) الذي منحه الانتداب لثري يهودي من روسيا،
د- مقاطعة معرض الليفانت التجاري في تل أبيب عام 1932،
ه- إقدام بعض المعلمين على الاستقالة من مواقعهم الوظيفية والالتحاق بالثوار،
و- رفض المثول أمام المحاكم الرسمية للبت في الخصومات، واستبدالها باللجان القومية والثوار كل في منطقته.

من جهة أخرى، أخذت المقاطعة أشكالاً بعيدة جداً تمثلت في قتل كل من تثبت بحقه تهمة العمالة والتجسس لصالح البريطانيين.

وتذكر إحدى الروايات التاريخية أن شهر أغسطس 1938م شهد تنفيذ الثوار لحكم الإعدام بحق أحد الجواسيس، وعندما أرادت السلطة دفنه لم تجد إماماً يصلي عليه، ولا يحمل نعشه، فأمرت ممرضي المشفى أن يحملوه فأبوا، وكذلك أفراد الشرطة السرية، وأخيراً أخرجت المساجين تحت حراسة الجنود الإنجليز ليدفنوه في مكان مهجور من المقبرة.

وفي اليوم التالي وجدت السلطة الجثة ملقاة على قارعة الطريق وعليها ورقة مكتوب عليها: "نحن الأموات الشرفاء، نرفض أن يدفن بيننا جاسوس، وبطون الكلاب أولى به من مجاورتنا، لقد طردناه عبرة لم يعتبر!"

امتدت المقاطعة الاجتماعية، بالامتناع عن حضور الحفلات والولائم، والمشاركة في الجمعيات والأندية الانجليزية واليهودية.

9- المهرجانات الوطنية: التي عقدت للتنديد بالانتداب، ورفض ممارساته ومقاومتها، وتمخض عنها القيام ببعض الفعاليات أهمها:

أ-تشكيل جماعات لرصد السواحل، وإيقاف المهاجرين

ب-تأليف فرق عربية لحماية العمال من اعتداءاتهم، و

ت-تأسيس نواد ثقافية ومنظمات تربوية وسياسية تقاوم الد

ث- إقامة الحرس الوطني، وتعضيد تنظيمات الفتوة والكشافة، وجرها لساحات النضال، وتولي مهام الإسعافات خلال المظاهرات.

وكانت المؤتمرات الأكثر تنظيماً وحضوراً تلك التي نظمتها الكتل الطلابية، فليس من قبيل الصدف أن نجد الطلاب يعقدون أول مؤتمر لهم في 12/أيلول/1929م، حيث طالب بإلغاء وعد (بلفور) ووجود حياة نيابية وإيقاف الهجرة، والضرب على أيدي السماسرة الذين يساعدون الصهاينة على شراء الأراضي.

كما ارتبطت تلم المؤتمرات بأنشطة شبابية نظمها الشباب الفلسطيني، وانعقد أولها في شهر أيلول 1931م، بحضور ألف مندوب من جميع أنحاء فلسطين، وقرر فيه المؤتمرون رفض أي تفاهم مع الحكومة البريطانية لا يقوم على أساس المطالبة بالاستقلال ضمن الوحدة العربية.

ومن أهم المؤتمرات التي عقدت للتنديد بالانتداب ورفض ممارسته ومقاومتها:

أ- المؤتمر العربي الفلسطيني يناير-فبراير 1919م
ب- المؤتمر السوري العام يوليو 1919م
ج- المؤتمر الفلسطيني الخامس 1922م
د- المؤتمر الإسلامي العام 1931م.

10- تفعيل المساجد ودور العبادة: لعبت المساجد دوراً كبيراً في مقاومة الانتداب البريطاني، حيث أصبحت نقطة انطلاق لكثير من الأحداث، نظراً لما تتيحه من إمكانات عملية وروحية للمقاومة من حيث:

أ- تجمع المسلمين للصلاة في مكان واحد،
ب- شمول صلاة الجمعة على خطبة توجيهية،
ت- احتواء الصلوات والتلاوات القرآنية على عناصر نضالية، من حيث واجب الجهاد والاستشهاد والدفاع عن حرمة الإسلام.

وكانت سلطات الانتداب تجد نفسها عاجزة عن التدخل في مثل ذلك التجمع أو تفريق المتجمعين، علماً بأن المسجد لعب في فلسطين ما لعبه من أدوار في عموم العالم الإسلامي على طريق التحرر الوطني.

ومن الثابت تاريخياً في نشاط المسجد المقاوم في فلسطين تلاحمه مع الكنيسة المسيحية من جميع الطوائف في أداء الواجب الوطني، فقد روت جريدة (الكرمل) أن مظاهرة انطلقت في أواخر شهر فبراير 1920م بمدينة حيفا احتجاجاً على تصريحات الحاكم البريطاني.

وخرج المسلمون بعد أداء صلاة الجمعة، فساروا وراء المفتي وأعضاء الجمعية الإسلامية إلى كنيسة اللاتين، حيث وجدوا رؤساء الطوائف الروم الكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت والموارنة واللاتين وأعضاء جمعية الشبيبة المسيحية وعددا من وجهاء المسيحيين، وساروا جميعاً نحو دار الحكومة، وقدموا احتجاجاً للحاكم (ستانتن).

11- تشكيل الأحزاب السياسية: كان الدافع الأساسي لها تنظيم الفعاليات النضالية ضد الانتداب، وإن كان معظم نشاطها سلمياً، إلا أنها شكلت بوابة وطنية مبكرة للعمل الكفاحي.

تمرين27: شهدت فلسطين عدة مؤتمرات للتنديد بالانتداب، ورفض ممارسته، ومقاومتها..تحدث عن أهم قراراتها.

ومن أهم أحزاب تلك المرحلة: الاستقلال العربي، الد
الكتلة الوطنية، مع الكثير من التحفظات التي أحاطت بأدائ

12- دور المرأة الكفاحي: برز دورها في مرحلة الانتداب البريطاني، وتطلبت الظروف المصيرية التي شعر بها الشعب أن تنطلق نحو المشاركة في الحياة النضالية والسياسية عبر:

أ- عقد المؤتمرات النسائية أكانت داخل فلسطين أم خارجها من الدول العربية المجاورة،

ب- التظاهرات النسائية الشعبية الدورية، لشجب الإرهاب البريطاني، والمطالبة بمعاملة رجالهن معاملة إنسانية،

ت- تأليف لجان السيدات الفلسطينيات التي دعت للعصيان المدني،

ث- تعرض النساء لبطش الشرطة البريطانية، واستشهاد بعضهن، واعتقال البعض الآخر،

ج- تولي فرق من الفتيات لعمليات إسعاف الجرحى ونقل المؤن وتوفير التجهيزات.

وأشتار بعض الروايات التاريخية إلى دور كفاحي للمرأة تمثل في سعي سلطات الانتداب للتعرف على هويات الشهداء للاستفادة في مطاردة الآخرين ومعاقبتهم، بحيث تستدعى المرأة لدخول المشرحة لتنظر في وجه عزيزها القتيل الشهيد، ثم تخرج رافعة الرأس غير مبالية، بعد أن تنكر أي صلة لها به!

13- المقاومة الرمزية: إضافة للإضرابات والتظاهرات والاحتجاجات ونحوها، التي تكشف أن المقاومة المدنية والنضال اللاعنفي لا يحتاجان في الواقع درجة عالية من الثقافة والاطلاع، فقد اهتدى المقاومون في كثير من الأحيان لبعض الوسائل بصورة (غريزية)، وعمدوا للتمسك ببعض الرموز الوطنية، كالملابس والشعارات، كدلائل على التمسك بعروبة الثورة، ومنها:

أ- استبدال قبعات السياح بالطرابيش، فيما استعمل الثوار المسلحون الكوفية والعقال لباساً للرأس فوق بزة القتال العسكرية،

ب- مقاطعة الحفلات البريطانية، وتوزيع أفراد الكشافة من الفلسطينيين لشارات الحداد السوداء على الجمهور،

ت- رفع الفلسطينيون الأعلام العربية في كل مكان، وخطوا شعارات الثورة على اللافتات والجدران، وأنشدوا الأناشيد الحماسية الوطنية، وتعالت صيحات (الله أكبر)،

ث- كف الفلسطينيون عن استخدام التقويم السنوي التقليدي، واستبدلوه بالتقويم الخاص بالإضراب، فيقولون: اليوم التسعون أو المائة بعد الإضراب!

جدول بأهم أشكال المقاومة السلمية ضد المشروع الصهيوني

الحملات الإعلامية الصحفية	تشكيل الجمعيات التحررية

التنسيق مع سوريا	برقيات الاحتجاج
إرسال الوفود السياسية	المظاهرات الشعبية
الإضرابات العامة	مقاطعة الحكومة
المهرجانات الوطنية	تفعيل المساجد ودور العبادة
تشكيل الأحزاب السياسية	دور المرأة الكفاحي

وهكذا يتضح من السرد التاريخي الآنف الذكر أن الحركة الوطنية الفلسطينية ركزت تركيزاً كبيراً على وسائل المقاومة المدنية اللاعنفية، والحقيقة أنها اعتمدت منذ بداية الانتداب البريطاني على إستراتيجية تتضمن الوصول إلى حل للنزاع عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية.

ورغم ذلك فإن القيادات الوطنية كانت قاصرة في اعتمادها على منحى النضال السلمي والمقاومة المدنية، سواء أكان من حيث ضعف إيمانها بعملية المقاومة الشاملة، أم من حيث ضحالة اطلاعها ومعرفتها في ميادين النضال المدني.

- **المقاومة الثورية المسلحة:**

خاض الشعب الفلسطيني عدداً من تجارب المقاومة المسلحة ذات الأهمية الخاصة، وهي الثورات التي واجهت الانتداب البريطاني بين عامي 1918-1935م، وثورة 1936م، وحرب 1948م، على النحو التالي:

1- **جمعية الفدائية:** ثمة إشارات كثيرة إلى أنشطة عصب فلاحية صغيرة لمواجهة الاستيطان اليهودي، لم تأخذ حقها في الدراسة والتوثيق، وبجانبها نشطت جمعيات مثل: النادي العربي، المنتدى الأدبي، جمعية الإخاء والعفاف، إلا أن أبرزها كانت جمعية (الفدائية)، التي اتبعت نظاماً سرياً صارماً، وضمت في صفوفها عدداً من رجال الشرطة والدرك (الجندرمة).

ويبدو أنها أرادت الاستفادة من خبرات ذينك الجهازين اللذين شكلهما البريطانيون في فلسطين لتنفيذ سياستهم، والاستفادة من الأسلحة التي بين أيديهم، ولضمان تغطية محددة لعناصر وأفراد الجمعية، وينقل عن (جودت الحلبي) أحد زعماء (الفدائية) أن الكثير من الأعضاء والأصدقاء "هم من رجال الشرطة والجندرمة، وهو أمر ممتاز لمستقبلنا".

خاض الشعب الفلسطيني تجارب المقاومة المسلحة، والثورات التي واجهت الانتداب البريطاني

وبحسب تقرير ضابط المخابرات البريطاني (كامب)، فإن ثمانية من أصل ثمانية وثلاثين عضواً في جمعية الفدائية من أفراد الشرطة والجندرمة، وصنف العديد منهم بوصفهم من "غير المرغ السياسية".

واستعدت الجمعيات للثورة من خلال الخطوات التالية:

أ- تسليح أعضائها بأسلحة خفيفة تمهيداً لساعة الصفر،

ب- بث الدعاية الوطنية بين عشائر شرقي الأردن، وبذل الجهود لإعداد ط [illegible] في عمان،

ت- تهيئة قوائم بأسماء الصهاينة البارزين، والعناصر الموالية للصهيونية من غير اليهود، وتسجيل مكان إقامة كل منهم،

ث- تعليم بعض أعضائها اللغة العبرية، ليتابعوا ما يقال وينشر في الصحف العبرية،

ج- تكليف بعض أفرادها بمراقبة ما يجري في الساحة الفلسطينية، وسعت للاتفاق مع بعض رجال الشرطة والدرك ليسلموا أسلحتهم، ويسهلوا عمل الفدائيين إذا ما نشبت الثورة.

وهكذا جاءت التحركات الفلسطينية في مرحلة ما قبل عقد العشرينات نوعاً من رد الفعل غير المنظم على النحو المطلوب، إذ لم تكن طاقة الجمعيات والمنظمات الصغيرة قد ارتقت لتصبح إطاراً قادراً على حشد القوى وتنظيمها، رغم أن اندفاع الفلسطينيين للقتال في كل مرة أظهر حيوية كبيرة لديهم، واستعداداً فائضاً للدفاع عن حقوقهم ومواجهة الاحتلال البريطاني والاستيطان اليهودي-الصهيوني.

وقد امتازت مرحلة العشرينات بقيام ثورات ثلاث تفاوتت في مستوياتها بين الثورة، والانتفاضة، والهبة الشعبية، بعد أن شاركت فيها جميع فئات الشعب: العمال، الفلاحين، الفقراء، فيما كانت أعمالها العسكرية تتمثل في الاغتيالات، الكمائن، الاضطرابات، المعارضة الاجتماعية السلبية.

2- **ثورة موسم النبي موسى:** أولى الانتفاضات الشعبية في فلسطين، حيث انطلقت شرارتها الأولى لها بينما كانت وفود القرى محتشدة في القدس بتاريخ 4 أبريل1920م للمشاركة في ذلك الموسم الديني السنوي، وخطب في تلك الحشود عدد من رجالات فلسطين مثل: موسى كاظم الحسيني والحاج أمين الحسيني وعارف العارف ... فألهبوا حماس الجماهير، حيث تتطور إلى مهاجمة الجماهير لليهود في مدينة الخليل.

وكان أن تفجر الموقف، واتسعت الاشتباكات لتشمل مدينة القدس، وفرضت السلطات البريطانية الأحكام العرفية، وحاولت السيطرة على الوضع، لكن ذيول الأحداث استمرت لأكثر من أسبوع.

وصل مجموع الإصابات التي أبلغ عنها خلال تلك الانتفاضة خمسة قتلى من اليهود، واستشهاد أربعة فلسطينيين، ورغم أن تلك الانتفاضة بدت انفعالاً عفوياً، إلا أن عدداً من القيادات الوطنية والجمعيات والمنظمات التي يقودونها قامت بدور تحريضي، ونسّقت الهجمات بشكل منظم ضد اليهود.

3- انتفاضة يافا: وقعت شرارة الانتفاضة عندما اعتدت مجموعة من اليهود المحتفلين بعيد العمال في أول مايو 1921م على الفلسطينيين القاطنين في حي المنشية بمدينة يافا، وحدث إطلاق نار على المارة العرب، الذين هاجموا بدورهم منازل اليهود وقتلوا (13) منهم وجرحوا (24) آخرين من أصل مائة يقيمون فيه معظمهم من الشباب، ثم اتسعت الاشتباكات والأحداث لتغطي أجزاء عديدة من شمال فلسطين، ولتستمر جذوتها حتى منتصف مايو 1921م.

ومع اتساع الانتفاضة خارج يافا، قام ثلاثة آلاف عربي بمهاجمة مستعمرة (بتاح تكفا)، وتصدت لهم قوة بريطانية بمساعدة الطيران الذي قام بقصف المهاجمين، وأسفر عن (28) شهيداً و(15) جريحاً، فيما فقد اليهود (4) قتلى و(12) جريحاً.

وفي اليوم نفسه، هاجم (600) عربي مستعمرة [illegible] الوصول بسرعة للدفاع عنها، كما هاجم العرب [illegible] فيهما الكثير من الدمار.

من جهة أخرى، قام اليهود بأسر العرب المو[illegible] خمسين منهم، ووجد بين القتلى من قُتل حرقاً بماء [illegible] قبل قتله، وكان بين الشهداء أطفال ونساء وبنات هتكت أعر[illegible] من ملابسهن، وبلغت تلك الأخبار حد التواتر، وثبتت بتقارير الأطباء.

رغم أن ثورة النبي موسى انفعالية عفوية، لكن القيادات الوطنية، قامت بدور تحريضي، ونسقت الهجمات بشكل منظم ضد اليهود

وحسب الإحصاءات الرسمية البريطانية قتل من اليهود (47) وجرح (146)، وقتل من العرب (48) وجرح (73)، ويبدو أن هذه الأرقام أقل من العدد الحقيقي، ففي اليومين الأولين فقط قُتل من اليهود (40) وجرح (130)، كما يظهر أن الإحصائية لم تشمل الشهداء العرب الخمسين الذين قُتلوا في مستعمرة (بتاح تكفا).

4- **ثورة البراق:** حائط البراق هو الحائط الغربي للمسجد الأقصى، ويسميه اليهود حائط المبكى، وكان المسلمون يسمحون لهم بزيارة المكان، الوقف الإسلامي من باب التسامح الديني، وبدأت الأحداث بتاريخ 15 أغسطس 1929م حين نظم اليهود مظاهرات في القدس اتجهت لحائط البراق، ورفعوا العلم الإسرائيلي، وأنشدوا نشيدهم الوطني، وشتم خطباؤهم رسول الله والإسلام والمسلمين.

وقام المسلمون في اليوم التالي بمظاهرة مضادة انطلقت من المسجد الأقصى، وحدث شجار بين الطرفين يوم 17 أغسطس زاد الأوضاع توتراً، ثم وقعت صدامات واسعة بعد صلاة الجمعة يوم 22 أغسطس في القدس، ولم تكد أخبار تلك الصدامات تصل الناس، حتى عمت المظاهرات والصدامات جميع أنحاء فلسطين، واستمرت بشكل عنيف أسبوعاً كاملاً، غير أن جذوتها لم تنطفئ إلاّ بعد أيام أخرى تالية.

وفي الفترة من 24/8-9/2 هاجم العرب الكثير من المستعمرات اليهودية، ودمروا ستة منها تدميراً كاملاً، وهوجم اليهود في يافا وبيسان، وتحولت فلسطين ساحة قتال، ولم تستطع السلطات البريطانية الإمساك بزمام الأمور إلاّ عندما اكتملت التعزيزات العسكرية.

أسفرت تلك الثورة عن مقتل (133) يهودياً وجرح (339) آخرين، معظمهم أصيب على أيدي الفلسطينيين، واستشهد من العرب (116) وجرح (232) معظمهم على يد الشرطة والجيش البريطاني، وكانت الإصابات بين البريطانيين نادرة جداً، لأن الثورة موجهة ضد اليهود فقط، وسِيق للمحاكمة (1300) شخص 90% منهم من الفلسطينيين.

ونفذت السلطات البريطانية ثلاثة أحكام بالإعدام بتاريخ 17يونيو1930م على ثلاثة من الثوار هم: عطا الزير، محمد جمجوم، وفؤاد حجازي، وكان يوماً مشهوداً في تاريخ فلسطين عرف بـ(الثلاثاء الحمراء)، حيث أبدوا ضروباً من الشجاعة والثبات عند التقدم لحبل المشنقة، وطلبوا (حناء) ليخضبوا أيديهم، وهي عادة عربية في منطقتهم للدلالة على الاغتباط بالموت، وأنشدوا وأنشد أهل فلسطين معهم:

يا ظلام السجن خيِّم .... إننا نهوى الظلاما

يسامى

وقد اتخذت تلك الثورة بُعداً إسلامياً واضحاً م[illegible]ين للدفاع عن حرمة المسجد الأقصى وحقهم في حائط البراق.

تمرين28: شكلت ثورة البراق تحولاً تاريخياً مفصلياً في المقاومة الفلسطينية المسلحة، بالنظر لسياقاتها الميدانية وعدد الإصابات فيها، وانخراط الجيش البريطاني..تناول تلك العناصر بالحديث..

وأشارت الكثير من الروايات التي نقلها الرواة أن أحداثاً هامة تلت الثورة تمثلت بإقدام جماهير غفيرة من الفلسطينيين، وفي أماكن مختلفة على مهاجمة مراكز الشرطة، خاصة في مدن نابلس ويافا وحيفا، ومحاولات انتزاع الأسلحة من داخلها، وشن هجمات متفرقة على بعض المستعمرات اليهودية.

5- **عصابة الكف الأخضر:** تركز نشاطها شمال فلسطين بمدينتي صفد وعكا، وبدأت بـ(27) ثائراً ممن شاركوا في ثورة البراق، وفروا من قبضة السلطات، ثم وصل عددهم (80) رجلاً، إلى أن وصلوا لما يقرب من (400) مقاتل، حيث لاقوا تعاطفاً واسعاً من السكان، وهاجموا اليهود والإنجليز، كانت أولاها في تشرين أول 1929م، بمهاجمة الحي اليهودي في مدينة صفد، ثم انضم إليها عدد من الثوار السوريين الذين حاربوا فرنسا في الثورة السورية 1925-1927م، وسرعان ما أصبحوا العمود الفقري لعصابة (الكف الأخضر) الموسعة.

وقد عملت عصابة الكف الأخضر التي قادها المناضل "أحمد طافش"، على طريقة حرب العصابات في المناطق القريبة من الحدود السورية، وكانت الحركة السريعة والمناورة من أهم صفاتها, مما سهل لها تعاطف الفلاحين الذين قدموا لها العون على مختلف المستويات، وتشن هجمات على اليهود والشرطة والجيش البريطانيين في وقت واحد، وأشادت التقارير البريطانية بكفاءة الثوار، وأشارت إلى تعاطف الكثير من القرويين معهم.

إلا أن عدم تجاوب القيادة السياسية مع فكرة المقاومة المسلحة، حصر نطاق عمليات الثوار في منطقة معينة، مما سهل على الجيش البريطاني بمعاونة السلطات الفرنسية في سوريا محاصرتها وتطويقها، والقضاء عليها في غضون شهور.

وقد اعتبرت عصابة الكف الأخضر أول تنظيم فلسطيني مسلح, وأثار ظهورها قلق سلطات الانتداب البريطاني والصهاينة، فقام المندوب السامي البريطاني "تشانسلور" بإرسال تقرير مفصل إلى حكومته حول العمليات التي قامت بها, وعلى أثر تصاعدها قامت سلطات الانتداب بإرسال تعزيزات من رجالها إلى المنطقة، بينما سيرت قوات الاحتلال الفرنسية دوريات مكثفة على الحدود السورية- الفلسطينية لمنع وصول الثوار السوريين المتطوعين إلى فلسطين، لكن رجال الكف الأخضر غيّروا محاور نشاطهم، بعد أن امتلأت صفد بتعزيزات رجال شرطة سلطات الانتداب, ونصبت الكمائن لدوريات الجيش البريطاني في قضاء عكا.

إلا أن قوات الانتداب شنت عمليات قمع وملاحقة كثيفة ضد أفراد الكف الأخضر، لاسيما خلال الشهرين الأولين من عام 1930، مما أسفر عن إلقاء القبض على 16 مسلحاً، ما أدى إلى توقف نشاطها بشكل مؤقت, ثم ألقي القبض في صيف 1930 على المناضل أحمد طافش قائد المجموعة، مما أدى إلى توقف نشاط أول تنظيم مسلح للمقاومة الفلسطينية.

عملت عصابة الكف الأخضر على طريقة حرب العصابات في المناطق الحدودية، واتصفت بالحركة السريعة والمناورة في وقت واحد، وأشادت التقارير بكفاءة الثوار، وتعاطف القرويين معهم.

انتفاضة تشرين أول 1933:

أخذت الهجرة اليهودية تتزايد بشكل خطير منذ مطلع الثلاثينيات، ونشطت الحركة السياسية، وتزايد الوعي بأن بريطانيا هي "أصل الداء وسبب البلاء"، حيث تأكد للفلسطينيين أن مشكلتهم حزب الاستقلال وجمعيات الشبان المسلمين، وطالبت [illegible] بسياسة مقاطعة السلطات، وعندما رفضت السلطات الطلب، قررت اللجنة تصعيد الموقف بتسيير المظاهرات دون إذن السلطات.

وفي يوم 27 أكتوبر عمّ الإضراب فلسطين، وخرجت مظاهرة كبيرة في يافا بعد صلاة الجمعة وتشير العديد من الروايات التاريخية لمن عاصروا تلك الأحداث أن يافا كانت " تغلي كالمرجل، هياجا وحماسا وتوترا وكثرة وفود، وكانت ساحة السراي كأنها ساحة حرب، حيث اشتبك الجمهور الساخط مع الشرطة حين حاولت تفريقه، فتدخل الخيالة، وأخذ الجمهور يكر ويفر في الأزقة، ويرجم البوليس منها ومن فوق الأسطح، وما لبث الأمر أن تحوّل إلى مواجهاتٍ عنيفةٍ، أدّت إلى استشهاد ثلاثين فلسطينيا وإصابة ستين، كان أحدهم موسى الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية بكدمات، وذُكر أنه تُوفي متأثراً بها في مارس 1934.

وقد أحدثت "مجزرة يافا" ردود فعل غاضبة، فقامت مظاهرات عنيفة في مدن فلسطين، واستمر الإضراب العام أسبوعاً كاملاً. وحدثت مواجهات مع الشرطة في حيفا ونابلس والقدس، وحسب الإحصاءات العربية فقد استشهد في القدس ويافا وحدهما 35 وجرح 255، أما المصادر البريطانية فأشارت إلى استشهاد ما مجموعه 26 عربياً وجرح 187 آخرين، بينما قتل شرطي واحد.

6- **ثورة القسام 1935:** رأى الشيخ عز الدين القسام أن الطريق للثورة المسلحة ضد الانتداب، تمثل في أربعة مراحل تتضمن:

أ- الإعداد النفسي للثورة المسلحة ونشر روحها في القطاعات الشعبية في الريف والمدينة،

ب- العمل لإقامة الحلقات السرية من أكثر الناس استعدادا للثورة وإيمانا بها، والتي تتمثل بالاعتماد على الأصول الشعبية للقيادة.

وبالفعل فقد تمكن من تشكيل مجموعة قيادية، لكل منهم مهمات مناطة به على النحو التالي: الدعوة، التدريب، الاستخبارات والمعلومات، العلاقات الخارجية، الأموال والتبرعات.

ج- النشاط العسكري السري تحت الأرض.

د- العلنية واشتداد الكفاح المسلح.

وبعد نحو عشر سنوات من التنظيم والإعداد السري الجهادي، قرر القسام إعلان الثورة في نوفمبر 1935، بعد أن وصل عدد المقاتلين الذين تحت إمرته إلى 200 مقاتل، فيما هناك 800 من الأنصار.

يقول أبو إبراهيم أحد رفاق القسام في رواية له لشرح آلية العمل والتسليح: "كان اليهود يبنون بناياتهم على شكل عسكري، وكثيرا ما حدثت صدامات بين العرب واليهود، وبينما كان اليهود محتاطين لأنفسهم، كان العرب غير ذلك، وقد استغل اليهود ذلك، وكثيرا ما كنا نرى العرب يسقطون قتلى وجرحى."

"وإزاء ذلك، طلبنا من الشيخ القسام أن ننتقل من الكلام إلى الفعل، وطلبنا أن نتسلح ونتدرب، وبالفعل اشترينا بندقية، وأحضرنا مدربا، وكانت تبدأ جلسة التدريب بأن يلقي الشيخ درسه، ثم تحولت دروس الشيخ من دينية إلى تحريضية على الجهاد، وكان المدرب يقوم في آخر الجلسة بتدريب الموجودين على البندقية واحدا تلو الآخر".

وفي رواية أخرى يشرح أبو إبراهيم: "عندما قررنا أن نشتري السلاح، بعد أن أقنعنا الشيخ جمعنا من بعضنا النقود، ورصدنا ما جمعناه لشراء السلاح".

بعد 10 سنوات من التنظيم والإعداد الجهادي، قرر القسام إعلان الثورة في نوفمبر 1935، بعد أن وصل عدد المقاتلين الذين تحت إمرته إلى 200 مقاتل، و800 من الأنصار، وخاض معهم نشاطات عسكرية سرية تحت الأرض

يخططون للهجوم على إحدى المستعمرات اليهودية "بيت الفا"، وبعد فجر يوم20نوفمبر1935، طوقت قوات كبيرة من الشرطة الإنجليزية تقدر بـ400 رجل، القسامَ وعشرة من إخوانه، في أحراش بلدة يعبد، واستمرت المعركة أربع ساعات ونصف، وحسب المصادر العربية فإن البريطانيين خسروا 15 رجلاً، لكن التقارير البريطانية تشير إلى مقتل شرطي واحد وجرح آخر، وقد استشهد في هذه المعركة الشيخ القسام نفسه وأربعة من رفاقه، كما قُبض على ستة آخرين.

لقد كان استشهاد القسام علامة فارقة في تاريخ فلسطين الحديث، وأحدث تغيراً أساسياً في مسار الحركة الوطنية، إذ أنه كرس البديل الجهادي بعد سنوات من العمل السياسي غير المجدي، وألهبت حركته وتضحيته الحماس "وصارت مثلاً رائعاً للجرأة والجهاد العلني ضد الإنجليز، وقامت البلد وقعدت، واهتزت أيما اهتزاز، وزلزلت أيما زلزال".

وأطلق شعب فلسطين على القسام لقب "أبو الوطنية"، وكان القسام محقاً قبل استشهاده، عندما قال قبل ابتداء المعركة أنه وإخوانه عبارة عن عود ثقاب "كبريت" سيشعل الثورة في البلاد، فاستشهاد القسام لم يكن نهاية حركته، بل بداية الثورة، وقد شارك في جنازته ثلاثون ألفا من مختلف أرجاء فلسطين، وبلغ حماس الجماهير مداه وترددت صيحاتها بالانتقام.

وربما أفضل ما يقال بحق ثورة القسام أنها شكلت فعلاً نموذجاً متطوراً للنضال الوطني الفلسطيني المسلح، لأنها دخلت حيز المقاومة المنظمة ميدانياً.

7- **منظمة الجهاد المقدس:** بموازاة الحركة القسامية، نشأت منظمة "الجهاد المقدس" التي أنشأها عبد القادر الحسيني، الذي عاد إلى فلسطين من القاهرة عام 1932، وشرع "يشكل مع مجموعة من الشباب الوطني المتحمس، تنظيماً سرياً عسكرياً، يهدف لمقاومة السلطة البريطانية وتحطيم المشروع اليهودي، حيث تم ترتيب أمور هذا التنظيم في آذار/مارس1934 برئاسته، وأطلق عليه بعد ذلك اسم "منظمة المقاومة والجهاد"، واتسع ليشمل مناطق مختلفة من فلسطين، ووصل عدد أعضائه 400 شخص، وأوجد 7 مراكز سرية للتدريب.

8- برزت في تركيب هذا التنظيم، الصبغة الوطنية العامة، إذ ضم مسلمين ومسيحيين من أبرزهم إميل الغوري وحنا خلف، وفي عام 1935، باشر الحاج أمين

ضمت منظمة الجهاد المقدس 400 عنصراً، بينهم مسلمين ومسيحيين، و7 مراكز سرية للتدريب، وتحولت ذراعا عسكريا للجنة العربية العليا

الحسيني إشرافاً مباشراً على المنظمة، وطلب دمجها مع
بنى سرية عمل عليها، وتشكلت نتيجة الدمج "منظمة
الجهاد المقدس" التي تحولت لاحقاً إلى ذراع عسكرية للجنة العربية العليا.

9- الثورة الكبرى 1936: تعد هذه الثورة من أعظم الثورات في تاريخ فلسطين في القرن العشرين، وعبّرت عن روح التضحية والفداء والمصابرة والإصرار على الحقوق التي تميز بها أبناء فلسطين، وتمكنت هذه الثورة في بعض مراحلها من السيطرة على كل الريف الفلسطيني، بل والسيطرة على عدد من المدن، بينما انكفأت السلطات البريطانية في بعض المدن المهمة.

وقدّمت هذه الثورة نموذجاً عالمياً هو أطول إضراب يقوم به شعب كامل عبر التاريخ حيث استمر 178 يوما، وربما لو كان الأمر مقتصرا على الصراع بين شعب فلسطين والاستعمار البريطاني لنالت فلسطين حريتها واستقلالها منذ تلك الثورة، إذا ما قارنا هذه الثورة بثورات الشعوب التي نالت استقلالها، ولكن وجود العامل اليهودي-الصهيوني وتأثيره القوي داخل فلسطين وبريطانيا والدول الكبرى جعل الأمر أكثر صعوبة وتعقيداً، وفرض أن تتسع دائرة مشروع التحرير إلى الدائرة العربية والإسلامية.

وقد انطلقت شرارة الثورة من حادثة صغيرة في شهر فبراير 1936 حين رفض مقاول يهودي تشغيل أي عامل عربي في بناء ثلاث مدارس في مدينة يافا تعاقد على بنائها مع الإدارة البريطانية، وتجمع العمال العرب في موقع إحدى المدارس ومنعوا العمال اليهود من الوصول إليها.

وفي 15 أبريل قتل يهودي وأصيب آخر بجراح خطيرة أثناء تحركات المناضلين العرب على الطريق العام بين نابلس وطولكرم، وأجاب اليهود في اليوم التالي باغتيال قرويين فلسطينيين داخل كوخهما في بيارة على طريق يافا، واشتد التوتر بين الجانبين في شتى جهات فلسطين.

ودخلت فلسطين في إضراب شامل استمر ستة أشهر، وأصيبت فيه مظاهر والنشاط التجاري والصناعي والتعليمي والزراعي والمواصلات في جميع المدن والقرى بالشلل، وزاد من حدة الإضراب تبنّي الفلسطينيين سياسة "العصيان المدني" بالامتناع عن دفع الضرائب، وأخذ الوضع الفلسطيني يأخذ شكل الثورة الشاملة مع مرور الوقت، فأخذت العمليات المسلحة التي بدأت محدودة متفرقة في الانتشار والتوسع حتى عمت معظم أرجاء فلسطين، وبلغ معدلها خمسين عملية يومياً، وزاد الثوار حتى بلغوا خمسة آلاف، معظمهم من الفلاحين الذين يعودون إلى قراهم بعد القيام بمساعدة الثوار الذين تفرغوا تماماً للثورة.

وقد حدث تطور نوعي في الثورة، تمثل بقدوم تعزيزات من الثوار من العراق وسوريا وشرق الأردن بلغت حوالي 250 رجلاً، وكان على رأسها القائد فوزي القاوقجي الذي تولى بنفسه القيادة العامة للثورة، ونظم الشؤون الإدارية والمخابرات، وأقام محكمة للثورة، وأسس غرفة للعمليات العسكرية، وقد اعترفت القيادة العسكرية البريطانية في تلك المدة بتحسن تكتيكات الثوار، مشيرة إلى أنهم أظهروا علامات على فعالية القيادة والتنظيم.

تمرين:

امتازت الثورة الكبرى 1936 بسمات حصرية، جعلت منها نقطة تحول في مواجهة المشروع الصهيوني والانتداب البريطاني، ومنها: .....، .....، .....

إعلان بريطانيا عن إرسال "لجنة بيل" للتحقيق في أسباب الاضطرابات، ورفع التوصيات لإزالة أي "مظالم مشروعة"، ومنع تكرارها.

بلغت عمليات المجاهدين حوالي أربعة آلاف، ويبدو أن السلطات البريطانية تكتمت كثيرا على خسائرها وخسائر الأطراف الأخرى، لتُهوّن من شأن الثورة، فذكرت أنه قُتل من اليهود 80 وجرح 288، وقتل من الجيش والشرطة البريطانية 35 وجرح 164، فيما قتل من العرب 193

وجرح 803، وحسب عزة دروزة فإن عدد قتلى العرب زاد عن 750 وعدد الجرحى زاد عن 1500.

ورغم أن فلسطين دخلت في شبه هدنة مؤقتة، بانتظار نتائج توصيات اللجنة الملكية، إلا أن عمليات المجاهدين ذات الطابع الفردي كالنسف والقنص والاغتيالات السياسية بقيت مستمرة، وقد اعترفت الحكومة البريطانية بمقتل 97 شخصا بينهم 9 جنود بريطانيين، وجرح 149 بينهم 13 من الشرطة والجيش خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1937.

وقد أوصت اللجنة الملكية في خلاصة تقريرها بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، على أن تبقى الأماكن المقدسة وممر إلى يافا تحت الانتداب البريطاني، الأمر الذي جعل البلاد تجتاحها موجة من السخط أدّت إلى تجدد الثورة.

وكان متوقعاً بالنسبة للبريطانيين مؤيدي سياسة "القبضة الحديدية" الذين انتقدوا بمرارة عجز السلطات عن مواجهة ثورة 1936، أن يؤدي أسلوب السلطة الجديد إلى سحق الثورة في مهدها، ولكن الذي حدث كان عكس ذلك تماما، فقد تفجرت ثورة كبرى استمرت أربعة أضعاف تلك المدة التي عاشتها المرحلة الأولى من الثورة، ولم تتوقف هذه الثورة إلاّ بعيد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أواخر سنة 1939.

جدول بأهم أشكال المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني

جمعية الفدائية	**ثورة موسم النبي موسى**
انتفاضة يافا	**ثورة البراق**
عصابة الكف الأخضر	**منظمة الجهاد المقدس**
ثورة القسام	**الثورة الكبرى**

واقتحم الثوار العديد من المدن المهمة، وكانوا يسيرون وهم مسلحون تماماً في الشوارع دون خوف، وأظهر الثوار قدرة جيدة على التنظيم وفعالية في "حرب العصابات"، وشكلوا محاكم للفصل في القضايا، وعاقبوا بحسم السماسرة والجواسيس والعملاء.

وزادت أعداد الثوار حتى بلغت حوالي عشرة آلاف، غير أن عدد المتفرغين منهم تماماً للثورة لم يكن يزيد على ثلاثة آلاف، وكان هناك ألف يعملون في المدن، والباقي من الفلاحين الذين يقومون بنجدة إخوانهم في المعارك عندما تستدعي الحاجة، وبلغ من شدة الثورة أن وزير المستعمرات عدَّ فلسطين "أصعب بلد في العالم"، ووصف مهمة المندوب السامي والقائد العام للقوات بأنها "أشق مهمة واجهت بريطانيا في أية بلاد أخرى بعد الحرب العظمى".

وقد اتخذت هذه الثورة طابعاً إسلامياً جهادياً عاماً من خلال الدور العظيم لجماعة القسام في شمال فلسطين ووسطها، وحركة الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني في مناطق القدس والخليل، ومن خلال القيادة السياسية لمفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني للحركة الوطنية الفلسطينية، وكذلك عبد الرحيم الحاج محمد المشهور بتدينه والتزامه... وغيرهم، وفي التعميم على محاكم المجاهدين بالحكم بكتاب الله وسنة رسوله.

ويجري عادة تقسيم الثورة الكبرى إلى ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى: تبدأ الأولى مع إعلان الإضراب العام بتاريخ 20 نيسان/أبريل 1936، وتنتهي مع صدور نداء الملوك والرؤساء العرب في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1936، وهي التي شكلت انطلاق الإضراب العام المصحوب بعمليات عسكرية في المدن والريف، أي العمل العفوي ومحاولة التنظيم،

2- المرحلة الثانية من تشرين أول/أكتوبر 1936 - أيلول/سبتمبر1937، حيث التركيز على العمل العسكري في الريف، ووصلت الثورة إلى ذروتها بالعمل الثوري المنظم،

3- المرحلة الثالثة من تشرين أول/أكتوبر 1937- 1939، عبر العودة إلى المدن تحت ضغط القوات البريطانية، أي هبوط الثورة وخمودها.

وحسب الإحصائيات البريطانية فإن مجموع العمليات التي قام بها الثوار خلال فترة الثورة بين العامي 1936-1939 كانت كما يلي:

السنة	1936	1937	1938	1939
العمليات	4076	598	4969	952

توقفت هذه الثورة نتيجة إعادة احتلال بريطانيا "العظمى" لفلسطين، ونتيجة تنسيقها وتعاونها الميداني مع اليهود في فلسطين، وكذلك بسبب حالة الإنهاك والإعياء والانهيار الاقتصادي التي أصابت شعب فلسطين طيلة ثلاث سنوات ونصف، دون أن يجد عوناً جاداً من بلاد العرب والمسلمين، التي كانت هي الأخرى ترزح تحت النفوذ الاستعماري، وبسبب استشهاد كثير من قادة الثورة، ثم بسبب الخلافات الداخلية الحزبية والعائلية التي ظهرت أواخر مراحل الثورة، واستثمرتها بريطانيا بشكل يسئ إلى الثورة ويضعفها.

- **سمات الثورة:**

اعتمدت الثورة أساليب متنوعة مثل تدمير الجسور، ونسف السكك الحديد، وقطع المواصلات السلكية، وتدمير أنابيب النفط الناقلة له إلى حيفا، ومهاجمة الثكنات العسكرية وقوافل الجيش البريطاني وضربها في مواقع جبلية تعرقل تحرك معدات الجيش وآلياته بسرعة وسهولة.

ويشير لاجئو مدينة اللد أن أول عمل قام به الثوار كان الهجوم على خطوط السكك الحديد، فقد وصلتهم معلومات ذات مرة عن نقل الأسلحة والعتاد الحربي في القطار القادم من ميناء يافا والمتوجه إلى معسكر الجيش الإنجليزي في صرفند، فقاموا بفك بعض القضبان، وعندما مر القطار انقلب وتدهور مع ست عربات بين قرية السافرية واللد، الأمر الذي سبب خسائر فادحة، جدير بالذكر أن قوات الانتداب الإنجليزي كانت تستعمل القطارات كثيرا لنقل الجنود والعتاد الحربي خلال عملياتها الحربية ضد رجال الثورة.

كما عانى المجاهدون الذين خاضوا الثورة الكبرى نقصا أساسيا بالأسلحة والتدريب والتنظيم والقيادة، ولم تتطور القدرات العسكرية إلا بعد قدوم فوزي القاوقجي على رأس قوة من الضباط والجنود المحترفين عام 1937.

وليس أدل على ذلك مما رواه أحد المقاتلين الفلسطينيين حين كان رفاقه يقومون بتفتيش القتلى اليهود والبريطانيين دون تدريب مسبق "ففي معركة خسة الواقعة بين قريتي حمامة وجولس، قتلت مجندة صهيونية خمسة من الثوار، وهي التي كانت تدعي أنها ميتة!"

وربما للتغلب على هذه الأزمة المالية والعسكرية الخاصة بالأسلحة والعتاد، فقد ألزمت الثورة إلزام كل عائلة بتقديم رجلين من أفرادها بأسلحتهم ودفع معاشهم الشهري، وذلك لتغطية النفقات المالية للثورة ودعم الكفاح واستمرار مسيرته، وقد قدمت بعض المدن كميات معقولة من هذه التبرعات، ففي حين قدمت المجدل مبلغ 40 ألف جنيه فلسطيني، قدمت يافا 75 ألفا، فيما كانت تبرعات الناصرة 30 ألفا.

ولذلك ظل وقف الهجرة اليهودية ووضع حد لانتقال الأراضي لليهود مطلبين يسيران مع مطلب الحكومة الوطنية خلال هذه المرحلة، دون أن يبدي الفلسطينيون أي تنازل عن تلك المطالب، رغم تعدد الاتجاهات والتيارات وظهور بوادر التراجع في قوة الحركة الوطنية.

يعتبر الفلاحون الأكثر تضرراً في فلسطين من سياسة الانتداب، وأصبح سوء حال الفلاحين نتيجة الضغط الاستيطاني، أهم ما يواجه حركة المقاومة الوطنية، بحيث شكل الفلاحون مادة الثورة والمقاومة

وقد مثل الفلاحون الفئة الأكثر تضرراً في فل
الأرض، وأصبح سوء حال الفلاحين نتيجة عبء الحك
يواجه حركة المقاومة الوطنية، بحيث شكل الفلاحون م
التحقيق البريطانية لوضع حد لمشاعر العداء في صفوفهم.

ويمكن استعراض أهم الأسباب التي حالت دون ذلك، على النحو التالي:

أ- عدم توافر قيادة سياسية قادرة على القيادة ميدانيًّا ومؤمنة بالمقاومة المسلحة، لأن المقاومة المسلحة ولدت في ظل النقمة الشعبية، وخارج سيطرة القيادة السياسية، وحين انطلق تيار المقاومة المسلحة بثورة القسّام، لم يكن ذلك بقرار تلك القيادة، التي بقيت تميل إلى الحلول السياسية، ولذلك وافقت على حضور مؤتمر لندن سنة 1939بحضور ممثلي الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ومندوبي الدول العربية.

ب- عدم وجود قيادة عسكرية واحدة ومؤهلة، ورغم أن جماعة القسَّام كانت وبقيت ملتزمة ببرنامج المقاومة المسلحة، إلا أن بروز قيادات جديدة للثورة بعد استشهاده، لم يكن لديها الإعداد العسكري والتأهيل السياسي الذي يؤهلهم لأن يفعلوا أكثر مما فعلوا، ولذلك قامت قيادات محلية فرضت نفسها على الثورة، وكان تنافس القيادات يصل إلى حد الصراع في بعض الأحيان.

ت- تغير بعض ظروف المعركة، إذ قاد اتفاق الإنجليز والفرنسيين قبل الحرب العالمية الثانية إلى إغلاق حدود سوريا ولبنان، وكانت طريق إمداد للثورة في داخل فلسطين.

ث- زيادة العنف البريطاني، مع بروز مؤشرات الحرب العالمية الثانية، وفرض الأحكام العرفية على الفلسطينيين.

المبحث الخامس: التعامل البريطاني مع الفلسطينيين

لم تستطع قوات الانتداب البريطاني المحتلة أن تصمد طويلا أمام المقاومة بشقيها، المدنية والمسلحة، فبدأت بمرحلة القمع العسكري للفلسطينيين، ولجأت إلى التدابير العسكرية والوحشية لقمع ثورة الشعب، فلم تفلح، وإنما زادت الثورة ضراما.

وقد استنزفت حكومة الانتداب في معالجتها لمعضلة المقاومة، إمكاناتها المادية والعسكرية، لهذا سارعت باستدعاء آلياتها الحربية، واستدعت الآلاف من جنودها، ورابطت ست قطع من الأسطول، كما تهيأت 120 طائرة بريطانية لمواجهة ما قد يستجد، ومع ذلك فقد هاجم الفلسطينيون البحارة والجنود البريطانيين أثناء إنزالهم من الباخرة "سوسكس" في ميناء حيفا، وقتل العرب في القدس بعض الجنود البريطانيين، فقطعت الحكومة خطوط التليفونات في أكثر من مكان، وأوقفت خط حديد فلسطين-مصر.

ومن تدابيرها العسكرية: فرض منع التجول من الغروب إلى الشروق، وتشكيل المحاكم العسكرية العرفية، وفرض الغرامات، وإنشاء المزيد من المعتقلات.

وكانت سياسة تفتيش القرى ونسف منازلها وتشريد أهلها الآمنين نهجا متبعا لدى قوات الانتداب البريطاني، حيث يروي شهود عيان على هذه السياسة بقولهم: "كانت السلطات حينما تشتبه بقرية ما، تأمر حالا بذهاب قوة كبيرة من الجند والبوليس، بدباباتها ومدافعها الرشاشة وكامل أسلحتها إلى تلك القرية، فتطوقها من جميع جهاتها، ويدخل فريق من الجند إلى القرية يطرقون أبواب بيوتها بأعقاب بنادقهم بشدة، ويأمرون المختار بعزل النساء عن الرجال.

ومن ثم يبدأ الجنود بتفتيش بيوت القرية، بين فزع النساء وعويل الأطفال، فيبعثرون محتوياتها، ويحطمون أوانيها المملوءة بالسمن والزيت والحبوب ومختلف أنواع الأغذية، وفي انتهاء التفتيش يطلق الجند المدافع في الفضاء لإرهاب السكان.

ويذكر الرواة ما حدث في قرية "قولة" بين الرملة واللد، حيث أطلق مسلحون النار على أفراد الجيش، الذين اشتبهوا بالقرية، فهاجموها من سائر أطرافها وأطلقوا عليها النار بشدة، مما أسفر عن قتل امرأة وجرح أربعة، ثم داهم الجنود دارا لأحد سكان القرية، كان يوجد في ساحتها عدد من الأبقار فقتلوها رميا بالرصاص، وكان أحد الرجال نائما مع طفله وزوجته في ساحة داره، فهب على أثر إطلاق الرصاص، هو وزوجته وطفله من نومهم، وركضوا إلى داخل الدار، ولكن الطفل أصيب في وجهه، برصاصة شوهته، ولم يبق منه سوى أسفل الذقن فأسلم الروح حالا، وأصيبت والدته بجراح بالغة في أماكن مختلفة من جسدها!

أكثر من ذلك، حيث يروي أحد مواليد قرية بيت جرجا في رواية شفوية له "أن الجنود الإنجليز داهموا أحد أنحاء البلدة ووصلوا إلى إحدى البيارات، حيث كان يقوم صاحبها بتشغيل موتور المياه لري أشجار الحمضيات، وقاموا على الفور بإطلاق النار عليه، فأردوه قتيلا لظنهم أنه كان يخفي الثوار عنده! حدث ذلك في الوقت الذي كان فيه منع التجول مفروضا على القرية.

ومن أهم الخطوات التي قامت بها سلطات الانتداب لقمع المقاومة: الاعتقالات والإحالة إلى القضاء، حيث قدر عدد المعتقلين بالآلاف، والزج بهم في السجون، والقيام بأساليب وحشية في تعذيب المعتقلين، وقد أورد المعتقلون في رسائلهم التي وجدت طريقها إلى الخارج، بعض أساليب التعذيب كالضرب والجلد بالعصا إلى درجةالموت، وفرك الخصيتين وحرق القدمين، وإدخال

الخوازيق، ودفع الماء بمضخة من الأنف إلى الجوف الجوف، وتعريض المعتقلين لنهش الكلاب، والتخويف والتخويف بإشهار المسدس على الرأس، وتعليق المعتقل في السقف، ومحاولة شنقه إلى ما يقرب من الموت.

من أساليب تعذيب الفلسطينيين في سجون الانتداب: الضرب والجلد بالعصا، حرق القدمين، دفع الماء بمضخة من الأنف للجوف، تعريضهم لنهش الكلاب، والتخويف بإشهار المسدس على الرأس، تعليق المعتقل في السقف، محاولة شنقه لما يقرب من الموت

لقد قامت حكومة الانتداب بنسف ما يزيد على خ
من الفلسطينيين والبحث عن الأسلحة في المدن والقرى،
وارتكاب صنوف العذاب كافة مثل كي الأجسام وخلع الأ
الكلاب الجائعة لنهش لحوم الأحرار، وإنشاء أربعة عشر

كما أن البريطانيين ارتكبوا فظائع وإهانات مهينة بحق [illegible]
قضاء عكا، داهمت قوات كبيرة من الجيش القرية وجمعت أهلها رجالا ونساء وشيوخا وأطفالا، وأمروا الرجال بخلع ملابسهم وصب الزيت على أجسامهم، ثم دفنوا بين أكوام التبن، ووضعوا على آلات الحراثة بدلا من البقر والدواب، وأخذوا يضربونهم ليعملوا على حراثة الأرض وقلبها باعتبارهم حيوانات!

لقد اتبعت السلطات البريطانية في فلسطين أشد الأساليب عنفا وقسوة في معاملة الثوار والسكان، وكانت المحاكم العسكرية البريطانية تصدر أحكام الإعدام بالجملة دون رحمة، وضد كل من وجد في حيازته رصاصة واحدة أو أية قطعة من السلاح، وبلغ عدد الذين أعدموا لهذا السبب 148 فلسطينيا، من بينهم الشيخ فرحان السعدي الذي كان يبلغ الثمانين من عمره، وقد شنقه الإنجليز في مدينة عكا، وهو صائم في شهر رمضان، كما تجاوز عدد المحكوم عليهم بالسجن المؤبد ألفي فلسطيني بينهم كثير من الشيوخ والنساء والفتيان.

وازداد القمع من خلال فرض الغرامات الباهظة، ومصادرة أثاث وأمتعة البيوت، وفرض أحكام الإعدام أو الحبس المؤبد لمن يتعرض لخطوط التلفون أو التلغراف، والسكك الحديد والمطارات، أو خطوط الماء والكهرباء، وفرض نظام منع التجول الذي وصل في بعض الأحوال إلى 22 ساعة في اليوم، كما اعتاد الجنود مداهمة القرى وتفتيشها بيتا بيتا، فيكسرون الأبواب والشبابيك، ويتلفون الأواني والأثاث، ويبعثرون المؤن، ويخلطون بعضها ببعض، فيضعون الزيت على الطحين، والسمن على الأرز، ويصبون فوقها الكاز!

وفضلا عن كل ذلك، فقد انتهج الإنجليز الاعتداء على مقدسات المسلمين وانتهاك عقائدهم، وقد أورد أحد الصحفيين الأجانب الذين قاموا بتغطية الثورة، أن بعض الجنود الإنجليز تجرأوا على تمزيق القرآن الكريم، وداسوه بأقدامهم.

كما استخدم الجيش البريطاني الحرب النفسية من خلال المنشورات التي كانت تلقيها الطائرات على معاقل المجاهدين، ويذكر بعض الرواة أنها تضمنت تهديدا للثوار من استمرار ثورتهم، ومما جاء فيها: "إذا لم تتوقفوا فلن يكون هناك إعفاءات من الضرائب، ولا إعانات، وترتفع الضرائب، إن الذي يخسر هو أنتم وقريتكم، قبل ثلاثة أشهر كان التاجر العربي الفرح

يقيد عائلته ويؤمن راحتها، واليوم أصبح التاجر والفلاح في فقر، إن المداومة على أعمال العنف تؤخر ذلك اليوم الذي تسمع فيه ظلاماتكم".

وقد لجأت سلطات الانتداب إلى فرض تعتيم إعلامي محكم على ما يدور من معارك بين جنودها والثوار، ومع ذلك فقد تمكن بعض المراسلين من توثيق وكتابة بعض التقارير الصحفية التي أظهرت بسالة الثوار، ومما ورد في هذه التقارير أن" عرب فلسطين بهروا أنظار العالم أجمع، بما قاموا به من أعمال عسكرية تدل على بالغ البطولة في القتال".

على صعيد آخر، فقد حاربت بريطانيا الاقتصاد الفلسطيني، عبر مساعدتها للأهالي أحيانا على زراعة القمح، وحين ينضج تسارع إلى إغراق الأسواق بأنواع جديدة منه وبأسعار زهيدة تأتي به من الخارج، مما يؤثر على الإنتاج الوطني منه، فضلا عن فرض الضرائب الباهظة، ضمن خطة مبرمجة لحرمان صاحبها، فيهملها ويصبح دائم التفكير في التخلص منها وبيعها.

استخدمت بريطانيا حرباً نفسية بمنشورات تلقيها الطائرات على معاقل المجاهدين، تضمنت تهديدهم من استمرار ثورتهم

وبجانب سياسة القبضة الحديدية، فقد تعاملت بريطانيا مع الثورات الفلسطينية عبر لجان التحقيق التي كتبت تقاريرها الميدانية، ووضعت توصياتها التي لم تأخذ طريقها للتنفيذ، ومنها:

1- لجنة "هايكرافت" عام 1921: خلصت إلى أن أحداث يافا جاءت تعبيراً عن استياء شعبي عميق الجذور وواسع النطاق من السياسة البريطانية، وأوصت بتقديم تنازلات للعرب بشأن الهجرة اليهودية، لأن مزاحمتهم للسكان الأصليين تثير قلق الفلسطينيين.

2- الكتاب الأبيض عام 1922: أرادت بريطانيا من سياسة "الكتب البيضاء" تهدئة شعور الفلسطينيين، والإعلان أن وعد "بلفور" لا يهدف لإخضاعهم، وفي حين قبل اليهود بالكتاب لأنه يؤمن مطالبهم في زيادة عددهم، فقد رفضه العرب لأنه يؤكد على المصالح الصهيونية.

3- لجنة "والترشو" عام 1929: حضرت عقب ثورة البراق، وذكرت أن الأسباب الحقيقية للثورة هي شعور العرب بالعداء نحو اليهود، نتيجة خيبة أمانيهم السياسية والوطنية، وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي بسبب الهجرة اليهودية، وعجزهم عن نيل حقوقهم.

4- لجنة "جون سمبسون" عام1930: أوضح تقريرها سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعرب، متهماً الوكالة اليهودية بمسئوليتها عن الحوادث المخالفة للقانون.

5- الكتاب الأبيض عام 1930: الذي ربط الهجرة اليهودية بقدرة البلاد الاقتصادية وعدد العاطلين، حيث رفضه اليهود، مما حمل سلطات الانتداب لإرسال رسالة مفادها أنها لن تمنعهم من امتلاك الأراضي ولن توقف الهجرة، مما دفع العرب لوصفها بـ"الكتاب الأسود".

6- لجنة "وليم موريسون" عام 1933: أوضحت في تقريرها أنه لأول مرة يهاجم العرب الحكومة البريطانية ويتهمونها بالتحيز، فضلاً عن الطابع الوطني للجماهير الغاضبة، وهو ما أكده المندوب السامي لوزير المستعمرات البريطاني.

7- لجنة "اللورد بيل" عام 1937: للنظر في الإضراب الشامل وتطوراته ونتائجه، واقترحت تقسيم البلاد إلى دولتين: عربية ويهودية، وإبقاء الأماكن المقدسة تحت الانتداب.

8- لجنة "وودهيد" عام 1938: مكثت ثلاثة أشهر في فلسطين، وأشارت إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية والجغرافية في حالة تطبيق مشاريع التقسيم التي خرجت إثر ثورة 1936، ولذلك أصدرت لندن بياناً عدلت فيه عن فكرة التقسيم، ومواصلتها الاضطلاع بمسئوليتها في حكم فلسطين بأجمعها.

9- الكتاب الأبيض عام 1939: رفض المطلب العربي بأن تصبح فلسطين دولة مستقلة، ومقترحاً إنهاء الانتداب، على أن يشترك في حكم البلاد العرب واليهود، ووقف الهجرة اليهودية بعد السماح بدخول 75 ألف مهاجر جديد، وتنظيم انتقال ملكية الأراضي.

وهكذا، فإن اتباع بريطانيا لسياسة "الكتب البيضاء" ولجان التحقيق، جاء لتنفيذ هدف أساسي تمثل في تفريغ النضال الوطني الفلسطيني من محتواه من جهة، ومن جهة أخرى, لتثبيت سياسة الانتداب، وتحقيق الأطماع الصهيونية في إيجاد وطن قومي لهم في فلسطين.

جدول بأهم لجان التحقيق التي أقامتها بريطانيا في فلسطين

لجنة "هايكرافت" 1921	الكتاب الأبيض عام 1922
لجنة "والترشو" عام 1929	لجنة "سمبسون" عام1930
الكتاب الأبيض عام 1930	لجنة "موريسون" عام 1933
لجنة "اللورد بيل" عام 1937	لجنة "وودهيد" عام 1938
الكتاب الأبيض عام 1939	

المبحث السادس: سلوك الانتداب البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية

عكست التطورات السياسية التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، حقيقة الموقف البريطاني الذي لم يكن صادقاً فيما أعلن عنه في "الكتاب الأبيض"، وتبين لاحقاً أنه لم يكن سوى وسيلة لكسب الوقت لتهيئة خطة جديدة للتقسيم، وإشراك الولايات المتحدة في المخطط الصهيوني، خاصة أن قادة الصهيونية العالمية عملوا حينها على نقل ميزان ثقلهم إلى الولايات المتحدة، الدولة الأقوى، وعقد مؤتمر "بلتيمور" عام 1943، الذي استنكر الكتاب الأبيض، وطالب بتهجير اليهود إلى فلسطين، مما يعني أن موازين القوى السياسية لصالح الحركة الصهيونية انتقلت عملياً من بريطانيا إلى الولايات المتحدة خلال الحرب.

ثم وصلت اللجنة "الأنجلو-أمريكية" عام 1946، وأوصت بقبول المطالب اليهودية، وإدخال مائة ألف مهاجر يهودي، وتسهيل انتقال الأملاك العربية للحركة الصهيونية، وضرورة بقاء الدولة المنتدبة في فلسطين، ريثما يتم رسم خطة محكمة لتنفيذ التقسيم.

وبعد رفض الفلسطينيين لتوصياتها، رأت بريطانيا إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة، حيث اجتمعت الجمعية العامة بتاريخ 28 نيسان 1947 لبحثها، وتقرر تشكيل لجنة من مندوبي الدول الأعضاء، وقدمت مشروعين للتصويت، عرفا بمشروع الأكثرية والأقلية:

1- **مشروع الأكثرية**: اقترح إنشاء دولتين مستقلتين، عربية ويهودية.
2- **مشروع الأقلية**: تقام دولة مستقلة اتحادية تشتمل على حكومتين مستقلتين.

ومال الموقفان الأمريكي والصهيوني نحو مشروع الأكثرية، الذي عرف بـ"قرار التقسيم"، عبر ضغوط مارساها على مختلف القوى في الأمم المتحدة، وجاءت نتائج التصويت بتاريخ 29 تشرين ثاني 1947 لصالحها، بأغلبية 33، ومعارضة 13، وامتناع 10 أصوات، متضمناً إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيم أراضيها إلى ثلاث كيانات جديدة، بتأسيس دولة عربية وأخرى يهودية، ووضع مدينتي القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية.

تمرين

اعتبر قرار التقسيم تحولاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية، وإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين...كيف ذلك؟

اتحاد عربي يهودي للنهوض بالمصالح الاقتصادية المشتركة، وتنسيق السياسة الخارجية، وتدابير الدفاع المشترك"، إلا أن الصهاينة قاموا باغتياله، بعد كشفه عن سياستهم العدوانية.

وقد اندلعت المواجهات في فلسطين فور الإعلان عن قرار التقسيم، وبدت في أيامها الأولى أشبه بهجمة عفوية غير منظمة، وأقل مستوى من الأيام الأولى لثورة 1936، ثم بدأت تأخذ طابعاً أكثر تنظيماً، حيث وزع جيش الجهاد المقدس في اتجاهين: الدفاع عن القرى والمدن، ومهاجمة المستعمرات والمنشآت الصهيونية.

وتحركت المقاومة الفلسطينية لمواجهة العصابات الصهيونية، وبدأ المقاومون بتراكم الخبرات وممارسة القتال وتتالي التجارب يظهرون براعة ومهارة في "حرب العصابات"، إلا أن مقاومتهم المسلحة هذه كانت تقوم على الفداء والاستبسال، ولم تكن مقترنة بتدريب فني وعسكري، ومع ذلك ورغم الإرهاب الذي تعرض له الفلسطينيون من قبل السلطات البريطانية، تمكن هؤلاء الثوار من إزعاج المستعمرات الإسرائيلية والسلطات البريطانية، وفي مواجهة المستعمرات الإسرائيلية، وقفت القوى الفلسطينية تصد العدوان بوسائلها الدفاعية الضعيفة، وتمت عمليات الدعم وتهريب السلاح إلى فلسطين لمقابلة العدوان الصهيوني خفية بمعزل عن السلطات، إلا أن معظم هذه العمليات لم يكن كافياً لتشكيل مواجهة فلسطينية عسكرية حقيقية.

لا ينفي هذا حقيقة تمكن المجاهدين من الاحتفاظ بالأرض، وتنظيم دفاع جيد عن القرى، إلا أن تغييراً إستراتيجياً حاسماً لم يطرأ مع دخول قوات جيش الإنقاذ، المشكلة من متطوعين عرب إلى فلسطين، حيث اندفع أربعة آلاف متطوع عربي بحماسة بالغة للدفاع عن فلسطين، لكن حالها لم يكن أفضل من قوات الجهاد المقدس من حيث الكفاءة القتالية والتدريب والعتاد، وفي كثير من الأحيان كان أفراد الجهاد المقدس أكثر مهارة ومعرفة بطبيعة الأرض.

وفي حين أكدت العصابات الصهيونية وحدة العمل في مسرح الحرب، وتضع منظماتها العسكرية والسياسية تحت قيادة واحدة، كانت قوات المتطوعين العربية والفلسطينية منقسمة على نفسها وغير موحدة.

ومع اشتداد المعارك مطلع عام 1948، بدا أن قوات المتطوعين الفلسطينيين والعرب لم تملك إستراتيجية محددة "فقد لجأت إلى الهجوم على المستعمرات، فنجحت في بعض الهجمات، وفشلت في بعضها الآخر، لأن الخطط التي اتبعتها، والقوات والأسلحة التي استخدمتها لم تكن تتلاءم مع الحرب ضد المستعمرات".

وبدلاً من أن تخوض هذه القوات حرب عصابات هدفها إنهاك العدو واستنزافه بصورة مستمرة، لجأت مع أسلوب اقتحام المستعمرات إلى الدفاع عن الأحياء والقرى العربية أو عن بعضها على الأقل.

وبدلاً من أن تتمركز القوات العربية والفلسطينية في المناطق الحيوية الرئيسة من فلسطين، لتحقيق هدف سياسي محدد، إلا أنها توزعت بين مناطق الجليل والمثلث العربي: جنين، طولكرم، نابلس، والقدس، ويافا، وحيفا، مع أن عددها لم يكفي للدفاع عن هذه المناطق كلها، وعندما أحست بعجزها، ركزت بعض وحداتها على أعمال الكمائن

والإغارة وعمليات النسف والتدمير، فنجحت إلى حد مقبول،

بصورة عامة في منع الصهاينة من الاعتداء

على كثير من القرى العربية، وخاضت

معارك دفاعية وهجومية محدودة، وبرعت في نصب الكمائن والقيام بالإغارة ضد القوات اليهودية والبريطانية.

مع اشتداد المعارك بدا أن المتطوعين لم يملكوا إستراتيجية محددة، فلجأت للهجوم على المستعمرات، لكن خططها لم تتلاءم مع حرب المستعمرات

في هذه المرحلة، وقعت ثلاثة أحداث فاصلة في نيسان/أبريل، استشهد القائد عبد القادر الحسيني، وسقطت القسطل، ووقعت مجزرة دير ياسين التي خلقت حالاً من الرعب، لم تصمد بعدها عدد من المدن الساحلية، فسقطت الدفاعات عنها بسرعة لافتة، وكان للتنازع بين جيش الإنقاذ والجهاد المقدس، دور في هذا السقوط، مقابل نجاح القوات الصهيونية في توسيع رقعة سيطرتها بشكل كبير في شهري نيسان/أبريل، وأيار/مايو 1948.

المبحث السابع: الدور البريطاني في إقامة الكيان الصهيوني

سبق وتبين أن بريطانيا أدت دوراً حاسماً في بناء دولة الكيان على مستوى توفير العنصر البشري اليهودي المهاجر إلى أرض فلسطين، وبذلت جهوداً كبيرة للحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية لتوطين اليهود القادمين إليها، وساعدت في تأمين إنشاء مؤسسات الدولة بكل أبعادها، وقبل الإعلان عنها، قامت الحركة الصهيونية عبر تسهيلات سلطات الانتداب ببناء الأجهزة اللازمة، التي تخصصت في المجالات الزراعية والتعليمية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية، وجاءت ليلة 15 أيار 1948 ليتم الإعلان عن وجود دولة لها كامل المقومات اللازمة لبقائها.

ومنذ أن حققت الصهيونية هدفها في مساعيها لتأسيس "الوطن القومي"، أخذت تتشدد في سياسة الاحتلال و"الإحلال"، واستخدمت أساليبها لإحكام السيطرة على المناطق المحتلة، ودفع سكانها لمغادرة بلدهم، كالترحيل والتهجير، والإبعاد، والمجازر والمذابح، والاعتقالات، ومن أهمها: اغتيال الكونت "برنادوت" بتاريخ 17 أيلول 1948، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، ومجزرة قبية بتاريخ 14 تشرين الأول 1948، وأسفرت عن سقوط 67 شهيداً.

علماً بأن الفلسطينيين لم يكونوا قد استعدوا لهذه المواجهة، مما جعل مقاومتهم تقتصر على هبات محدودة دون وحدة وشمول وقيادة عامة، وقلة السلاح وسوء نوعيته، وفور الإعلان عن قيام الكيان جرت معارك طاحنة بينهم وبين والجيوش العربية من جهة، وبين القوات "الإسرائيلية" المجهزة بمعدات حديثة من جهة أخرى، وبعد اقتراب العرب من "تل أبيب" وتحقيقهم لنجاحات ميدانية، طالبت الدول الكبرى بوقف القتال لمعالجة الموقف سلمياً.

وتمثلت الضربة الأشد التي تلقتها المقاومة في هزيمة عام 1948، مما أحدث تحولات كبيرة في بنيتها، وسحب المبادرة من يد الفلسطينيين عملياً، وأحالهم إلى شأن رسمي تحكمه التوازنات الداخلية وسياسات الأنظمة، وما لبثت أن ظهرت المنظمات الفدائية التي أعادت الاعتبار للدور الشعبي في مواجهة الصهاينة، وزجت بالجماهير كطرف أساسي في المعادلة، أسهم في تبني مواقف حقيقية حالت دون توسع الكيان الصهيوني، وإحباط مشاريعه أحياناً.

وهكذا جاءت حرب 1948، لتترك آثارها على القضية الفلسطينية على الصعد التالية:

1- مثلت ذروة الصراع العربي الصهيوني على أرض فلسطين، بعد إنجاز هدفها في الوطن القومي.

2- شهدت قوة الصهاينة، وضعف العرب نتيجة لواقع التجزئة وتركة الاستعمار.

3- تثبيت الكيان الصهيوني كثكنة عسكرية متقدمة للغرب،وقاعدة إستراتيجية في المنطقة.

4- السيطرة على 77% من مساحة فلسطين، بزيادة 21% عما حدده قرار التقسيم.

5- تهجير نحو 750 ألف عربي من ديارهم، وتحويلهم إلى لاجئين.

6- وقوع 170 ألف عربي تحت حكم الصهاينة، والتحكم بأملاكهم ومصادرتها.

7- سقوط الأقنعة عن الأنظمة العربية التابعة للغرب تبعية كاملة.

8- مهدت الطريق لبروز حركة التحرر العربية، ونضالها المتواصل لتثبيت دعائم حكم شعبي من شأنه تعبئة الأمة لخوض معركة التحرير.

كما تتضح طبيعة الجهود الميدانية التي بذلتها الحركة الصهيونية لإقامة الدولة من خلال الرجوع إلى تاريخ نشوء المنظمات الإرهابية التي تفرعت عنها الأحزاب والمستويات السياسية والعسكرية الحالية في الكيان الصهيوني، ومن أشهرها: "الهاغاناه، الأرغون، شتيرن، البالماخ".

تمرين
تركت حرب 1948 آثارها على القضية الفلسطينية على الأصعدة التالية: .....، .....، .....، .....، .....

1880 ابتدأ تشكيل خلايا سرية لم تكن لها صفة سياسية، ولكن ترتبت عليها بصورة غير مباشرة نتائج سياسية، وهكذا تشكلت نوى متعددة لمنظمات عسكرية يهودية سرية ذات اتجاهات سياسية".

وفي سياق الاستعدادات الصهيونية لإقامة الدولة، سوغ قادة هذه المنظمات الإرهابية لأنفسهم ارتكاب أية جرائم وحشية بربرية، ومنها جرائم الاغتيال، وبهذا الخصوص ضم كتاب "تاريخ الهاغاناه" للكاتب الصهيوني "بنتسيون دينور" لوائح بأسماء الزعماء العرب الذين قررت قيادة "الهاغاناه" اغتيالهم منذ عام 1945، والمفارقة أن أعضاء هذه المنظمات أصبحوا وزراء ونواباً وقادة عسكريين فيما بعد.

وكان العامل الأكبر والأهم في اغتصاب فلسطين، وطرد العرب من ديارهم، وإقامة الكيان الصهيوني الإرهاب الذي مارسه الصهاينة وعصاباتهم على شكل عمليات متنوعة وعديدة، قصدوا من ورائها إجبار العرب على الرحيل.

واستمرت هذه المجازر بعد قيام الكيان الصهيوني، بل وتطورت إلى ما يمكن تسميته الإرهاب الرسمي المنظم بحيث تحولت "إسرائيل" من عصابات تمارس الفعل الإجرامي بحق العرب سكان البلاد الأصليين، إلى جيش نظامي بينت مسيرته أن الجوهر فيه هو العدوان.

وإثر صدور قرار التقسيم بتاريخ 29 تشرين ثاني 1947، استعد الصهاينة للمواجهة العسكرية مع الفلسطينيين، واجتمع "دافيد بن غوريون 1886-1973" بقادة المنظمات الصهيونية للقضاء على الفلسطينيين، وإرغامهم على الفرار من المعركة، حيث جرت معارك دموية بينهما، ولجأ اليهود إلى أساليب الإرهاب لدب الخوف في نفوس الفلسطينيين، فكانت مجزرة "دير ياسين" بتاريخ 9 نيسان 1948 التي قتلوا فيها أكثر من 250 من سكانها، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ.

وشهدت مرحلة حرب 1948، تنفيذ سلسلة من المجازر والمذابح الصهيونية، طالت جميع مدن فلسطين، بلغ عدد ضحاياها 13010 شهيداً، نساءاً ورجالاً، أطفالاً وشيوخاً، موزعين على المدن التالية: مدينة القدس: 1380، حيفا: 1279، اللد والرملة: 1479، نابلس: 311، عكا: 576، بيسان: 286، يافا: 1624، الخليل: 554، بيت لحم: 179، رام الله والبيرة: 230، صفد: 752، بئر السبع: 250، غزة: 1179، جنين: 486، طولكرم: 529، طبريا: 565، الناصرة: 971، وتوزع باقي الشهداء على مدن مختلفة بواقع 199 شهيداً.

وتشير الوقائع التاريخية بما لا يدع مجالاً للشك إلى أن الفلسطينيين تنبهوا فعلياً للخطر الصهيوني منذ عام 1945، حين وصل "الكونت برنادوت"، ووقع اتفاقات مع الدول المجاورة، وأخذ الاستعداد الفلسطيني والعربي مجراه حتى أوساط الخمسينات.

مراجع الفصل:

1- طربين، أحمد، قضية فلسطين 1897-1948، دمشق، 1968.
2- الخالدي، محمد روحي، المسألة الصهيونية، تحقيق وليد الخالدي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1988.
3- بهلوان، سمر، صالح، محمد حبيب، القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، 1987.
4- توما، إميل، جذور القضية الفلسطينية، دمشق، ط1، 1981.
5- غانم، محمد حافظ، المشكلة الفلسطينية في أحكام القانون الدولي، معهد البحوث العربية، القاهرة، 1960.
6- الكيالي، عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973.
7- خلة، كامل، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، المؤسسة العربية للدراسات، طرابلس، 1982.
8- أبو غزالة، عدنان، الثقافة القومية في فلسطين خلال الانتداب البريطاني، الوكالة العربية للتوزيع ، الأردن، 1984.
9- الحوت، بيان نويهض، القيادات السياسية في فلسطين 1917-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986.
10- ياسين، عبد القادر، خطاب الصحافة تحت الانتداب البريطاني، مجلة صامد، عمان، العدد 102، ديسمبر 1995.
11- ياسين، عبد القادر، كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948، دار الجليل، دمشق، 1984.
12- زعيتر، أكرم، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918-1939، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979.
13- علوش، ناجي، المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948، دار الطليعة، بيروت، 1975.
14- الحمد، جواد، تحرير، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997.
15- غنيم، عادل، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980.
16- كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، 1982، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس.
17- حسونة، خليل، الثورة الشعبية الفلسطينية ثورة 1936 نموذجا، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، 2001.
18- وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918- 1939، عبد الوهاب الكيالي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1988.

19- قاسمية، خيرية، عوني عبد الهادي أوراق خاصة، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1974.
20- شراب، محمد، عز الدين القسام: شيخ المجاهدين في فلسطين، دار القلم، دمشق، 2000.
21- الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939 الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد خليفة مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت، بيروت، 1989.
22- شبيب، سميح، الأصول الاقتصادية والاجتماعية للحركة السياسية في فلسطين، مؤسسة الأسوار، عكا، 1999.
23- قاسمية، خيرية، فلسطين في مذكرات القاوقجي: 1936-1948، مركز الأبحاث ودار القدس، بيروت، 1975.
24- الرضيعي، يوسف رجب، ثورة 1936 في فلسطين: دراسة عسكرية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1982.
25- ياسين، صبحي، حرب العصابات في فلسطين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
26- صالح، محسن، المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني في فلسطين، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2002.
27- الأحمد، نجيب، فلسطين تاريخا ونضالا، دار الجليل للنشر، عمان، 1985.
28- قاسمية، خيرية، الحركة الوطنية الفلسطينية 1900-1964، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، 1990.
29- السفري، عيسى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، 1937.
30- بويصير، صالح، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، وزارة الثقافة، رام الله، 2001.
31- عبوشي، واصف، فلسطين قبل الضياع، ترجمة علي الجرباوي، دار رياض الريس للنشر، لندن، 1985.

الفصل الرابع
المقاومة الفلسطينية بين عامي 1948-2005

- **أهداف الفصل الرابع:**

عزيزي الطالب: يتوقع منك بعد دراستك هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

7- تتعرف إلى أهم المراحل التاريخية لتطور المقاومة الفلسطينية، الشعبية والمسلحة.

8- الوصول إلى الأسباب الحقيقية لقيام تلك المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

9- التعرف على التشكيلات العسكرية الفلسطينية، ودورها في كبح تقدم الجيش الإسرائيلي.

10- توضيح أثر هذه المقاومة على سير الأحداث في فلسطين و"إسرائيل".

11- الإشارة لأهم الظروف الإيجابية والسلبية التي دعمت أو أضعفت المقاومة الفلسطينية.

- **الوسائط المساعدة :**

يمكن للطالب الرجوع إلى المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الفصل، إلى جانب الوسائل المساعدة التالية:

5- نظام Moodle التابع لجامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة.

6- الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

- **أقسام الفصل:**

أولا: المقاومة بين عامي 1948-1967
ثانيا: المقاومة بين عامي 1967-1987
ثالثا: المقاومة بين عامي 1987-1993
رابعا: المقاومة بين عامي 2000-2005

المبحث الأول: المقاومة بين عامي 1948-1967

بعد إصابة الحركة الوطنية بانتكاسة كبيرة بعد الهزيمة التي وقعت، وقيام دولة الكيان، فقد استفاقت منها أواسط الخمسينات حين تشكلت "هيئة مقاومة الصلح مع "إسرائيل" وأصدرت نشرة "الثأر"، ولقيت رواجاً كبيراً في أوساط مخيمات اللاجئين، لأنها عملت على كشف المحاولات السرية للتسوية مع الكيان، وما لبثت أن تحولت إلى "حركة القوميين العرب".

وازدادت عمليات اختراق الحدود مع الكيان قبل عام 1957، وتمت بشكل شبه يومي، وبالذات عبر قطاع غزة والضفة الغربية، وتشير التقارير التي أرسلتها السفارات البريطانية في تل أبيب وعمان والقاهرة، إلى كثرتها، وإلى شكاوى "إسرائيلية" بسببها، حيث بلغت من جهة الأردن سنة 1952 وحدها 1533 عملية اختراق، بمعدل 4.1 عملية يومياً، بين صدامات مسلحة، واستهداف للمواقع العسكرية، وأسفرت عن سقوط 207 قتلى و94 جريحاً صهيونياً، وألقي القبض على 1851 شخصاً بتهمة الوقوف خلفها.

وحسب تصريح أدلى به "بن غوريون" عام 1956، فإن هناك 848 صهيونياً سقطوا بين قتيل وجريح، بسبب العمليات الحدودية بين عامي 1951-1955، ولم تكن عمليات فدائية بالمعنى الكامل للكلمة، بقدر ما هي تحركات فردية من قبل الشبان الفلسطينيين، حيث شهد عام 1951 سقوط 137، وارتفع في العام التالي إلى 147، وواصل ارتفاعه عام 1953 إلى 162، ثم 180 عام 1954، ووصلت إصابات الصهاينة إلى ذروتها عام 1955 لتصل إلى 258، وتذكر إحصائية أخرى أن عدد القتلى منذ توقيع وقف إطلاق النار في آذار 1949 وحتى العدوان الثلاثي في تشرين أول 1956 بلغ 1176 قتيلاً صهيونياً.

وقوبلت العمليات بردود فعل قاسية من الاحتلال، عبر المذابح وقصف المدنيين، أهمها:

أ- مذبحة قبية بتاريخ 11 تشرين الأول 1953، قتل فيها 40 عربياً، ونسف 40 منزلاً.
ب- مذبحة نحالين بتاريخ 28 آذار 1954، قتل فيها 9 من العرب، وأصيب 19 آخرون.
ج- مذبحة غزة بتاريخ 4 نيسان 1956، وقتل فيها 53 عربياً،وأصيب 100 آخرون.
د- مذبحة كفر قاسم بتاريخ 29 تشرين الأول 1956، وقتل فيها حوالي 50 عربياً.
هـ- مجزرتي خانيونس: الأولى بتاريخ 3 تشرين الثاني 1956، وأسفرت عن استشهاد 275 فلسطينياً، والثانية بتاريخ 12 تشرين الثاني 1956، وأسفرت عن استشهاد 250 آخرين.
و- مجزرة السموع بتاريخ 13 تشرين الثاني 1966، وأسفرت عن استشهاد 18 عربياً.

وأحدثت المذابح التي شهدها قطاع غزة انتفاضة عارمة فيه، ووافقت الحكومة المصرية تحت الضغط على إعطاء الحرية للعمل الفدائي، وتوفير السلاح، ووضعته تحت إشراف الضابط "مصطفى حافظ 1922-1956"، حيث تدفق الآلاف للتطوع، وتم انتقاء العناصر ذات الخبرات القتالية والمعرفة بالأرض، وزاد عددهم عن الألف عنصر، قاموا بعمليات يومية خاطفة، وأحياناً بعمليات كبيرة واسعة، حيث نشطت بين شهري أيلول 1955 وتشرين الأول 1956.

وتصف بعض الدراسات التاريخية سنوات 1948-1956 على أنها "مرحلة التيه والضياع"، وشهدت في نهايتها مخاض المقاومة، غير أنها في منتصف الخمسينيات شهدت عمليات فدائية جريئة من قطاع غزة نحو الداخل، وكانت مصر تدعم هذه العمليات، كما كانت سوريا تدعم عمليات مماثلة إلى حد بعيد على الحدود السورية - الفلسطينية المحتلة.

وجاءت هذه المرحلة التاريخية لتشهد حالة من الجمود وقلة البوادر في الأفق لانطلاق مقاومة مسلحة، كما تلاشت الأماني بتحرير فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني، وعودة الشتات الفلسطيني إلى أرضه ووطنه، وبدأت النخب الفلسطينية في الشتات في التوجه نحو الاعتماد على الذات، بحيث عملت بقصد أو دون قصد على حصر القضية في جانبها الفلسطيني فقط.

ومن العوامل التي شجعتها على ذلك:

1- عدم قدرة الأنظمة العربية على تنفيذ ما تبنته من شعارات على أرض الواقع، فلم تغير الخطب الحماسية وضجيج وسائل الإعلام التي ملأت الساحة شيئاً، مع استمرار الاحتلال ومحاولات طمس الهوية وانقسامات داخل الأحزاب الوطنية والقومية العربية، وانشغ[illegible] كلامية دون طائل، وزاد من الأمر سوءاً انهيار دولة الوحدة بين [illegible] أكثر من ثلاث سنوات.

توصف سنوات 1948-1956 بـ"مرحلة التيه والضياع"، وشهدت نهايتها مخاض المقاومة، ثم انطلقت بعمليات فدائية جريئة من قطاع غزة نحو الداخل

2- الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1956، حيث استفز العدوان مكامن المقاومة ورفض الاحتلال، وأوجد حالة من المواجهة له، ودفع بعض الفلسطينيين إلى البحث عن الذات، وإيجاد شخصية مقاومة، وإقامة تنظيمات وحركات مسلحة لتنظيم العمل الفلسطيني الكفاحي، خاصة بعد أن توقف العمل الفدائي المدعوم من مصر.

3- الثورة المسلحة في الجزائر، حيث أدى نجاحها، إضافة لثورات المقاومة الشعبية المسلحة في فيتنام وكوبا، إلى التأكيد على خيار الكفاح المسلح عبر عملية طويلة مستمرة.

ولهذه الأسباب، بدأت فكرة قيام وتنظيمات مقاومة تتحمل عبء التحرير، حيث اتخذت الجامعة العربية قراراً عام 1963 كلفت فيه "أحمد الشقيري 1908-1980" بالقيام بجولة دبلوماسية والالتقاء بممثلي الشعب الفلسطيني من أجل إقامة كيان سياسي.

غير أن هذا القرار لم يكن الأول على صعيد الجامعة العربية بهذا الخصوص، فقد صدرت عشرات القرارات منذ نكبة 1948، إلا أنها لم تجد طريقها على أرض الواقع لولا مبادرة الشقيري والدعم المصري الكامل، وزار بيروت وعمان ودمشق والقاهرة وقطاع غزة.

وتم تشكيل نواة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في تشرين الثاني 1956، من 12 شاباً في غزة منهم: صلاح خلف، خليل الوزير، ياسر عرفات، وفي عام 1958 توجهت هذه المجموعة إلى الكويت، وانضم إليها فاروق القدومي، خليل الحسن، كمال عدوان، محمد يوسف النجار، وهناك أسست حركة فتح، وتم نقل مركزها إلى غزة.

وفي عام 1959 أصدرت المجلة الناطقة باسمها (فلسطيننا)، وفي العام نفسه ظهرت أولى خلاياها في الكويت وقطاع غزة والضفة الغربية والمخيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان والأردن، وفي عام 1962 بدأ تشكيل جماعات الفدائيين التي عرفت باسم (العاصفة).

وهو ما شكل استئناف الشعب الفلسطيني لممارسة دوره النضالي، وكانت سوريا المقر الرئيسي للحركة، ثم امتد نشاطها إلى الأردن ولبنان، لكنهما ضيقتا عليها بعد شن جيش الاحتلال غارات عليهما، ومنذ عام 1966 اقتصر نشاطها على الجانب السوري.

وقامت حركة فتح بالعديد من العمليات العسكرية التي أقلقت الاحتلال، حتى إن "مناحيم بيغن 1913-1992"، صرّح بأن "العمليات الأولى لفتح لم تكن بالزخم الكبير، لكنها كانت بداية مزعجة لـ"إسرائيل"، لذا لم تقف مكتوفة الأيدي أمامها"، فشنت غارة على قرية السمّوع قرب الخليل بتاريخ 13 تشرين الثاني 1966 بحجة مساعدة أهلها للفدائيين.

وكانت هذه أول غارة انتقامية "إسرائيلية" تنفذ في وضح النهار، استخدمت فيها كل عناصر المدرعات والطيران، وقتل فيها ما يزيد عن 200 مواطن من سكان السموع، ورأت قوات الاحتلال ضرورة القيام بحرب تدمّر من خلالها قوة الفدائيين الفلسطينيين.

وفي 23 آذار 1967، صرح وزير النقل "موشيه كارمل" بأن الفدائيين تسللوا 21 مرة منذ تشرين الثاني 1966، وأن تجارب الماضي أثبتت أن أعمال التسلل إذا لم توقف فإنها ستؤدي لكوارث كبرى، مما دفع برئيس الوزراء "ليفي أشكول 1895-1969" لأن يصدر أوامره بتاريخ 7 نيسان 1967، بفلاحة الأراضي المجردة من السلاح على الجبهة السورية.

وقد تحرك جرار زراعي لهذا الغرض، فأجبره جنديان سوريان على التراجع، وأطلقا عليه النار، فقصفت المدفعية والطائرات "الإسرائيلية" عددًا من القرى السورية، مما شكل فرصة مناسبة لقوات "العاصفة" التي وضعت ليلة 30 نيسان 1967 عبوات ناسفة في جسر على طريق "بئر السبع"، ونسفت ليلة 4 أيار 1967 بئر مياه قرب "بيت جبرين".

تمرين

انطلقت المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة المبكرة وسط عوامل ومحفزات تاريخية دافعة لها، تحدث عن أبرزها وأهمها..

البلح وسط القطاع، فتصدت لها قوات "جيش التحرير" واجبرتها على الانسحاب، وفي 29 أيار اشتبكت 3 مدرعات مع جيش التحرير قبالة غزة، وقصف المقاومون مستعمرة "ناحال عوز"، وذكرت وسائل الإعلام أن ثلاثة آلاف دونم مزروعة بالقمح اشتعلت فيها النيران.

وهكذا يمكن الخروج بخلاصة مفادها أن هذه المرحلة التاريخية التي سبقت اندلاع حرب عام 1967، وما تلاها من مرحلة تاريخية جديدة كلياً على صعيد المقاومة الفلسطينية، قد أكدت حقيقتين مهمتين:

أ- أن حرب التحرير الشعبية الفلسطينية والعربية هي البديل الفعال لأي حرب نظامية في مواجهة العدو الصهيوني.

ب- إن وضع برنامج فلسطيني يعتمد النماذج الجزائرية والفيتنامية والكوبية، مع بعض الاختلافات الميدانية، يمثل مدخلاً أساسياً لإعلان مثل هذه الحرب التحريرية.

ويبدو من الصعب مغادرة الحديث عن هذه المرحلة، دون إلقاء الضوء على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كان للفلسطينيين ممثلون في جامعة الدول العربية، وكان مندوبوها في تلك الحقبة هم: موسى العلمي، عبد الكريم العلمي، أحمد حلمي عبد الباقي، أحمد الشقيري على التوالي.

ودعا في مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964 دعا إلى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لتعبر عن إرادة شعب فلسطين، ولتكون هناك هيئة تطالب بحقوقه وتقرير مصيره، وكلف المؤتمر ممثل فلسطين أحمد الشقيري بالاتصال بالفلسطينيين، وكتابة تقرير عن ذلك يقدم لمؤتمر القمة التالي، فقام الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية، واتصل بالفلسطينيين فيها، وأثناء جولته تم وضع مشروعي الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير، وتقرر عقد مؤتمر فلسطيني عام.

وقام الشقيري باختيار اللجان التحضيرية للمؤتمر التي وضعت بدورها قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الفلسطيني الأول، الذي أقيم في القدس بين 28 آذار و2 حزيران من عام 1964، وعرف باسم المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد انتخب المؤتمر أحمد الشقيري رئيساً له، وأعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة، وانتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، وكلفه المؤتمر باختيار أعضاء اللجنة الدائمة الخمسة عشر، كما قرر المؤتمر إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً وإنشاء الصندوق القومي الفلسطيني، وهو ما هيأ الظرف لقيام قواعد وأطر تنظيمية سياسية وعسكرية في الأراضي الفلسطينية وخارجها، تحمل على عاتقها عملية المقاومة والتحرير، وعدم انتظار الآخرين.

المبحث الثاني: المقاومة الفلسطينية بين عامي 1967-1987

المقاومة الشعبية:

شهدت سنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات تطوراً في أساليب المقاومة المتلاحقة، وسجلت انتصارات مهمة على الصعيد الشعبي، ووثقت إنجازات مهمة مكنتها من تحديد أشكال النضال المناسبة، وفقاً للمعطيات والظروف الخاصة بكل مدينة وقرية ومخيم، وعلى مستوى الضفة والقطاع ككل، وتفادت السقوط في وهم النجاح السريع والحلول السهلة.

وفي إستراتيجية المقاومة الشعبية، فقد توزع حملها على قطاعات الشعب، وشارك طلبة المدارس والجامعات في التظاهرات والمواجهات، ونظمت اعتصامات للمثقفين والمعلمين والعمال والنساء، وشكلت الخيار الأول لهم بداية المرحلة، أما إستراتيجية المواجهة المرتكزة على المقاومة المنظمة المسلحة، فجاءت في وقت لاحق بعد نضوج ظروفها وتهيئتها.

ولم تعد المياه "تجري هادئة تحت جسر الاحتلال"، فالمقاومة الشعبية واصلت مراكمة نجاحاتها الصغيرة وتجذرها، و"ارتفعت مياه نهرها" يوماً بعد يوم، ولم يكن بوسع الإسرائيليين سوى الشعور بالمباغتة حين يدمر الطوفان جسر احتلالهم.

كما نجحت آنذاك في قلب الوضع كلياً، بعد التطور الذي واكبها انسجاماً مع معرفتها الدقيقة بقوانين المقاومة الشعبية والمدنية، وتركيزها في عدة اتجاهات، وتواصل سياقها "الروتيني" الحافل باستخدام كافة وسائل وأدوات المقاومة التقليدية.

ومما ساعد في انتقال صداها لكل حارة وشارع، ومخيم وقرية، اتساع نطاق فعالياتها يومياً، وانتقالها من مرحلة لأخرى، مما اقتضى أن تتصاعد حركة الجماهير الهادفة لتحقيق

التحرير، وقدرة قواها الحية على تعبئتها بمفاهيم ثورية، والعمل بشكل دؤوب لزيادة فعالية عطائها، وإضعاف جبهة المحتل وتفكيكها، واستخدام التكتيك والإستراتيجية.

وأكدت المقاومة عدة حقائق حددت طبيعتها وهويتها بين عامي 1967-1987، أهمها:

1- عبرت عن مستوى من العمل المنظم أخضع خطواتها وإجراءاتها لنسق موحد.

2- لم يتخذ عملها القيادي طابعاً معلناً،وعبثاً حاول الاحتلال إيجاد طرف يفاوضه أو يساومه، ولم تجد محاولات "تلميع" بعض الشخصيات لأن تمثل قيادة للمقاومة.

توزع حمل المقاومة الشعبية على قطاعات الشعب، وشارك الطلبة بالتظاهرات، ونظمت اعتصامات للمثقفين والعمال والنساء

3- لم تحدد هذه المقاومة المعتمدة على الفعل الجماهيري المنسق والمنظم وسائلها فحسب، بل وسائل البناء الاجتماعي والاقتصادي، في معركة طويلة الأمد تصيغ مجتمع المقاومة والثورة، منطلقه من الاعتماد الذاتي والعودة إلى الأرض، والتمسك بالإنتاج المحلي.

4- نجحت في إيجاد صيغة من التكامل الميداني والعملي مع نظيرتها الواحدة للأخرى، بل وتناغمت في مقاومة المحتل.

5- أخذت على عاتقها تنظيم حياتها واقتصادها، على غرار الاقتصاد المستقل الذي اعتمدته ثورات الشعوب لمناطقها المحررة، وحررت النشء من ثقافة الاحتلال.

ويجدر هنا تقديم استقراء سريع لتطور الحركة الجماهيرية والمقاومة الشعبية، للوصول إلى تقويم أبعاد هذه التغيرات الميدانية وتوجهاتها، ويمكن تقسيمها لعدة مراحل:

1- الفورة الميدانية التلقائية التي ميزت التظاهرات الشعبية في المدن والمخيمات خلال الأشهر الأولى، دون أن تتوقعها أجهزة أمن الاحتلال.

2- تحول المقاومة إلى مؤسسة جماهيرية تقودها القوى والفصائل عبر إنشاء اللجان الشعبية والمحلية، وما أعقبه من انتشارها وامتدادها للمناطق الريفية النائية.

3- الهجوم "الإسرائيلي" المضاد والمتزامن مع رتابة الإضرابات التجارية، كحظر اللجان الشعبية، وإعادة بناء الشبكة السرية للمتعاونين معها بعد انهيارها.

وجاء الموقف الإسرائيلي متناسباً بصورة عكسية، بحيث ازدادت وتيرة قمع وملاحقة الفلسطينيين، وانتهجت قوات الاحتلال أساليب العقوبات الجماعية، من باب "رفع كلفة الثمن"، التي تجبيها من قوى المقاومة، ومناصريها بين الجمهور الفلسطيني، على حد سواء.

جدول توضيحي بالضحايا الفلسطينيين خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي

المجزرة	التاريخ	عدد الشهداء
دير ياسين	1948/4/10	254
قبية	1948/10/14	67
قلقيلية	1956/10/29	70
مخيم خان يونس	1956/11/3	275
مخيم خان يونس	1956/11/12	250
السموع	1966/11/13	18

مجازر لبنان	1982/6/30-5	15 ألف
صبرا وشاتيلا	1982/9/18-16	3297
انتفاضة الحجارة	1994-1987	1540
انتفاضة الأقصى	2006-2000	5500

أولاً: الالتحام الشعبي وحرب الشوارع:

على ضوء الوقائع اليومية للمقاومة، وارتباطاً بملامحها الجديدة، وما حملته من تغيرات جذرية في أدوات الكفاح اليومي المشتقة من معاناة وآلام الجماهير، ومن خلال المقاربة بين المفاهيم النظرية المجردة ومعطيات الحياة بألوانها المختلفة، تمحورت النتيجة الأقرب للواقع في نقطة ارتكاز واحدة، تحت عنوان الالتحام الشعبي وحرب الشوارع، فماذا عنى ذلك في يوميات المقاومة خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات؟

1- تنوعها في بناء الأجهزة الإدارية والتنظيمية، وارتباطها مباشرة بالهدف السياسي، فضلاً عن دور القيادة السياسية في توجيه الجماهير، نحو بناء الأجهزة والأطر واللجان.

2- اختلافها عن حرب الشوارع الكلاسيكية في عدم الاستخدام الشامل للأسلحة النارية.

3- حجم مشاركة الجماهير الشعبية، التي غدت أساسية في المقاومة.

عملياً، أنتجت المقاومة الشعبية حرب شوارع من طراز جديد، تقاتل فيها الجماهير الشعبية العريضة بأبسط الأسلحة ضد جيش مدجج بالسلاح حتى أسنانه، ولم تنحصر في ميدان واحد من ميادين الحياة، بل انتشرت على امتداد الضفة والقطاع، ووصلت كل مؤسسة ومصنع ومدرسة وجامعة وتعاونية، ولعل ما ميز هذه الحرب، تحمل الجماهير الشعبية مشاقها وصعوباتها وآلام الحياة اليومية المتواصلة من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمبعدين، وارتفاع نسبة الفقر في أوساط الجماهير، لاسيما الطبقة العاملة.

وفي الوقت الذي لم تعتمد المقاومة في سنواتها الأولى على الأسلحة التقليدية، فإنها لجأت إلى سلاح جديد غير مرئي تمثل في "التحام شعبي" لا مثيل له برفض الاحتلال، بكل الوسائل الممكنة للتعبير عن الرفض والغضب، وهي الوسائل والأدوات التي وصفت باللاعنفية في معظم الحالات، والعنفية في القليل منها.

وكان من أصعب المعادلات في مسيرة المقاومة آنذاك احتفاظها بوحدتها، وتحقيق خطواتها التصعيدية في المجابهة والعصيان المدني، دون التحول إلى مقاومة مسلحة، حيث لم يكن عدم اللجوء للسلاح في بداية الأمر خوفاً أو جبناً، بل انضباطاً منسجماً مع نهجها وتخطيطها وأهدافها، وشكلت هذه المسلكية الانضباطية علامة فارقة، وهي من أصعب العلامات التي أثبتت مدى الوعي الجماهيري، والتطور الجديد في وسائلها.

وفي الوقت الذي لم تعتمد المقاومة في سنواتها الأولى على الأسلحة التقليدية، فقد لجأت لسلاح جديد غير مرئي تمثل بـ"التحام شعبي" لا مثيل له برفض الاحتلال، بكل الوسائل الممكنة للتعبير عن الرفض والغضب، ووصفت باللاعنفية في معظم الحالات، والعنفية في القليل منها.

وأخذت حرب الشوارع والالت

1- الاشتباكات المستمرة بين

ولم تكن عفوية غير منظمة وغير

بتخطيط مسبق، وتسلحت بأسلحتها البدائية، في مخيمات جباليا وبلاطة والدهيشة والنصيرات.

2- انفراد قوات الاحتلال ببعض الشوارع والأحياء، وشن الهجوم عليها، وتكرار حالات الانفراد لأزقة المخيمات عبر رشقها بالحجارة، متزامناً مع خروج القوات الضاربة المتمركزة على سطوح المنازل، وما حمله من التكامل والتعاون بين المواقع الجغرافية المختلفة، في عمليات المواجهة للدعم، وللتخفيف عن المنطقة المحاصرة.

3- استخدام عنصر المفاجأة في مواجهة قوات الاحتلال، وهو سر نجاحها، فما إن يطمئن الجنود لهدوء منطقة ما، حتى تعلو سحب الدخان سماءها، وتبدأ الحجارة والزجاجات الحارقة بالسقوط بشكل مكثف عليها، وينقسم الشبان إلى مجموعات صغيرة لا يتعدى عدد أفرادها ثلاثة شبان، وتقسم المنطقة لعدة أقسام تسيطر على كل منها 4 وحدات منظمة، بطريقة "المقدمة والمؤخرة والجناحين الأيمن والأيسر".

4- إرهاق الاحتلال في عمليات المطاردة، من شارع لآخر، ومن بناية لأخرى، بحيث لا تشعر قواته بأي استقرار أو راحة، وأمكن مشاهدة عشرات النماذج يومياً، عبر تحطيم حافلات المستوطنين، ووضع المتاريس في الشوارع الرئيسة، والاشتباك الدائم مع الجنود، وحمل هذا النموذج في طياته أكثر من معنى ومدلول، حيث ضرب الاحتلال في أكثر من موقع، ومن حيث لا يدري، ولا يتوقع، مما يعني تشتيت قواته، ووضعها في حالة توتر دائم، وولد الرعب في نفوس جنوده وضباطه ومستوطنيه على حد سواء.

5- المرونة العالية في التكتيك، وتغيير أساليب المواجهة بشكل مستمر، بهدف شل القوة العسكرية للاحتلال، لأن موازين القوى إذا تمت مقارنتها بين الجانبين فستميل حتماً لصالحه بلا منازع، لكن الوضع الملموس آنذاك لم يكن كذلك، فقد نجحت حرب الشوارع ومواجهات الالتحام الشعبي من خلال تكتيكاتها المرنة، والتغيير الدائم في أشكالها بتعطيل هذه القوة إلى حد كبير، ووضعها في حالة عجز دائمة.

6- اعتمادها على أجهزة العمل العنفي، وهي اللجان الشعبية المنتشرة في الأراضي المحتلة، وتحولت تدريجياً إلى جيش شعبي، ومن نماذج التحول، العروض الميدانية في الضفة والقطاع، بمشاركة مئات الملثمين بالكوفية، رافعي الأعلام، ولافتات بالعربية والإنجليزية، واستخدام مكبرات الصوت، والتجول وسط البلدة، ويوماً بعد يوم أخذت تتبلور هوية الجيش الشعبي، الذي لم ينحصر في مدينة أو مخيم وقرية، بل بات موجوداً في كل المناطق.

تمرين

أخذت حرب الشوارع والالتحام الشعبي عدداً من الأشكال المعبرة، تمثلت بـ:.....، .....، .....، .....

ثانياً:التظاهرات الشعبية:

شهدت المراحل الأولى من الستينيات والسبعينيات نمطاً معيناً م[illegible] الحاشدة، وسارت أكبر المسيرات في تشييع الشهداء، وكثيراً ما ترافقت معها الهتافات المدوية ورفع الأعلام، لتعبر الإرادة الشعبية عن نفسها بأبسط الوسائل، وتنوعت أسباب التظاهرات من القضايا الوطنية العامة، إلى تلك الأكثر خصوصية، بلدياً وفئوياً، ولم يمر أسبوع واحد دون وقوعها، على النحو التالي:

أ- فالتظاهرات تندلع في منطقة ما تحدياً لمنع التجول، أو احتجاجاً وغضباً لاستشهاد أحد أبنائها،

ب- ويتظاهر الطلاب رفضاً للسياسة التعسفية بإقفال معاهدهم التعليمية وجامعاتهم،

ج- والنساء يتظاهرن لإطلاق سراح أبنائهن،

د- والأطفال يتظاهرون وهم يحملون أعلام فلسطين، ويلفون أعناقهم بالكوفيات،

ه- والفرق الضاربة يسير شبابها متلفعين بألوان العلم.

ومنذ الأسابيع الأولى للاحتلال، أصبح تقليداً ثورياً خروج المصلين من دور العبادة في تظاهرات حاشدة، واعتادت قوى المقاومة الدعوة للصلاة وقرع الأجراس أيام الجمعة والأحد، وخشيت السلطات من أيام المناسبات الوطنية، ودأبت على محاصرة المساجد تحسباً من انفجار الوضع عقب الصلاة، وتضع الحواجز العسكرية أمامها، لاسيما المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، بينما تمتلئ الشوارع بآلاف الجنود المسلحين، ولم تتمكن في الحيلولة دون تحويلها إلى أماكن يتوحد فيها المسلمون والمسيحيون بإيمان واحد، تحت شعارات واحدة.

ولم يمر حدث تاريخي أو ديني، ولا ذكرى وطنية أو قومية، ولا مناسبة نضالية أو محلية، إلا أحيتها المقاومة عبر التظاهر وتوعية الجماهير، كثورات القسام، البراق، القسطل، مجازر كفر قاسم، وصبرا وشاتيلا، وغيرها من المناسبات الوطنية.

ثم انتقلت التظاهرات الجماعية إلى مرحلة أكثر دقة واختياراً، وتم استبدالها بمجموعات من الشباب والفتية، المتميزين بلياقتهم البدنية وجرأتهم النوعية، وخبرتهم في الكر والفر ونصب الكمائن، وتوزعها بعد انتهاء التظاهرة لاصطياد الدوريات العسكرية، الراجلة والمحمولة، في الأسواق وعلى مداخل المخيمات وأطراف الحارات.

جدول بأهم أشكال المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي

الالتحام الشعبي وحرب الشوارع	التظاهرات الشعبية
الإضراب التجاري والعصيان المدني	الحجارة والمقلاع
الحرائق المشتعلة	المتاريس والحواجز
حرب السكاكين	حوادث الدهس

ثالثاً: الإضرابات التجارية والعصيان المدني:

برزت كأهم مظاهر المقاومة الشعبية، وجاءت حداداً على الشهداء كرد فعل عفوي من الجماهير في منطقة الشهيد والمناطق المجاورة، واعتادت البيانات على تحديد تاريخ الإضراب ومناسبته وسببه، ومنذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ارتفع الإضراب، ليصبح سلاح التحدي الأول، وبات من هموم سلطات الاحتلال فتح المحلات التجارية بالقوة، وإقفالها في ساعات العمل التي تحددها المقاومة، حيث مورس على عدة أصعدة:

1- الإضراب الشامل وهو الأبرز، ويستمر ليوم أو لأيام متتاليات.

2- الإضراب الجزئي الذي يبدأ بعد منتصف النهار حيث تغلق الأسواق، ويسمح بفتح المحلات التجارية لأوقات محددة، غالباً ما تكون ثلاث أو أربع ساعات يومياً.

3- فيما يعم الإضراب منطقة ما، تفتح المحلات في منطقة أخرى لتسهيل حياة السكان، حيث نظمت المقاومة ساعات الدوام والإغلاق في القرى بما يتناسب مع خصوصياتها.

4- إضراب المواصلات وإضرابات العمال والإضراب التعليمي.

وتفنن الاحتلال بأساليبه لإجبار أصحاب المحلات التجارية على فتحها، وكثيراً ما انتهت المحاولات باشتباكات واعتقالات، وفي ليلة 1991/9/22 حطم الجنود في مدينة نابلس أقفال أربعين محلاً، وعمدوا لربط أبوابها بسيارات الجيب العسكرية، ثم خلعها.

كما رفعت المقاومة العصيان المدني، وشعاره التوأم "الاكتفاء الذاتي"، في تعبير حقيقي عن تلك المرحلة التاريخية التي عبرت عن ثورة شعب مقتلع ومنفي، وقامت بخطوات تصعيدية نحو العصيان الشامل، ويمكن التطرق لعدد من العوامل المحفزة لتبنيه، أهمها:

1- انتشار الإضرابات الشاملة، واستمرارها فترة طويلة، والتظاهرات الحاشدة.

2- تعميم مقاطعة المصانع والمزارع والمستوطنات، وأثرها على اقتصاد المحتل.

3- محاولة إيقاف الاستيراد والتصدير من وإلى الكيان الإسرائيلي، بما تسمح به الظروف الوطنية، والسعي لشق طريق الا الدول الأوروبية، والمقاطعة الجزئية للبضائع

مورس الإضراب في الساحة الفلسطينية على عدة أصعدة: كالإضراب الشامل الأبرز، ويستمر ليوم أو لأيام، والجزئي يبدأ بعد منتصف النهار ويستمر 4 ساعات يومياً، فيما يعم الإضراب منطقة ما، تفتح المحلات في منطقة أخرى لتسهيل حياة السكان، حيث نظمت المقاومة ساعات الدوام والإغلاق في القرى بما يتناسب مع خصوصياتها.

1- إضراب المواصلات وإضرابات العمال والإضراب التعليمي.

4- ازدياد وتيرة الدعوة للعودة إلى الأرض، وتطوير الاقتصاد البيتي، و"حاكورة" المنزل، والآثار الإيجابية الأولية التي حققها النضال الوطني على الأصعدة المختلفة.

5- البلورة النسبية لهيئة قيادية وطنية داخل الأراضي المحتلة، توجه وتقود المقاومة الوطنية، والبدء بتشكيل اللجان الشعبية والقوات الضاربة.

واستندت المقاومة في عصيانها المدني على خطوات أساسية:

أ- اعتماد أسلوب التدرج البطيء لإنجاز خطوة ما على طريق المقاومة، على مدى زمني طويل نسبياً، كالدعوة لاستقالة أعضاء المجالس البلدية والقروية، وحث الجماهير على اللجوء لتطبيق مفهوم "الاقتصاد البيتي" في سد الاحتياجات الرئيسة.

ب- تبني المبادرات الذاتية الصادرة عن الجماهير الشعبية، باعتبار اندفاع المواطنين نحو خطوة ما اعتبر مؤشراً على نضج الظروف العامة للإقدام عليها، كدعوة أصحاب العقارات لإعفاء السكان من إيجاراتها لفترة معينة، أو تخفيض قيمتها بنسب معقولة.

ت- أخذت بعض المظاهر المعبرة عن العصيان المدني أشكالاً أكثر وضوحاً، كتسليم الهويات والبطاقات الشخصية الصادرة عن الاحتلال وتمزيقها، للإعلان عن الرفض الرسمي لهياكله وأدواته المختلفة، لتمثل المرحلة العليا في العصيان الشامل.

ث- تنامي الخطوات المنجزة من جانب شعب المقاومة وقيادتها، باتجاه ترسيخ الصراع حول تدمير هياكل السلطة الاحتلالية المتمثلة بالإدارة المدنية، والدوائر المتفرعة عنها، وإنشاء الهياكل الإدارية القادرة على تسيير كافة مناحي الحياة.

المقاومة المسلحة والعمل الفدائي:

أسباب المقاومة المسلحة:

قوبل احتلال الضفة والقطاع منتصف عام 1967، بمقاومة مسلحة تميزت بالشدة، وبارتفاع كبير في معدلات العمليات الفدائية، وعاد ذلك إلى عدة أسباب:

1- حجم القمع الذي تعرض له السكان الفلسطينيون مبكراً.

2- تفشي البطالة بينهم، بعد أن سرح الاحتلال زهاء خمسة آلاف موظف، وأحرق مراكب الصيادين ليحرمهم من مصادر رزقهم.

3- التأثير الملموس لجيش التحرير المتواجد في قطاع غزة، حتى لحظة وقوع الاحتلال، وبقاء بعض أفراده فيه لما بعد الاحتلال.

4- الخبرة الوطنية المخزنة لدى الفلسطينيين منذ مواجهة القوات "الإسرائيلية" مع بدايات إنشاء الكيان الإسرائيلي، مروراً بسنوات الخمسينات، والأعمال الفدائية التي نفذت حينها.

ودفع عدوان عام 1967 بالمقاومة لأن تنهض وتعمل بفاعلية، ضمن اتجاه ثوري شعبي مكنها من استقطاب الجماهير وتنفيذ العمليات العسكرية، جعلت الاحتلال أمام عمليات ضارية، وأعلن "موشيه ديان" أن قواته تحكم الضفة والقطاع نهاراً، فيما يحكمها الفدائيون ليلاً! وأن الوزن الأساسي لا يكمن في هذه العمليات فقط، بل في نجاحها في اكتساب أبعاد دولية كحركة وطنية تقاتل من أجل الحرية.

وخلال السبعينيات والثمانينيات تطورت المقاومة نوعياً، واستخدمت مختلف الأدوات الميدانية لاسيما التفجير باللاسلكي، والعبوات التفجيرية، وتزايد إحراق المناطق الحرجية.

أبرز العمليات الفدائية بين عامي 1967-1987

الجهة المنفذة	اسم العملية	التاريخ	النتيجة

فتح	عملية سافوي	1975/3/6	قتلى وجرحى 50 جندياً و50 مدنياً
فتح	عملية كمال العدوان (دلال المغربي)	1978/3/11	قتلى 37 وجرحى 82
الجبهة الشعبية	اختطاف الطائرات	1972/5/30	قتلى 31 وجرحى 80
الجبهة الشعبية	عملية الخالصة	1974/4/11	قتلى 18 وجرحى 15
الجبهة الشعبية القيادة العامة	عملية الطائرة الشراعية	1987/11	---------
الجبهة الديموقراطية	عملية ترشيحا	1974/5/15	قتلى 27 جرحى بالعشرات
الجبهة الديموقراطية	عملية بيسان-طبريا-عين زيف-القدس	----------	----------
أيلول الأسود	عملية ميونيخ	1972/9/5	قتلى رياضيين 11
أسرة الجهاد	عشرات العمليات	حتى عام 1980	عشرات الجرحى
التيار الإسلامي	إعداد سري تم اكتشافه	1982-1987	----------
حركة الجهاد الإسلامي	عملية باب المغاربة	1986/10/16	إصابة 80 قتيل وجريح

مراحل المقاومة المسلحة:

خاصة في ظل اختلاف تضاريسها وتنوع مناخات عملها، وأمكن تجزئتها إلى مراحل أصغر على النحو التالي:

1- مرحلة 1967-1970: وتسمى "**الطوق الكامل**"، حيث استخدم العمل الفدائي كافة الحدود العربية مع دولة الاحتلال، وارتفعت العمليات خلالها نوعاً وكماً بين عامي 1967-1970 على النحو التالي: 12، 52، 199، 279 عملية.

2- مرحلة 1970-1982: وتسمى "**الطوق المنقوص**"، وعملت أساساً من خلال الحدود اللبنانية، بعد أن خسرت قدرتها على العمل من خلال الحدود الأردنية والسورية والمصرية، لاسيما بعد أحداث أيلول في الأردن عام 1970.

3- مرحلة 1982-1987: وتسمى "**الطوق المفقود**"، بعد إخراج المقاومة من لبنان.

ومن أبرز ما نفذته المقاومة خلال هذه المرحلة التاريخية بين عامي 1967-1987:

1- ظاهرة خطف الطائرات التي اشتهرت بها الجبهة الشعبية، وحبست فيها أنفاس العالم بين عامي 1968-1977، ومن أهمها خطف عدة طائرات غربية في المطار الأردني بتاريخ 6 أيلول 1970، واستمر احتجازها مع ركابها أسبوعاً كاملاً حتى يوم 13 أيلول 1970.

2- نفذت منظمة "أيلول الأسود" عملية "ميونيخ" بألمانيا بتاريخ 5 أيلول 1972، واستهدفت أعضاء الوفد الرياضي الإسرائيلي في الألعاب الأولمبية، وقتلت 11 منهم.

3- نفذت الجبهة الشعبية- القيادة العامة عملية الخالصة شمال فلسطين المحتلة بتاريخ 11 نيسان 1974، مما أدى لمقتل 18 إسرائيلياً وجرح 15 آخرين.

4- نفذت الجبهة الديمقراطية عملية "ترشيحا" في 15 أيار 1974، وأسفرت عن مقتل 27 إسرائيلياً، وجرح العشرات.

5- عملية سافوي النوعية التي قامت بها حركة فتح في تل أبيب بتاريخ 6 آذار 1975، وأدت إلى مقتل وجرح مائة إسرائيلي.

6- نفذت منظمة الصاعقة عدة عمليات فدائية في مناطق الجولان وسهل بيسان والحولة، واستشهد فيها عدد من الفدائيين السوريين.

7- نفذت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطيني عملية "بيسان طبريا"، بتاريخ 4 آب 1977، وأسفرت عن سقوط عدد من الإصابات في صفوف الإسرائيليين.

8- قادت الاستشهادية دلال المغربي بتاريخ 11 آذار 1978، عملية "كمال عدوان"، وأسفرت عن 37 قتيلاً، و82 جريحاً إسرائيلياً.

9- نفذت حركة الجهاد الإسلامي عملية باب المغاربة في 16 تشرين الأول 1986 التي أوقعت ثمانين إصابة في جنود الاحتلال.

وشكلت حرب أكتوبر 1973 فرصة كبرى أمام المقاومة للخلاص من مأزق ناجم عن انخفاض فعاليتها العسكرية، وبروزها كطرف [illegible] أكثر من كونها قوة تحرر تعمل في مواجهة [illegible] المساهمة الفلسطينية في حرب 1973، إلا أنها كانت لافتة، وتعتبرها الدراسات التي تناولت المسيرة العسكرية الفلسطينية مؤشراً على نقطة نهوض جديدة أعقبت المرحلة الانتقالية بعد الخروج من الأردن، والتعثر في جنوب لبنان.

مرت المقاومة المسلحة بمراحل أساسية مع اختلاف تضاريسها وتنوع مناخات عملها، وأمكن تجزئتها إلى مراحل أصغر، هي:الطوق الكامل، الطوق المنقوص، الطوق المفقود.

المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية بين عامي 1987-1993

المقاومة الشعبية:

زخرت الانتفاضة بأنواع متعددة من الأسلحة التي استخدمها مقاتلوها، وشهدت تطوراً ملحوظاً فيها بدءً بالحجر والمقلاع، مروراً بالسكين والأسلحة الحادة، وانتهاءً باستخدام السلاح الناري والعمليات الفدائية، ومنحت الأسلحة البدائية حق المقاومة لكل أفراد الشعب، فهذا يرفع متراساً، وذلك يشعل إطاراً، وثالث يصنع المولوتوف، ورابع يحفر خندقاً، وخامس يرش الأرض بالمسامير، بحيث تحولت الانتفاضة إلى ورشة شعبية، يشارك بها الجميع.

ويمكن حصر أسلحتها المختلفة خلال سنواتها ومراحلها المتعددة على النحو التالي:

السلاح الأول: الحجارة والمقلاع: انتهج شبان الانتفاضة استخدام الحجارة طيلة سنواتها، ومثلت في العموم 85% من فعالياتها، وتمثلت الطريقة الأكثر شهرة بتجميعها وتجهيزها في كل حي وشارع وزقاق، وكل بيت وفوق كل سطح، وغدت في متناول كافة أيدي الشبان.

ولعبت المرأة دوراً نشطاً في توفير الحجارة، بحيث جمعتها النساء والفتيات والصبايا، وحتى الطفلات الصغيرات، في أطباق وسلال يضعنها فوق رؤوسهن، ليزودن بها رجال وشباب وأطفال الحارة، علاوة على مشاركتهن أنفسهن في إلقائها، إما بعفوية، أو كلما اقتضت الحاجة، وبلغ الحماس ذروته.

وقد احتلت الانتفاضة مكانها بين ثورات العالم الحديثة باسم "ثورة الحجارة"، ولم يكن يعقل قبلها أن يصدق أي ثائر أو مقاوم، أن يتصدى الحجر بأيدي الفتيان للجيش الذي يحاصرهم بدباباته ومدافعه ونيرانه، فما هو بسلاح قاتل، ولا حامله بمقاتل مدرب، ومع ذلك جاءت أول ثورة في التاريخ ذات سلاح غير قابل لأن ينتزع أو يصادر، لأنه بقاء الأرض والإنسان، وبالتالي فلا خوف من نزعه، أو من نقص العتاد والذخيرة.

لذلك كان الحجر أكثر أسلحة الانتفاضة شهرة، وتعددت استعمالاته بشكل يومي في المصادمات الدامية مع قوات الاحتلال، مما منحه ميزة مهمة، فضلاً عن كونه سلاحاً من أسلحة المقاومة، وغدا أداة فعالة في رجم قوات الجيش وآلياته العسكرية، وإقامة الحواجز، إغلاق الطرق، وبناء السواتر والمتاريس والكمائن.

تمرين

جاءت انتفاضة الحجارة بعد مرور 20 عاماً على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب عوامل ودوافع داخلية وخارجية...تناولها بالشرح والتحليل، مع إبراز دور القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية..

ومنذ الشهر الثالث، في آذار 1988 أخذت الجماهير تستعمل الحجارة بكثافة ضد القوافل العسكرية والآليات والدوريات الراجلة ومراكز الشرطة والمستوطنين، وتراوحت العمليات البارزة التي استعملتها بكثافة كأداة رئيسة بين 50-60 عملية شهرياً.

وسجلت الإحصائيات التي اعتاد الناطق العسكري إصدارها صعوداً مطرداً في استخدامها خلال المواجهات مع قوات الجيش، وبلغ عدد حوادث رشق الحجارة خلال الأعوام الأربعة الأولى للانتفاضة 184,445 حادثة، توزعت على النحو التالي: 39 ألف، 72 ألف، 37 ألف، 36 ألف حادثة.

وربما عاد استخدام الحجارة كأحد أبرز أسلحة الانتفاضة، للمزايا التي امتلكها، ومنها:

أ- توفرها في كل مكان، وعدم استيرادها من الخارج، وفي متناول الجميع.

ب- قدرتها على تلبية طبيعة المرحلة، وتمكن جميع الفلسطينيين من كل الأعمار من استخدامها، وارتجال طريقة إلقائها بالشكل الذي يريحهم، ويضمن إصابة الهدف.

ت- إمكانية استخدامها عدة مرات، وربما إلى ما لا نهاية، وعدم نزعها أو مصادرتها.

ث- لا تتطلب دورات تدريبية أو حلقات توعية، وبوسع المقاوم أن يلقيها ويفر.

ج- استخدمت بتقدير سياسي مبدع، أدرك أن أي ارتقاء بها إلى مستوى الأسلحة النارية التقليدية، يشكل "أمنية" إسرائيلية تمكنها من اعتبارها حالة حرب، بحيث تبيح للجيش اعتماد أساليب القتال، وفي مقدمتها الأسلحة الثقيلة، لدفع أكبر عدد ممكن من السكان للنزوح، وهو أمر طالما حلم به الاحتلال، ودعا لتنفيذه.

ح- جاء لجوء الانتفاضة في المرحلة الأولى إلى الحجارة، والحجارة فقط، ضد الاحتلال، جنوداً ومستوطنين، ليضع المحتل في مأزق المهاجم، قاتل الشيوخ والنساء والأطفال، وازداد مأزقه تعقيداً كلما استمرت وتواصلت.

كما نجحت الحجارة، في إفقاد المحتل لميزته الإستراتيجية في "الحرب الخاطفة"، التي تتلاءم وبنية مجتمعه، وتقوم عقيدته العسكرية على أساس من التقنية العالية والقوة العسكرية، وتؤدي إلى نصر سريع يسمح له بالخلود للراحة، والشعور بالأمان لسنوات.

وأشارت أحداث الانتفاضة إلى أن الاستخدام الصحيح والدقيق والمنظم للحجارة وفق الأشكال السابقة، حولها إلى سلاح قاتل، وبحد أدنى قادرة على إيقاع الإصابات العميقة والمؤلمة، وإحداث تشويهات كبيرة في جنود الاحتلال ومستوطنيه.

ونجحت الانتفاضة عبر الحجر بصورة أساسية في استدراج المحتل رغماً عنه إلى "قلعتها"، حيث فقد ميزة التفوق العسكري والتقني، واضطرته لمقابلة الجماهير الشعبية الثائرة بحشود الجنود المسلحين بأدوات القمع، لا أدوات الحسم! من خلال إدارتها لحركة الصراع على صعيد جبهة حرب الخصائص المتناقضة مع المحتل، ولم يعد يفيد معها استخدام الطائرات الحربية الحديثة، ولا التشكيلات النظامية للفرق والألوية المدرعة، وحاصرت جنوداً عملاً عبقرياً استمد عناصر قوته من الوضع الراهن.

نجحت الحجارة، في إفقاد المحتل لميزته الإستراتيجية في "الحرب الخاطفة"، التي تتلاءم وبنية مجتمعه، وتقوم عقيدته العسكرية على أساس من التقنية العالية والقوة العسكرية، وتؤدي إلى نصر سريع يسمح له بالخلود للراحة، والشعور بالأمان لسنوات.

وفعلت الحجارة فعلها في المحتل، وأزعجت أصداؤها المدوية ساسته وجنرالاته، ودفعت "شارون" للقول: "سنطرد الفلسطينيين راشقي الحجارة من المناطق فوراً، وسنتخذ إجراءات قاسية بحقهم، ومحاكمتهم بتهم التمرد"، وشن "رابين" حملته الشهيرة ضد راشقي الحجارة، خلال حملة تكسير العظام، وشرع القادة العسكريون "شموئيل غورن"، بإعداد خطط لمعالجتها، تضمنت:

أ- نقل مدارس الطلبة الذين يرجمون الحجارة الواقعة على الطرق [illegible] القرى.

ب- تنظيم رحلات للطلبة لمنعهم من رشق الحجارة، وإقامة أسوار عالية حول مدارسهم.

ت- تغيير مداخل المدارس من الطرقات الرئيسة إلى الطرقات الفرعية.
ث- إغلاق الكسارات والمحاجر، كإجراء انتقامي لعجزها عن مجابهة سلاح الحجارة.

السلاح الثاني: الحرائق المشتعلة: مع بداية شهر حزيران 1988، ابتدعت قيادة الانتفاضة أسلوب الحرائق في مواجهة المحتل، وللرد على طريقة التدمير المتعمد التي قام بها للاقتصاد الوطني، حيث أتلفت حقول القمح، واقتلعت أشجار الزيتون والحمضيات من مساحات شاسعة من الأراضي، وأحرقت المرافق والمنشآت الزراعية والصناعية، والغابات والمراعي، وفتحت جبهة واسعة طالت إحدى الخاصرات الرخوة للوجود الاستيطاني في المناطق المحتلة.

الخسائر الإسرائيلية بفعل أسلوب الحرائق خلال الانتفاضة

نوع الآلية	حرق كلي	حرق جزئي
سيارات عسكرية مختلفة	50	34
باصات عسكرية	-	1
سيارات شرطة	-	1
ناقلة دبابات	1	-
صهريج بنزين	1	-
جرار عسكري	1	-
سيارات مدنية (بلدية)	4	1
سيارات مستوطنين	15	5
باصات (إيغد)	27	54

وفي الوقت الذي زادت استفزازات المستوطنين، صعدت الجماهير المنتفضة من هجماتها عليهم، من خلال:

1- إحراق الغابات والأحراش والحقول التي سبق أن صودرت لصالحهم.
2- تدمير المنشآت الزراعية والصناعية، واقتلاع كروم العنب، وإتلاف بساتين الأشجار.
3- تدمير خطوط الكهرباء والمياه التي تغذي المستوطنات.
4- مهاجمة وسائل نقل المستوطنين بالقنابل الحارقة.

وشملت حرب الحرائق طول فلسطين المحتلة وعرضها، واجتازت ما يسمى "الخط الأخضر"، ووصلت تل أبيب ومناطق الوسط والشمال، مما جعلها تنال الاهتمام الأوسع لدى قادة الاحتلال، فـ"دان شومرون" رئيس هيئة أركان الجيش تمثل أمره اليومي لجميع وحداته بإبداء اليقظة والحذر الدائم، والإبلاغ عن أي حريق يشب في أي منطقة، وصدرت التعليمات إلى طياري سلاح الجو عند التحليق بتدقيق المراقبة والملاحظة، وإبلاغ الجهات المختصة فوراً عن وجود حرائق في أي مكان.

وانتشرت الظاهرة في جميع المناطق، أبرزها إحراق مصنع بمدينة "أسدود" الذي نتج عنه القضاء على آلاف الأطنان من العصائر، وقدرت خسائره بآلاف الدولارات، ومصنع ثان

للمراوح الالكترونية بمدينة "يافا"، وحرق جزء كبير من قاعدة عسكرية شمال فلسطين، واعتبر يوم 22 حزيران 1988 "يوم الحرائق"، حيث شب 22 حريقاً في فلسطين.

ودعا تطورها بالمحلل العسكري "زئيف شيف" للقول: "بواسطة الحرائق، نجح الفلسطينيون في نقل الانتفاضة إلى داخل الخط الأخضر، وفي تكبيد "إسرائيل" خسائر مادية كبيرة، لأنها غدت ظاهرة جديدة وقاسية جداً، فهي عملية من السهل تنفيذها، وفي ذات الوقت من الصعب اكتشاف مرتكبيها، ووصلت لمستوى يمكن وصفه بـ"ضربة شديدة"، بعد أن بلغ مجموع المساحات الزراعية المحروقة أكثر من 170 ألف دونم خلال أربعة أشهر فقط، وقدرت خسائرها بأكثر من 80 مليون دولار".

شملت حرب الحرائق طول فلسطين المحتلة وعرضها، واجتازت "الخط الأخضر"، ووصلت تل أبيب ومناطق الوسط والشمال، مما جعلها تنال الاهتمام الأوسع لدى قادة الاحتلال

ووصف الاحتلال سلسلة الحرائق [illegible] ضون جزءً من تكتيكاتهم، بوصفها أسلوباً ردعياً لوقف [illegible] ض البنية الزراعية والاقتصادية، واستنزاف الموارد المائية في الضفة والقطاع، وبالتالي جاء شعار حرب الحرائق: "فليذق الاحتلال من الكأس التي طالما أذاق الشعب منها".

وبات المحتلون كل صيف على موعد مع فصل حار، وصلت نيرانه إلى قلب كيانهم، باندلاع عشرات الحرائق في الغابات وأحراشها، مشعلة آلاف الكيلومترات، لتشكل مفاجأة أخرى لأجهزة الأمن التي استفاقت بين الحين والآخر على مفاجآت جديدة للانتفاضة.

بلغة الأرقام، سجل العام 1988 ارتفاعاً متزايداً في حرائق الانتفاضة، وارتفعت من 24% في نيسان إلى 51% في أيار، ثم إلى 80% في تموز، ووصل عددها خلال ستة أشهر من ذات العام إلى 340 حريقاً، وأتى يومي 11-12حزيران 1988 على 100 ألف دونماً.

كما شبت خلال أسابيع قليلة في أكثر من 400 موقع في الغابات والأحراج، بنسبة تزيد على مجمل الحرائق خلال العشر سنين الماضية، وتلقت الشرطة ورجال الإطفاء ما يزيد عن 1170 بلاغاً عن وجود حرائق خلال ثلاثة أيام فقط من شهر أيار 1988.

السلاح الثالث: المتاريس والحواجز: أسلوب لجأت إليه الانتفاضة لإغلاق المداخل والشوارع في المدن والقرى والمخيمات أمام عربات جيش الاحتلال، مما ساعد شبانها ولجانها الضاربة في توزيع مهمات الهجوم على الشبان، ناهيك عن الانسحاب في الوقت المناسب، مع ضمان عدم نجاح مطاردتهم، وتعددت المتاريس على النحو التالي:

1- **المصيدة:** حفرة واسعة قليلاً وعميقة كثيراً، يتم إعدادها في مساحة من ثلث الشارع، الذي يعتقد بأن الدوريات العسكرية ستمر منه، ثم يتم تمويهها بشكل دقيق، بعد تغطيتها بالقش وأعواد البوص، وفي الثلثين المتبقين من الشارع تقام الحواجز، ليصبح المرور من الثلث الموجودة فيه الحفرة المموهة "إجبارياً"، وفي منطقة قريبة منها تكمن القوات الضاربة بانتظار السيارة العسكرية، والوقوع فيها، حيث ينهالون عليها بالزجاجات الحارقة والحجارة والكرات الحديدية، لتحترق ويصاب من بداخلها.

كما اعتاد الشبان على ربط أسلاك دقيقة بين أعمدة الكهرباء، لتقطع الشارع، ويمر الجنود دون رؤيتها، فتلطمهم برؤوسهم، ويبدأ الأطفال والشبان بالضحك على ما يشاهدوه من نجاح الكمين الذي وضعوه للجيش.

2- **المسامير:** استخدمت خصيصاً ضد عجلات العربات العسكرية لإعطابها، وعرقلة سيرها، وقام الشبان يومياً بعد الخامسة مساءً، بعد توقف حركة سيارات المواطنين، بنصب المسامير في أماكن معينة من الطريق العام المستخدم من عربات الاحتلال، وأعطت نتائج أولية لا بأس بها، من خلال الوسائل التالية:

أ- غرسها في الطرق مباشرة بعد نزع طبعاتها.
ب- زرعها في حبات "البطاطا"، ونشرها على الطرق.
ت- دق الكبيرة منها في قطع خشبية، وتوزيعها على مسافات متفاوتة من الطريق.
ث- وضعها في قطع أنابيب الري البلاستيكية السوداء.

وقادت هذه التجربة المنتفضين لإمكانية توظيف المسامير مع الإطارات المشتعلة وبقع الزيت للقيام بعملية مقاومة واحدة، وفق ما اصطلح على تسميته "سلاح العوائق"، المستخدم ضد دوريات الجيش وسيارات المستوطنين.

3- **المتاريس:** حاجز معيق لحركة آليات الجيش وسيارات المستوطنين خلال عمليات المطاردة، ولإغلاق بوابات المدن والمخيمات والقرى في وجههم، والمتراس ليس جديداً، لاسيما وأن الانتفاضات السابقة استخدمته في الدفاع، والتحصن خلفها لحماية أفراد المقاومة من جهة، ومنع تقدم قوات الاحتلال من جهة أخرى.وقد تعددت أشكال وأنواع المتاريس، وأدخلت الانتفاضة أشكالاً جديدة مطورة عن السابقة، منها: المتراس العادي، المتراس الطويل المتقطع، المتراس المترافق مع كمين، المتراس المخفي، المتراس المقطوع.

تمرين: تعددت أنواع المتاريس، وأدخلت الانتفاضة أشكالاً جديدة مطورة، ومنها:.....، .....، .....،.....	

4- **المواد الحارقة**: ومن أهم أنواعها واستخ
الشحم والزيت المحروق، الإطارات المطاطية.

السلاح الرابع: حرب السكاكين: جزء من حرب الأسلحة الحادة التي تستخدم باليد، وبشكل مباشر، ووجهاً لوجه، ضد الجنود والمستوطنين، ومنها: السكين، الخنجر، البلطات بالمقابض الخشبية، وأخرى بمقابض حديدية، سيوف طويلة ذات مقابض مهذبة، وأخرى قصيرة ذات مقابض حديد ملحومة، وعصي معدنية مع نهايات مدببة، وأدوات طعن بمسامير وبدونها، مناجل وفؤوس، نصال الرماح، وكلها أدوات وأسلحة مقتناة في بيوت الفلسطينيين.

وأثارت موجات طعن السكاكين الاهتمام بدراسة خصائصها ومميزاتها، على النحو التالي:

1- جاء اندلاعها عقب تقلص أعمال الاحتجاج الشعبية، وتراجع الظاهرة الجماهيرية في الانتفاضة، مما أدى للتفكير بالانتقال إلى مرحلة العمل النوعي والمتميز، وشكلت حرب السكاكين إحدى وسائلها وآلياتها.

2- بلغ معدل عملياتها منذ انطلاقها ما يقارب 4-6 حوادث شهرياً، وسجلت الإحصائيات الرسمية، تصاعداً ملحوظاً في استخدامها خلال المواجهات، ووصفها الجيش بـ"الحرب الباردة"، في حين ذكرت الصحف أن شهر تشرين الثاني من العام الثاني للانتفاضة شهد 57 عملية، 14 داخل ما يسمى الخط الأخضر، و32 في الضفة، و11 في غزة، وارتفع العدد ليصل إلى 733 حادثة خلال الأعوام الخمسة الأولى للانتفاضة.

3- امتدت لتشمل كافة الأرض المحتلة، ووصلت أراضي الـ48، مما فجر المخاوف لدى الاحتلال، حيث ركزت بصورة أساسية على الجنود المدججين بالسلاح، النظاميين والاحتياط وحرس الحدود، وأسفرت عام 1993 لوحده عن مصرع سبعة منهم.

4- اشتراك المرأة فيها، حيث تمكنت أكثر من عشرين فلسطينية طوال سنوات الانتفاضة من طعن الجنود مما تسبب بقتلهم، أو إصابتهم بجروح خطيرة، ويشير إلى تطور الموقع المقاوم الذي احتلته المرأة، وانتقلت من موقع لآخر أكثر تطوراً.

5- أثبتت تصاعد روح الفداء والتضحية في المجتمع الفلسطيني، بحيث إن العمليات التي أدت إلى استشهاد منفذيها، أو الأحكام التي صدرت بسجنهم مدى الحياة لم تثن المقاومين الآخرين الذين ساروا على الدرب، ونفذوا ذات العمليات.

وهكذا دخل السلاح الأبيض على خط المقاومة في فترة مبكرة من الانتفاضة، واستطاع المقاومون قتل العديد من الجنود والمستوطنين، وتوالت موجات هذه العمليات، ووجهت للاحتلال طعنات بالغة.

وجاء رد الفعل الإسرائيلي معبراً عن تخوفه الشديد من تزايد عمليات الطعن بالسكاكين، معترفاً بزيادة العبء الأمني الملقى على عاتقه، فضلاً عن صعوبة مكافحتها، واتضاح أنها من أصعب المهام الموكلة لأجهزته، ومن أهم آثارها امتلاء حوانيت بيع الأسلحة في الكيان بمن اشتروا السلاح الفردي للدفاع عن النفس، بعد تكرار حوادث الطعن.

وعقب كبير المحللين العسكريين "زئيف شيف" على "حرب السكاكين" بقوله: "إن قوة الردع الإسرائيلية تضعف يوماً بعد يوم، والمفارقة أن "إسرائيل" قادرة على إعداد صاروخ "حيتس" المضاد للصواريخ، لكنها تخفق في تأمين سلامة مواطنيها أمام السكاكين".

السلاح الخامس: حوادث الدهس: استخدم المقاومون السيارات ومركبات الأجرة في دهس الجنود والمستوطنين، خلال قيامهم بدوريات راجلة داخل المدن والمخيمات، وأمكن رصد عدد من عمليات الدهس التي نجحت، وأسفرت عن مقتل وإصابة عدد منهم.

	"زئيف شيف" كبير المحللين العسكريين الإسرائيليين يقول: "قوة الردع الإسرائيلية تضعف يوماً بعد يوم، والمفارقة أن "إسرائيل" قادرة على إعداد صاروخ "حيتس" المضاد للصواريخ، لكنها تخفق في تأمين سلامة مواطنيها أمام السكاكين".	

ثانياً: العمل العسكري والأسلحة النارية:

بقيت الانتفاضة في شهورها الأولى "منضبطة" في استخدام الحجارة والأشكال المدنية من المقاومة، وكبح المنتفضون جماح أنفسهم ولم يلجأوا للسلاح الناري، جاذبين الرأي العام العالمي، ورغم أنها تجنبد الحجارة والمقاليع وزجاجات المولوتوف الحارقة والبرودة.

لكن إضفاء الطابع العسكري عليها شكل [illegible] الخصائص الرئيسة لها، لأكثر من سبب منها:

أ- شعور الفلسطينيين أن النهج السلمي اللاعنفي لم يحقق الإنجازات المطلوبة،

ب- انتشار السلاح مع قوى المقاومة،

ج- الوضع الناجم عن زيادة الاحتكاك مع الاحتلال.

على أية حال، فقد تعددت أشكال المقاومة المسلحة خلال الانتفاضة من خلال أساليبها، واستهدافاتها، ونتائجها الميدانية، وجاءت على النحو التالي:

1- **إطلاق الأعيرة النارية**: ضد الجنود والمستوطنين، وزيادة عدد القتلى والمصابين، ورفع وتيرة الاحتياطات الأمنية، وصعوبة تحرك الإسرائيليين في المناطق المحتلة.

2- **الكمائن المسلحة**: التي ركزت على المستوطنات ومواقع الجيش العسكرية، ونتجت عن تحميل الاحتلال أعباءً مادية وعسكرية، وخلق بيئة من عدم استقرار المستوطنين، وهجرة عكسية لهم.

3- **القنابل المتفجرة**: التي استهدفت الجنود والمستوطنين والمرافق الاقتصادية، وأسفرت عن خلق حالة رعب وهلع جماعية، واستنفار أمني شامل، واستدعاء الاحتياط، وتعطيل العديد من مظاهر الحياة الطبيعية، إلى جانب الأضرار الاقتصادية الكبيرة.

ويمكن هنا الحديث عن أشكال المقاومة المسلحة بصورة أكثر تفصيلاً:

السلاح الأول: قنابل المولوتوف والزجاجات الحارقة: وهي زجاجات عادية يضع المقاومون مادة البنزين أو الكيروسين داخلها، إضافة لقطعة قماش، جزء منها في الداخل، ويخرج من فوهتها جزء يتم إحكام إغلاقه، وإشعال الجزء الخارج من الفوهة، ثم تُقذف باتجاه الجنود، وتتسبب في إحراق آلياتهم ومركباتهم، وتكبيدهم خسائر مادية وبشرية.

وما لبثت أن تحولت إلى قنابل متفجرة صغيرة تسمى "الأكواع"، وهي أنابيب معدنية صغيرة تستخدم في تمديدات المياه الصحية، ويتم حشوها بكميات من المتفجرات.

واعترفت مصادر الجيش بإلقاء أكثر من 1280 قنبلة حارقة وزجاجة مولوتوف خلال العام الأول فقط من الانتفاضة، 930 في الضفة الغربية، و350 في قطاع غزة، فضلاً عن إحراق 41 حافلة ركاب للمستوطنين بصورة كاملة.

وبقي إعداد العبوات وزرعها وتفجيرها أحد الوسائل الفاعلة التي لجأت إليها المقاومة، حيث ابتكرها مهندسوها -رغم ضعف الوسائل والإمكانيات- مستفيدين من الهواتف النقالة لتشكيل دائرة كهربية، تمكِّن من تفجير الصاعق عن بُعد بمجرد طلب رقم هاتف العبوة، إلى جانب تغيير أشكالها، التي يطلق عليها العبوات الذكية.

وأخذ سلاح القنابل والزجاجات الحارقة أشكالاً مختلفة، أهمها: القنابل المصنعة يدوياً، المولوتوف، بأنواعه: الحارق، الحارق المدمر، المشوه.

وسرعان ما بدأ المقاومون يطورون قنابلهم الحارقة، وعبواتهم الناسفة، لدرجة دعت رئيس هيئة الأركان "إيهود باراك" للقول: "نشهد موجة عمليات تفجير قاسية، ونخوض نضالاً متواصلاً يتضمن تحقيق نجاحات للخصم، حيث استخلص الفلسطينيون العبر، وأخذوا يطورون أعمالهم، لاسيما في القنابل التفجيرية".

وامتاز اللجوء لاستخدام القنابل والعبوات الناسفة بالنواحي التالية:

تمرين: في ضوء دراستك للوحدة.. حدد أهم السمات التي شجعت المقاومين على استخدام القنابل الحارقة والعبوات الناسفة ضد قوات الاحتلال خلال الانتفاضة.

1- سهولة تداولها ونقلها وتصنيعها م[illegible] متنوعة وأحجاماً مختلفة، وهي ميزة جعلت[illegible]

2- توفر العبوات احتياطات أمنية عالية، [illegible] جهاز التوقيت المربوط في العبوة وقتاً كافياً للغياب عن مسرح العملية.

3- مهاجمة الأهداف الصناعية والمنشآت الحيوية والتجارية للاحتلال، وإحداث أوسع الأضرار فيها لا يتم إلا باستخدام المواد المتفجرة، وهي العبوات.

4- لا يمكن التقليل من الآثار النفسية الحادة، وحالات الفزع التي تحدثها هذه العمليات، مهما كان حجم العبوة المتفجرة صغيراً.

السلاح الثاني: الكمائن العسكرية: لم تكن الظروف مواتية أمام المقاومين لانتهاج العمل المسلح، بسبب شح الذخيرة، وانعدام الخبرة، والحاجة للتدريب على استخدام السلاح، وهو ما عبرت عنه أدبيات المقاومة آنذاك، لذلك جاء النقص في الإمكانيات العسكرية الذي عانت منه، لتحاول الاستعاضة عنه بنوعيات مميزة من المقاتلين، نزع من قلوبهم الخوف، وأطلقوا النار على الدوريات من مسافة صفر!

وما لبثت المقاومة أن أخذت أبعاداً متقدمة في استخدام أساليب جديدة ومتطورة في استهداف الجنود والمستوطنين، ساعدها امتلاك قواها لبعض العتاد والتسليح، ومن أبرز أشكال هذا التطور إطلاق النار على الدوريات والمواقع العسكرية وقوافل المستوطنين، ويمكن ملاحظة عدد من الدلائل فيها، من أهمها:

أ- زيادتها بصورة ملحوظة في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية، وربما يعود ذلك إلى الطبيعة الجغرافية للقطاع، والاكتظاظ السكاني، ما منح المقاومين فرصة لاقتناص أهدافهم، بسهولة نسبية عن الضفة، التي تمتاز بالمساحات المكشوفة.

ب- العدد "المتواضع" من خسائر الجيش جراءها، يشير للأسلحة المتواضعة المستخدمة في الكمائن من جهة، والتكتم الإسرائيلي على حجم ونوعية الخسائر من جهة أخرى.

ت- نجحت الكمائن، على تواضعها، في تهيئة الأجواء الميدانية، وتأهيل الكوادر العسكرية، لخوض عمليات مسلحة أكثر دقة، وأشد فتكاً بالاحتلال.

وبات من الصدفة في فترة الانتفاضة ألا يقتل جندي كل أسبوع أو عشرة أيام، وفي إطار هذا التصعيد، اعتبر المؤرخ العسكري الإسرائيلي "أوري ميسلشتاين" أن "حرب العصابات ليست ظاهرة جديدة، فقد وقعت الكثير من الهجمات في السبعينيات، لكن العمليات هذه المرة تنجح، وتغلب الفلسطينيون على "الإسرائيليين" من الناحية التقنية المحضة".

وتركز المظهر الغالب على الكمائن المسلحة بإطلاق النار والاشتباكات التي طالت قوات الاحتلال والمستوطنين، ووسائل نقلهم، وتمت بشكل دوري، إذ حملت الإحصاءات أرقاماً كبيرة لإجمالي حوادث إطلاق النار ضد أهداف عسكرية واستيطانية، وتنوعت لتأخذ إطلاق النار على مستوطنة وبرج وسيارة عسكرية وقافلة استيطانية.

بدأ المقاومون تحولاً تمثل بتكتيك جديد يقوم على اعتبار "البندقية أفضل من القنبلة"، لتسهيل العمليات ضد قوات الاحتلال، والحصول على قدر أكبر من التبرير السياسي.

كما بدأ المقاومون تحولاً في أساليبهم تمثل بتكتيك جديد يقوم على اعتبار "البندقية أفضل من القنبلة"، وهو ما رآه الخ ضد قوات الاحتلال، والحصول على قدر أكبر من التبرير السياسي

علماً بأن تنفيذ هذه الكمائن، جاء لتحقيق عنصر المباغتة، مم ملاحقة المنفذين، لأنه لم يفق من هول الصدمة إلا على دماء قتلاه واسلابهم، فيما اختفى المقاتلون في جنح الظلام، إلى جانب إرباك مخططاته، للدرجة التي قال فيها المؤرخ العسكري "مارتن فان كريفيلد": "أصبحت قوات الجيش عبارة عن دبابات تلاحق المسلحين، هذه حرب جديدة، وساحة المعركة لم تعد التلال المكشوفة، بل المدن والقرى الصغيرة، والمآزق التي يواجهها الجيش مروعة، ولن يواجهها بنمط الحرب الساكنة للجيش القائم".

وحققت الأجنحة العسكرية، أضخم الإنجازات العسكرية كماً ونوعاً على النحو التالي:

أ- أشار الناطق العسكري إلى أن استخدام الأسلحة النارية ارتفع بصورة متزايدة بين عامي 1992-1998، على النحو التالي: 12، 80، 85، 131، 221 عملية، وتناقض ذلك مع أرقام سربتها مصادر عليا في الجيش قالت إن هناك ارتفاعاً في عمليات إطلاق النار من 262 عام 1991، إلى 344 عملية عام 1992.

وأشارت لغة الأرقام إلى انتشار الكمائن المسلحة، وأعلن قائد المنطقة الوسطى "آرييه شاليف" أن عام الانتفاضة الأول 1988 شهد وقوع 23092 عملية، وهو ضعف العمليات التي وقعت خلال ستة عشر عاماً بين عامي 1965-1981، التي بلغت 12 ألف عملية.

ب- حقق المقاومون تطوراً كبيراً وملحوظاً في مستوى تخطيط وتنفيذ وتطبيق الكمائن العسكرية، دفعت بقيادة الجيش لإرسال المزيد من التعزيزات، واستبدال قوات الاحتياط بوحدات مقاتلة عاملة، و"تخفيف" التعليمات المتعلقة بإطلاق النار، عبر منح الجنود "أريحية" إضافية في استخدام أسلحتهم ضد الفلسطينيين، بعد حدوث تطور نوعي في عملياتهم.

جدول يوضح عدد القتلى الإسرائيليين خلال سنوات الانتفاضة

السنة	عدد القتلى
1987/12/31-9	..
1988	12
1989	31
1990	22
1991	19
1992	34
1993	61
1994	74

المجموع	253 قتيلا

ت- تشير الإحصائيات المستندة إلى الصحف اليومية، وما أصدره الناطق العسكري خلال مرحلة الانتفاضة، إلى أن حجم الخسائر الإسرائيلية بفعل المقاومة المسلحة بين عامي 1988-1993 بلغت 179 قتيلاً، موزعين بالترتيب على النحو التالي: 12 قتيلاً و1274 جريحاً، 31 قتيلاً و3000 جريحاً، 22 قتيلاً و918 جريحاً، 19 قتيلاً و631 جريحاً، 34 قتيلاً و1184 جريحاً، 61 قتيلاً و2497 جريحاً.

السلاح الثالث: القوات الضاربة: شكل العنصر الفتي في الأرض المحتلة سمة بارزة للانتفاضة، وهو الجيل الذي ولد وعاش في ظل الاحتلال، ويبدو أن نشأته هذه، منحته روح المواجهة دون خوف، والرغبة في المقاومة عند كل فرصة سانحة، حتى أصبح متمرساً عليها في كل مناسبة وطنية ودينية، في الصباح والمساء، وعند كل مفترق طريق، لأنه لم يشهد هزيمة حربي 1948 و1967، ولم يتأثر بالدعاية والحرب النفسية الإسرائيلية، لتنطلي عليه مقولة "الجيش الذي لا يقهر"، وتأثرت بها الأجيال السابقة التي تجرعت مرارة الهزيمة.

وأكدت الإحصائيات الرسمية أن 80% من أعمال المقاومة في الضفة والقطاع خلال سنوات الانتفاضة، قامت بها "السواعد الرامية والقوات الضاربة"، من شباب لم يتعرف على الحياة في ظل الإدارتين الأردنية والمصرية، اللتين حكمتا الضفة والقطاع قبل عام 1967، بل كبر وبلغ سن الرشد في ظل الاحتلال.

وقامت القوات الضاربة بمهام ميدانية، أهمها:

1- التنبيه لاحتمال التعرض لهجوم، فوزعت رماة الحجارة، واختارت أوقات هجماتهم.

2- الإشراف على تنفيذ الإضرابات بمختلف أنواعها.

3- تنفيذ أعمال الحرائق وإلقاء الزجاج الجماهيرية، بل أسست نمطاً جديداً من الكفاح

توزعت الخسائر الإسرائيلية خلال انتفاضة الحجارة بين عامي 1988-1993 على النحو التالي: 12 قتيلاً و1274 جريحاً،31 قتيلاً و3000 جريحاً،22 قتيلاً و918 جريحاً، 19 قتيلاً و631 جريحاً،34 قتيلاً و1184 جريحاً،61 قتيلاً و2497 جريحاً

المبحث الرابع: المقاومة الفلسطينية بين

أولاً: العمليات الاستشهادية

تعتقد قوى المقاومة أن العمليات الاستشهادية من الوسائل الأكثر إيلاماً للاحتلال الإسرائيلي والدولة عموما، لاسيما وأن حدودها لا تتوقف في الأراضي المحتلة عام 1967، بل تتقدم لتصل إلى عمق الكيان الإسرائيلي.

وتعتبر هذه العمليات حلقة في سلسلة طويلة لأعمال فدائية قام بها المقاومون منذ الانتداب البريطاني على فلسطين، إلا أن حدة هذه العمليات وضراوتها على الإسرائيليين اشتدت بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي في شهر رمضان لعام 1994 واستشهاد أكثر من أربعين مصليا في صلاة الفجر على أيدي مستوطن متدين، الأمر الذي جعل حركات المقاومة تبدأ هذا النوع من العمليات، انطلاقا من مبدأ "المدنيين بالمدنيين".

وقد تعهدت حركة حماس في حينه بتنفيذ خطة حماسية في قلب المدن الإسرائيلية للرد على هذه المذبحة، وذكر بيان كتائب القسام أنه "من اليوم فصاعدا، سوف يتم استهداف ما يسمى بالمدنيين الصهاينة، بعد أن كنا نستهدف فيما سبق جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين المدججين بالسلاح، وليعلم الصهاينة أن العين بالعين والسن بالسن".

علما بأن كتائب القسام كانت الرائدة في تنفيذ هذا النوع من العمليات، بعد أن وقف على رأسها المهندس يحيى عياش، وما لبثت أن انضمت لها باقي الأجنحة العسكرية، فكانت عمليات العفولة، الخضيرة، شارع ديزنكوف، رامات غان، رامات أشكول، الحافلة 18، عسقلان، مقهى

أفروفو، سوق محنى يهودا، وغيرها الكثير الكثير سقط خلالها مئات القتلى وآلاف الجرحى الإسرائيليين.

ووفقا لتعريف جهاز "الشاباك" الإسرائيلي فإن تعريف العملية الاستشهادية يعني "كل فدائي قام بتنفيذ عملية يحمل حقيبة أو حزاما ناسفا، أو سيارة مفخخة بالمتفجرات، لاسيما إن كتب وصية وسجل شريطا، على أنه الشهيد الحي قبل تنفيذ العملية، أو كل من قام بعمليات إطلاق نار وسط جمهور في مدينة أو تسلل إلى مستوطنة، وأن فرص نجاته ضعيفة، وتطلق عليهم أجهزة الاستخبارات العسكرية اسم (منفذي عمليات تضحية).

ولم تعد الإيجابية الكامنة في هذه العمليات تخفى على أحد، بل إن جدواها تمتد لتصب في عمق قضية المقاومة، وتحرز لها مكاسب لا تبلغها أي وسيلة أخرى، ويمكن حصر أهم آثار ومفاعيل العمليات الاستشهادية على ساحة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي فيما يلي:

1- تعتبر هذه العمليات سلاحاً فاعلاً ومؤثراً في مواجهة المجازر المتلاحقة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني الذي ترك وحيداً دون نصير أو معين، وثبت بالشواهد الحية الواقعية أن أياً من الخيارات التي تنفي العمل العسكري لم يكن قادراً على الدفاع عن الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال.

2- شكلت هذه العمليات نوعاً من توازن الرعب والردع مع المحتل الإسرائيلي، فاستهداف المدنيين الفلسطينيين قابله استهداف المدنيين الإسرائيليين، ولئن كان ميزان الفعل مختلاً لصالح الاحتلال بحكم ترسانته وقدراته الحربية الضخمة، فإن مدى الرعب والفزع الذي ينجم عن العمليات الاستشهادية حال حدوثها، يكشف بجلاء حقيقة الردع الذي تحدثه في أوساط الإسرائيليين على اختلاف مشاربهم ومستوياتهم.

3- تتميز هذه العمليات بكونها السلاح الوحيد الذي لا تملك كل القوى المادية مواجهته والتصدي له، فالأمر لا يتعلق بتقنيات تكنولوجية يمكن مواجهتها بذات الأسلوب، بل بكتلة من الإرادة التي تريد التفجر في سبيل تحقيق هدف منشود، فقد فشلت كل المحاولات التي استهدفت تغييب هذا الأسلوب عن واقع الصراع مع المحتل، ويكفي أن "إسحق رابين" رئيس الوزراء الأسبق قد اعترف بالعجز في مواجهة الاستشهاديين والعمليات الاستشهادية، قائلاً لمنتقديه: ماذا يمكن أن تفعل لإنسان يريد أن يموت؟!

4- تشكل هذه العمليات في جانبها البشري أسلوب المقاومة الأكثر سهولة ويسراً بالمقارنة مع الأساليب الأخرى، إذ أن الأمر لا يتعدى توفير الشخص اللازم لتنفيذ العملية، وتزويده ببعض التوجيهات والإرشادات، دون أن يتطلب الأمر تدريباً حقيقياً على استخدام السلاح، أو التزود بمهارات نوعية، أو اشتراط خبرات معينة لإنجاح المهمة.

5- تعتبر هذه العمليات وخاصة التي تصيب العمق الإسرائيلي، أفضل الوسائل لإيقاع أكبر وأفدح الخسائر بالاحتلال، إذ أن إمكانية حدو[illegible] حجم القتلى والجرحى الذي يم[illegible] العمليات التي وقعت إبان الانتفاضة تحمل أبلغ الدلالات في هذا السياق.

تمرين: وجهت العمليات الاستشهادية ضربة قاتلة لمفهوم الأمن الإسرائيلي من خلال تنفيذها في بعض الأماكن الحساسة، اذكر أهم هذه العمليات، مع الإشارة إلى الجهود الإسرائيلية لوقفها، وملاحقة منفذيها من المقاومين.

ووفقا للإحصائيات المنشورة فقد بلغ عدد القتلى في العمليات الاستشهادية حتى سبتمبر 2002 حوالي 630 قتيلا مقابل 254 قتيلا في فترة ما قبل اتفاق أوسلو، فيما فاق هذا العدد القتلى منذ العام 1978، بحيث سقط خلال 23 عاما 554 قتيلا.

6- كان لتركيز قوى المقاومة في عملياتها الاستشهادية في بعض المدن دلالات سياسية بالغة التأثير، ويتضح ذلك إذا أدركنا أن مدينة القدس المحتلة جاءت في المقام الأول في استهداف المقاومة، من خلال قيام 30 استشهاديا بتفجير أحزمة ناسفة على أجسادهم فقتلوا أكثر من 210 إسرائيليا، فيما جاءت مدينة تل أبيب الهدف الثاني ووقعت فيها 10 عمليات استشهادية أدت إلى

مصرع 90 إسرائيليا، ثم مدينة حيفا في المقام الثالث حيث شهدت تنفيذ 5 عمليات استشهادية أدت إلى مقتل 70 إسرائيليا ، تلتها مدينة نتانيا قتل فيها 45 إسرائيليا.

7- يلاحظ المراقب أن العمليات الاستشهادية استهدفت تفجير الأهداف التالية:

- الباصات أو محطات انتظارها،
- الأسواق، ومراكز التسوق الجماهيرية،
- المطاعم والفنادق،
- المواقع والحواجز العسكرية.

ويلاحظ من خلال استعراض هذه المواقع والأهداف اتساع دائرة الاستهداف من قبل المقاومين وجهاز التخطيط الذي يُعِدّ لمثل هذه العمليات، وهذا سبب الهلع في إسرائيل الناتج عن تنوع أهداف المقاومة، واتساع نطاق وحجم الخسائر الإسرائيلية، وازدياد حالة الحيرة والإحباط التي تعانيها أجهزة الاحتلال، مما دفع رئيس تحرير صحيفة هآرتس للإعلان: إن تفجيرات "الانتحاريين" في المقاهي والباصات قلبت الأمر من مواجهة موجعة إلى سؤال بقاء واضح للدولة!

8- أنتجت هذه العمليات، تنافسا محموما بين جيل الشباب دون الثلاثين من العمر، حيث تقول الإحصاءات إن 90% من مجموع 18000 شاركوا في عمليات المقاومة الساخنة كانوا من جيل الشباب في سن 16-35 سنة، والغريب أن يشارك في هذه المنافسة من تجاوز هذه السن ممن استقرت حياتهم الأسرية بشكل معقول، وكذا النساء والفتيات، والمدهش أن يفتخر الأهل بأفعال أبنائهم، وأن يتقبلوا ما يلحق بهم من خسائر، فقد تصيب البيت هدماً، والأرض الزراعية تجريفاً، إضافة إلى الاعتقالات، باعتزاز وشموخ.

ثانيا: إطلاق النار والكمائن المسلحة

أخذت المقاومة أبعادا متقدمة في استخدام أساليب جديدة ومتطورة في استهداف جنود الاحتلال والمستوطنين، وساعد في حدوثها امتلاك قوى المقاومة للمزيد من العتاد والتسليح، ومن أبرز أشكال هذا التطور إطلاق النار على الدوريات العسكرية وقوافل المستوطنين، واقتحام المواقع العسكرية والمستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن الملاحظ أن عمليات إطلاق النار تتم بشكل يومي، وبشكل كبير نسبياً، مقارنة بأشكال ووسائل المقاومة الأخرى، إذ تحمل الإحصاءات الإسرائيلية والفلسطينية أرقاماً كبيرة لإجمالي حوادث إطلاق النار التي تتم ضد أهداف عسكرية واستيطانية.

وتتنوع هذه العمليات، لتأخذ شكل إطلاق النار على مستوطنة حيناً، وعلى موقع أو برج عسكري حيناً آخر، وعلى سيارة عسكرية أو قافلة استيطانية حيناً ثالثاً، أو أي هدف إسرائيلي يتاح لفصائل المقاومة، وقياساً لمستوى هذه العمليات وتخطيطها وطبيعة الهدف الخاص بها تكون نتائجها، فالتخطيط الجيد يقود إلى تنفيذ جيد، وبالتالي إلى نتائج جيدة في معظم الأحيان.

تمرين: كيف استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تجعل من عمليات إطلاق النار نقطة ضعف ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، رغم ما بذله الجانبان من جهود أمنية حثيثة للتصدي لها؟

وهذا اللون من العمليات يقدر عليه الجميع، إذ لا يقتصر فقط على ذوي الانتماء الحزبي والتأطير التنظيمي والعاملين في كتائب المقاومة الذين تسعفهم وتمكنهم حدود قدراتهم وإمكانيا[illegible]حام المستوطنات النوعية وإطلاق الصواريخ[illegible]يد التصدي للاحتلال، فيندفع حائزاً السلاح بداية، لينقض على أي هدف إسرائيلي، عسكرياً كان أم استيطانياً، بأقل قدر من التعقيدات الإجرائية والتنظيمية التي تفرض نفسها في سلك العمل المقاوم المنظم.

والتقدير الذي يلقى قبول الجميع أن هذا اللون من العمل العسكري المقاوم لا غنى عنه للمقاومة رغم بساطته وقلة التعقيدات الكامنة فيه، فهو يكرس شكلاً أساسياً من أشكال العمل المقاوم التقليدية، في ذات الوقت الذي يحقق فيه مستوى واسع من الانفتاح الشعبي على الانخراط في المقاومة عبر تبني هذا الأسلوب الذي يقترب من إمكانات وقدرات الجماهير.

على صعيد آخر، فقد تحولت حياة الجنود في الدبابات إلى جحيم لا يطاق، فالأوامر الصادرة لهم تتضمن البقاء داخل الدبابة طوال الفترة المحددة لهم دون الخروج منها، مما جعلهم يعيشون حياة ملؤها الملل والضجر، حتى إن علاقة الجنود داخل الدبابة امتازت بالمشاحنات والمشاجرات.

فخلال فترة المناوبة لمجموعة الجنود البالغ عددهم خمسة جنود داخل الدبابة، لا يستطيعون الخروج من الدبابة لقضاء حاجتهم، خوفا من تعرضهم لقناص فلسطيني ينتظر خروجهم من الدبابة، لاسيما وأن وجود الجنود داخل الدبابة واحتكاكهم طوال الوقت مع بعضهم البعض يسبب مضايقات لهم، حتى إن نفسياتهم أصبحت منهارة، والرائحة الكريهة تنبعث منهم بسبب حالة الطوارئ في صفوف الجيش الإسرائيلي.

وأشار الجنود إلى أن الجلوس لفترة طويلة داخل دبابة مع الشعور بالخوف من المحيط المتواجد فيه، يجعلنا في قلق دائم، بحيث ينتظر الواحد منا بفارغ الصبر انتهاء ورديته للخلاص من هذا الجحيم الذي لا يطاق، وتتمثل الأوامر الصادرة لهؤلاء الجنود والمتمثلة بالحظر التام عليهم حتى النظر من فوهات الدبابة، خوفا من تعرضهم لرصاصات تأتيهم من المناطق المحاصرة.

ثالثا: تدمير المواقع العسكرية

لم يسلم أي من المواقع العسكرية الإسرائيلية من هجمات المقاومة التي تنوعت وسائلها، فمن اقتحام المستوطنات وإطلاق قذائف الهاون والصواريخ، إلى استخدام العبوات الموجهة وتفجير الآليات العسكرية، إلى حفر الأنفاق وتفجير عبوات ناسفة كبيرة تحت مواقع جيش الاحتلال.

وقد شكل اقتحام وتدمير المواقع العسكرية، واختراق أنظمتها الأمنية ذات الحصانة العالية، والتمكن من الوصول إلى عمقها، وإعمال القتل والتجريح في أفرادها، أعلى درجات الإهانة لجيش الاحتلال الذي كثيراً ما تباهى بحرفيته العالية ومهنيته الرفيعة وقدراته الكبيرة، التي تتفوق على مجموع الجيوش العربية، ويدلل على مستوى الارتقاء النوعي الذي بلغته المقاومة، وتقدمها المطرد في مضمار المواجهة مع الاحتلال.

ولا شك فإن هذا الأسلوب القوي والمتميز يستلزم إعداداً جيداً وتخطيطاً دقيقاً قد يفوق الإعداد والتخطيط لأشكال المقاومة الأخرى، على النحو التالي:

أ- تحديد الهدف المفترض اقتحامه واستهدافه،

ب- جمع كامل المعلومات والمعطيات الخاصة بالهدف، ودراسة إمكانيات وفرص اقتحامه والثغرات الموجودة فيه، ورسم خطة عملية استناداً لمعطيات الواقع الميداني، تراعي المفاجآت ودواعي الفشل، وتضع البدائل للاحتمالات المختلفة.

ت- تنفيذ سليم وتطبيق دقيق، قد يتكلل بالنجاح، وقد ي

استلزم اقتحام المواقع العسكرية إعداداً جيداً وتخطيطاً دقيقاً قد يفوق الإعداد والتخطيط لأشكال المقاومة الأخرى، من خلال تحديد الهدف المفترض استهدافه، وجمع كامل المعلومات والمعطيات الخاصة به، ودراسة إمكانيات وفرص اقتحامه والثغرات الموجودة فيه، ورسم خطة عملية استناداً لمعطيات الواقع الميداني، تراعي المفاجآت ودواعي الفشل، وتضع البدائل للاحتمالات المختلفة، وتنفيذ سليم وتطبيق دقيق، قد يتكلل بالنجاح، وقد يمنى بالفشل والإخفاق.

رابعا: اقتحام المستوطنات

خلقت التجارب العسكرية تطورا في التفكير لدى العسكريين والمقاومين، الذين استفادوا من تجارب سابقة على مدار أعوام الانتفاضة في عمليات لم تحقق النجاح المرجو منها، حيث حاولت بعض المجموعات العسكرية العمل في محيط المواقع والمستوطنات اليهودية، ولم تكن النتائج كاملة رغم محاولات اصطياد دوريات الاحتلال ودباباته على طرق تحركها من وإلى هذه المواقع، والوصفة الأخيرة التي اكتشفها القادة الميدانيون لقوى المقاومة هو تنفيذ العمل بعد الوصول إلى بيت العدو وليس مهاجمته من الخارج، وقد ثبت نجاح هذا الأسلوب في بعض العمليات.

وتمكنت المقاومة من اكتشاف وصفة جديدة لكيفية مواجهة المستوطنات اليهودية المحصنة والمنيعة، من خلال تنفيذ عدة عمليات عسكرية نوعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بقوة، وقد استفادت قوى المقاومة في قطاع غزة من تجارب تراكمية خلال أعوام من العمل العسكري في انتفاضة الأقصى، خصوصا في مجال اقتحام مواقع الاحتلال.

وقد علق صحفي إسرائيلي على هذا النوع من المقاومة المسلحة بالقول: إن تسلل (المخربين) إلى مستوطنة ما هو تحقيق لكابوس إسرائيلي قديم، "إرهاب" مروع منذ سنوات السبعين، نسخة منقحة وحديثة، والإحساس الذي سيسود هو انهيار سور آخر من أسوار الردع، وسيكون الرد الطبيعي هو الرغبة في إصلاح هذا الردع بالسرعة الممكنة".

جدول بأهم أشكال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي

قنابل المولوتوف والزجاجات الحارقة	الكمائن العسكرية
القوات الضاربة	العمليات الاستشهادية
إطلاق النار والكمائن المسلحة	تدمير المواقع العسكرية
اقتحام المستوطنات	حرب الأنفاق
الصواريخ والقذائف	صراع الأدمغة وحرب المخابرات
أسر الجنود والمستوطنين	

خامسا: حرب الأنفاق

تعتبر حرب الأنفاق أحد أهم وأخطر الأساليب العسكرية التي استخدمتها المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فعلاوة على كونها أسلوباً جديداً شق طريقه إلى قلب المعادلة الكفاحية، وحفر لنفسه موقعاً متميزاً في سلك العمل العسكري المقاوم، فإن البعد النوعي والاستراتيجي الذي يمثله، وما يحققه من آثار بشرية ومعنوية، يشكل تهديداً بالغاً وتحدياً منقطع النظير للآلة العسكرية الإسرائيلية المدججة بكافة آليات الحرب الفتاكة، والنظريات الأمنية التي يضرب بها المثل في اختزان كافة وسائل وإجراءات الحماية والوقاية واستباق ضربات الخصم، مما يدلل على حجم المأزق الذي عاشته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على وقع هذا التطور الفلسطيني المقاوم.

وتكمن خطورة أسلوب الأنفاق في ابتعاده عن ظروف وإجراءات المواجهة التقليدية، واعتماده على مفاجأة العدو بضربة عنيفة قاتلة، لا تدع له فرصة للنجاة والإفلات، أو تتيح له إمكانية المواجهة والتصدي والرد بالمثل.

فهو أسلوب يعتمد على العمل الهادئ الذي يتم بموجبه حفر نفق أو أنفاق تحت الأرض، بوسائل ومعدات بسيطة، والمثابرة على العمل دون ضجيج، وفق إحداثيات جغرافية معدة سلفاً،

دون أي ظهور مباشر على سطح الأرض، مما يحرم الاحتلال إمكانية التعامل مع هذا الموضوع، وإحباط المخطط الفلسطيني، أو التصدي له حال التنفيذ، كونه يعتمد على عامل المفاجأة الذي يربك العدو من خلال تفجير أو تفجيرات فورية متتابعة تحقق مبتغاها، وتنشر الموت والدمار في الموقع أو المكان المستهدف، وتوقع فيه أفدح الخسائر والعواقب.

وحسب المعلومات المتراكمة لدى أجهزة المخابرات الإسرائيلية فإن "الحفارين" المتخصصين بحفر الأنفاق يعتادون النزول إلى باطن الأرض بعد فترة طويلة من عدم شربهم للماء حتى لا يعرقوا، لأن العرق قد يتسبب بانهيار النفق أثناء العمل، ويتم الحفر بشكل عام بواسطة جهاز ميكانيكي وليس كهربائي حتى لا يصدر الضجيج.

ويرتكز جهاز الحفر على سلسلة تشبه تلك الموجودة في الدراجات الهوائية حيث تقوم بتحريك قطع حديدية تحفر الرمل، وأثناء تشغيل الماكينة ينام الرجل على ظهره، ويقوم بتحريك الدعاسات، وحقيقة أن الحفر يتم بعضلات الأرجل وهي الأقوى في عضلات الجسم، وتمكن من الصمود طويلا حتى يحتاج الشخص للقيام، ولضمان عدم حدوث انهيارات داخل النفق خلال وبعد حفره، غالبا ما يتم استخدام شكل مستطيل من الخشب المقوى لمنع حدوث أي انزلاقات رملية متوقعة.

ويلاحظ المراقبون أن قوى المقاومة كثفت في الآونة الأخيرة من انتفاضة الأقصى عملياتها من خلال أنفاق حفرتها، في ظل صعوبة الوصول إلى المواقع العسكرية الإسرائيلية، بسبب التحصينات الكبيرة، واستخدام التكنولوجيا المتطورة في حمايتها.

وقد اكتشفت قوات الاحتلال خلال أشهر ثلاثة فقط اثني عشر نفقاً، وعلى ضوء ذلك هدمت عشرات المنازل القريبة من الشريط الحدودي، وسبقتها السلطة الفلسطينية باكتشاف وتدمير ما يزيد على 25 نفقاً، مما جعل القيادات العسكرية لجيش الاحتلال تصف ظاهرة الأنفاق بأنها "أنبوب الأكسجين للنشاطات المعادية".

سادسا: الصواريخ والقذائف

دخلت المقاومة الفلسطينية مرحلة جديدة من المواجهة، باستخدامها لأسلوب الصواريخ والقذائف، واستطاعت تهديد أمن الإسرائيليين من جنود ومستوطنين، وبوقوع عدد من القتلى، ناهيك عن عدد أكبر من الإصابات، جراء سقوط قذائف وصواريخ المقاومة على المستوطنات اليهودية والمواقع العسكرية، وفشل كل محاولات جيش الاحتلال من منعها، دخلت المقاومة مع الاحتلال الإسرائيلي في معادلة صراع جديدة.

وتنقسم الصواريخ للأنواع التالية: صواريخ القسام، قذائف الهاون، "آر بي جي"، "الياسين"، وصواريخ "البتار" المضاد للدروع، وجاء هذا التنوع في إنتاجها في ظل ما نقل عن رئيس قسم الأبحاث في هيئة الاستخبارات العسكرية "يوسي كوبرفاسر" أن بعض المنظمات تواصل محاولاتها لارتكاب هجمات إستراتيجية داخل إسرائيل، علما بأن الفلسطينيين ما زالوا يواصلون إنتاج الوسائل القتالية بما فيها القذائف الصاروخية.

وتتفق جميع الآراء الإسرائيلية السياسية والعسكرية على حد سواء، على اعتبار صواريخ القسام خطراً متصاعداً على قوات الاحتلال والمستوطنات في آن واحد، باستثناء بعض السياسيين الذين خففوا من وطأتها لاعتبارات سياسية، ومنهم "شمعون بيريس" و"دوف فايسغلاس" المستشار الخاص لشارون الذي وصف الصواريخ بـ"الأنابيب الطائرة"!

وفي هذا السياق يقول "آفي ديختر" رئيس جهاز الأمن الداخلي "الشاباك" في سياق تقرير أمني قدمه إلى الحكومة بأن نظام إطلاق صواريخ القسام نظام مرتب على نحو يثير الإعجاب، فثمة تدرج منظم، يبدأ بالبحث والتطوير، يتلوه إنتاج الأجزاء، فالتركيب، ثم توزيع الأدوار ميدانياً والمسؤولية عن عملية الإطلاق، معتبراً أن تواجد الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية لا يساعد بالضرورة على منع إطلاقها.

بل وصل الأمر ببعض التقارير الأمنية للحديث عن عدم قدرة رئيس الوزراء "أرئيل شارون" على النوم بسبب مشكلة الصواريخ التي أقسم الفلسطينيون أن يمطروا بها رؤوس

تمرين

الإسرائيليين، بعد أن استصعب عليهم القيام بعمليات استشهادية داخل المناطق المحتلة عام 48 بسبب الإجراءات الأمنية المشددة.

وقد أثارت الصواريخ المتساقطةعلى "سديروت" أزمة واسعة في الدولة العبرية، وتجلت أبعادها الميدانية في مستوطنة "سديروت" من خلال:

1- الدخول الدوري للملاجئ تحت الأرض.
2- تعطل الدراسة في جميع المدارس والمؤسسات التعليميةز
3- خلو المارة من الشوارع وكأن المستوطنة تخضع لنظام حظر التجولز
4- ارتفاع معدل الفرار من المستوطنة، حيث أعرب عدد من المستوطنين عن نيتهم مغادرتها بسياراتهم الخاصة، وستقوم كل عائلة بتعليق لافتة على السيارة كتب عليها "نحن السكان لسنا في المدينة، ولن ننام هنا بأي ثمن".
5- إعلان كثير من سكانها غضبهم ونقمتهم على شارون وحكومته، ومنهم "إيلي مويال" رئيس البلدية الذي رأى أن ترك المدينة يعتبر تحقيقاً لأهداف الفلسطينيين، وأضاف "أنا مثلهم أخاف من صواريخ القسام"، والتهديد بالقيام بهجرة جماعية حال استمرار تساقط الصواريخ، حيث أن حافلات خصصت لنقل من يرغب من المستوطنة مغادرتها، وتوقعت المصادر أن يرحل ما يقارب 300 إلى 400 عائلة، إلى بلدات مختلفة، حيث يسكن أقرباء لهم، وجرى العمل على تنظيم حملة في فنادق تل أبيب لإيواء آخرين ممن يرغبون في ترك "سديروت"، والمشاركة في هذه الخطوة.

وتؤكد التحليلات العسكرية أن عدة وسائل استخدمها الجيش لمنع إطلاق الصواريخ، هي:

1- الحملات العسكرية المتكررة على شمال القطاع وشرقه،
2- قصف الورش الصناعية والمخارط،
3- منظومات الإنذار الأمنية داخل المستوطنات المحاذية للقطاع،
4- الطلب من السلطة الفلسطينية نشر قواتها شمال غزة لمنع إطلاق الصواريخ.

التصور العسكري الإسرائيلي للمدى الذي قد تصله صواريخ المقاومة الفلسطينية

ولكن يبدو أن الذراع العسكرية الإسرائيلية الطويلة، أصبحت عاجزة وعديمة الجدوى في مواجهة ابتكارات المقاومة المتتالية، إن كان في تصنيع الصواريخ المحلية أو بعمليات الأنفاق المفخخة، بل إن الخارجية الإسرائيلية أخذت يدها المقطوعة وبدأت عملية استجداء لمساعدة دولية، من خلال حملة دبلوماسية قامت بها لوقف إطلاق صواريخ "القسام".

وشكل تصعيد المقاومة لقصفها الصاروخي على مستوطنات غزة وبعض التجمعات الاستيطانية داخل الخط الأخضر المجاورة للقطاع وخاصة في النقب، أزمة سياسية وعسكرية إسرائيلية، لاسيما في ظل الضغوط التي يمارسها المستوطنون لوقف عمليات القصف التي أصبحت توقع قتلى وجرحى وتدميراً كبيراً أكثر من ذي قبل، حيث خرجوا في مظاهرات كبيرة في بعض المدن مطالبين بوقفها، علما بأن أهم البلدات التي استهدفتها صواريخ القسام هي: مدينة عسقلان، سديروت، كيبوتس يئيري، كفار سعد، كفار عزة، نحال عوز، عليت، كيسوفيم، نتيف عتسرا، معبر كارني، فيكيم، نير عام، كيرم شالوم، نتيفوت.

وقد أقر الخبير الأمني والاستراتيجي "زئيف شيف" بإخفاق أجهزة الأمن بإيجاد رد على الصواريخ المحلية الصنع على مدى الستة أعوام الماضية، معتبراً أن ذلك يشكل خطراً استراتيجياً على الدولة، وبحسبه فإن استنتاجين عسكريين مركزيين واستنتاج سياسي هام تنبع من واقع عدم القدرة على إيجاد رد على صواريخ القسام، وهذه الاستنتاجات هي:

1- إذا كانت في المستقبل هجمات مشابهة لسلاح صاروخي من أراضي الضفة على مدن إسرائيلية، لن يكون لإسرائيل مفر من العودة إلى إعادة احتلال المنطقة، موضحاً أن هذه هي التعليمات الجديدة التي صدرت للجيش الإسرائيلي.

2- منظومة الصواريخ الكبرى لحزب الله في جنوب لبنان، والتي تستند إلى الصواريخ التي تلقتها من إيران وسوريا.

3- وبالتالي فإنه إذا تعلمنا من فشل الجيش الإسرائيلي حيال صواريخ القسام، فمن المشكوك فيه أن يكون لإسرائيل رد كاف على تهديد صواريخ حزب الله، وحتى لو دمرت 80% منها، سيواصل أكثر من مليون من السكان في شمالي البلاد البقاء في الملاجئ، أما مصانع المنطقة ومدارسها ستكون مغلقة.

4- خطة خريطة الطريق، حيث أنه لا يوجد أي احتمال في أن تسير الخطة إذا ما بقيت حماس ومقربوها مسلحة وتملك جيشاً خاصاً بها يهدد إسرائيل.. هذه ص حرب، وليس تسوية سياسية.

شكل تصعيد المقاومة لقصفها الصاروخي على التجمعات الاستيطانية أزمة سياسية وعسكرية إسرائيلية، مع الضغوط التي يمارسها المستوطنون لوقف عمليات القصف التي أوقعت قتلى وجرحى وتدميراً كبيراً أكثر من ذي قبل.

سابعا: صراع الأدمغة وحرب المخابر

المقصود بها، الحرب السرية غير ... الشاباك، وبين قوى المقاومة وخاصة الأجنحة العسكرية، وقد اتخذت هذه الحرب العديد من الأشكال والمراحل، لعل أهمها العمليات الأمنية الناجحة التي نفذتها قوى المقاومة ضد أجهزة الأمن الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى، وقد شهدت السنوات الأخيرة عدة محاولات للتعرّض لضباط الاستخبارات، عن طريق عملاء مزدوجين.

من جهة أخرى، فقد تبدى نجاح المقاومة في صراعها الاستخباري مع المخابرات الإسرائيلية، من خلال الفشل في تحديد المواصفات الجماعية المشتركة (Profile) للمقاومين منفذي العمليات الفدائية كي يتم تحديد إستراتيجية مضادة، ولم يتم وضع مواصفات دقيقة مشتركة لهم، لأنهم عكسوا التركيبة الاجتماعية للشعب الفلسطيني، فمنهم المتدين والعلماني، ومنهم المتعلم ومحدود التعليم، ومنهم المتزوج وأب الأولاد، ومنهم الأعزب، ومنهم الشاب ومن هو في منتصف العمر، ومنهم ابن القرية، وابن مخيم اللاجئين، وابن المدينة.

وقد تجلى هذا الفشل من خلال ما عرف بـ"ضياع المواصفات المشتركة"، ففي حين بقيت الخلفية الدينية لدى معظم الاستشهاديين من عناصر حماس والجهاد، فوجئت المخابرات باستشهاديين جدد من الجبهة الشعبية وحركة فتح، وفي حين أيقن رجال الأمن أن منفذي العمليات الاستشهادية هم من الشبان، خرجت لهم سلسلة طويلة من الفتيات ممن نفذن عمليات استشهادية موجعة.

كما تجلى انتصار المقاومة الاستخباري على صعيد حرب الأنفاق، فحسب الدوائر العسكرية نجح المقاومون في حفر بعض الأنفاق المفخخة على مسمع ومرأى من قوات الاحتلال، إذ أن أحد الأمكنة التي بدئ الحفر فيها يبعد ستمائة متر فقط عن أبراج المراقبة العسكرية المنتشرة على طول الشريط الحدودي، علما بأن الجنود الذين يتمركزون على هذه الأبراج مكلفون بمراقبة ورصد كل ما يجري في المنطقة وعلى بعد كيلومترين على مدار الساعة، كما أن هذه المنطقة التي حفر فيها النفق، تخضع لرصد متواصل من قبل عدد من طائرات الاستطلاع التي تنقل أي تحرك مشبوه إلى قيادة الجيش، مهما كان التحرك بسيطا.

الأكثر خطورة في النجاح الاستخباري للمقاومة، يكمن في أن بعض المناطق التي حفر فيها المقاومون أنفاقهم سبق لقوات الاحتلال أن قامت بتجريفها أكثر من مرة، ويكاد لا يخلو يوم لا تصل فيه قوات الاحتلال للمنطقة وتجري فيها عمليات تمشيط.

بل إن أكثر ما أثار غضب قادة الجيش يكمن في فشل الأجهزة الأمنية في الوصول إلى خيط رفيع لعمليات الأنفاق، لاسيما وأن عددا كبيرا من المقاومين يشتركون في تنفيذها وإعدادها، وتستغرق زمنا لا يقل عن أربعة أشهر، ولعل ذلك ما دعا المراسل العسكري "ألون بن دافيد" للقول: الذي يثير الحنق والمرارة أن عمليات بهذا الحجم والتحضيرات تلزم استخدام عشرات العناصر في التحضير لها، فهل يعقل ألا تنتبه المخابرات لهذه التحضيرات؟

فيما شدد "روني دانيئيل" على أن الفشل الاستخباري يمثل في المقابل نصرا غير مسبوق في مجال استخبارات المقاومة، فقدرتها على إخفاء مخططاتها على الرغم من وسائل الرصد المتعددة التي توظفها إسرائيل وعلى مدار الساعة يشكل إنجازا غير مسبوق لها.

ثامنا: أسر الجنود والمستوطنين

تعدُّ عمليات أسر الجنود والمستوطنين من أجل التفاوض عليهم لتحقيق أهداف وطنية، سمة بارزة تميزت بها المقاومتان الفلسطينية واللبنانية، وكشفت تلك العمليات بتنوعها وبطرائق تخطيطها وتنفيذها عن ذكاء شديد وإبداع متميز، والمتتبع للأحداث يتضح له مدى الاهتمام البالغ الذي توليه قوى المقاومة لقضية الأسرى، حيث أن هذا الدور تعمّد بالدم خلال مسيرة سنوات طويلة نفذت فيها الأجنحة العسكرية لقوى المقاومة، وخاصة حركة حماس العديد من عمليات الأسر لجنود ومستوطنين.

ولعل نجاح قوى المقاومة بأسر جندي إسرائيلي خلال عملية "الوهم المبدد" النوعية بتاريخ 2006/6/25، وأسر المقاومة اللبنانية لجنديين خلال عملية "الوعد الصادق" بتاريخ 2006/7/12، أعادت إلى الأذهان عمليات الأسر التي نفذتها المقاومتان خلال سنوات الصراع مع الاحتلال.

وتعدُّ حركة حماس الفصيل الأكثر بروزا الذي تمكن من القيام بعمليات أسر لجنود داخل الأرض المحتلة، حيث جرت العديد من العمليات النوعية في تاريخ المقاومة لكنها كانت في الخارج، فيما كان الجندي "جلعاد شاليت" هو آخر حالة وليست الأخيرة في هذا المسلسل المتواصل، وقد كان الهدف دائما وما زال الأسرى والمعتقلين في السجون.. تلك القضية الإنسانية التي يغمض العالم عينيه عنها.

وقد اعتبر خبراء ومحلّلون أنّ لجوء المقاومة إلى عمليات خطف العسكريّين يأتي في طور إحياء إستراتيجية ثابتة اعتمدتها

تمرين

فوجئ الإسرائيليون بقدرة المقاومة على محاولات تنفيذ عمليات أسر لجنودهم، لمبادلتهم بأسرى فلسطينيين،، تكلم عن أبرز هذه المحاولات، وطرق المقاومة في تنفيذها.

المقاومة منذ زمن بعيد، لاسيما
وأنّ هناك عوامل متعدّدة من
شأنها أنْ تساعد في اعتماد هذه الإستراتيجية، وفي الوقت ذاته هناك عوامل تعترض سبيل تطبيقها بالشكل المطلوب، خاصة وأنّ مثل هذه العمليات ذات جدوى سياسيّة ودوليّة أكبر من باقي أشكال المقاومة.

ولذلك فإنّ أسر الجنود من قِبَل المقاومة يعدُّ إستراتيجية ثابتة، ولم تكنْ حادثة الأسر في عملية "كرم أبو سالم" أمراً جديداً، فالسنوات الماضية كلّها شهدت محاولاتٍ عدَّة؛ منها ما نجح ومنها ما فشل، ومن العوامل الأساسية التي تدفع إلى اعتماد مثل هذه الإستراتيجية من قِبَل المقاومة، قضية الأسرى الذي تحتجزهم سلطات الاحتلال في سجونها، لاسيّما أنّ أعدادهم كبيرة وهناك جزءٌ منهم من أصحاب الأحكام المرتفعة.. ولا يمكن أنْ تفرج إسرائيل عنهم بسهولة إذا لم يكنْ هناك ثمنٌ مقابل.

أمّا العامل الآخر فيتمثّل في أنّ الموقف الدولي بالتحديد والضغوط الخارجية التي تُفرَض على الفلسطينيين في حال تنفيذ عملية فدائية ضدّ أهداف إسرائيلية بالداخل المحتلّ عام 48 قد يُنظَر إليها على أنّها تستهدف مدنيّين، لكن في حال أسر الجنود فهذه النظرة لا توجد؛ لأنّ الهدف واضحٌ ولا جدال بخصوصه، مع العلم بأنه لا يمكن تصنيف الإسرائيليين بين عسكريّ ومدني بشكلٍ دقيق، فالغالبية هي إمّا أنها تخدم في الجيش أو أنها كانت تخدم في الماضي، أو أنها من العسكريين الاحتياط.

ومع ذلك تبقى إمكانية تطبيق هذه الإستراتيجية على الواقع الفلسطيني وإمكانية التحكّم بها كما هو الحال من قِبَل حزب الله اللبناني، مرتبطة بمجريات إدارة القضية من قِبَل المقاومة أمنيّاً وسياسياً بذكاءٍ، وضمن جغرافيا آمنة وشديدة السرية يمكن أنْ تُتَوّج بتسجيل نجاحٍ استراتيجي، وهو الإفراج عن الأسرى.

من جهة أخرى، فإنه يبدو من الصعب أنْ يكون الاعتماد على أسر الجنود أساساً في عمليات المقاومة بشكلٍ كاملٍ، إذْ أنّ هناك عوامل مهمّة في هذا الجانب تتمثّل في طبيعة التركيبة الجغرافية للأراضي الفلسطينية سواءً في الضفة أو القطاع والتي لا تساعد في سهولة إخفاء المختَطَفين من قِبَل الاحتلال، أو حتى إمكانية نصب كمائن للاختطاف.

فيما يتمثّل العامل الثاني في وجود أولويات يفرضها الواقع، فمثلاً هناك جملة من القضايا الأساسية في القضية الفلسطينية، والتي تحتاج لردٍّ ومقاومة بأشكال مختلفة، فالعدوان المتواصل وكذلك تهويد القدس ومصادرة الأراضي وعمليات القصف واستهداف المدنيّين؛ كلّ هذه الأحداث لا تسمح للمقاومة بالانتظار لمدّةٍ طويلة دون الرد على الجرائم الإسرائيلية، وهو بالتالي ما يدفعها لاستغلال أيّ فرصةٍ سانحة.

ملحق توضيحي لأبرز عناصر المقاومة الفلسطينية المسلحة

أساليب المقاومة	استهدافاتها	نتائجها الميدانية
إطلاق الأعيرة النارية	الجنود والمستوطنين	- زيادة عدد القتلى الإسرائيليين - رفع وتيرة الاحتياطات الأمنية - صعوبة حركة الإسرائيليين في الضفة والقطاع
الكمائن المسلحة	المستوطنات والمواقع	- تحميل دولة الاحتلال أعباء مادية وعسكرية - خلق بيئة عدم استقرار للمستوطنين

	العسكرية	- هجرة عكسية هربا من المستوطنات
القنابل المتفجرة والسيارات المفخخة	الجنود والمستوطنين والمرافق الاقتصادية	- خلق حالة رعب وهلع جماعية - استنفار أمني شامل واستدعاء قوات الاحتياط - تعطيل العديد من مظاهر الحياة الطبيعية - أضرار اقتصادية كبيرة
العمليات الاستشهادية	الشوارع ووسائل النقل والتجمعات التجارية	- تدمير نفسية جيش الاحتلال والمستوطنين - هز استقرار المستوطنين بصورة لم يسبق لها مثيل - إشغال الإسرائيليين بتوفير وسائل الحماية

- **مراجع الفصل**

1- رياض الريس، المسار الصعب: المقاومة الفلسطينية: منظماتها، أشخاصها، علاقاتها، دار النهار، بيروت، ط1، 1976.
2- يزيد صايغ، جيش التحرير الفلسطيني تحديات مرحلة التكوين، الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 35، صيف 1998.
3- زكريا السنوار، العمل الفدائي في قطاع غزة من 1967 – 1973، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003.
4- ماهر الشريف، البحث عن كيان..دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، نيقوسيا، ط1، 1995.
5- سليم تماري، مخاطر الرتابة.. العصيان المحدود والمجتمع المدني، الدراسات الفلسطينية، ع3، صيف 1990.
6- حازم الشنار، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة، القدس، الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية، 1989.
7- صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.
8- جميل، محمد، نظرة في واقع الإحلال الصهيوني، مكتبة ابن القيم، دمشق، 2005.
9- مركز الدراسات الفلسطينية، الانتفاضة الشعبية مقدماتها، إنجازاتها، ندوة، دمشق، 1988.
10- عبد القادر ياسين، الحركة السياسية في قطاع غزة 1948-1987، مجلة صامد، ع23، تموز 1988.

11- محسن صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، القاهرة، مركز الإعلام العربي، 2003.
12- فايز الرنتيسي، أضواء على مسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة 1948-1986، الدوحة، مؤسسة العهد، 1987.
13- صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، بدون مكان ولا دار نشر، 1978.
14- سيلفي منصور، جيل الانتفاضة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.
15- غسان دوعر، موعد مع الشاباك: دراسة في النشاط العسكري لكتائب القسام، لندن، فلسطين المسلمة، 1995.
16- أحمد جمال، حرب السكاكين جبهة الانتفاضة المتقدة، فلسطين المسلمة، ع9، أيلول 1992.
17- زياد أبو صالح، ورشاد المدني، حرب السكاكين في نظر الإسرائيليين، (عمان، دار الجليل للنشر، 1991.
18- أحمد البقالي، لماذا استحال القضاء على الانتفاضة؟ الشرق الأوسط، لندن، 1988/6/19.
19- جورج العبد، المجتمع المدني في ظل الانتفاضة والحركة الوطنية، الدراسات الفلسطينية، ع5، شتاء 1991.
20- يوسف أبو سمرة، آثار الانتفاضة داخل "إسرائيل"، السياسة الدولية، ع96، نيسان 1989.
21- يوسف كعوش، الدروس المستفادة من الحروب العربية الإسرائيلية، عمان، دار الفلاح للنشر والتوزيع، 1993.
22- كمال إبراهيم، الانتفاضة تتحول إلى حرب عصابات غير مسلحة، نشرة الملف، ع3، آذار 1988.
23- أحمد عبد العزيز، عسكرة الانتفاضة وإيجابية المرحلة، فلسطين المسلمة، ع5، أيار 1993.
24- شلومو سيبريسكي، ثمن الغطرسة: الاحتلال والثمن الذي يدفعه 1967-2005، (تل أبيب، مركز أدفا، 2005.
25- محمد السيد سعيد، ندوة الانتفاضة: السياق التاريخي والقوى الفاعلة، المستقبل العربي، ع111، أيار 1988.
26- خالد عايد، نشاط حماس العسكري في المرآة الإسرائيلية، الدراسات الفلسطينية، ع13، شتاء 1993.
27- محمد خالد الأزعر، ثورة 1936 وانتفاضة 1987، شؤون فلسطينية، ع199، تشرين أول 1989.
28- سليمان صالح، الانتفاضة الفلسطينية، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1992.
29- مصطفى، عبد التواب، العمليات الاستشهادية: ترف أم ممر إجباري، دار الكلمة، القاهرة، 2003.

الفصل الخامس
سياسات التهويد والاستيطان في القدس

- **أهداف الفصل:** عزيزي الطالب: يتوقع منك بعد دراستك هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

1- تتعرف إلى أهم الإجراءات التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتهويد القدس.

2- الوصول إلى الأسباب الحقيقية للقيام بتلك الإجراءات الهادفة لفرض الأمر الواقع.
3- التعرف على مختلف المراحل المختلفة من الاستيطان في القدس، بدءً من العام 1948.
4- توضيح أثر المخططات الاستيطانية والتهويدية على مستقبل المقدسيين في المدينة.

- **الوسائط المساعدة:** يمكن للطالب الرجوع إلى المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الفصل، إلى جانب نظام Moodle التابع لجامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة.

- **أقسام الفصل:**

أولاً: القدس عشية حرب العام 1948
ثانياً: قرار ضم القدس بعد العام 1967
ثالثاً: الاستيطان ومخططاته في القدس بعد 1967
رابعاً: التهجير من القدس.. أنواعه وأساليبه
خامساً: هدم البيوت
سادساً: سحب الهويات
سابعاً: تهويد التعليم
ثامناً: الأوضاع الاقتصادية
تاسعاً: انتهاك المقدسات
عاشراً: تهويد الأسماء العربية والإسلامية
حادي عشر: تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس

- **مقدمة**

تعتبر القدس من أقدم المدن في التاريخ الإنساني، وقد حظيت بمكانة خاصة ومقدسة لدى أتباع الرسالات السماوية، وقد هدمت وأعيد بناؤها أكثر من 18 مرة في التاريخ، وترجع نشأتها إلى 5000 سنة ق.م، حيث شيدها الكنعانيون، ومنحوها اسمها، وفي 3000 ق.م. سكنها العرب اليبوسيون، وأقاموا المدينة في مكانها الحالي، وهي تقع على خط العرض 31.52 شمالاً، وعلى خط الطول 35.13 شرقي جرينتش، وترتفع 892م عن سطح البحر.

وأطلق اليبوسيون عليها اسم مدينة السلام، نسبة إلى سالم أو شالم "إله السلام" عندهم، وقد ظهرت في هذه المدينة جماعة آمنت بالتوحيد برعاية ملكها "ملكي صادق"، وقد وسع ملكي صادق المدينة وأطلق عليها اسم "أور سالم" أي مدينة السلام. وحملت القدس العديد من الأسماء عبر مراحل التاريخ، ورغم هذا التعدد إلا أنها حافظت على اسمها الكنعاني العربي.

وقد شيدت النواة الأولى للقدس على تلال الظهور (الطور أو تل أوفل)، المطلة على بلدة سلوان، إلى الجنوب الشرقي من المسجد الأقصى، لكن هذه النواة تغيرت مع الزمن وحلت محلها نواة رئيسية تقوم على أربعة جبال:

1- جبل موريا (ويعني: المختار) القائم عليه مسجد الصخرة والمسجد الأقصى،
2- جبل صهيون، وهو يعرف بجبل النبي داوود، (ويعني: الجبل المشمس الجاف)، وهو يشكل الجزء الجنوبي الغربي من جبال بيت المقدس الأربعة،

3- جبل أكرا، حيث توجد كنيسة القيامة،
4- جبل بزيتا (ويعني: بيت الزيتون) في الشمال الشرقي للمدينة بين باب الساهرة وباب حطة، وهي المرتفعات التي تقع داخل السور فيما يعرف اليوم بالقدس القديمة.

وقد أحيطت مدينة القدس القديمة بالأسوار، كان آخرها السور الحالي الذي بناه السلطان العثماني سليمان القانوني، وعندما ضاقت المدينة بسكانها من المسلمين والمسيحيين، انتقل هؤلاء للتوسع خارج أسوار البلدة القديمة تجاه الغرب، مستفيدين من حالة الأمن التي انتشرت في العهد العثماني، وحيازتهم لملكيات كبيرة من الأراضي في منطقة غرب القدس.

وأول من سكن هذه المنطقة العرب من المسلمين والمسيحيين ثم لحق بهم اليهود، وخاصة بعد أن أدى النزاع حول حائط البراق (المبكي) بين المسلمين واليهود 1920و 1929، ثم تصاعد التوتر السياسي في الثلاثينات (1933و 1936-1939) مع تصاعد المشروع المشروع الصهيوني وتأزم العلاقة بين الطرفين، وترتب على هذا الصراع هجرة اليهود من الأحياء الإسلامية إلى الأحياء الجديدة خارج السور، إلى أن غادرت آخر أسرة يهودية تلك الأحياء في سنة 1936. وبالتالي فإن الأملاك اليهودية ـ على قلتها ـ في الحي بيعت أو أُجِّرَتْ أو هُجِرَتْ.

وقد أطلق على ذلك الجزء الغربي "القدس الجديدة"، حيث بنيت على أسس معمارية حديثة. كما عرفت باسم "القدس الغربية".

قامت القدس على 4 جبال، هي: موريا القائم عليه مسجد الصخرة والمسجد الأقصى، صهيون، ويعرف بجبل النبي داوود، وأكرا، حيث كنيسة القيامة، وبزيتا ويعني بيت الزيتون.

وقد استهدف الاستيطان اليهودي القدس أكثر من غيرها من أنحاء فلسطين، حيث أقيمت العديد من الأحياء اليهودية في القدس منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أقيم حي "يم ، ليكون نواة للأحياء اليهودية في المدينة، ثم حاييم" في المسكوبية سنة 1858.

وشهد العام 1863 تأسيس أول بلدية للقدس، ما أسرع ب الفلسطينيين للسيطرة عليها، وخاصة في عهد الاحتلال البريطاني، الذي ساهم مساهمة كبيرة في تغيير البنية القانونية والتشريعية لحيازة الأراضي في فلسطين، وقام بتغيير قوانين الهجرة والجنسية، والتي ساهمت في انتقال الأراضي لليهود وتسللهم بأعداد كبيرة إلى فلسطين، بعد أن كان محظورا عليه ذلك، هذا إضافة إلى الإجراءات الإدارية التي كانت تضم الأحياء اليهودية في مدينة القدس إلى المخطط البلدي، بينما تستثني الأحياء العربية.

كان المخطط البلدي في العهد البريطاني يمتد ناحية الغرب، ويضم الأحياء اليهودية التالية: "جفعات شاؤول، وشخنات مونتفيوري، وبيت مكيرم، وشخنات مبوعليم، وبيت فجان" التي تبعد عن أسوار المدينة سبعة كيلومترات، بينما اقتصر الامتداد من الجهتين الجنوبية والشرقية على بضعة مئات من الأمتار.

ووقفت حدود البلدية أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة، ومنها قرى عربية كبيرة بقيت خارج الحدود مثل: "الطور وشعفاط ولفتا، ودير ياسين، وسلوان، والعيسوية، وعين كارم، والمالحة، وبيت صفافا" على الرغم من أن هذه القرى تعتبر من ضواحي المدينة.

ثم جرى ترسيم الحدود البلدية سنة 1921، حيث ضمّت حدود البلدية القديمة وقطاعاً عرضياً بعرض 400 متر، على طول الجانب الشرقي لسور المدينة، بالإضافة إلى أحياء باب الساهرة ووادي الجوز والشيخ جراح من الناحية الشمالية. ومن الناحية الجنوبية انتهى خط الحدود إلى سور المدينة فقط، أما الناحية الغربية، التي تعادل مساحتها أضعاف القسم الشرقي، فقد شملتها الحدود لاحتوائها على تجمّعات يهودية كبيرة، بالإضافة إلى بعض التجمّعات العربية (القطمون،

تمرين:
ترك اليبوسيون بصماتهم التاريخية المبكرة على مدينة القدس..اذكرها مع الشرح، مشيراً إلى أهم معالمهم التاريخية الباقية حتى اليوم.

والبقعة الفوقا والتحتا، والطالبية، والوعرية، والشيخ بدر، ومأمن الله).

أما المخطط الثاني لحدود البلدية، فقد وُضِع سنة 1946، وجرى بموجبه توسيع منطقة خدماتها، غير أن التوسيع تركز أيضاً على القسم الغربي ليتسنى استيعاب وضم الأحياء اليهودية الجديدة التي بقيت خارج منطقة التنظيم العام سنة 1931. وفي الجزء الشرقي أضيفت قرية سلوان من الناحية الجنوبية، وادي الجوز، وبلغت مساحة المدينة وفق هذا المخطط 20.199 دونماً، توزعت ملكيّتها على النحو التالي:

أملاك إسلامية	%40	أملاك مسيحية	%13.86
أملاك يهودية	%26.13	أملاك حكومية وبلدية	%2.9
طرق وسكك حديدية	%17.12	المجموع	%100

وازدادت المساحة المبنية من 4130 دونماً سنة 1918 إلى 7230 دونماً سنة 1948. وجاء قرار التقسيم والتدويل (1947- 1949) ليوصي مرة أخرى بتدويل القدس. وقد نص القرار على أنّ القدس ستكون "كياناً منفصلاً" (CorpusSeparatum) يقع بين الدولتين العربية واليهودية، ويخضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة إدارته بواسطة مجلس وصاية يقام لهذا الغرض. كما أنّه عين حدود القدس الخاضعة للتدويل بحيث شملت، إضافةً إلى المدينة ذاتها، أبو ديس شرقاً، وبيت لحم جنوباً، وعين كارم وموتسا وقالونيا غربا، وشعفاط شمالاً.

وقد تمكن الصهاينة من فرض المزيد من الحقائق على الأرض، خلال فترة الاحتلال البريطاني 1918-1948، كان من أهمها:

1- التأكيد على مركزية القدس في المشروع الصهيوني، من خلال تكثيف الاستيطان في ا لمدينة، حيث أسسوا 31 مستوطنة فيها ما بين عامي 1918-1948، وزادت أعدادهم من 33971 إلى 100000 نسمة،أي بمعدل اقترب من ثلاث مرات، مستفيدين من التسهيلات البريطانية في هذا المجال.

2- تعزيز مكانة القدس من خلال جعلها مقرا مركزيا للمؤسسات الصهيونية العاملة في مجال الهجرة والاستيطان والتمويل والتعليم والصحة والاقتصاد.

- **أولاً: القدس عشية حرب العام 1948**

نتج عن حرب العام 1948 سيطرة الحركة الصهيونية على الجزء الغربي من المدينة، في حين فشلت في السيطرة على الجزء الشرقي منها، والذي يقوم فيه مسجدي قبة الصخرة والمسجد الأقصى، ثم قسمت المدينة قسمين بعد أن وقعت السلطات الإسرائيلية والأردنية بتاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 على اتفاق لوقف إطلاق النار، بعد أن تمّ تعيين خطّ تقسيم القدس بين القسمين الشرقي والغربي للمدينة في 22 تموز (يوليو) 1948.

وهكذا، فإنه مع نهاية سنة 1948 كانت القدس قد قُسمت، وتوزّعت حدودها نتيجة خطّ وقف النار بحسب الجدول التالي:

توزيع حدود القدس بعد وقف إطلاق النار 1948

1	مناطق فلسطينية تحت السيطرة الأردنية	2.220 دونماً	%11.48
2	مناطق فلسطينية محتلة	16.261 دونماً	%84.12
3	مناطق حرام ومناطق للأمم المتحدة	850 دونماً	%4.39
	المجموع	19.331 دونماً	%100

هكذا وبعد اتفاق الهدنة بين الطرفين الأردني و"الإسرائيلي" في 4 آذار (مارس) 1949 تأكّدت حقيقة اقتسام القدس بينهما، انسجاماً مع الموقف السياسي لكلّ منهما، المعارض لتدويل المدينة. وفي 13 تموز (يوليو) 1951 أُجرِيت أول انتخابات لبلدية القدس العربية الشرقية.

وقد أوْلَتْ البلدية تعيين حدودها البلدية وتوسيعها اهتماماً خاصاً، وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية ومواجهة استفحال الضائقة السكنية. وصودق على أول مخطط يبيّن حدود بلدية القدس (القدس الشرقية) في 1 نيسان (إبريل) 1952.

وجرى ضمّ المناطق التالية إلى مناطق صلاحية البلدية: قرية سلوان، ورأس العمود، والصوانة، وأرض السمار، والجزء الجنوبي من قرية شعفاط، وأصبحت المساحة الواقعة ضمن صلاحية البلدية 6.5 كم2 بينما لم تزِد مساحة الجزء المبنيّ منها على 3 كم2.

وفي 12 شباط 1957، قرّر مجلس البلدية توسيع حدود البلدية التي كانت ضيّقة نتيجة القيود التي وضعها "كاندل" لمنع البناء على سفوح جبل الزيتون والسفح الغربية والجنوبية لجبل المشارف (جبل سكوبس)، بالإضافة إلى وجود مساحات كبيرة تابعة للأدْيرة والكنائس، ووجود مشكلات أخرى، مثل كوْن أغلبية الأرض مشاعاً ولم تجر في شأنها أية تسوية (مثل الشيخ جراح وشعفاط).

وهكذا، ناقش مجلس مدينة القدس في حزيران (يونيو) 1958 مشروع توسيع حدود البلدية شمالاً، بحيث تشمل منطقةً عرضها 500 متر من كلا جانبي الشارع الرئيسي المؤدي إلى رام الله وصولاً إلى مطار قلندية.

واستمرّت مناقشة موضوع توسيع حدود البلدية، بما في ذلك وضع مخطط هيكلي رئيسي للبلدية حتى سنة 1959، من دون نتيجة. وفي أيلول (سبتمبر) 1959، أعلن تحويل بلدية القدس إلى أمانة القدس، لكنْ هذا التغيير في الاسم لم يتبعْه تغيير في حجم الميزانيات أو المساعدات.

وفي سنة 1964، بعد انتخابات سنة 1963، كان هناك توصية بتوسيع حدود بلدية القدس لتصبح مساحتها (75 كم2)، لكن نشوب حرب 1967أوقف المشروع، وبقيت حدود البلدية على ما كانت عليه في الخمسينيات.

أمّا القدس الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية فقد توسّعت في اتجاه الغرب والجنوب الغربي، وضمّت إليها أحياء جديد وقرى عين كارم، وبيت صفافا، ودير ياسين

تمرين: كيف تعاملت السلطات الإسرائيلية مع مدينة القدس سياسياً وسكانياً بعد حرب العام 1948؟

وقد شرعت بلدية القدس الغربية في إعداد مخطط هيكلي للمدينة سنة 1964 ثم أعيد تصميم المخطط سنة 1968.

- **استيطان القدس بعد العام 1948**

بدأت أعمال الاستيطان في مدينة القدس مباشرة بعد سقوط الأحياء العربية في الشطر الغربي من المدينة عام 1948، حيث شهدت القدس هجرة يهودية جماعية بدأت في أواخر شهر ديسمبر 1948، استهدفت قرية عين كارم العربية، وفي منتصف شهر مارس 1949 طلب المقدم موشيه ديان، الحاكم العسكري في القدس، توطين اليهود فوراً في الأحياء العربية الجنوبية المهجَّرة من المدينة، (تلبيوت، رمات رحيل، أبو ثور) كجزء من فرض الحقائق على الأرض قبل أن تتعرض "إسرائيل" للضغط الدولي.

وبنهاية مارس 1949، كانت جميع الأحياء العربية سابقا في الجزء الغربي من القدس (باستثناء أبو ثور) مأهولة باليهود، معظمهم مهاجرون جدد. وفي صيف 1949، تم إسكان بضع مئات من المهاجرين الجدد من أوربا الشرقية، في دير ياسين، على الرغم من الاحتجاج الشديد الذي قدمه رجال فكر كبار من المستوطنين اليهود في فلسطين إلى بن غوريون، من بينهم مارتن بوبر، وعكيفا ارنست سيمون، لخصوصية دير يا سين وما حدث فيها من أعمال القتل من قبل العصابات الصهيونية، ومن ثم الخوف من ردات فعل عنيفة.

إلا أن تلك الدعوات لم تلق آذانا صاغية، فبعد سنة من مذبحة دير ياسين، أقيمت مستوطنة (جفعات شاؤول "ب")على أنقاض دير ياسين. وحضر تدشين المستوطنة بعض الوزراء وكبار الحاخامات، ورئيس بلدية القدس.

كانت أول توصية بإسكان القرى العربية المهجَّرة قد جاءت في 23 سبتمبر 1948، من قبل الحاكم العسكري العام، العميد أفنير. "و كان الهدف من ملء المناطق والقرى العربية في القدس وبقية فلسطين بالسكان اليهود، لا يقل أهمية عن توطين المهاجرين الجدد، إذا لو بقيت هذه المناطق خالية من السكان المدنيين "سيبدو موقف "إسرائيل" ضعيفا في مطالبتها بالحصول على مكاسب إقليمية عندما تبدأ المفاوضات حول رسم الحدود".

كما أن بقاء القرى المهجرة، كما رأى فايتس "أنها ستغري اللاجئين العرب الذين سيحاولون التسلل والعودة إلى قراهم". وقد مثل توطين المهاجرين اليهود في بيوت فلسطينية مهجورة علامة بارزة في العمل الاستيطاني في تلك المرحلة، سواء في مدينة القدس أو بقية المدن الفلسطينية الأخرى التي أصبحت جزءاً من إسرائيل.

وقد تمكنت إسرائيل خلال السنوات الأولى لاحتلال المدينة من بناء أكثر من خمسين مستوطنة، وقع معظمها في المحيط الغربي للقدس، كما أقيمت فوق أنقاض البلدات العربية التي تم تهجير أصحابها منذ عام ١٩٤٨، أو فوق أراضي وقفية وأميرية في محيط القدس وداخل حدود البلدية.

بدأت أعمال الاستيطان في القدس فور سقوط الأحياء العربية في الشطر الغربي منها عام 1948، حيث شهدت هجرة يهودية جماعية بدأت أواخر ذلك العام.

- **ثانياً: قرار ضم القدس بعد العام 1967**

بعد سقوط مدينة القدس مباشرة تحت الاحتلال [illegible] الثلاث الأولي التي تلت الاحتلال، وقبل ضم المدينة رسميا، قامت السلطات "الإسرائيلية"بدمج شطري المدينة، بإزالة بوابة مندلباوم، التي شكلت بوابة العبور بين شطري المدينة ما بين سنتي 1949-1967، جنباً إلى جنب مع بقية إشارات خط وقف إطلاق النار القديم.

ومدت شبكة الباصات الإسرائيلية خطوطها بين شطري المدينة، وجرى توحيد شبكات المياه والمجاري والمرافق الصحية وخدمات الكهرباء والهاتف على عجل، وأُزيلت العوائق المادية التي كانت تقسم المدينة، وأضيفت اللغة العبرية على أسماء الشوارع واللافتات، ووضعت إشارات ضوئية جديدة لتوجيه حركة السير من البلدة القديمة وإليها.

وقد ساهمت بلدية القدس الغربية بشكل فعال في جميع هذه الإجراءات، على الرغم من كون المدينة خاضعة للحكم العسكري وتنطبق عليها قواعد القانون الدولي للمناطق الخاضعة للاحتلال.

بدأت إجراءات فرض السيطرة رسمياً علي المدينة بسرعة، من خلال الضم والاستيطان. من خلال إجراء السلطات المحتلة لإحصاء سكاني للمناطق التي سيتم ضمها.

ولإضفاء طابع قانوني على المناطق التي تم احتلالها تم سن ثلاثة قوانين بتاريخ 1967/6/27، وهي قانون تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم 11) لسنة 1967، وقانون تعديل قانون البلديات رقم6 لسنة 1967؛ وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967.

ثم صدرت سلسلة أخرى من القوانين لاستكمال السيطرة السياسية والقانونية على القدس ومن أهمها:

1- قانون "أملاك الغائبين"، والذي تم بموجبه السيطرة على أملاك الفلسطينيين الغائبين بسبب الحرب أو أية أسباب أخرى، ونقلها في وقت لاحق للمستوطنين.
2- قانون "التعويض"، واستهدف تكريس السيطرة "الإسرائيلية"على الأملاك العربية، وإعطائه الصفة الشرعية.

3- قانون "استرجاع اليهود لعقاراتهم في البلدة القديمة" في 1968/8/24. وذلك لتمكين اليهود من استعادة المنازل التي كانت مملوكة أو مؤجرة لهم من العرب.
4- قانون "الإشراف على المدارس"، لسنة 1969، لفرض الإشراف "الإسرائيلي"على المدارس العربية، وفرض قيود عليها، بما فيها الحصول على تراخيص إسرائيلية، والإشراف الكامل عليها.
5- قوانين الاستملاك، وهدفها السيطرة على الأراضي في القدس بحجة المنفعة العامة، وهي وسيلة فعالة لطرد الفلسطيني من أراضيهم وتهجيرهم.
6- "قانون الدخول إلى "إسرائيل" 1952"، وهو يقيد الحق للمقدسي في الإقامة في القدس بشروط.
7- "قانون العودة"، حيث يتم سحب الهوية من المقدسيين من الإقامة في القدس إذا ما أقاموا خارج القدس لمدة معينة.

سلسلة القوانين لاستكمال السيطرة الإسرائيلية على القدس

أملاك الغائبين	العودة
دخول "إسرائيل"	التعويض
الاستملاك	الإشراف على المدارس
استرجاع العقارات اليهودية	

بوضع هذه القوانين من قبل حكومة حزب العمل، تم وضع اللبنة الأولي في السيطرة على المدينة، حيث أصدرت مرسوماً يستند إلى "قانون أنظمة السلطة والقضاء" لسنة 1948.

ويسري بموجبه "قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها" على مساحة تبلغ نحو 72 ألف دونم،(منها 6 كم كانت ضمن حدود أمانة القدس)، وتضم تلك المساحة القدس القديمة، بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها والتي تمتد من صور باهر جنوباً إلى مطار قلندية شمالاً.

رسمت حدود المنطقة بناء على منظور أمني- ديموغرافي، استهدف ضمان السيطرة على رؤوس التلال ومرور خط الحدود عبر أودية دفاعية، أما الاعتبار المهم الآخر الذي قاد إلى رسم حدود المنطقة التي ضمت، فكان تقليص عدد السكان العرب فيها، والحفاظ على أغلبية يهودية في القدس بعد توحيدها.

وهذا ما يفسر استثناء وفصل ضواحي آهلة كالعيزرية وأبو ديس، كما أصدر وزير داخلية الاحتلال إعلاناً في الجريدة الرسمية يقضي بإلحاق منطقة القدس الموسعة بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس اليهودي. وبذلك توسعت منطقة الصلاحية ثلاثة أضعاف، وأصبحت تعادل 20% من مجموع مساحة الضفة الغربية، وفي 18 أغسطس، قررت الحكومة أن تفوض إلى رئيسها تسريع عمليات البناء والإسكان في "القدس الكبرى".

تبع ذلك مباشرة، حل أمانة القدس العربية برئاسة الراحل روحي الخطيب.بعد أن رفض تعيينهم في بلدية القدس الغربية الإسرائيلية، معتبرين ذلك بمثابة اعتراف رسمي منهم "بقبول مبدأ ضم القدس العربية إلى القطاع الذي تحتله "إسرائيل" من القدس".

وعلى الرغم من حرص الحكومة "الإسرائيلية"عند احتلال القدس على عدم الحديث صراحة عن الضم، وحاولت إقناع المجتمع الدولي بأن القوانين الثلاثة التي سنتها في يونيو 1967، سابقة الذكر، لم يقصد منها سوي "تأمين الخدمات البلدية والاجتماعية والمالية، لجميع السكان بالمدينة"، كما جاء على لسان وزير الخارجية "الإسرائيلية"آنذاك، أبا إيبان.

إلا أنها لم تخف نواياها وموقفها إزاء القدس عندما سن الكنيست في 1980/7/30، قانون أساسي: "القدس عاصمة إسرائيل"، وجاء في مادته الأولى أن [illegible] هي عاصمة إسرائيل"، كما نصت المادة الثانية منه على أن القدس [illegible] والحكومة والمحكمة العليا، أمّا المادة الرابعة من القانون، فنصت على أن تخصص الحكومة موارد

رسمت حدود القدس على منظور أمني ديموغرافي، استهدف ضمان السيطرة على رؤوس التلال ومرور خط الحدود عبر أودية دفاعية

خاصة لأجل تطوير القدس، بما فيها منحة سنوية
خاصة لبلدية القدس (منحة العاصمة) بمصادقة
اللجنة المالية للكنيست.

والهدف الإعلامي السياسي لهذا القانون واضح إذ استهدف تكريس ضم القدس وتأكيد الإجراءات السابقة بحقها، كما كان لمحكمة العدل العليا موقفاً داعماً لتلك الإجراءات وقد بدا ذلك واضحاً من خلال عدد من القضايا المنظورة أمام المحكمة، والتي أكدت على قرار ضم القدس واعتبارها جزءاً من إسرائيل.

كما كان للكنيست مواقف داعمة لضم المدينة واعتبارها عاصمة للدولة، داعيا إلى استيطان كل جزء منها، وقد أَصدر في هذا الشأن عدد من القرارات، في مناسبات متعددة.

ثالثاً: الاستيطان ومخططاته في القدس بعد 1967

شكلت القدس -وما زالت- نقطة استقطاب وتنافس بين الأجهزة والهيئات والوزارات "الإسرائيلية" العاملة في مجالات التخطيط والاستيطان، وهي منافسة لم تخل من السعي لتحقيق مكاسب سياسية داخلية حزبية أو شخصية.

فقد وضعت وزارة الأديان يدها على ممتلكات البلدية العربية، وبدأت وحدة إسكان القدس التي أقيمت بعد الحرب، بالتخطيط لإقامة مستوطنات جديدة، واعتبرت هذه الأجهزة والسلطات "الإسرائيلية" القدس مجالا لتحقيق أهدافها المختلفة.

وكان من بينها وزارات مثل السياحة، المواصلات، البناء، الإسكان و"إدارة عقارات إسرائيل" وغيرها، وهو ما شوه طابع المدينة التاريخي.

وقد جاء الاندفاع الاستيطاني الحكومي مبكرا، ففي أول جلسة لها بكامل هيئتها، بعد الحرب يوم 11 يونيو 1967، وقبل قرار ضم المدينة إلى إسرائيل، اتخذت الحكومة "الإسرائيلية" قراراً بالبدء باستيطان المدينة، وطلب رئيس الحكومة من وزير المالية تخصيص 10 ملايين ليرة إسرائيلية على الفور لهذا الغرض.

وفي بداية يوليو 1967، عين رئيس الحكومة، أشكول، يهودا تامير نائب المدير العام لوزارة الإسكان مسئولاً عن توطين القدس الشرقية، وطلب منه "وضع خطة تهدف إلى نقل أكبر عدد من اليهود إليها (القدس)...بأقصى سرعة ممكنة".

وفي 18 أغسطس اتخذت الحكومة قراراً آخر يفوض رئيس الحكومة تسريع عمليات البناء والإسكان في "القدس الكبرى"، وهو ما تم التعبير عنه حقائق استيطانية على الأرض.

في تلك الإثناء بدأت بلدية القدس الإسرائيلية بإسكان يهود في القدس القديمة والقدس الشرقية، وكان رأي بن غوريون أنه "يجب أن نستقدم اليهود إلى القدس الشرقية بأي ثمن، ينبغي توطين عشرات الآلاف خلال وقت قصير ولو في الأكواخ، ولا يجوز الانتظار لحين بناء أحياء منظمة، المهم أن يتواجد اليهود هناك".

وفي سياق ذلك أعلن شابيرا وزير الداخلية توسيع حدود مدينة القدس من 37000 دونم إلى 110000 دونم. كما قدم شموئيل نامير عام 1971 مشروعا أمام الكنيست سُمي مشروع "القدس الكبرى" لتشمل، بالإضافة إلى القدس، ثلاث مدن، وسبع وعشرين قرية فلسطينية.

تمرين: شكلت القدس نقطة استقطاب وتنافس بين الأجهزة والهيئات والوزارات الإسرائيلية العاملة في مجالات التخطيط والاستيطان، لم تخل من السعي لتحقيق مكاسب سياسية داخلية حزبية أو شخصية...ناقش هذه العبارة في ضوء دراستك للوحدة.

- **ال**

اعتمدت السلطات "الإسرائيلية" جملة من المحددات السياسية/الإستراتيجية، والجغرافية/الإدارية لعمليات التخطيط والتنظيم الخاصة بالقدس، كان في مقدمتها:

1- ضمان وحدة المدينة، عبر القيام بمشروعات بناء واستيطان تمنع ما يسمي بـِ "بلورة ثنائية القطب لمجموعتين وطنيتين"، أي بين اليهود والفلسطينيين، بهدف سد الطريق أمام إمكانية تقسيم المدينة مجدداً.

2- اعتبار القدس الموحدة والموسعة ضرورة جيو- سياسية لإسرائيل، وضبط تطورها كنظام فرعي للنظام الجيوسياسي "الإسرائيلي" العام، وتحويل القدس إلى مركز رئيس للأنشطة "الإسرائيلية" (السياسية، والدينية، والثقافية، والتعليمية، والصناعية، والإدارية...الخ)، وربطها بالسفوح وبالسهل الساحلي بسلسلة من المستوطنات.

وجاء النصف الثاني من السبعينات ليشهد تغير المكانة النسبية للقدس، على نحو وصف بأنه تحريك للقدس من أطراف الدولة إلى وسطها.

3- توسيع "ممر القدس" أي الطريق الضيق الذي كان يصل بين غرب المدينة والمنطقة الساحلية (1967-1948)، والذي كان يشكل عبئاً أمنيا على إسرائيل، وانسجاماً مع هذا التوجه تم هدم ثلاث قرى عربية كانت قائمة في المنطقة، هي: عمواس يالو بيت نوبا في العام 1967، هذا بالإضافة إلى إعادة بناء كتلة غوش عتسيون الاستيطانية.

4- إنشاء مراكز استيطانية لليهود في شرقي القدس، وإعادة بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة، كما جاء في مشروع آلون.

5- إحاطة القدس بعدد من الأطواق الاستيطانية المتداخلة فيما بينها والمتصلة عبر شبكة من الطرق الإلتفافية، التي تتجنب مراكز الكثافة السكانية الفلسطينية، بما يضمن حصر نمو المدينة القديمة من جهة، وفقدان الضفة الغربية لوحدتها الجغرافية، معتمدة سياسة إستراتيجية، تعتمد على "الوصل" (حفيراه) بين التجمعات الاستيطانية اليهودية، و"الفصل" (حايس) بين التجمعات السكانية الفلسطينية.

تمكن "يهودا تامير" نائب المدير العام لوزارة الإسكان الإسرائيلية من بلورة أول خطة استيطانية شاملة للقدس (بخصوص توطين اليهود في القدس الشرقية)، بعد عام واحد من احتلالها عام 1967، وقدمها إلى رئيس الوزراء أشكول، مستعيناً في وضع خطته بالخارطة الهيكلية للقدس الغربية، التي كان قد شارك في وضعها قبل حرب الأيام الستة، مما سهل عليه إنجازها بالسرعة المطلوبة، وتحديد مواقع الأحياء الجديدة المزمع إقامتها في القدس الشرقية. وكانت الخارطة قد أخذت بالحسبان "توحيد شطري المدينة".

وقدم تامير خطته لرئيس الوزراء بعد أسبوعين تقريباً من تكليفه بها، فأقرها على الفور. ثم أصبحت هذه الوثيقة بمثابة المرشد أو الدليل لسياسة البناء "الإسرائيلية" في القدس الشرقية. وقد أحيطت الخطة بسرية تامة في البداية، لكن رئيس الوزراء ما لبث أن كشف عن الكثير من تفاصيلها إزاء الهجمات المتكررة من جانب خصومه السياسيين واتهامهم له بالتباطؤ في توطين القدس الشرقية باليهود.

وتضمنت الخطوط الرئيسة لخطة امتداد الطوق "الإسرائيلي" باتجاه القدس الشرقية عن طريق خلق التحام، في المرحلة الأولي، بين شطري المدينة من الشمال

أصبحت خطة "تامير" وثيقة لتوجيه الاستيطان في القدس، وأحيطت بسرية تامة، وتضمنت امتداد الطوق عبر خلق التحام بين شطري المدينة الشمالي والجنوبي، وتسريع البناء في الحي اليهودي في البلدة القديمة

والجنوب، كما تضمنت تسريع البناء في الحي اليهودي في البلدة القديمة، ثم توسيع هذا الاستيطان ليطال كافة أنحاء البلدة القديمة، وتصاعدت الدعوات لإجلاء العرب الفلسطينيين عن القدس القديمة، وإسكانهم خارج حدود البلدية.

وعليه، فإن خطة تامير، ستبقي نموذجاً لمشاريع استيطان القدس وتهويدها (وللمشاريع "الإسرائيلية" إجمالاً إلى حد بعيد)، وذلك من زاويتين:

أ- ستار السرية والغموض الذي يلفها؛ وإستراتيجية "الوصل" (بين النقاط الاستيطانية) و"الفصل" (بين التجمعات العربية)،

ب- إقامة الأطواق والأحزمة حول القدس، لمحاصرتها وخنقها، وآخرها جدار الفصل العنصري حول المدينة.

ومن المشاريع الاستيطانية الكبرى التي وضعت للقدس "المخطط الرئيس للقدس (Master Plan) وغيرها لإتمام السيطرة السياسية الكاملة على المدينة، وقد تمكنت حكومة حزب العمل حتى نهاية 1977 من مصادرة نحو 17 ألف دونم في منطقة القدس، وأقامت الضواحي الاستيطانية الرئيسية عليها، مثل: توسعة مباني الجامعة العبرية، التلة الفرنسية، راموت، نفي يعقوف، رامات إشكول، سنهدريا الموسعة، غفعات همفاتير، قصر المندوب.

وبذلك وضعت الأساسات اللازمة لاستيطان القدس وتهويدها، ورسخت التواصل الاستيطاني بين شطري القدس، ومهدت لصيغة "القدس الكبرى".

شهد صيف العام 1977، فوز حزب الليكود بالسلطة في إسرائيل، وذلك لأول مرة منذ تأسيس الدولة عام 1948، وبفوزه شهدت حركة الاستيطان زخماً جديداً كما ونوعاً في كافة الأراضي الفلسطينية وخاصة القدس بعد أن رفع الليكود شعار "الاستيطان في كل أنحاء أرض إسرائيل".

وتنفيذاً لهذه السياسة، اتخذت الحكومة "الإسرائيلية" عدداً من القرارات منها نقل خمسة آلاف موظف حكومي مع عائلاتهم للسكن في القدس، في إطار برنامج يهدف إلى نقل جميع الوزارات "الإسرائيلية" إلى المدينة، واتخذت اللجنة الوزارية لشؤون القدس قرارا مكملاً لهذا القرار بألا تقيم الوزارات الحكومية دوائر مركزية أخرى خارج القدس.

كذلك قررت الجنة الوزارية المذكورة تشكيل لجنة من المدراء العامين لشؤون القدس للتنسيق بين نشاطات دوائر الحكومة وبلدية القدس والمؤسسات العامة في مجالات التخطيط، التطوير والتشغيل، وتحديد سلم أفضليات لتطوير القدس وضواحيها لرصد الأموال اللازمة لتوسيع القدس وبنائها في ميزانية الدولة، واتخذت اللجنة الوزارية قرارات أخرى لهذا الغرض، أهمها، اعتبار القدس منطقة تطوير من الدرجة الأولى.

تمرين: اعتمدت السلطات الإسرائيلية جملة من المحددات السياسية/الإستراتيجية، والجغرافية/الإدارية لعمليات التخطيط والتنظيم الخاصة بالقدس، من أهمها: .....، .....، .....، ..... ،.....

وبـ
وإغراءات لليهود الذين يقطنون خارج القدس، من بينها اعتبار كل شخص خدم في الجيش وكان يقيم لمدة عامين متواصلين خارج القدس بمثابة "قادم جديد" إلى القدس، وبالتالي يتمتع بمزايا برنامج المساعدات الذي أعدته وزارة الإسكان لهذا الغرض.

واصل الليكود سياسة فرض الوقائع على الأرض، سواء خلال الفترات التي انفرد فيها بالحكم أو عبر حكومات ائتلافية، فقد تميز عهد الليكود بكثافة الخطط الاستيطانية، وشمولها لكافة الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها القدس، وهو ما يعكس سياسة الليكود الرسمية، وكذلك حزب كاديما الذي انشق عنه.

وفيما يلي عرض لأهم تلك الخطط والمشاريع الاستيطانية التي استهدفت القدس:

1- خطة تطوير القدس حتى سنة 2010

تعتبر خطة "تطوير القدس حتى سنة 2010" من أبرز الخطط الليكودية، وأكثرها طموحاً، واستهدفت مضاعفة عدد اليهود في القدس الكبرى، من 330 ألفاً إلى 700 -750ألفاً، خلال 25 عاماً، وذلك عن طريق استيطان المنطقة الممتدة من مستوطنة بيت إيل شمالاً إلى غوش عتسيون جنوباً، ومن مفشيرت تسيون غرباً إلى مستوطنة متسبيه يريحو (قرب أريحا) شرقاً. وتضمنت الخطة إقامة 15مستوطنة جديدة في المنطقة خلال عامين، وإقامة عدد من الطرق المركزية تربط القدس بشبكة المواصلات الإسرائيلية.

2- **الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة، (خطة بوابات القدس)**: أعدتها وزارة البناء والإسكان وعلى رأسها أريئيل شارون وجماعة "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية، وقدمت في حزيران 1990. وقد حظيت بموافقة حكومية.

وهي خطة شاملة للاستيطان في الضفة الغربية والقدس. أما الجزء المتعلق بالقدس فقد سمي بـ (خطة بوابات القدس)، حيث تضمنت الخطة إقامة 26 بوابة حول القدس (أي 26 نقطة استيطانية جديدة حول القدس) تهدف إلى ملء الفراغ حول القدس بأحياء استيطانية يهودية.

كما دعت الخطة إلى بناء 4 آلاف وحدة سكنية على أراض مساحتها 3345 دونما، كان معظمها قد صودر سنة 1967، وفي السياق نفسه، أصدرت الحكومة"الإسرائيلية" قراراً في 14 أكتوبر 1990 يقضي ببناء 5000 وحدة سكنية في القدس في العام الواحد (بدلاً من ألفي وحدة، كما كان مقرراً سابقاً)، ويمنح القدس مكانة منطقة تطوير (أ).

تعتبر خطة تطوير القدس 2010، من أبرز الخطط وأكثرها طموحاً، واستهدفت مضاعفة عدد اليهود فيها من 330- 750 ألفاً في 25 عاماً.

3- "خطة القدس الميتروبوليتانية":

أقرتها الحكومة "الإسرائيلية"في عام 1995، وأطلق عليها "خطة القدس الميتروبوليتانية"، والتي تندمج فيها خطة "القدس الكبرى" التي باتت تصـ

ورد فيها ثلاثة حدود للقدس: حدود البلديـ س الميتروبوليتانية، وواضح أن أكبر هذه الحدود هي الميتروبوليتانية التي تغطي مساحة كبيرة من الضفة الغربية، وتضم مراكز سكانية فلسطينية رئيسية مثل رام الله وبيت لحم.

4- مخطط التوسيع الثالث:

يعتبر هذا المخطط حصيلة عمل هيئات وشخصيات متخصصة في موضوع التخطيط والاستيطان، وقد كشف النقاب عنه في أوساط العام 1998، حين قدمت بلدية القدس ذلك المخطط إلى حكومة نتنياهو.

يقضي المخطط بتوسيع القدس (للمرة الثالثة) بمقدار خمسة أضعاف مساحتها الحالية، لتصل إلى أكثر من 600 كم، أي ما يزيد عن 10% من مساحة الضفة الغربية، وهو ما يعني رفع عدد السكان اليهود في حدود القدس الموسعة (الميتروبوليتانية) إلى نحو مليون و80 ألفاً. وفي المقابل تقليص الوجود الفلسطيني في المدينة ليصل إلى 15% من إجمالي السكان.

وبموجب المخطط تتوسع منطقة نفوذ القدس شمالاً وغرباً لتصل إلى اللطرون، لتضم داخلها المستوطنات اليهودية مفسيرت تسيون وموتسا وتسور هداسا، والاستيلاء على أراضي قرى أبو غوش وبيت نقوبا وعين الرافة.

كما توصي الخطة بضم أكبر مستوطنتين في الضفة الغربية للقدس وهما: جفعات زئيف شمال القدس، ومعاليه أدوميم، شرق القدس، بحيث تصبحان ضمن حدود بلدية القدس الموسعة.

إضافة للقيام بشق طرق جديدة واستكمال أخرى قيد الإنشاء شرق القدس وشمالها، لربط المستوطنات المحيطة بالمدينة، وإنشاء بنية تحتية جديدة، ومحاصرة القرى العربية وعزلها، كما تضمنت الخطة الكيفية التي يمكن من خلال تحقيق أغلبية يهودية على العرب.

5- **مخطط القدس لعام 2020:** وهي خطة استهدفت زيادة أعداد اليهود في القدس حتى عام 2020 على حساب العرب الفلسطينيين، يحث يتم بناء 61 ألف وحدة سكنية، وتوسيع حدود القدس لتضم مناطق وأحياء غير مدرجة في حينه في الحدود الإدارية والبلدية للمدينة بحيث تشمل 12مستوطنة يهودية يهودياً و6 أحياء عربية، بما فيها أحياء المدينة القديمة.

6- خطة لجنة المدراء العامين للوزارات (خطة اللجنة الوزارية لتعزيز مكانة القدس):

تمرين: تضمنت الخطط الإسرائيلية نحو القدس الإجراءات التالية: .....،.....، .....، .....

تتكامل هذه الخطة مع مخطط القدس لعام 2020، وأقرتها حكومة نتنياهو عام 1998، وتنص على:

أ- إقامة بلدية رئيسية للمناطق المحيطة بمناطق شرق المدينة خارج ما يسمي الحدود الاخضر (مثل معالية أدوميم، جبعات زئيف بيتار) لتعزيز المستقبل السياسي للقدس. - وتعمل في مجالات التنظيم والبناء وإقامة البنية التحتية والبيئية واستيعاب المهاجرين والسياحة والأمن والصحة...الخ.

ب- اعتبار القدس منطقة تطوير خاصة، وتشجيع الاستثمار في الصناعات المتقدمة، لجذب المشاريع والاستثمارات.

ج- تصنيف القدس الموسعة كمنطقة أفضليات خاصة في حقل تقديم مساعدات الإسكان والمنح، خاصة للأزواج الشابة.

د- الإسراع بتنفيذ مشروع القطارات الخفيفة، الذي يصل القدس بالمستوطنات الغربية، وشق شوارع رئيسة وتعبيدها، وغير ذلك من المشاريع (السياحية والثقافية والفنية)، التي تساعد على جذب المستوطنين، واستيعابهم في المنطقة.

وقد تم إنجاز معظم ما ورد في هذه الخطة.

7- خطة البوابة الشرقية/ خطة E1))

تعتبر الخطة E1)) واحدة من الخطط الأساسية لتحقيق "القدس الكبرى"، وقد تم إقرارها بشكل نهائي في 4 نوفمبر 1999، وهي تدعو للسيطرة على ما مساحته 12443 دونماً، وتضمن ضم وإدماج ووصل معالية أدوميم في الشرق وبين مستوطنات الشمال، بسغات زئيف وبسغات عومر ونفيه يعقوب والتلة الفرنسية.

ويرتبط بالخطة (E1) عنصر هام آخر وهو بناء طريق التفافي (طريق رقم 16) عبر نفق يمر تحت جبل سكوبس ليؤمن لمستوطنة معاليه أدوميم شرياناً

نصت خطة اللجنة الوزارية لتعزيز مكانة القدس على إقامة بلدية رئيسية للمناطق المحيطة بالقدس، واعتبارها منطقة تطوير خاصة، وتشجيع الاستثمار في الصناعات المتقدمة لجذب المشاريع والاستثمار ، وتصنيفها كمنطقة أفضليات خاصة في حقل تقديم مساعدات الإسكان والمنح، خاصة للأزواج الشابة. ث- الإسراع بتنفيذ مشروع القطارات الخفيفة، الذي يصل القدس بالمستوطنات الغربية، وشق شوارع	

هاماً يصل إلى داخل القدس دون المرور بالمناطق الفلسطينية، بدلاً من الطريق الحالي (طريق رقم 9) الذي يصل معالية أدوميم بالقدس، ويمر بعدة مناطق فلسطينية. وهو ما يحاول الطريق الالتفافي تفاديه.

وقد ساهم في دعم هذه المخططات هجرة يهود الاتحاد السوفيتي وخاصة بعد عام 1989، وقد رافق ذلك توسع كبير في عمليات البناء والتمويل والهجرة.

8- خطة عزل القدس وجدار الفصل العنصري:

تعتبر من أخطر المشاريع التي تستهدف المدينة، هذا الجدار الذي جاء ليحقق الأهداف التالية:

أ- السيطرة السياسية على القدس.

ب- مصادرة المزيد من الأراضي لحساب المشاريع الاستيطانية الصهيونية، واستباق أية حلول سياسية بفرض وقائع احتلالية على الأرض يصعب تغييرها.

ج- حصار المدينة وعزلها عن محيطها العربي، وفصل وحصار التجمعات الفلسطينية بالمدينة، وكذلك تقطيع أوصال الضفة الغربية المحتلة.

د- سلخ أحياء بكاملها عن المدينة، وقد يجد ما يقارب المائة ألف مقدسي أنفسهم خارج جدار الفصل.

ه- تجميع الكتل الاستيطانية في وحدات جغرافية وإدارية واحدة، في الوقت الذي تفتت فيه التجمعات الفلسطينية.

و- إفساد كافة أشكال الحياة الفلسطينية والتسبب في شللها وتوقفها، ووقف التبادل بين القدس والضفة الغربية.

ز- التسبب في تدمير حياة الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية، وإفقادهم الشعور بالأمان، ودفع السكان للهجرة.

- **الاستيطان في البلدة القديمة:**

استدعت السيطرة الإسرائيلية على القدس، مصادرة الأراضي لحساب الاستيطان، واستباق حل سياسي بفرض وقائع احتلالية على الأرض، وحصارها وعزلها عن محيطها العربي، وفصل التجمعات الفلسطينية بها.

ث- سلخ أحياء بكاملها عن المدينة، وقد يجد ما يقارب المائة ألف مقدسي أنفسهم خارج جدار الفصل.

استهدف الاستيطان كافة أنحاء البلدة القديمة، وقد لعبت الجمعيات والمنظمات الأصولية اليهودية دوراً بارزاً في السيطرة علي البلدة القديمة في القدس، وكان الهدف الديني سعيها لتهويد المدينة. وقد تفاوتت قوة [illegible] في: (حركة عطرات كوهانيم، توراة كوهانيم، حركة "إسرائيل" الفتاة، [illegible] ليوشنا).

وقد تمثل ذلك في السيطرة على أملاك الفلسطينيين داخل الأسوار، وتهجير من تبقى منهم بالتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية.

أهم الخطط والمشاريع الاستيطانية في مدينة القدس

خطة تطوير القدس حتى سنة 2010	الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة
خطة القدس الميتروبوليتانية"	مخطط التوسيع الثالث
مخطط القدس لعام 2020	خطة اللجنة الوزارية لتعزيز مكانة القدس

خطة البوابة الشرقية/ خطة E1	خطة عزل القدس وجدار الفصل

رابعاً: التهجير من القدس.. أنواعه وأساليبه:

يجد المتتبع للأدبيات الصهيونية عدداً لا يحصى من التصريحات المباشرة وغير المباشرة لزعماء ومسئولين إسرائيليين، تضمنت الدعوة إلى ترسيخ أغلبية يهودية في مدينة القدس، عبر وسائل شتى باعتبار العلاقة الوطيدة بين عدد وتأثير الوجود اليهودي في القدس من جهة، والادعاء بأنها "عاصمة إسرائيل" من جهة ثانية، لذا فإن انخفاض نسبة اليهود إلى حد معين يجعل من الصعب تسويق مثل هذا الإدعاء.

وقد اعتمدت السلطات "الإسرائيلية" لتحقيق ذلك الهدف المعلن وسائل وأساليب مباشرة وغير مباشرة، وبينما تتحقق الأولى عبر التهجير المباشر وقت الحرب والإبعاد والترحيل، فإن الثانية تتحقق من خلال خلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة وغير محتملة يضطر معها السكان الفلسطينيين للهجرة إلى الخارج بحثا عن فرص حياة أفضل، وللتخلص من معاناة الاحتلال.

فيما تبدو هذه الهجرة اختيارية، لكنها في حقيقتها هجرة قسرية، وغالباً ما يتحول هذا النوع من الهجرة إلى هجرة دائمة مع بقاء أسبابها.

وفيما يلي عرض لأساليب الاحتلال في التهجير:

1- حرب 1948 وتهجير الفلسطينيين من القدس الغربية:

نتج عن حرب 1948، تهجير وهرب ما يقرب 35 ألف لاجئ فلسطيني من القسم الغربي من المدينة والذي ألحق ب"إسرائيل" بعد عام 1948، وتوزعوا في الضفة الغربية، خاصة في القدس الشرقية ومحيطها، وبقية المدن الأخرى، والدول العربية، خاصة الأردن، وبقية دول العالم.

وتم الاستيلاء على كامل ممتلكاتهم وعقاراتهم المقدرة بما يعادل 272.735 دونماً، أما العقارات فتم بيع 10 آلاف منزل فلسطيني مؤثث ومجهز للمستوطنين اليهود الجدد في المدينة.

مُنع الفلسطينيين من سكان الجزء الغربي من القدس بعد وقف إطلاق النار عام 1948 من العودة لأراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم، ولا حتى إعادة الشراء، ليصبح الجزء الغربي مفرغاً تماماً من الفلسطينيين، كما لم يسمح لهم بالتعبد في أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية في القسم الغربي أو إعادة بنائها.

وتم تحويل بعضها لمتاحف كما جرى مع كنيسة عين كارم، أو أبقيت مهملة كما هو حال مسجد البقعة، وكرد فعل على ما سبق قام العرب بطرد ألفي يهودي، يقطنون القدس الشرقية.

وقد بدأت حركة احلال جماعية للمهاجرين اليهود الجدد في الأحياء والقرى العربية المهَّجرة، في القدس الغربية بنهاية شهر ديسمبر 1948، وفي نهاية أيار 1949، كانت جميع

نتج عن حرب 48 تهجير 35 ألف لاجئ من القسم الغربي من القدس، وتوزعوا في الضفة الغربية، خاصة في القدس الشرقية ومحيطها، وبقية المدن الأخرى والدول العربية، وتم الاستيلاء على كامل ممتلكاتهم وعقاراتهم المقدرة 272 ألف دونماً، وتم بيع 10 آلاف منزل مؤثث ومجهز للمستوطنين اليهود الجدد في المدينة.

الأحياء العربية سابقا في الجزء الغربي من القدس (باستثناء قرية أبو ثور) ، مأهولة باليهود، معظمهم مهاجرون جدد. كان من الطبيعي أن تعاني المدينة (القسم الشرقي منها) إثر التقسيم من الازدحام، بعد وصول أعداد كبيرة من المهاجرين المقدسيين أبناء الأحياء العربية في القدس الغ
باستمرار بتوسيع حدود البلدية، وتحقق له ذلك ل
مناطق سلوان ورأس العمود وعقبة الصوانة وأرض
مساحة البلدية إلى 6 آلاف دونم.

ولما تحولت القدس الشرقية في هذه الفترة إلى مركز إداري وتجاري بالإضافة إلى مركزها الروحي، يخدم مناطق الضفة الغربية، فقد ازدهرت فيها حركة العمران، وزاد عدد سكانها إلى ما يقارب 70 ألفا عام 1966، مما دفع من جديد مجلس أمانتها للتخطيط لزيادة مساحة القدس الشرقية من 6 آلاف دونم إلى 75 ألف دونم، وبشكل خاص باتجاه الشمال حتى مطار قلنديا، إلا أن حرب 1967 حال دون تنفيذ هذا المشروع.

2- حرب 1967 والسياسات "الإسرائيلية" السكانية بحق الفلسطينيين في القدس:

في السابع من يونيو 1967 أتم الجيش "الإسرائيلي" احتلال القدس الشرقية، وقد أسفر احتلال المدينة والقتال الذي سبقه عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، كما رافق العمليات العسكرية التي تلت الحرب أعمال النهب والهدم بعد أن توقف القتال، وأعلنت سلطات الاحتلال توفير حافلات لمن يرغب من سكان القدس بالالتحاق بأقربائهم في الضفة الغربية، بعد أخذ توقيعهم على إفادات بأنهم تركوا المدينة طائعين.

وقد أدت الأعمال الحربية وما تبعها، إلى نزوح عدة آلاف، قدرت بعض المصادر الفلسطينية عدد الذين تركوا المدينة في الأيام الأولي بعد احتلالها بـ20-30 ألف نسمة، من مجموع 100ألف، في حين قدر مصدر إسرائيلي عدد المغادرين خلال الأيام الأولي، التي تلت الحرب بـ600 نسمة يومياً.

إن احتلال القدس ثم ضمها بعد ذلك إلى إسرائيل، لم يعني توحيد المدينة بل تهويدها. إذ أن ذلك الضم لم يصحبه ضم للسكان، واعتبارهم مواطنين في الدولة التي ضمت مدينتهم إليها. بل أبقت الحكومة "الإسرائيلية" على الجوازات الأردنية التي كان يحملها السكان، وقررت بعد إجراء إحصاء للموجودين منهم في 1967/7/25، منح الهوية الإسرائيلية، وهي بمثابة إذن بالإقامة دون أن يتمتع حاملها بحقوق المواطنة الكاملة.

واستنادا إلى هذا الإجراء فقد اعتبر جميع سكان القدس الفلسطينيين الذين لم يشملهم الإحصاء غائبين، سواء أولئك الذين نزحوا عن القدس مؤقتاً بسبب الحرب، أو بسبب السفر قبل نشوب الحرب بهدف العمل أو الزيارة أو العلاج أو التعليم ولم تسمح لهم سلطات الاحتلال بالعودة. وهكذا نشأ وضع غريب أصبح فيه سكان القدس الشرقية بمثابة "مواطنين أردنيين مقيمين في إسرائيل".

تمرين: كان لحرب 1967 الأثر الكبير على السياسات الإسرائيلية السكانية بحق الفلسطينيين في القدس، كيف حدث ذلك، مقارناً إياها مع تبعات حرب 48.

وفي محاولة لعزل القدس
الخليج عام 1991، كان الهدف
تكرس الإغلاق كأمر واقع دائ
غير قانوني للشعب الفلسطيني، لا يتناسب مع اي شاغل امني".

وقد دمرت سياسة الإغلاق العسكري للقدس الحياة الفلسطينية في المدينة، إذ شمل قيوداً صعبة ومعقدة على حرية التنقل والاتصال ببقية المناطق الفلسطينية والعكس، كما انعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني وعلى مجمل الحياة الفلسطينية.

3- إخلاء داخل البلدة القديمة

تعرضت البلدة القديمة بعد الحرب مباشرة لخطر الإخلاء والتهجير، حين قامت جرافات الاحتلال وبعد أقل من أسبوعين 1967/6/11 بإزالة حي المغاربة التاريخي في القدس والمحاذي لحائط البراق، وذلك بهدم 135 بيتاً ومسجدان صغيران، وتشريد سكانهما البالغ عددهم 650 نسمة، ونقلهم إلى بيوت فارغة في أحياء أخرى من القدس الشرقية كان أصحابها قد فروا منها أثناء القتال، وتم تحويل أرض الحي إلى ساحة ألحقت بحائط البراق.

وكانت المحاولة التالية هي السيطرة على "الحي اليهودي"ووصله بالحائط، معتبرة أنه "لا يحق لغير اليهودي العيش في الحي اليهودي"، وتعرضت البلدة القديمة لحركة نزوح سكاني باتجاه خارج المدينة، وتناقص سكانها من العرب المسلمين والمسيحيين، وقد أثار التناقص الحاد

لأعداد المسيحيين في القدس حفيظة كبار رجال الدين المسيحي وفي مقدمتهم القاصد الرسولي في القدس.

وقد علق رئيس الأساقفة "لاجي" على ذلك بقوله: أن نزوح السكان المسيحيين العرب من القدس سيؤدي إلى نزوح المسيحية منها معهم، وقال جوزيف ريان، رئيس أساقفة انكوريج (ألاسكا) الأمريكي عند زيارته للقدس سنة 1972، إنه إذا استمر نزوح هؤلاء المسيحيين العرب من القدس فلن يبقي فيها سوى المطارنة والقسيسين يقيمون ضمن كنائس تاريخية تتحول مع الزمن إلى متاحف.

4- إبعاد المواطنين الفلسطينيين عن القدس:

تستند السلطات "الإسرائيلية" في عمليات إبعاد المواطنين الفلسطينيين خارج وطنهم إلى المواد (122-108) من قانون الطوارئ البريطاني لعام 1945، وتخول المادة (112) السلطات العسكرية حق استدعاء أي شخص، والطلب منه مغادرة البلاد، وطرده خارج فلسطين.

وكل ما يسمح به القانون هو تقديم التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية، والتي غالباً ما تقرر "مشروعية الطرد". ويمثل الإبعاد العقوبة الأقسى في "إسرائيل"، كما عبر عن ذلك رئيس الهيئة القضائية في محكمة العدل العليا.

وقد استهدفت سياسة الإبعاد شخصيات بارزة، فكرية وأكاديمية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وصحية، ونقابية. على أن مشكلة الإبعاد ليست قاصرة على الشخص المبعد نفسه، بل وأسرته، إذ أن أسرة المبعد غالباً ما تلحق به.

وقد اتخذ الإبعاد في البداية مسارين أساسيين: إما إلى الأردن عبر الجسر، أو إلى جنوب لبنان، ثم في وقت لاحق تم الإبعاد إلى قطاع غزة (بعد الانسحاب منه) وإلى دول عربية وأجنبية.

لعزل القدس عن حيطها،فرض الإغلاق العسكري عليها خلال حرب الخليج 1991، بهدف فصلها عن بقية أجزاء الضفة والقطاع، وتكرس كأمر واقع دائم حتى الآن، مما اعتُبر "عقابا جماعياً غير قانوني للفلسطينيين.

5- **السياسة السكانية:** مثلت السياسة السكانية في الأراضي المحتلة عموماً، والقدس خصوصاً، واحدة من أهم مرتكزات السياسة الإسرائيلية، حيث درج الوجود الفلسطيني وزيادة معدلاته، و[illegible] الديموغرافية"، "التحدي الديمغرافي"، "الـ[illegible]ي" و"القنبلة الموقوتة"، وهي تعبيرات تعكس التخو[illegible]ه بـ "يهودية" الدولة، وهي تنبئ في الوقت نفسه بما يمكن أن يتخذ من إجراءات للتأثير علي ذلك الوجود والحد منه.

وقد حرص رؤساء البلديات منذ تيدي كوليك (1993-1965) ويهود ألمرت (1993-2003) وأوري لوبوليانسكي (2008-2003)، ونير بركات (2008- حتى الآن) على اتباع سياسات تمييزية بحق الفلسطينيين في القدس، والمحافظة على أغلبية يهودية بكافة السبل. وهو ما عبر عنه ألمرت بقوله: "أنا أريد أن تكون مدينة القدس ذات أغلبية يهودية عظمي، وأنا بهذا الموقف أمثل الإجماع الواسع للجمهور الإسرائيلي".

أهم أساليب تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس

حرب 48 وتهجير الفلسطينيين منها	حرب 67 والسياسات السكانية
إخلاء داخل البلدة القديمة	إبعاد الفلسطينيين عن المدينة
السياسة السكانية	

على ضوء ذلك، فقد تعاملت الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة إزاء التخطيط الهيكلي بطريقة تحد من التوسع العمراني الفلسطيني، وفي المقابل تعزيز الاستيطان اليهودي، حيث تم مصادرة 24500 دونم (24.5 كم)، من أراضى القدس الشرقية لصالح أحياء يهودية جديدة، وعدم وضع مخططات هيكلية للأحياء العربية، وتجنب إقرار الخرائط الهيكلية التي قدمت لها.

كما تم تصنيف مساحة كبيرة من أراضي القدس كـ "مرافق عامة" أو "مناطق "خضراء"، مثلت 44% من مساحة المدينة، مُنع البناء عليها، لتكون احتياطي مستقبلي للاستيطان اليهودي، حيث تم بناء مستوطنات يهودية عليها في وقت لاحق، مثال ذلك المنطقة الجبلية إلى الغرب من شعفاط (راموت شلومو) وجبل أبو غنيم (هار حوما).

وعن تلك المخططات يقول بنفينستي: "إن المخططات التنظيمية التي يستطيع العرب بموجبها بناء آلاف الوحدات السكنية هي عمل مخادع ومضلل. إن المخططات العربية هي على الورق فقط، ومن أجل تجسيدها ينبغي تنفيذ عملية معقدة من تقسيم الأراضي، واستثمار مبالغ ضخمة في البنية التحتية، والاعتماد على بادرة بعض الأشخاص الذين ليس بمقدورهم إقامة بيت لهم".

علما بأن ترخيص بيت في القدس فقط بمثابة عملية معقدة قد تصل تكاليفها إلى نحو 22-30 ألف دولار (وهو مبلغ يعادل دخل موظف عال الدرجة لمدة تزيد عن السنتين) قبل البدء بأية خطوة من خطوات البناء.

وهي عملية معقدة قد تستغرق ما بين سنة واحدة وسبع سنوات، وحتى وإن تمكن المالك الفلسطيني من إبراز إثبات الملكية المطلوب وإثبات إقامته في القدس وإبراز إيصالات ثمن المياه وضريبة الطرق والمجاري فمن المحتمل أن يرفض طلبه".

في حين يتم تنفيذ المشاريع في القطاع اليهودي من قبل جهات رسمية، وعامة وخاصة تتمتع بميزات مالية ضخمة وكوادر تسويق. ويصادق اليهود لأنفسهم على رخص بناء للآلاف وذلك من خلال عقد جلسة واحدة للجان التخطيط السريع، أما بالنسبة للعرب فإنهم يتآكلون، وعلى مدى سنوات طويلة في لجان التخطيط، التي تعمل بناء على إملاءات سياسية".

وفي الوقت الذي يصدر فيه ترخيص بناء واحد لكل 6.3 أشخاص، من السكان اليهود في القدس الغربية، فإنه يصدر تصريح بناء واحد لكل 42.6 من سكان القدس الشرقية.

ترخيص بيت في القدس فقط بمثابة عملية معقدة قد تصل تكاليفها 22-30 ألف دولار، وهو مبلغ يعادل دخل موظف عال الدرجة لمدة تزيد عن السنتين، قبل البدء بأية خطوة من خطوات البناء.

تقول [illegible]) غير رسمية لدى [illegible]"، وقد أسفرت هذه السياسة العنصرية في القدس عن بناء أكثر من 88% من المساكن للمستوطنين الإسرائيليين في المدينة و 12% فقط للفلسطينيين منذ العام 1967.

وقد أدى ذلك لخلق كثافة سكانية فلسطينية عالية في المدينة بلغت 17,245/كيلومتر بينما بلغت الكثافة السكانية "الإسرائيلية" في المدينة 5,340/ كيلومتر.

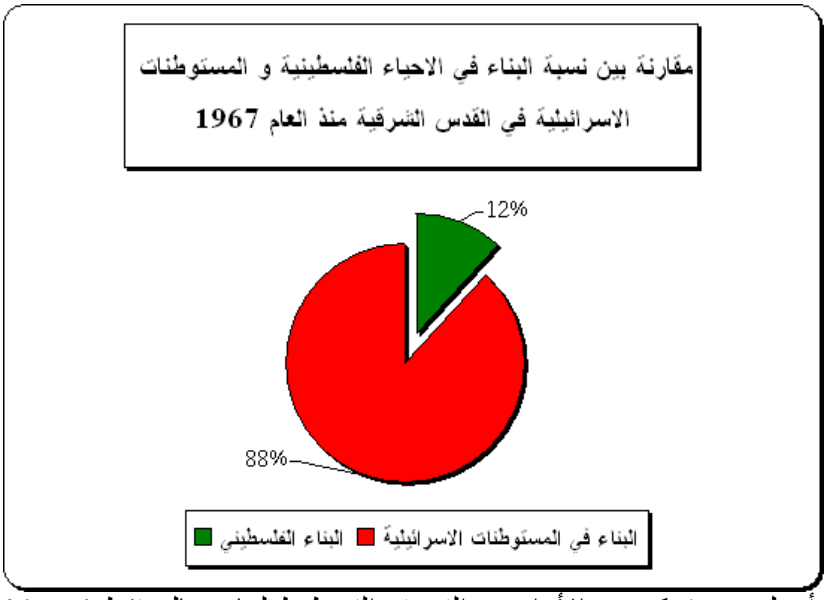

وأنه من أصل 17.5 كم من الأراضي التي تم التخطيط لها، هناك فقط 7.4 % من الأرض مخصصة للبناء لصالح السكان الفلسطينيين، كما أن احتمالات البناء محدودة في تلك المناطق بصورة عامة، حيث لا يسمح بالتوسع العمودي، ويسمح فقط ببناء وحدات سكانية من طابق واحد أو طابقين، كما أن الأراضي المخصصة للسكن تقع بصورة خاصة في مناطق مبنية استنفذت إمكانيات البناء فيها، أما المستوطنات اليهودية فيرتفع البناء إلى ثماني طوابق كما هو الحال في مستوطنة تالبيوت ـ مزراح وغيرها.

خامساً: سياسة هدم البيوت

تعود مشكلة البناء "غير القانوني" إلى السنوات الأولي من قيام إسرائيل، حيث كانت جزءاً من السياسة العنصرية "الإسرائيلية" تجاه الفلسطينيين، ويقصد بـِ "البناء غير القانوني": هو البناء الذي يقام من دون إذن السلطات المحتلة، التي ينظم عملها قانون الكنيست في العام 1965، "قانون التخطيط والبناء"، الذي نص على عدم السماح بالبناء من دون الحصول على رخصة، ويصرح بالبناء فقط في حال وجود خطة هيكلية في المنطقة.

تعتبر الإجراءات الإسرائيلية المتشددة في منح تراخيص البناء، أحد الوسائل في تهجير الفلسطينيين، ويتضح ذلك من الفرق الكبير من الرخص الممنوحة للفلسطينيين وتلك الممنوحة لليهود في القدس، وتعتبر السلطات "الإسرائيلية" البناء غير المرخص، أو البناء الذي يتجاوز مواصفات الرخصة مخالفة يعاقب عليها القانون، وذلك يشمل الهدم والسجن والغرامات العالية.

ولما كان تنفيذ عمليات الهدم يتم بحسب أوامر موقعة من رئيس البلدية وليس من قبل قاض، فإن أسلوب الطرد أضحي أسلوبا سهلاً، كل ما في الأمر عدم منح رخص البناء للفلسطينيين في القدس، في الوقت الذي يتضاعف عددهم كل 18 سنة.

وبحسب عميرة هس: "يفسر كل ذلك لماذا يضطر الفلسطينيون من مواطني القدس إلى خرق "القانون" والبناء بشكل "غير قانوني"، والانتقال إلى أحياء مجاورة والمخاطرة من خلال هذا بفقدان حق المواطنة في المدينة، وحقهم في الحصول على التأمين الصحي والاجتماعي، ولماذا يستمر

كثير منهم في العيش في أحيائهم بكثافة سكانية لا تطاق".

قامت السلطات الإسرائيلية بهدم البيوت الفلسطينية لتبريرات أمنية، وهدمت بيوت من تتهمهم بالقيام بأعمال المقاومة، ونتيجة لاستخدام مواد تفجير في عملية الهدم، باتت البيوت المجاورة لتلك البيوت عرضة للهدم الكلي أو الجزئي أو التصدع.

يلاحظ هنا أن سياسة هدم المباني العربية في القدس، استهدفت بشكل أساسي المباني الواقعة على محيط القرى، والتي تقع قريباً من مستوطنة، أو في طريقها، أو محيطها، وكذلك المباني في القدس القديمة.

فضلاً عن ذلك فإن عمليات الهدم، والنسف كانت تتم وسط مظاهر استعراضية ومثيرة، سواء أكان ذلك من ناحية حجم القوة المكلفة بالنسف، أو توقيت ساعة النسف، وما قد يصاحب ذلك من أعمال إرهابية، كإطلاق النار والغاز والضرب.

وزيادة في التنكيل بأصحاب البيوت المهدومة والتضييق عليهم، يطلب من صاحب البيت المحكوم عليه بالهدم أن يهدم بيته بنفسه، فإن رفض فإنه يتحمل كافة مصاريف عملية الهدم، وهي مصاريف باهظة في كل الأحوال، مع ما يترتب على ذلك من قهر وتنكيل بالفلسطيني حين يُؤمر بهدم بيته بنفسه.

كما قامت السلطات "الإسرائيلية" بهدم البيوت الفلسطينية لتبريرات "أمنية"، حيث قامت بهدم بيوت من تتهمهم بالقيام بأعمال المقاومة، ونتيجة لاستخدام مواد تفجير في عملية الهدم، فقد باتت البيوت المجاورة لتلك البيوت عرضة للهدم الكلي أو الجزئي أو التصدع.

لقد قامت سلطات الاحتلال بحملة ممنهجة لهدم منازل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، مع التركيز بصفة خاصة على القدس الشرقية، وعقب التوقيع على اتفاقية أوسلو الثانية بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1995، صعدت "إسرائيل" من حملتها ضد منازل الفلسطينيين، وبخاصة تلك الواقعة في المناطق المصنفة بمناطق ج (وفقا لاتفاق أوسلو و التي تخضع للسيطرة "الإسرائيلية" الكاملة)، تحت ذريعة ان هذه المنازل تم بنائها دون ترخيص صادر عن السلطات المحتلة.

وفي أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في شهر أيلول من العام 2000، كثفت "إسرائيل" من حملتها ضد منازل الفلسطينيين وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل.

وفي إحصائية لمعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) حول المنازل المهدمة في القدس، ذكرت أن سلطات الاحتلال قامت بهدم ما يزيد عن 650 منزل فلسطيني في الفترة الواقعة ما بين الأعوام 2000 و 2009.

وما يزال ناقوس الخطر يدق أبواب آلاف المنازل الفلسطينية في المدينة، فقد أخطرت السلطات البلدية في الفترة نفسها ما يزيد عن 4300 منزل فلسطيني في مدينة القدس، معظمها بذريعة البناء الغير المرخص.

وبحسب الخارطة الهيكلية للقدس 2000 فإن 60000 من السكان الفلسطينيين مهددون بهدم منازلهم، وتعتبر هذه التقديرات متواضعة وقد تصل النسبة إلى 46%، والجدول التالي يبين المنازل التي تم هدمها في الفترة ما بين 2000 و 2009 في الضفة الغربية ومدينة القدس، كما يبين عدد المنازل الفلسطينية التي أنذرت بالهدم في الفترة ذاتها.

المنازل الفلسطينية المهدمة في الأراضي المحتلة خلال الفترة 2000- 2009					**المنازل المنذرة بالهدم بين 2000-2009**	
العام	القدس	الضفة الغربية	المجموع	العام	الضفة + القدس
2000	21	20	41	2000	465
2001	51	143	194	2001	568
2002	63	231	294	2002	641
2003	94	242	336	2003	681
2004	80	173	253	2004	703

795	2005	215	137	78	2005
505	2006	230	186	44	2006
465	2007	173	114	59	2007
431	2008	103	20	83	2008
1457	2009	145	57	88	2009
5565	المجموع	1984	1323	661	المجموع

وقد زاد من الآثار الكارثية لسياسة هدم البيوت بعض التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، ومن أهمها:

1- يتميز المجتمع الفلسطيني في منطقة القدس بأنه مجتمع فتي، بحيث أن نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة قد بلغت 44.1% من مجموع سكان المحافظة، وأن نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة تقدر بـ 3.5%. وهو ما من شأنه أن يرفع نسبة الأزواج الشابة، والتي هي بحاجة إلى مساكن جديدة. يضاف إلى ذلك تناقص الهجرة الخارجية، بسبب قيود السفر وحالة الكساد الاقتصادي، وأخطار سحب الهويات.
2- حدوث تحولات اجتماعية، تتلخص بتفتيت الأسرة الممتدة، وبروز الأسرة الصغيرة، التي ترغب في السكن في بيت منفصل، كما أصبح توفير السكن المستقل قيمة اجتماعية سائدة.
3- ما أحدثته قوانين الإرث التي أدت إلى تفتيت الملكيات، من جهة، والحيلولة دون تسجيل الأراضي الخاصة رسميا، بانتقالها من الأب إلى الابن، نظراً لصعوبة إجراء هذه العملية وكلفتها العالية، فقد نشأ وضع لا يستطيع الابن إبراز إثبات ملكية باسمه، كما تشترط دوائر التنظيم لمنح رخصة البناء.
4- عدم توفر الأجهزة الحكومية، أو الشركات العامة، التي تختص بتوفير المساكن، ولذا اعتمد البناء على الجهود الذاتية في البناء والتمويل.
5- اكتسبت الأرض قيمة رمزية من الناحية الاجتماعية والقومية، بسبب الصراع، إضافة إلى ارتفاع قيمتها الاقتصادية، لتصل إلى حوالي 40% من كلفة البناء.

على ضوء ذلك، يمكن وصف السياسة الرسمية تجاه موضوع الإسكان العربي، بـ"الحل الناقص"، أي البناء غير القانوني، كبديل عن الحل الكامل. سواء الحل الكامل سلبيا، أي منع البناء "غير القانوني كليا"، أو الحل الكامل الإيجابي أي توفير ظروف تمكن العربي من البناء بطريقة قانونية، وهو ما يشيع جو من الخوف وعدم الاستقرار بين الفلسطينيين، وتوطئة لهجرتهم خارج وطنهم.

- **ترميم المباني**

تتشدد السلطات الإسرائيلية في عملية ترميم المباني في القدس القديمة، كجزء من سياستها السكانية تجاه المدينة، ويمكن معرفة حجم المشكلة إذا عرفنا أن كثيراً من بيوت البلدة قديمة وتاريخية وبحاجة إلى إعادة إعمار وترميم، بيد أنه يلزم للقيام بأعمال الترميم المطلوبة الحصول على رخصة من السلطات الإسرائيلية، والتي غالباً ما ترفض ذلك، بذرائع مختلفة.

وقامت السلطات بهدم مباني عربية داخل السور، وبخاصة الملاصقة والمجاورة لمنطقة الحرم من الجهتين الغربية والشمالية، بذريعة أن شبكة الصرف الصحي في البلدة القديمة تعود للزمن التركي، وهي ذرائع واهية لهدم المباني العربية في الوقت الذي تمنع فيه إعطاء رخص لبناء بيوت جديدة، ثم تقوم بالهدم عندما يقوم الفلسطيني ببناء بيت له ولأولاده بحجة عدم الترخيص، تلك المباني، التي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية من الناحية التاريخية.

وقد أكد السيد خليل تفكجي أن مخططات الترميم كانت تقتصر على الأحياء اليهودية في القدس الغربية. كما جاء في وثيقة "أحياء للترميم في القدس"، الصادرة عن قسم سياسة التخطيط والإسكان التابع لبلدية القدس.

يضاف إلى ما سبق، أن نظام الإيجار "الإسرائيلي" منع من زيادة قيمة إيجار العقار أو تغيير عقد الإيجار أو إخلاء المأجور من أجل زيادة بدل الإيجار،والذي بلغ في بعض السنوات أقل من ثمن وجبة ساخنة لشخص واحد، في مقابل كلفة الترميم الباهظة.

ومن الصعوبات الأخرى أن عقود الإيجار تضمنت بند"السكن والإسكان"، الذي يخول المستأجرين أن يؤجروا بعض أو كل العقار الذي استأجروه لمستأجر ثانٍ وقبض الثمن، دون أن يكون للمالك الحق في الاعتراض، مع بقاء عبء تكاليف الصيانة على المالك.

وقد أضعف ذلك من رغبة المالكين في صيانة أملاكهم في المدينة القديمة وأدى إلى مزيد من إهمال لتلك المباني وبالتالي تهالكها وتهدمها، رافق ذلك محاولات متسارعة من قبل بعض التنظيما في البلدة القديمة لتكثيف التواجد اليهودي في الأحيا

يوصف المجتمع الفلسطيني في القدس بأنه "فتي"، ونسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة 44.1% من سكانها، ومن تزيد أعمارهم عن 65 سنة تقدر بـ3.5%، ما من شأنه أن يرفع نسبة الأزواج الشابة، بحاجة لمساكن جديدة.

- **السيطرة على العقارات العربية في القدس**

نشطت بعض الجمعيات اليهودية الأصولية الأكثر تطرفا في السيطرة على العقارات في القدس الشرقية، أهمها: عطيرات كوهانيم، و"أمناء جبل الهيكل"، و"حيّ وكيام"، و"عطيرت ليوشناه"، و"جمعية العاد"، واستهدفت تلك المجموعات ما تسميه "استرجاع" أملاك اليهود قبل العام 1948، والسيطرة على كل ما يقع تحت يدها من عقارات: حوانيت، مباني، بيوت، أو أي جزء منها، مع التركيز على منطقة البلدة القديمة وسلوان، مستعينة بهيئات رسمية مختلفة مثل: وزارة الإسكان، الحارس القضائي العام، القيم على أملاك الغائبين، الكيرين كييمت وإدارة المصالح العقارية الإسرائيلية، شركة هيمونتا وغيرها.

وقد رصد لذلك مبالغ كبيرة ضمن الميزانيات العامة. واستناداً لبعض الإسرائيليين فإنه يتم الإعلان عن تلك العقارات كأملاك غائبين بمجرد شهادة ما، دون التثبت من صحة تلك الشهادة أو مصدرها، أو تمكين المعترضين من إقامة الدعوى والاعتراض، وقد استولت تلك المنظمات الاستيطانية في بعض الأحيان على الأراضي أو العقارات التي تصادرها السلطات الإسرائيلية.

ناهيك عن مقاومة ورفض الفلسطينيين لبيع أية عقارات عربية لليهود، بوصفها عمليات "غير قانونية" و"غير وطنية"، وينبغي الإشارة هنا إلى سيطرة المنظمات الاستيطانية على كثير من البيوت العربية، وخاصة في القدس القديمة، ضاعف أزمة السكن الفلسطيني في المدينة، وأدى إلى توتير الوضع الأمني الهش في القدس.

- **سادساً: سحب الهويات**

عندما سيطرت "إسرائيل" على القدس الشرقية، قامت بضم الأرض دون السكان المقدسيين، الذين لم يتحولا بحسب قانون المحتل إلى مواطنين، بل منحتهم سلطات الاحتلال هوية زرقاء (ليست جنسية)، لا تمنحهم أية حقوق سوى إمكانية التحرك في الأراضي المحتلة عام 1948، والحصول على بعض المخصصات الاجتماعية، وأصبح المقدسيون مقيمين وليسوا مواطنين، وكأنهم هم الذين دخلوا إلى "إسرائيل" وليس العكس.

وتم مطالبتهم بدفع كامل المستحقات للبلدية والدولة مقابل الخدمات التي يحصلون عليها كضريبة الدخل وضريبة الأرنونا والتأمين الوطني وكذلك ضريبة الأملاك وغيرها، مع الفارق الشاسع بين مستوى الحياة وما يتلقاه الفلسطيني من خدمات بلدية.

وعندما طبقت السلطات "الإسرائيلية" القانون الإسرائيلي على القدس، أصبح بموجبه إمكانية سحب سلطات الاحتلال الهوية "الإسرائيلية" من سكان القدس في حالات ثلاث، هي:

1- إذا تواجد الشخص خارج "إسرائيل" فترة سبع سنوات على الأقل.

2- إذا حصل الشخص على إقامة في دولة أخرى.

3- إذا حصل على جنسية دولة أخرى بواسطة التجنس.

تمرين: أصبح بإمكان السلطات الإسرائيلية سحب الهوية من سكان القدس في حالات ثلاث، هي:

1- .....،

2- .....،

3- .....

وبناء على ذلك فقد قامت السلطات المحتلة بسحب بطاقات آلاف من سكان القدس الفلسطينيين وحرمتهم وأسرهم من دخول المدنية، الأمر الذي ساهم في تدمير الكثير من الأسر والتأثير على حياتهم الاجتماعية والأسرية والإضرار بأوضاعهم الاقتصادية.

ويمس هذه القانون بصورة بالغة في الحق بالحياة الأسرية لعشرات الآلاف من الفلسطي الهويات، والتضييق على طلبات لم الشمل، وهو ما كان الإقامة في المدنية، كما أثر إنشاء جدار الفصل العنصر والقرى المقدسية عن حدود القدس البلدية، أُعتبر معه على أنهم خارج القدس، وهو ما يفقدهم حقهم في الإقامة في المدينة، ، مثل أبو ديس، والعيزرية والشيخ سعد والسواحرة، وغيرها بما يهدد أكثر من 50 ألف فلسطيني بفقدان حقه في الاقامة بالقدس.

كما تشددت السلطات في تطبيق سياسة "مركز الحياة" والتي تشترط إثبات أن المواطن المقدسي يقيم داخل القدس ولم يغير مكان إقامته، وتستطع أن تتوثق من ذلك من خلال فواتير البيت، وعقود الإيجار، ووثائق العيادات، وبطاقات التطعيم، وشهادات الميلاد، وشهادات المدارس، وقسيمة الراتب وغيرها.

وهو ما وسع إمكانية فقدان المقدسي لإقامته في القدس، وخاصة أمام صعوبات العيش في المدينة للأسباب سابقة الذكر، حيث يضطر المواطنين في القدس للخروج من المدينة لتحسين أوضاعهم المعيشية وليس خروجا نهائيا، وهو ما أفقد الكثيرين منهم المقيمين في الضفة الغربية أو الأردن للحق في الإقامة في المدينة بتهمة أن مركز حياته ليس القدس.

بيد أن سحب الهوية، أو الطلب من المواطن المغادرة، يعني ببساطة عدم قدرته على الاستئناف على قرار سحب الهوية، أو المطالبة بأملاكه، أو القيام بأبسط المعاملات. حيث يصبح غير موجود من الناحية القانونية.

فعلى سبيل المثال، تم سحب 1363 هوية في العام 2006 من المواطنين المقدسيين، بنسبة زيادة بلغت 500% عما كان عليه الوضع في العام 2005، وهي سياسة تعرف بـ"التهجير الصامت".

وكما جاء في تقرير المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل" أن نحو 8% من السكان الفلسطينيين يجبرون سنويا على الرحيل إلى الضفة الغربية من القدس نظراً للإجراءات الإدارية والقانونية الإسرائيلية.

في حين يعتقد أن الأعداد الحقيقية أكبر من ذلك بكثير، ذلك أن الهوية تسحب أيضاً من جميع الأبناء الذين تقل أعمارهم عن سن السادسة عشرة، وهذا يعني أن فقدان الأب أو الأم للهوية يؤدي إلى فقدان الأبناء لها، بل إنه من غير الممكن في تلك الحالة تسجيل الأبناء في شهادات الميلاد.

ويوجد اليوم ما يقارب 10,000 طفل يعيشون في القدس الشرقية غير مسجلين في هوية والديهم، وتقدر نسبة الأطفال غير القادرين على التسجيل في المدارس الحكومية أو تلقى العلاج بسبب عدم تسجيلهم بـ 23.6%.

سابعاً: تهويد قطاع التعليم العربي

منذ شهر آب/أغسطس 1967، بعد شهرين من سقوط مدينة القدس اتخذت السلطات "الإسرائيلية" عدداً من القرارات المتعلقة بقطاع التعليم في مدينة القدس والض التعليمية الأردنية التي كانت مطبقة سابقاً في في المدارس العربية في الأراضي المحتلة س 1948.

يوجد 10 آلاف طفل يعيشون في القدس الشرقية غير مسجلين في هوية والديهم، وتقدر نسبة غير القادرين على التسجيل في المدارس الحكومية، أو تلقى العلاج بسبب عدم تسجيلهم بـ23%.

إلا أن هذا الإجراء التعسفي لم يطبق على باقي مدن الضفة الغربية [illegible] الإبقاء فيها على البرامج والمناهج والكتب التعليمية الأردنية بعد فرض تعديلات على عدد من الكتب الخاصة بالتربية الإسلامية والتاريخ والجغرافيا، في إشارة واضحة على تفرقة سلطات الاحتلال المتعمدة ضد مدينة القدس عن باقي مدن الضفة الغربية.

وقد انعكس أثر ذلك في ترك العديد من الطلبة لمدارسهم في القدس والتوجه ناحية الضفة الغربية، وهو ما تم منعه لاحقا بقرار عسكري من قبل ضابط التربية والتعليم العسكري بالضفة الغربية والمتمثل بعدم قبول طلبة القدس للدراسة في مدارس الضفة، كنوع من الضغط على طلبة القدس.

كما سعت هذه السلطات لفرض البرنامج التعليمي "الإسرائيلي" بصورة تدريجية، مع تضييق الخناق على المدارس الخاصة (الأهلية) وذلك بإصدارها قانون الإشراف على المدارس رقم 5729 لعام 1969م، والذي شمل الإشراف الكامل على جميع المدارس بما فيها المدارس الخاصة بالطوائف الدينية، والمدارس الأهلية الخاصة.

كما فرضت على هذه المدارس وعلى الجهاز التعليمي فيها الحصول على تراخيص إسرائيلية تجيز لها الاستمرارية في ممارسة نشاطاتها، وكذلك الإشراف على برامج التعليم ومصادر تمويل هذه المدارس.

كما قامت بفرض منهاج "إسرائيلي" تضمن الإساءة لديننا الحنيف وللأنبياء والرسل والحضارة العربية الإسلامية، وتزييف الحقائق التاريخية وطمس مادة العقيدة الإسلامية وتشويهها، زاعمة أن الإسلام هو "مجرد تربية روحية"، وأن تاريخ الإسلام هو تاريخ فتن وكوارث، وكذلك تغييب السور القرآنية التي تتناول بني "إسرائيل" والفساد في الأرض أو تلك التي تحث على القتال والجهاد واستبدالها بتدريس التوراة والأساطير اليهودية.

فرضت "إسرائيل" على مدارس القدس وجهازها التعليمي الحصول على تراخيص إسرائيلية تجيز لها الاستمرارية في ممارسة نشاطاتها، والإشراف على برامج التعليم ومصادر تمويل المدارس.

وفي مادة الأدب العربي تم تغييب دراسة الشعر [illegible] وتغييب كل ما يتعلق بفلسطين، واعتماد مواد خاصة بما يسمى وروايات إسرائيلية عن المحرقة وغيرها، بالإضافة إلى تدريس اللغة العبرية.

أما في مادة التاريخ فتم تقسيم المنهاج المعتمد بتخصيص نصف المناهج للتاريخ العربي كما يكتبه ويراه المؤرخون الإسرائيليون والنصف الآخر خصص للتاريخ العبري واليهودي، كما تركز فلسفة التربية والتعليم الإسرائيلية على تثقيف الناشئة بالأيديولوجية الصهيونية، وتأكيد وحدة الشعب اليهودي وتفوقه، في المقابل إضعاف علاقة الطالب بجذوره ومع محيطه العربي والإسلامي.

أما بالنسبة للعجز الذي تعاني منه المدارس الفلسطينية في القدس، فإنه يتمثل فيما يلي:
أ. تعدد الجهات المشرفة على المدارس (مدارس السلطة، المدارس الخاصة، مدارس الأونروا، المدارس الإسرائيلية / البلدية والمعارف).
ب. النقص المهني الحاد في المدارس (مدرسين، مدراء، مشرفين، مرشدين اجتماعيين ونفسيين وعمال).
ت. الافتقار إلى وجود جسم تربوي قيادي.
ث. نقص المدارس والتجهيزات والمرافق المدرسية.
ج. الاكتظاظ الشديد في أعداد الطلبة.
ح. تأثير الحواجز وجدار الفصل والإغلاق العسكري.
خ. تفشي ظاهرة التسرب في هذه المدارس، لعدم اهتمام سلطات الاحتلال بها، وعدم تطبيقها لقانون إلزامية التعليم أسوة بالمدارس الإسرائيلية في غرب القدس، وتزيد نسبة التسرب عن (10%) ولا يوجد إجراء مناسبا تتخذ لمتابعة المتسربين من هذه المدارس.

وهو ما أدى إلى تخريب العملية التعليمية، وبقاء أكثر من 6000 تلميذ خارج أي إطار تعليمي، وهو ما يعنى أن يجد هؤلاء طريقهم إلى عالم الجريمة أو البطالة.

ثامناً: أوضاع السكان الاقتصادية

مثل الاقتصاد الأداة الأبرز لاستكمال حلقات التهويد والطرد، من خلال تدمير اقتصاد المدينة المقدسة، وهو ما يتضح من خلال:

أ- انخفاض الدخل، بحيث يصل دخل المواطن العربي في القدس إلى 10% بالنسبة لليهودي.
ب- ارتفاع نسبة الفقر حيث تصل إلى 61% بين الفلسطينيين و17% بين اليهود.
ت- انخفاض نسبة الصناعة في القطاع العربي من المدينة بواقع 37%.
ث- انخفاض نسبة ساعات العمل بواقع 50%.
ج- انحسار القطاع التجاري.
ح- خسارة قطاع الخدمات (المطاعم ، الفنادق، المواصلات، التعليم، الصحة) .
خ- تأثر القطاع المصرفي، وهروب رأس المال والمشاريع خارج القدس، وخاصة إلى الضفة الغربية.
د- سيطرة سلطات الاحتلال على أكثر من 70% من الأرض، مع تقييد استخدامات النسبة الباقية، ومن ثم فإن قطاع الزراعة تقل مساهمته جداً في اقتصاد المدينة.
ذ- انخفاض قطاع التجارة من 16.3% إلى 15.2%، وسبب ذلك منع سلطات الاحتلال دخول المنتجات والسلع العربية من القرى والمدن العربية في الضفة الغربية إلى أسواق القدس، في الوقت الذي تسمح فيه بدخول جميع البضائع والمنتجات بسهولة، وتفتح أبواب التعامل التجاري الإجباري بين التجار العرب والإسرائيليين.
ر- ضرب قطاع السياحة في المدينة،وهو قطاع حيوي بالنسبة لمدينة تاريخية ودينية وحضارية كالقدس.
ز- ضعف الخدمة الفندقية في الجزء الشرقي من المدنية والتضييق على الفنادق ومنافستها من قبل الفنادق الإسرائيلية، والحجز على بعضها كفندق البانوراما.
س- إغلاق البنوك الفلسطينية ومصادرة أموالها.
ش-تقديم الإرشاد السياحي الصهيوني المجاني، الذي يساهم في تشويه التاريخ العربي الإسلامي ويقدم الرواية الصهيونية المشوهة.
ص- إضعاف قطاع المواصلات.
ض- إغلاق محلات التحف الشرقية، وتشجيع ظاهرة الباعة المتجولين.

ط- إرهاق المواطنين بالضرائب المتعددة والمبالغ فيها، والتي لا تراعي الأوضاع الاقتصادية للمواطن العربي، ولا مستوى دخله، أو نمط حياته الاجتماعي، والتقديرات المبالغ فيها لحجم الضريبة من قبل مصلحة الضرائب الإسرائيلية.

علما بأن هذه الضرائب تصل حوالي 30% من الضريبة العامة للمدينة، وهي ضريبة تصاعدية (تبدأ من 15% - 55%) من أرباح الأفراد والشركات، وتجبي بطرق وحشية في بعض الأحيان، ومن أهم أنواع تلك الضريبة:

تمرين:
مثل الاقتصاد الأداة الأبرز لاستكمال حلقات التهويد والطرد، من خلال تدمير اقتصاد المدينة المقدسة، وهو ما يتضح من خلال: .....، .....، .....، ....، .....

أ. ضريبة القيمة المضافة: وتجبي بنسبة 17% من قيمة المبيعات، بموجب فواتير البيع والشراء. وقد أثارت السكان الفلسطينيين الداعين لخطورة تأثيرها في الاقتصا وأوضح تأثيراتها أنها لا تشجع المستثمرين على إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة، وتجعل المنتجات الفلسطينية عاجزة عن منافسة المنتجات الإسرائيلية.

ب. الضريبة على الأراضي: ولها أنواع متعددة منها: (ضريبة ملكية الأراضي، ضريبة شراء الأراضي، ضريبة استصلاح الأراضي، ضريبة بيع الأراضي، رسوم تسجيل الأراضي، ضريبة "الأرنونا" ـ المسقفات).

ت. رسوم التامين الوطني: ويجبى من السكان العرب بنسبة 2.5% ومن أصحاب العمل بنسبة 10% من الدخل.

ث. ضريبة أمن الجليل، وحرب لبنان: وهي ضريبة فرضت على السكان العرب (3%) اثر تعرض الجليل الأعلى لهجمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وإثر حرب لبنان.

ج. رسوم إعلام: وهي تجبي على كل من يملك جهاز تليفزيون.

ح. رسوم السفر: وتجبي من قبل المسافرين سواء عن طريق الطائرة او عن طريق البر.

ـ أثر الانتفاضة على الحياة التجارية وبقية مظاهر الحياة الأخرى.

تاسعاً: انتهاك المقدسات:

تحفل مدينة القدس بالمعالم والرموز الإسلامية التاريخية، حيث يوجد بها حوالي 100 بناء أثري، من بينها المساجد والمدارس والزوايا والتكايا والأربطة والتحصينات، والعديد من المباني التي ذكرت في كتب التاريخ وقد زالت معالم الكثير منها.

1. انتهاك المقدسات الإسلامية:

وقد تعرض المقدسات في القدس للانتهاكات المتكررة من قبل سلطات الاحتلال وقطعان مستوطنيه، وأكدت التطورات خلال السنوات الأخيرة أن معركة تهويد القدس باتت المعركة الأولى بالنسبة لـ"إسرائيل"، بالتزامن مع تزايد هاجس "يهودية الدولة" على فكر الدولة الصهيونية، ويمكن تلخيص تلك الانتهاكات فيما يلي:

أ. تعرض المسجد الأقصى للحرق بتاريخ 1968/8/21، 1969 من قبل اليهودي الأسترالي دنيس مايكل روهان، والذي تم القبض عليه وإطلاق سراحه في وقت لاحق بحجه أنه معتوه.

ب. المحاولات المتكررة للصلاة في منطقة الحرم الشريف، والسيطرة عليه.

ت. إرسال رسائل تهديد إلى لجنة الأوقاف الإسلامية وسدنة المسجد من قبل المستوطنين وجهات صهيونية متطرفة.

ث. محاولات "شراء" المسجد الأقصى من قبل الصهاينة.

ج. تغيير أسماء المعالم والأحياء والبوابات والطرقات في مدينة القدس إلى أسماء يهودية.

ح. محاولات متكررة لنسف الأقصى.

خ. إغلاق القدس في وجه المصلين، ومنعهم من الوصول إلى الحرم الشريف.

د. إصدار المحكمة العليا الإسرائيلية قرارات تعطي لليهود الحق بالصلاة بمنطقة الحرم الشريف.

ذ. انتشار الحفريات تحت المسجد الأقصى والقدس القديمة، والتي اتسعت بشكل غير مسبوق، بحيث هذه الحفريات تمتد من شرق المدينة إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، وقد أدت إلى عدد من الانهيارات والتشققات، مما يهدد سلامة المسجد الأقصى وأثار أخرى في محيطه.
ر. إقامة العديد من الكنس اليهودية في البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى بعضها أعلى من المسجد الأقصى نفسه.
ز. تدنيس شارون لمنطقة الحرم بزيارة استفزازية مع حراسه ومرافقيه وبعض مسئولي حكومته، وهو ما استفز مشاعر المسلمين، وأدى إلى تفجر انتفاضة الأقصى المجيدة 1996.
س. المحاولات المتكررة لوقف رفع الآذان في عموم فلسطين، وفي مدينة القدس بشكل خاص.
ش. انتهاك حرمة المقابر الإسلامية في القدس (باب الرحمة، المقبرة اليوسفية، مأمن الله)، والسيطرة على بعضها وتحويله لمواقف للسيارات أو فنادق أو متاحف أو غيرها من المرافق.

6. 2. انتهاك المقدسات المسيحية

شهد الوجود المسيحي في القدس وبقية المناطق الفلسطينية،الكثير من التحديات والمخاوف التي عبر عنها البيان الختامي لرؤساء كنائس الشرق الأوسط في المؤتمر الذي انعقد في نيقوسيا في 1998/1/14، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:
أ. إلغاء الكنيست الإسرائيلي في 9 إبريل 1991 لجميع الإعفاءات التي كانت تتمتع بها الأماكن الدينية والثقافية والعلمية في القدس منذ العهد العثماني، فعلى سبيل المثال تصل تقديرات الضريبة على الكنائس فقط بـأكثر من 110 ملايين شيكل.
ب. تناقص أعداد المسيحيين في القدس إلى 2%، بينما كانوا يمثلون 20% في عام 1948 من عدد سكان المدينة، ومنع وإعاقة حرية الوصول إلى الأماكن المسيحية، وتعرض رجال الدين والأماكن المسيحية للمضايقة والانتهاك.

أما فيما يتعلق بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في بقية أنحاء الضفة الغربية والأراضي المحتلة سنة 1948، فقد تمثّل الاعتداء الأبرز عليها في إعلان الاحتلال في 2010/2/21 عن قائمة للتراث اليهودي، تضم 150 موقعاً دينياً وتراثياً في فلسطين لم يكشف عنها بالكامل، بينها مساجد ومواقع إسلامية، مثل المسجد الإبراهيمي في الخليل، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم، وأسوار البلدة القديمة، وبلدة سلوان، وتلال القدس، وجبلي عيبال وجرزيم، ومغارة التوأمين في نابلس، ومرج ابن عامر شمال فلسطين.

كما تعرضت العديد من المساجد والمقابر في الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948 لحملة إحراق واعتداءات ممنهجة.

- **عاشراً: تهويد الأسماء العربية والإسلامية:**

أقدمت سلطات الاحتلال على تغيير أسماء المناطق والشوارع والساحات العامة والرموز التاريخية واستبدالها بأخرى يهودية كجزء من خطة تهويد المدينة، وإزالة المعالم الحضارية العربية والإسلامية منها، ومن أمثلة ذلك:

الاسم العربي التاريخي	الاسم العبري بعد التهويد	الاسم العربي التاريخي	الاسم العبري بعد التهويد
باب الخليل	شاغر يافو (يافا)	باب الحديد	شاغر هحداش
باب العمود (دمشق)	شاغر شكيم	باب الزاهرة (الساهرة)	شاغر هورودوس
باب ستنا مريم	شاغر هاريون (الأسود)	باب المغاربة	شاغر هأشفا (النفايات)
باب الرحمة	شاغر هرحميم	باب النبي داود	شاغر تسيون (صهيون)

1- بـ (شارع المظليين)، كما سُمي تل الشرفة بـ (جبعات هفتار)، وباب المغاربة بـ (رحوب محسي)، وطريق الواد داخل السور والممتد من باب العمود حتى ملتقى شارع السلسلة بـ (رحوب هكامي)، وسُمي باب المغاربة بـ (رحوب محسي)، وطريق الواد داخل السور والممتد من باب العمود حتى ملتقى شارع السلسلة سُمي بـ (رحوب هكامي).

وكذلك الأحياء العربية، مثل: حي الساهرة (هيرودوس)، سلوان (كفا هشلوح)، رأس العامود (معاليه زيتيم)، الشيخ جراح (قرية الصديق شمعون)، حي المصرارة (نيسان بك)، عقبة الخالدية (الحشمونائيم)، بطن الهوى ـ حي اليمن في سلوان ـ (كفار هتمنيم)، حاكورة المسكوب ـ في برج اللقلق ـ (حاييم كرمون).

أما الجبال والتلال فقد أصابها التغيير أيضا، فمثلاً: جبل أبو غنيم (هار هحوما)، وجبل المكبر (نوف تسيون)، وجبل الطور (متسبور نسوريم)، جبل المشهد ـ سكوبس ـ (هار هاتصوفيم)، وادي سلوان (يهو شافاط)، وادي الرباب (غاي بي هنيوم)، عين سلوان (حزكيا هو)، بئر الصفافي (التيليت).

وغُيرت أسماء البيوت والعقارات مثل دار الترهي في البلدة القديمة (بايت الحنان)، بيت الزرو ورفيقة السلايمة (بايت ديسكين)، دير مار يو حنا (نؤوب دافي)، بيت الزربا (بايت رند)، دار الصبرا (بايت غليتسيا) ، بل إن الحرم القدسي أصبح اسمه (حار هبيت)، أما الهضبة الفرسنية فسميت (حي شابيرا).

كما طال التغيير أسماء عربية إضافية، على النحو التالي:

الاسم العربي	الاسم العبري	الاسم العربي	الاسم العبري
الطالبية	كومميوت	المالحة	منحات
القطمون	غونين	البقعة	جبئوليم
قطمونيم	غونينيم	راس العامود	معاليه هزيتيم
المصرارة	موراشاه	أبو ديس	كدمات تسيون
ماميلا	هجوشريم	الشيخ جراح	شمعون هتصديق
أبو طور (الثوري)	جفعات حنانيا	سلوان	كفار هشيلوح
هولي لاند	ايرتس هتسفي		

كما تعرضت المؤسسات العربية في القدس لحملة مسعورة من الإغلاق والتضييق، وتطالعنا سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" بين الحين والآخر بقراراتها القاضية بتجديد إغلاق أكثر من عشرين مؤسسة ومركز وجمعية ونادياً فلسطينياً في القدس العربية، كانت قد أغلقت بعد اتفاقيات أوسلو بموجب قرارات وأوامر إدارية صدرت عن وزارة داخلية الاحتلال الإسرائيلي.

ورغم التعهدات بعدم المساس بمؤسسات القدس لأنها تقوم بأدوار حيوية لسكان المدينة، مستندة إلى ذرائع من قبيل: "نشاطات معادية" أو "غير مشروعة" ،"نشاطات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية " "حماية أمن الجمهور" ، أو غيرها من الذرائع المختلفة، وقد وثقت مراكز حقوق الإنسان عشرات حالات إغلاق للمؤسسات الفلسطينية في القدس على مدار أربعين عاماً من الاحتلال، منها حالات إغلاقٍ نهائيٍ بسحب ترخيصها، ومنها إغلاق لأشهر تتجدد مراراً وتكراراً، لا لسببٍ سوى لشهية الاحتلال الإسرائيلي في التطهير العرقي لمدينة القدس.

- **حادي عشر: تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس**

مثلت السياسة السكانية في الأراضي المحتلة عموماً، والقدس خصوصاً، واحدة من أهم مرتكزات سياسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث درج المسئولون الإسرائيليون على التحذير من الوجود الفلسطيني وزيادة معدلاته، والتعبير عنه بعبارات ذات دلالة، مثل: "القنبلة الديموغرافية"، "التحدي الديمغرافي"، "الخطر السكاني"، "القنبلة الموقوتة"، وهي تعبيرات تعكس التخوفات الإسرائيلية، على "يهودية" الدولة، وهي تنبئ في الوقت نفسه بما يمكن أن يتخذ من إجراءات للتأثير علي ذلك الوجود والحد منه.

كما سيجد المتتبع للأدبيات الصهيونية عدد لا يحصي من التصريحات المباشرة وغير المباشرة لزعماء ومسئولين إسرائيليين، تضمنت الدعوة إلى ترسيخ أغلبية يهودية في مدينة القدس، عبر وسائل شتى، على اعتبار أن هناك علاقة وطيدة بين حجم السكان اليهود في القدس وبين الادعاء بأنها عاصمة إسرائيل، لذا فإن انخفاض نسبة اليهود إلى حد معين يجعل من الصعب الادعاء بأن المدينة تمثل عاصمة الدولة.

- **التهجير المباشر وغير المباشر:**

اعتمدت السلطات "الإسرائيلية" لتحقيق ذلك الهدف، وسائل وأساليب مباشرة وغير مباشرة، وبينما تتم الأولى عبر التهجير المباشر وقت الحرب والإبعاد والطرد، فإن الثانية تتمثل في إيجاد مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الصعبة التي تضطر السكان للهجرة إلى الخارج والنزوح عن المدينة.

وقد تبدو في ظاهرها هجرة اختيارية مؤقتة، يقوم بها السكان لتحسين مستويات حياتهم المعيشية، لكنها في الحقيقة هجرة قسرية بسبب الظروف الصعبة والمؤلمة. وغالباً ما تتحول الهجرة إلى دائمة، بسبب عدم زوال أسبابها.

وقد أتم الجيش "الإسرائيلي" في السابع من يونيو 1967 احتلال القدس الشرقية، وقد أسفر احتلال المدينة والقتال الذي سبقه عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، كما رافق العمليات العسكرية التي تلت الحرب أعمال النهب والهدم بعد أن توقف القتال.

وقد انتهجت السلطات "الإسرائيلية" سياسة مزجت بين الترهيب والترغيب لحمل السكان الفلسطينيين على ترك المدينة، فإلى جانب أعمال المداهمة والتفتيش والاعتقال وتدمير الممتلكات، أعلنت السلطات توفير حافلات لمن يرغب من سكان القدس للالتحاق بأقربائهم في الضفة الغربية، بعد أخذ توقيعهم على إفادات بأنهم تركوا المدينة طائعين.

وقد تمكنت سلطات الاحتلال "الإسرائيلي"بعد الحرب مباشرة من تهجير ما يقرب من 35 ألف لاجئ فلسطيني من الشطر الغربي من القدس "القدس الغربية"، والسيطرة على أراضيهم وممتلكاتهم، ومنعتهم من العودة في ذات الوقت الذي أحلت فيه المستوطنين اليهود مكانهم.

إن احتلال القدس ثم ضمها بعد ذلك إلى إسرائيل، لم يعني توحيد المدينة بل تهويدها. إذ أن ذلك الضم لم يصحبه ضم للسكان، واعتبارهم مواطنين في الدولة التي ضمت مدينتهم إليها. بل أبقت الحكومة "الإسرائيلية" على الجوازات الأردنية التي كان يحملها السكان، وقررت بعد إجراء إحصاء للموجودين منهم في 1967/7/25، منح الهوية الإسرائيلية، وهي بمثابة إذن بالإقامة دون أن يتمتع حاملها بحقوق المواطنة الكاملة.

تمرين: شكل مصطلح "القنبلة الديموغرافية" فزاعة أمام صانع القرار الإسرائيلي...ماذا يعني، وما هي آثاره على تهجير الفلسطينيين من القدس؟

واستنادا إلى هذا الإجراء فقد اعتبر جميع مواطني القدس الذين لم يشملهم الإحصاء غائبين، سواء أولئك الذين نزحوا عن القدسب الحرب، أو بسبب السفر، قبل نشوب الحرب، للعمل أو للزيارة أو العلاج أو التعليم. ولم يسمح لهم بالعودة. وهكذا الشرقية،مواطنين أردنيين، ومقيمين ب"إسرائيل

وتضافرت سياسات الاحتلال لدفع السكان الفلسطينيين للهجرة من المدينة، وتكريس سياسة الإغلاق العسكري لها، وتكرس بعد 30 مارس 1993 وحتى الآن، تلك السياسة التي توصف بأنها "عقابا جماعياً غير قانوني للشعب الفلسطيني، لا يتناسب مع أي شاغل أمني مشروع".

وقد دمرت سياسة الإغلاق العسكري للقدس الحياة الفلسطينية في المدينة، إذ شملت قيوداً صعبة على حرية التنقل والاتصال ببقية المناطق الفلسطينية والعكس، كما انعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني وعلى الأماني الوطنية الفلسطينية.

- **خاتمة:**

قد يبدو توسيع حدود القدس وإعادة رسم مخططاتها الهيكلية مجرد إجراء تنظيمي إداري، بيد أن الدراسة المدققة لمضامين هذا الإجراء وغاياته، تبين أنه عمل يستهدف تهويد المدينة وفرض السيطرة السياسية عليها.

فيلاحظ في توزيع الضواحي والمستوطنات حول القدس أنها تنتظم في طوقين لهما مركز واحد. يتكون الطوق الداخلي، من الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية، وبين الأحياء الفلسطينية ذاتها، لتهويد المدينة، وضمان أغلبية يهودية فيها. أما الطوق الخارجي، فيحوط القدس من جهات الجنوب والشرق والشمال، ويتألف من سلسلة مستوطنات تبعد أقصاها نحو 17 كلم عن مركز القدس. وهو ما يشكل حاجزاً مادياً يفصلُ القدس عن الضفة الغربية،ويمنع أي عودة فلسطينية إليها.

وفيما كان لحزب العمل الدور الرئيس في تأسيس قواعد الاستيطان في القدس، كان لحزب الليكود الدور الأكبر في تطويره وتكثيفه أفقياً ورأسياً. وقد تعاملت الحكومات "الإسرائيلية"مع منطقة القدس بوصفها منطقة "إجماع قومي"، كما نظر الإسرائيليون إلى المستوطنات الإسرائيلية مثل معالية أدوميم وجفعات زئيف، التي تقع على بعد أربعة أميال من رام الله، ولا إلى كتلة غوش عتسيون(تتكون من 16 مستوطنة) والتي هي أقرب إلى الخليل منها إلى القدس، ليس بوصفها "مستوطنات" بالمعنى المعتاد لهذه الكلمة، بل بوصفها تجمعات "اعتيادية" لا تختلف عن مثيلاتها من التجمعات السكنية داخل "إسرائيل"، يجب أن تبقي تحت السيادة الإسرائيلية.

أما ما أصاب المدينة القديمة داخل الأسوار من التهويد والأسرلة فيمكن اعتباره من أكثر الممارسات "الإسرائيلية"تعقيدا وإثارة، وهو ما يقول عنه جيف هاربر: "عشرات الجمعيات اليهودية تنشط "لإنقاذ"- التشديد في الأصل - الأملاك اليهودية في شرقي القدس. ولكن ماذا بالنسبة للأملاك الفلسطينية في غربي المدينة؟ قبل عام 1948 كان حوالي 40 في المائة من الأراضي والمنازل والمباني التجارية ملكا للفلسطينيين، وإذا أضفنا إليها المساحة التي تم ضمها لغربي المدينة بعد عام 1948 تصبح النسبة 68 في المائة. إذا كان لليهود حق باسترجاع ممتلكاتهم التي كانت لهم قبل عام 1948 فلماذا يحظر على الفلسطينيين أن يستعيدوا أملاكهم في الطالبية والحي الألماني والبقعة والمالحة وعين كارم وغيرها من الأماكن؟".

على أن تلك الجهود الاستيطانية المتسارعة لم تتوقف بمؤتمر التسوية الذي انعقد في مدريد 30 أكتوبر -2 نوفمبر 1991 ولا بتوقيع اتفاقيات التسوية بين الحكومة "الإسرائيلية"ومنظمة التحرير الفلسطينية، بل بالعكس، فقد كانت سبباً في تسريعها، وهو ما يتضح بجلاء في حجم المشاريع الاستيطانية التي طرحت للقدس، كما سبق الإشارة، وفي عدد المستوطنين في القدس.

وكما يقول امنون كابيلوك "إن عملية تهويد القسم العربي للمدينة المقدسة، التي تم ضمها لـ"إسرائيل" غداة حرب 1967، مع مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، تمتد اليوم بين رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب، والقرى الفلسطينية في الشرق، كانت ممارسة شائعة للحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة.

ثم ما لبثت أن بدأت، دون توقف أو إبطاء، موجة بناء أحياء استيطانية جديدة مخصصة لسكن اليهود فقط، وانتشرت فوق الأراضي العربية المصادرة في المدينة، بطريقة تؤدي إلى تطويق الأحياء العربية".

كما لم تتوقف أعمال الاستيطان والمصادرة والتطويق أثناء الانتفاضة الفلسطينية، بل يلاحظ أنها زادت، من ذلك مثلاً، قيام السلطات "الإسرائيلية"بإقامة جدار الفصل العنصري حول القدس كوسيلة لعزل القدس عن محيطها وخلق ما يسمي بالقدس الكبرى، ومثال على ذلك ضم معاليه زئيف ومعاليه أدوميم إلى القدس، بينما يتم بناء أحياء يهودية داخل الأحياء الفلسطينية وفي محيطها، بحيث تبدو تلك الأحياء صغيرة منعزلة ضمن أحياء يهودية".

"كل ذلك يحدث ضمن رؤيا لقدس كبري تتوسع سياسيا وجغرافياً الى داخل الضفة الغربية، وإلى ما هو أبعد حتى من المناطق التي ضمت في يونيو 1967" كما يقول جيفري أرونسون.

يشار هنا إلى أن السلطات "الإسرائيلية"تعتمد في ذلك على قرارات الضم الإسرائيلية، المخالفة لقواعد القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن واتفاقات جنيف. وما تم الاتفاق عليه، في "إعلان المبادئ" الموقع بين الطرفين، والداعي لعدم القيام بأية أعمال من شأنها تغيير وضع القدس، أو التأثير على المفاوضات النهائية بخصوص القدس. في محاولة منها لخلق وقائع جديدة على الأرض تضمن تهويد القدس، وتستبق أي حل قد يلوح في الأفق أو تفرضه المفاوضات القائمة بشان القدس.

إن التغييرات الهيكلية العميقة التي أحدثتها "إسرائيل" عبر الجهد الرسمي وغير الرسمي، في القدس، وعلي مدي أكثر من 45 عاما، معتمدة سياسة الهدم والبناء وإعادة التشكيل والتخطيط، قد ألحقت ضررا بالغا في حياة الفلسطينيين، كما أحدثت تغيرا جوهريا في الطبيعة الديموغرافية والحضارية للمدينة، وهو ما ينتهك القرارات الدولية بحق القدس، ويضع مصيرها في يد التعصب الديني والقومي الأعمى، والذي سيقود المنطقة حتماً لنهايات مؤلمة.

كما أن المراهنة على المجتمع الدولي أو العملية السلمية اعتقاد ساذج بحسب خبرة الستين سنة الماضية، صحيح أن السلام في حد ذاته ذا قيمة عليا لا ينبغي ولا يجوز إنكارها، ولكنه من الناحية الواقعية والأخلاقية ما زال بعيداً عن المرتكزات الفعلية المستندة إليها مسيرة التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وخاصة فيما يتعلق بالقدس التي يمثل رحيل الاحتلال عنها روح السلام العادل والدائم.

قائمة بالمراجع:

العربية:

- أزمة التخطيط في القدس الشرقية"، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، نيسان 2009.
- د. نظمي الجعبة، الإسكان في القدس بين مطرقة الاستيطان والإمكانات المتاحة، معهد السياسات العامة، رام الله، 2009.
- د. جاد إسحاق ود. نائل سليمان (إعداد)، القدس وتحديات طمس الهوية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1، 2004.

- عصام نصار (محرر)، القدس تاريخ المستقبل، ط1، رام الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2010.
- د. سمير جريس، القدس: المخططات الصهيونية: الاحتلال والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981.
- مؤتمر القدس: أنقطة قطيعة أم مكان التقاء؟، الجزء الأول، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، نوفمبر 1998.
- القدس: الوضع القانوني والتسوية الدائمة، مؤسسة الحق، رام الله، 1996.
- يعقوب عودة، إغلاق مؤسسات القدس: تطهير عرقي لمدينة القدس العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 8، شتاء-ربيع 2009.
- د. مايكل دامبر، الاستيطان اليهودي في القدس القديمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 8 خريف 1991، ص 41.
- راسم خمايس، سياسة هدم المباني "غير المرخصة" بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع 208، يوليو 1990.

مراجع أجنبية:

- Allison Hodgkings, Israeli settlement policy in Jerusalem, (Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs), Jerusalem; 1st ed. 1998.
- Amir Cheshin, Municipal policies in Jerusalem – An Account from Within, Jerusalem, PASSIA, 1998.
- B.Tselem, A policy of Discrimination: Land Confiscation, Planning and Building in East Jerusalem, Jerusalem, May 1995.
- B.Tselem, Injustice in the Holy City, December 1999, p. 4; The Palestinian National Authority website: http://www.pna.net/arabic/jerusalem/jerusalem_report.html (visited on 2/9/01).
- Bernard Sabella, Jerusalem A Christian perspective, in: Jerusalem: religious Aspects, [1]st ed., Passia, 1995.
- Geopolitical Status in Jerusalem Governorate, the Monitoring Settlements and GIS Units at the Applied Research Institute, Jerusalem (ARIJ), December, 2006.
- Ibrahim Dakak, Review of Housing and Infrastructure, Multi-Sector Review of East Jerusalem Project (funded by European Union), Jerusalem: Arab Studies Society, March 2002.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, Jerusalem Statistical Yearbook, No 1-13, Ramallah, Palestine.
- Waleed Al-Modallal, The Israeli Settlements in Jerusalem, A study of Settlement pattern and processes and their impact on peace and security in the region, Lap Lambert Academic Publishing, UK, 2011.

مواقع الانترنت:

- قاعدة بيانات أريج, 2000-2009، على الرابط:http://www.arij.orghttp
- مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على الرابط: http://www.jcser.org/
- موقع مراقبة الأنشطة الإسرائيلية الاستعمارية، على الرابط:http://www.poica.org

- Foundation for Middle East Peace website: www.fmep.org
- The Israeli The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B.Tselem) website at: http://www.btselem.org

الفصل السادس

الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

- **أهداف الفصل:** عزيزي الطالب: يتوقع منك بعد دراستك هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

1- تتعرف إلى أهم الإجراءات الاستيطانية التي تقوم بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.
2- الوصول إلى الأسباب الحقيقية للمشاريع الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
3- التعرف على مختلف المراحل المختلفة من الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدءً من العام 1948.
4- توضيح أثر المخططات الاستيطانية والتهويدية على مستقبل الفلسطينيين في أراضيهم.

- **الوسائط المساعدة:** يمكن للطالب الرجوع إلى المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الفصل، إلى جانب نظام Moodle التابع لجامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة.

- **أقسام الفصل:**

أولاً: المشاريع الاستيطانية
ثانياً: السياسة الاستيطانية (الأدوات والمراحل)
ثالثاً: جدار الفصل العنصري:
رابعاً: توزيع المستوطنات في الضفة الغربية
خامساً: آثار الاستيطان على حياة السكان

- **مقدمة**

منذ أكثر من مائة عام يتواصل المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، على طريق استكمال تهويدها وفرض السيطرة السياسية عليها. ورغم اختلاف المراحل التي مر بها تنفيذ هذا المشروع إلا أنه تم إعتماد وسائل استراتيجية مثلت العمود الفقرى له، وهي:

- الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بشتى الطرق،
- تهجير أصحابها الأصليين من العرب الفلسطينيين بالقوة،
- استقدام العنصر اليهودي المهاجر وتوطينه على الأرض الفلسطينية، وقد تمت عمليتي الهدم والبناء في زمن قياسي.

وعلى امتداد سني الصراع كان الصهاينة يلجأون بداية إلى إيجاد نقاط ارتكاز استيطانية وسط محيط عربي، وعلى أرض عربية تم الاستيلاء عليها بشكل أو بآخر، روعي قدر الإمكان الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية والأيديولوجية لدى السيطرة عليها، ثم سعوا لتوسيع هذه النقاط وتكثيفها، ووصل بعضها ببعض، باتجاه إيجاد كتل استيطانية متصلة ومتراصة ومزدهرة، يقع على عاتقها توسيع رقعتها والاحتفاظ بمقومات النمو والتوسع الذاتي.

فزرعت منذ أواخر العهد العثماني مستوطنات صهيونية متفرقة، كانت في البداية أشبه بالجزر المنعزلة وسط محيط عربي معاد، كمستوطنة ريشون لتسيون على سبيل المثال. ومع مجيء الاحتلال البريطاني وصدور وعد بلفور فتح الباب واسعا أمام التهام مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية مثل وادي الحوارث ومرج ابن عامر.

وتمكنت الصهيونية خلال تلك الفترة من من بناء مؤسساتها المدنية والعسكرية واستقدام القاعدة البشرية وتسليحها لتخوض مذابح بشعة ضد السكان الفلسطينيين العزل وتوسع استيطانها ونطاق سيطرتها.

وعندما بدء بطرح مشاريع التقسيم (1937-1947) كانت حدود الاستيطان تقرر إلى حد ما الحدود السياسية المقترحة، ومنذ قرار التقسيم 181 عام 1947 الذي توافقت خريطته مع خريطة الاستيطان الصهيوني، أضيفت قوة الجيش في تقرير مصير الحدود، لذلك فقد أضيفت منطقة الجليل التي كان يفترض أن تكون جزء من الدولة العبرية وفق القرار المذكور.

وبسقوط بقية الأراضي الفلسطينية عام 1967 في قبضة إسرائيل، تحركت دبابات الجنود وجرافات المستوطنين لترسم وقائع جديدة تحدد مصير المنطقة، ففي البداية وخلال فترة حكم حزب العمل "المعراخ" سار الاستيطان على هدي مشروع آلون الاستيطاني بالدرجة الأولى، أي جرى التركيز آنذاك على استيطان ما سمي بـ "مناطق الأمن" على خطوط المواجهة في غور الأردن والقدس ومحيطها، إضافة إلى مرتفعات الجولان ووادي عربة والخط الواصل بين شرم الشيخ ومشارف رفح.

لكن مجيء الليكود إلى السلطة وبروز حركة غوش إيمونيم الإستيطانية على مسرح الإستيطان بدءا من سنة 1974، فقد شكل ذلك خروجا على سياسة الاستيطان الرسمية التي قادها حزب العمل آنذاك، حيث تم رفع شعارات أكثر تطرفاً، من بينها "الاستيطان في كل أرض إسرائيل" المزعومة، وهو ما أدى إلى تطور حركة الإستيطان وبشكل هجومي ما زالت حتى هذه اللحظة.

أولاً: المشاريع الاستيطانية:

سارت السياسة الاستيطانية على ضوء عدد من المشاريع التي تكاملت في أهدافها، وبحسبها تم رسم خارطة الإستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى أسس استراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وإيديولوجية، ومن أخطرها ما طرح في عهد حزبي العمل والليكود.

وبينما كان لحزب العمل الدور الرئيس في التأسيس لخارطة الإستيطان ووضع المخططات والبني التحتية له، فإن حزب الليكود قاد تطورات طموحة وعنيفة لتوسيع شبكة الإستيطان واستكمالها تهويدها والسيطرة عليها، وفيما يلي أهم تلك المشاريع والمخططات الإستيطانية:

1- مشروع إيغال ألون:

لم تمر ثلاثة أسابيع على نهاية حرب 1967 إلا وقدم "ألون" دعوته إلى ضم الأراضي الفلسطينية باعتبارها "جزءا لا يتجزأ من منطقة سيادة "إسرائيل" في مشروع كامل للتسوية السياسية مع الدول العربية، وقد تضمن مشروعه الاستيطاني ما يلي:

1- أن تكون حدود إسرائيل الشرقية: نهر الأردن والخط الذي يمر وسط البحر الميت.
2- على إسرائيل أن تضم بعض المناطق كجزء لا يتجزأ من سيادتها لخلق تجمع دفاعي جغرافي واستراتيجي، وهي:
أ- قطاع من الأرض عرضه ما بين 10-15 كم على طول غور الأردن من بيسان حتى البحر الميت ويضم أقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين.
ب- شريط أراض إلى الشمال من طريق القدس - أريحا بعرض عدة كيلومترات من شمال القدس.
ج- البحر الميت حتى نتوء اللطرون عند طريق عطروت ـ اللطرون، ويشمل أيضا منطقة اللطرون.
د- المنطقة الممتدة من الشمال وحتى السفوح الشرقية لجبال الخليل، إضافة إلى منطقة غوش عتسيون والخليل وبيت لحم.

سارت السياسة الاستيطانية في ضوء مشاريع تكاملت أهدافها، وبحسبها رسمت خارطة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وعلى أسس إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وإيديولوجية.

3- أن يتم تحديد ممر يربط ما تبقى أريحا.
4- ضم قطاع غزة مع سكانه الأصليين ما قبل 1948، اللاجئين وتوطينهم في الضفة الغربية أو منطقة العريش، ومن ثم تجنب تكدس عدد كبير من السكان في القطاع.
5- ضم صحراء "يهودا" بكاملها من جبال الخليل حتى البحر الميت ومنطقة النقب.

أوصى ألون بإبقاء القدس ومرتفعات الجولان وشرم الشيخ في سيناء بالاضافة إلى شريط ساحلي يمتد حتى إيلات تحت السيطرة الإسرائيلية، مع إقامة مستوطنات تقطع التواصل السكاني الفلسطيني بين الضفتين الشرقية والغربية، وبين القدس وعمقها في الضفة الغربية وبين غزة ومصر.

تم إقرار مشروع ألون كخطة رسمية للاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل الحكومة الإسرائيلية بتاريخ حزيران 1968، وليس كخطة رسمية للتسوية الإقليمية، وهو ما التزمت به حكومات حزب العمل في وقت لاحق حسبما جاء في المشروع.

2- وثيقة غاليلي الاستيطانية:

تنسب هذه الوثيقة إلى وزير العمل الإسرائيلي السابق "يسرائيل غاليلي"، وكان مقررا لها أن تنفذ خلال 15 سنة بين 1977-1992، وتضمنت نصوصا خاصة بالاستيطان، بحيث طالبت بـ:

أ- تطوير وتعزيز الاستيطان وبناه التحتية في الأراضي المحتلة.
ب- توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك في المناطق المحتلة.

ت- زيادة دور القطاع الخاص اليهودي في الإستيطان، وتعزيز السيطرة على الأراضي وحيازتها في الأراضي المحتلة بكافة السبل.
ث- الدعوة لإقامة 187 مستوطنة جديدة على جانبي "الخط الأخضر)، منها 94 مستوطنة في الأراضي المحتلة.

حظيت الخطة بالمصادقة عليها، وكانت استكمالا لخطة ألون، ومعلما أساسيا من معالم الطريق للضم الفعلي، كما أنها فتحت الطريق لاستيطان إسرائيلي أوسع وفي مناطق أكثر، بهدف تحقيق ما سمي بالضم الزاحف من خلال التدرج في عمليات تهويد الأراضي الفلسطينية.

وقد عدلت هذه الوثيقة بأخرى أقرها حزب العمل الإسرائيلي في سنة 1974 كبرنامج إنتخابي لكي يتلاءم مع مستجدات حرب العام 1973، وأطلق عليها وثيقة الأربعة عشر بنداً وهي لا تختلف عن وثيقة جاليلي، غير أنها لم تحدد أماكن الاستيطان تاركة ذلك للحكومة لتقرر ذلك.

تمرين: طالب مشروع "ألون" بضم الأراضي الفلسطينية باعتبارها جزء لا يتجزأ من منطقة سيادة "إسرائيل" في مشروع كامل للتسوية السياسية مع العرب، موصياً بإبقاء القدس والجولان تحت سيطرتها، وإقامة مستوطنات تقطع التواصل السكاني بين الفلسطينيين، وتضمن الإجراءات التالية: .....، .....، .....

على محور الإستيطان اليهودي، بينما يمتد المحور الثاني من مرتفعات الجولان حتى شرم الشيخ في الجنوب. وهدف المشروع إلى تكثيف الإستيطان، ومحاصرة الوجود الفلسطيني بين هذين المحورين، والمحافظة على الطابع اليهودي.

4- مشروع شارون: (العمود الفقري المزدوج):

طرح شارون مشروعه ذاك حين كان وزيرا للدفاع في حكومة بيغن وحاول تطبيقه فيما بعد، بعد أن ترأس اللجنة الوزارية للإستيطان، وأهم بنود هذا المشورع:

1- إقامة حزامين متوازيين من المستوطنات على النحو التالي:
- الخط الأول في الغرب: ويمتد على الشريط الساحلي الذي يمثل الكثافة اليهودية الرئيسية.
- الخط الثاني في الشرق: ويمتد من الجولان شمالا حتى شرم الشيخ جنوبا، وبذلك تكون الضفة الغربية كجيب عربي محاط بالمستوطنات.

2- إقامة ثلاثة مراكز مدينية كبيرة داخل الضفة الغربية، أولها على مداخل القدس والثاني قرب الخليل لدعم مستوطنة كريات أربع، والثالث في المثلث الشمالي للضفة يفصل فلسطيني 1967 عن فلسطيني 1948.

3- الدعوة لتخفيف التوطين اليهودي في منطقة الساحل، لحساب استيطان سفوح الجبال الغربية في الضفة الغربية لاعتبارات أمنية.

4- زيادة أعداد المستوطنين لتصل 2 مليون في الضفة الغربية، بينما سيصل عدد اليهود ما بين 7-9 ملايين يهودي خلال 20 سنة، وقد .نشر شارون في ربيع 1979 تفاصيل إضافية على الخطة، حيث الآخر، ثم طرح مخططات استيطانية لتطوي

دعا شارون لإقامة العديد من المستوطنات، وتوسيع أخرى، وطرح مخططات لتطويق التجمعات السكنية الفلسطينية، ثم قرر إنشاء 14 مستوطنة جديدة في الضفة، استهدفت تقطيع ومحاصرة العمران الفلسطيني، وعزل القدس عن محيطها.

وفي شهر شباط 1982 قرر شارون إنشاء أربع عشرة مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، استهدفت تقطيع ومحاصرة العمران الفلسطيني وعزل القدس عن محيطها.

5- مشروع الليكود: وأطلق عليه اسم (برنامج الاستيطان البلدي والريفي)

وضع هذا المشروع لجنة من الليكود، وقد نص على:

أ- الدعوة إلى تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية من خلال مخطط إسكان إقليمي شامل لليهود في الضفة الغربية، يعتمد على إقامة مجموعة من المدن تبعد الواحدة عن الأخرى ما بين 15-20 كيلومترا، يقام حولها مستوطنات ترتبط بطرق سريعة.

ب- شق واستكمال خمس طرق عريضة وسريعة.

ت- وضع الأسس الاقتصادية للمستوطنات.

6- مشروع وزارة الدفاع الإسرائيلية "مشروع عيزر وايزمن":

يستند المشروع الذي قدمه وزير الدفاع عيزر وايزمن في مايو 1978، على فكرتين رئيسيتين:

1- تكثيف الإستيطان حول القدس لتكريس الطابع اليهودي لها.

2- تقليص التداخلات مع السكان الفلسطينيين بواسطة شق خطوط مواصلات، تربط المراكز المدينية المقترحة ما بين السهل الساحلي والضفة الغربية والقدس.

3- الاستعاضة عن إقامة المستوطنات الصغيرة في الضفة بإقامة ستة مراكز استيطانية مدينية كبرى.

4- تشجيع الاستيطان الفردي تحت شعار "إبن بيتك" يقوم على أساس دعم المستوطنين بتوفير الأرض والبني التحتية لهم والقروض، ويقومون هم بالبناء بالطريقة التي يرغبون فيها.

7- مشروع حركة غوش إيمونيم:

حركة غوش إيمونيم (كتلة المؤمنين)، هي حركة استيطانية دينية متطرفة، تتبع الحزب الديني القومي، ظهرت في أعقاب حرب 1973، بهدف "الاستيطان في كل أرض إسرائيل الكاملة"، وطالبت بفرض السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أصبحت بعد العام 1977، الذراع الإستيطاني للحكومة الإسرائيلية، وقادت ما سمي بـ "الاستيطان غير الرسمي"، ولقد أوضح أشهر زعمائها وهو الحاخام موشيه ليفنغر رؤيته للعلائق التي تربط اليهود بالفلسطينيين، بقوله: "إنهم يعاملون كما يأمر العهد القديم بمعاملة الأقليات، فإذا لم يرضخوا للأحكام المفروضة عليهم وجب طردهم من (أرض إسرائيل)".

"غوش إيمونيم" حركة استيطانية دينية، ظهرت عقب حرب 1973 بهدف "الاستيطان في كل أرض إسرائيل الكاملة"، وطالبت بفرض السيطرة على الضفة وغزة

وقد طرحت الحركة مشروعها الاستيطاني والذي تضمن:

أ- نشر الاستيطان اليهودي على طول المسافة الممتدة ما بين السهل الساحلي ونهر الأردن، لضمان وجود عمق استراتيجي، وعدم تكريس الكثافة اليهودية في منطقة السهل الساحلي، كما كانت عليه دوما، وقد استهدفت الخطة تفتيت الوجود الفلسطيني ومحاصرته عبر هذه الكتل الاستيطانية والطرق الالتفافية.

ب- السيطرة على سلسلة جبال الضفة الغربية، لأهميتها الاستراتيجية في السيطرة على المكان.

ج- الدعوة إلى إقامة مراكز إستيطانية مدينية كبرى تتكون من [illegible]ة، بحيث تتحول إلى كتل استيطانية كبرى، وليس مستوطنات بعيدة [illegible]ن في عهد حزب العمل.

وهي صاحبة الدعوة إلى اعتماد نمط جديد من المستوطنات سمي بـ "الاستيطان القروي الجماعي"، ويعتمد بناء هذه المستوطنات على الطابع القروي من الناحية الاجتماعية والشكلية، والمديني من الناحية الاقتصادية والعملية.

د- إنشاء شبكة واسعة من الطرق تربط بين المستوطنات.

وفي حزيران/ يونيو 1980 قدمت حركة غوش أيمونيم خطتها الاستيطانية الثانية والتي دعت إلى تعزيز الاستيطان في عمق الأراضي الفلسطينية، وخاصة في القدس وحولها، وتوسيع المستوطنات القائمة، وهدفت مشاريع غوش إيمونيم الإستيطانية إلى توطين مليون يهودي خلال عشرة أعوام في مائة موقع في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية، وتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحل.
- السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية.
- السيطرة والإشراف على وادي الأردن.
- إنشاء شبكة كبيرة من الطرق تسمح بالحركة العسكرية السريعة ، ومن ثم فرض السيطرة.

8- مشروع دروبلس:

"متتياهو دروبلس" أحد رؤساء قسم الإستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، كان منتمياً إلى حزب الليكود، وقد حملت الخطة إسمه، وكذلك عرفت باسم (الخطة الرئيسية لتطوير الإستيطان في يهودا والسامرة 1979-1983).

جاء هذا المشروع ليوجه حركة النشاط الإستيطاني الليكودي في حينه، واعتبر مشروع دروبلس العمود الفقري للاستيطان في عهد الليكود، كما كانت خطة آلون العمود الفقري للاستيطان في عهد حزب العمل من قبل.

دعت الخطة إلى إنشاء 60 مستوطنة مجتمعية ومدينية في الضفة الغربية خلال 5 سنوات، في الفترة ما بين سنة 1979-1983، أي زيادة أعداد المستوطنين بحيث تصل إلى 120-150 ألفاً.

ويقوم المشروع على الأسس التالية:

- الاستيطان في مختلف أنحاء فلسطين، وخاصة في الأراضي المحتلة 1967، لمنع التوجهات الفلسطينية نحو الاستقلال.
- التأكيد على أن الحكم الذاتي (الذي كثر الحديث عنه) يطبق على الأرض، بل على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، والطريقة الأفضل لذلك هي الاستيطان.
- توزيع المستوطنات على كتل استيطانية مترابطة ومتراصة، وتحويل المستوطنات بعد دمجها مع بعض البعض إلى مراكز مدينية.
- الإستيطان في المناطق المزدحمة بالسكان الفلسطينيين لتقليص خطر إقامة دولة فلسطينية، وعدم الاقتصار على بناء المستوطنات حول التجمعات الفلسطينية، بل الانتشار بينها أيضا، لتقطيع التواصل بينها، وتحويلها إلى جيوب معزولة ومحاصرة.

أما قطاع عزة فقد كان نصيبه مخطط استيطان شامل أعلنه دروبلس في مطلع حزيران/يونيو 1984، واستهدف المخطط زيادة أعداد المستوطنين إلى 5 ألاف مستوطن خلال أربعة أعوام، وزيادة العدد بنهاية القرن العشرين ليصل إلى 30 ألف مستوطن.

لم يؤثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد على جدول أعمال الإستيطان، بل أعطته دفعة قوية، بفرض مزيد من الحقائق الاستيطانية على الأرض في استباق لأية تسوية سياسية قد تحدث.

تمرين: تضمنت المشاريع الاستيطانية العديد من البنود الميدانية والإجراءات العملية...اذكرها مع الشرح.

9- الخطة الرئيسية وخطة التطوير للمستوطنات في يهودا والسامرة:

أعدتها شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية عام 1978 وتم تعديلها عام 1982، واستهدفت زيادة أعداد اليهود في الأراضي المحتلة 1967 بواقع 100 ألف مستوطن جديد، وزيادة أعداد المستوطنات وتوسيع القائم منها، ونشرت إستراتيجيتها للمستوطنات

في وقت لاحق في نيسان/ أبريل 1983 بالتعاون بين دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية ووزارة

لم يؤثر اتفاق كامب ديفيد على الاستيطان، بل أعطته دفعة قوية، لفرض مزيد من الحقائق على الأرض في استباق أي تسوية سياسية قد

الزراعة الإسرائيلية، وتكونت من جزأين: خطة تطوير قصيرة الأمد، وخطة طويلة الأمد حتى 2010، وهدفت إلى رفع عدد المستوطنات في الضفة (عدا القدس وغور الأردن) إلى165 مستوطنة، يسكنها نحو 1,3 مليون مستوطن، لذا أطلق عليها إسم "خطة المليون أو أكثر، والتي اعتبرت الإطار الرسمي للإستيطان في تلك المرحلة.

والهدف المعلن للخطة هو "نشر أكبر عدد ممكن من اليهود في المناطق ذات الأولوية الاستيطانية، واستعمال موارد قليلة خلال فترة قصيرة نسبياً، بواسطة استغلال الطاقة الإستيطانية للضفة الغربية، ودمج الضفة الغربية في النظام القومي الإسرائيلي".

10- مشروع بنيامين نتنياهو (مشروع ألون المعدل):

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 1997/3/21، عن خطة تتلخص نقاطها العامة فيما يلي:

- إعطاء الفلسطينيين 45-50% من أراضي الضفة الغربية، دون أن يمس ذلك بـ "المناطق الحيوية"، ومناطق الغور، و"غوش عتسيون"، و"القدس الكبرى"، وقطاع خط التماس، وأغلبية المستوطنات (حسب خريطة المصالح الأمنية التي قدمها الجيش للحكومة).
- تفكيك بعض المستوطنات النائية والمعزولة، ويمكن أن تصبح جيوب داخل السلطة الفلسطينية.
- الاحتفاظ بـ "السيادة الكاملة على القدس".

أعلن "نتنياهو" خطة تتلخص إعطاء الفلسطينيين 45-50% من أراضي الضفة الغربية، دون المس بـ"المناطق الحيوية" والغور، و"القدس الكبرى"، حسب خريطة المصالح الأمنية للجيش والحكومة.

11- مشروع حزب الطريق الثالث:

يهدف هذا المشروع إلى حصر التجمعات العربية في كتل مفصولة عن بعضها البعض، مع وضع مناطق الغور واللطرون والقدس وجنوب غربي نابلس وجنين - بالإضافة إلى مناطق عازلة على طول الحدود للقرى الفلسطينية الواقعة على الخط الأخضر- تحت السيطرة الإسرائيلية.

أما بالنسبة للسكان الذين سوف ينضمون إلى إسر[illegible] الإسرائيلية (رخص البناء والحياة اليومية)، أما الهوية [illegible] ويترشحون للمجلس الفلسطيني، وهنا طرحت هوية سكان مقيمين [illegible] هو حاصل بالنسبة لفلسطينيي القدس، ويهدف المشروع للتخلص من السكان العرب، وعدم إعطائهم الجنسية الإسرائيلية لكي لا تصبح الدولة اليهودية مع الزمن مزدوجة القومية.

مما سبق يتضح لنا أن الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة لم يكن عبثيا ولا مرتجلا، بل أنه تم بناء على خطط ومشاريع مسبقة، سهرت على إعدادها مؤسسات استيطانية متخصصة، بمشاركة ودعم المستويات الرسمية والحزبية كافة.

لذلك فقد لقد سارت حركة الإستيطان الإسرائيلي حسب الخطط والمشاريع المقدمة والتي عكست إلى حد كبير التصورات والبرامج السياسية التي تؤمن بها الأحزاب الإسرائيلية وموقفها من الصراع ومستقبله، ومع ذلك فإنه لم يتم الالتزام الحرفي بأحد هذه المشاريع.

وإن كان بعض هذه المشاريع مثل العمود الفقري لمخططات الاستيطان مثال ذلك، مشروع ألون في عهد حزب العمل، والذي رغم عدم تبنيه رسميا من قبل حكومات حزب العمل المتعاقبة، إلا أنه غدا جزاء لا يتجزأ من سياسة الحزب.

وبمجيء الليكود انفتحت شهية الضم على استيطان أوسع من أي وقت مضى، فتم طرح الكثير من المشاريع الطموحة والتي مثلت العمود الفقرى للاستيطان في عهد الليكود، يأتي في مقدمتها: مشروع غوش أيمونيم ومشروع شارون، وخطة دروبلس وخطة "التطوير للمستوطنات في يهودا والسامرة"، ومشروع نتنياهو "مشروع ألون المعدل"، وتلك الخاصة بالقدس، وغيرها.

أهم المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

مشروع إيغال ألون	وثيقة غاليلي الاستيطانية	مشروع فوخمان
مشروع العمود الفقري المزدوج	مشروع الاستيطان البلدي والريفي	مشروع وزارة الدفاع "وايزمن"
مشروع حركة "غوش إيمونيم"	مشروع "دروبلس"	خطة تطوير المستوطنات
مشروع "نتنياهو"- ألون المعدل	مشروع حزب الطريق الثالث	

ثانياً: السياسة الاستيطانية (الأدوات والمراحل)

وقف الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 على رأس المهام المركزية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وقد بدا ذلك واضحا من خلال البرامج الحزبية والانتخابية والقرارات والتصريحات الرسمية، ومن خلال خطط وميزانيات الوزارات والهيئات والمؤسسات الاستيطانية المختلفة، في محاولة منها لفرض الوقائع الإستيطانية، مثل تهجير السكان والسيطرة على أراضيهم ومصادرتها، وإقامة المستوطنات الإستيطانية عليها ودعمها وتوسيعها وعدم التخلي عنها تحت أي ظرف أو استخدامها كمادة للمفاوضة لاحقاً.

- **الاستيطان فترة حزب العمل 1967-1977:**

رغم أن الاستيطان الاستعماري فترة حكم حزب العمل شمل كافة الأراضي المحتلة، إلا أن درجة تركيزه اختلفت من منطقة لأخرى تبعا لأهميتها الاستراتيجية والأمنية، وحسب قناعة الحكومات المتعاقبة، منذ حكومة ليفي أشكول وحتى سقوط رابين، والتي حددت مناطق الاستيطان في ضوء الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية والسياسية التوسعية، بل اعتبر قادة حزب العمل أن مستقبل "الدولة" معلق على الإستيطان والذي يمكن إجمال سماته العامة فيما يلي:

تمرين: شهد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة قواسم مشتركة في عهود حزبي العمل والليكود، تحدث عنها بالتفصيل.

أ- الإصرار على عدم العودة إلى حدود ما قبل حزيران.

ب- التأكيد على حرية الاستيطان، خصوصاً في مناطق الأمن "خطوط المواجهة" لتوفير حدود آمنة يمكن الدفاع عنها.

ت- الفصل بين حرية الاستيطان، وإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية مع الدول العربية، واعتبار الاستيطان جزءا من عملية السلام في المنطقة.

ث- ضم مدينة القدس العربية، و"توحيد شطريها"، وإعلانها "عاصمة أبدية لإسرائيل".

ج- التأكيد على أن السيطرة على الأرض تعني فرض السيطرة السياسية والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وقد سار الاستيطان في عهد حزب العمل على هدي مشروع ألون الاستيطاني وكان من أبرز الخطط الاستيطانية للسياسة الاستيطانية، فهو يقضي علانية بضم قطاع غزة والقدس وغور الأردن والخليل وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل مع الإبقاء على حق الاستيطان في البقية الباقية من الأرض.

وكانت أولى عمليات الاستيطان قد بدأت في الضفة الغربية بعد حرب 1967 في منطقة كفار عتسيون، في موقع مستوطنة سابقة، تم تدميرها في عام 1948، فيما اعتبرت منطقة غور الأردن من أولى المناطق التي بوشر فيها الإستيطان بعد عام 1967 (حسب خطة ألون) لتأمين منطقة الغور، وهي ثاني منطقة بعد القدس تحوز على اهتمام الإستيطان الرسمي الحكومي فترة حكم حزب العمل.

وشكلت هذه المنطقة خط الاستيطان الأول والأساسي كمنطقة استراتيجية، فمن الناحية العسكرية تسيطرة على محاور العبور للضفة

يقضي الاستيطان في عهد حزب العمل بضم قطاع غزة والقدس وغور الأردن والخليل وهضبة الجولان إلى إسرائيل، والإبقاء على حق الاستيطان في البقية الباقية من الأرض الفلسطينية.

أما من الناحية السياسية فإن
الذي سيؤثر إلى حد كبير عل مسار أية مف
إضافة إلى ذلك ما تتمتع به منطقة الغور من مساحات زراعية خصبة ووفرة المياه فيها، مما يمكن من استغلالها عبر الاستيطان الزراعي.

وطبقا لذلك فقد تم تحويل منطقة الغور، من البحر الميت في الجنوب وحتى بحيرة طبريا في الشمال إلى كتلة استيطانية واحدة، تكاد تخلو من أي وجود فلسطيني مؤثر، باستثناء مدينة أريحا وعدد من القرى الفلسطينية.

يشار هنا إلى أن النمط الاستيطاني الغالب على مستوطنات الغور هو النمط العسكري، حيث أقيمت بصورة متراصة، وربط بعضها ببعض بوساطة شبكة من الطرق أنشئت في المنطقة، كما ربطت بشبكة انذارات متطورة، وشيد فيها آلاف الملاجئ ونقاط التحصين، كما شهدت القدس والخليل وبيت لحم نشاطات استيطانية ملحوظة فترة كم حزب العمل حتى 1977.

ففي القدس، استهدف الاستيطان قلب المدينة عندما جرى تدمير حي المغاربة إبان الحرب وطرد سكانه وبناء ساحة مفتوحة هي الساحة الممتدة أمام حائط البراق (المبكى)، وأقيم في المكان الحي اليهودي وبوشر ببناء المستوطنات في مدينة القدس، وكذلك في منطقة غوش عتسيون جنوبي بيت لحم (تحت ذريعة وجود استيطاني يهودي في المكان قبل العام 1948، وأشهرها مستوطنة كفار عتسيون) التي أقيمت بتاريخ 1967/9/25، وكانت أول مستوطنة تقام في الضفة الغربية.

وقد اعتبرت منطقة بيت لحم ظهيرة أمنية أساسية لمدينة القدس، حيث تشكل إقامة المستوطنات فيها تواصلاً استيطانيا للقدس من ناحية الجنوب، كما أن التواصل الجغرافي بين منطقة بيت لحم وجبل الخليل أهمية استراتيجية كبيرة من جهة نظر حزب العمل فيما يخص القدس، فإذا تم الاستيطان في هاتين المنطقتين، أصبح للقدس مركز استراتيجي، إضافة إلى كونها مركزا استراتيجيا، كما أن السيطرة عليهما تعني السيطرة على محاور الطرق سواء للبحر الميت والنقب في الجنوب، والغور والمناطق السهلية والجليل في الشمال.

وشهدت تلك الفترة وضع حجر الأساس الإستيطاني في منطقتين مهمتين للاستيطان اليهودي، الأولى في قلب مدينة الخليل، حيث تم بناء الحي اليهودي الذي أطلق عليه مستوطنة (كريات أربع)، والثانية سبسطية الواقعة إلى الشمال الغربي من نابلس.

كما أنشئت في تلك الفترة أكبر مستوطنات الضفة الغربية، والتي تعتبر أحد أهم المستوطنات التي تشكل غلاف القدس وهي مستوطنة معاليه أدوميم، والتي من المخطط لها أن تصبح أكبر من أكبر مدينة يهودية في العصر الحديث وهي تل أبيب.

كما شهدت هذه الفترة مباشرة الاستيطان في قطاع غزة سيناء والجولان. وقد غلب على هذه المناطق الاستيطان الأمني بالنظر للأهمية الإستراتيجية لكل منطقة منها.

وبجانب مناطق الاستيطان الرئيسية التي حددتها حكومات حزب العمل، أقيمت سلسلة من المستوطنات بجوار "خط الهدنة" (الخط الأخضر)، على الرغم من عدم وجود أية مستوطنة قبل عام 1968 في تلك المنطقة، ومن أول وأهم هذه المستوطنات كيبوتس "معاليه غلبواع" الذي يقع جنوبي جبال فقوعة.

استهدف الاستيطان قلب القدس عندما جرى تدمير حي المغاربة إبان الحرب، وطرد سكانه، وبناء ساحة مفتوحة ممتدة أمام حائط البراق، وأقيم في المكان الحي اليهودي، وبوشر ببناء المستوطنات فيه.

- **الاستيطان غير الرسمي فترة حكم حزب العمل 1973-1977:**

نجحت حكومات حزب العمل في الحفاظ على معارضة إنشاء مستوطنات يهودية في المناطق العربية الكثيفة السكان، معارضة كلامية بينما كانت تدعمها من الناحية العملية، وعلى الرغم من المصادرات الواسعة النطاق التي قام بها الاحتلال خلال العشرة أعوام الأولى.

إلا أن الاستيطان في الضفة الغربية، وخاصة المناطق ذات الكثافة السكنية الكبيرة بقي محدودا بسبب هذه الكثافة، كما انعكس ذلك على مشاريع الاستيطان فترة حكم حزب العمل، وقد بقي الأمر كذلك حتى ظهور حركة "غوش إيمونيم" العنصرية بعد حرب أكتوبر 1973، والتي دعت إلى ما أسمته "الإستيطان في كل أرض إسرائيل الكاملة".

وهذا يعني الاستيطان في مناطق الكثافة السكانية ومراكز العمران في الضفة وغزة، بتشجيع من أريئيل شارون وغيئولا كوهين من حزب الليكود وكذلك الحزب الديني القومي، وهو ما مثل نقطة تحول في مسار وأهداف الاستيطان القائم في ذلك الوقت، والذي كانت يتفادي الاستيطان في تلك مناطق الكثافة السكانية لأهداف أمنية وسياسية، وقد أقيمت في هذه الفترة ما يقارب من 35 مستوطنة في الضفة الغربية بالاضافة إلى 22 مستوطنة في القدس.

يلاحظ أن منطقتي رام الله ونابلس كانتا خاليتين من المستوطنات وذلك انسجاما مع مشروع آلون الذي كان يخطط لاعطاء هذه المناطق نوعا من الاستقلال الذاتي وإلحاقها بالأردن.

ونتيجة لتزايد احتمالات حدوث تسوية سلمية بعد حرب 1973 قد ينشأ عنها دولة فلسطينية، إتجهت الجهود الاستيطانية العنصرية لتطويق مدينة نابلس والمنطقة الشمالية بالمستوطنات، وبدء عملية الاستيطان في منطقة رام الله، مع مواصلة بناء المستوطنات في الأغ[illegible]

تمرين: برزت عدة تحديات في وجه الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة، من أهمها:.....،.....،.....،.....،.....،.....،
.....

مقارنة بالاستيطان في بقية الأراضي المحتلة، حيث أنشئت أو مستوطنة يهودية في القطاع في 1970/12/3، وهي مستوطنة كفار داروم.

وقد برزت عدة تحديات في وجه الاستيطان في القطاع، من أهمها:

1- ضيق مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للاستيطان،
2- ندرة المياه وضعف الحياة الاقتصادية بشكل عام،

3- صغر مساحة القطاع مقارنة بالضفة الغربية،
4- ارتفاع تعداد اللاجئين اللذين توزعوا على ثمانية مخيمات كبيرة، بكثافة سكانية عالية،
5- موقع القطاع القريب من النقب، كمنطقة تنخفض فيها نسبة اليهود بشكل ملحوظ، وهو ما يمكن أن يشكل خطراً على النقب، خاصة بعد تدشين المفاعل النووي في 1962 هناك،
6- اشتداد نشاط المقاومة الفلسطينية في القطاع في الفترة التي أعقبت حرب حزيران يونيو عام 1967، نتيجة للغليان الشعبي، والتعبئة السياسية والعسكرية التي تميز بها القطاع في الفترة التي سبقت الحرب،
7- اتصال القطاع بسيناء ومصر التي كانت تقود الصراع ضد الوجود اليهودي في فلسطين، وهو ما أدى بحكومة العمل للفصل بالاستيطان بين مصر وقطاع غزة عبر محاور وكتل المستوطنات بين الطرفين.

يلاحظ هنا أن القطاع لم يشغل حركة الإستيطان العقائدي غير الرسمي الذي قادته حركة غوش إيمونيم، والذي بقي مهتما ومركزا على الضفة الغربية خلال تلك الفترة.

شكل اتصال قطاع غزة بسيناء ومصر معضلة أمام الاستيطان الإسرائيلي، مما أدى للفصل بالاستيطان بين مصر وغزة عبر محاور وكتل المستوطنات بينهما.

الاستيطان في عهد حزب الليكود 1977-1984:

كان فوز حزب الليكود سنة 1977، ذروة بلغها تيار سياسي لم يزل يعتمل منذ أعوام، في الوقت الذي كان حزب العمل يخسر مواقعه باطراد أمام اليمين منذ سنة 1965 (منذ أن انضم حزب الأحرار إلى حركة حيروت)، وكان ذلك الفوز بسبب مواقف حزب الليكود من الإستيطان وتعهد الحزب بزيادة الدعم لحركة الاستيطان والمستوطنين.

ومع تولي الليكود السلطة في مايو 1977، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة نشاطا استيطانيا ملحوظا، عكس وجهة نظر الليكود تجاه الأراضي المحتلة باعتبارها "أراض محررة".

وقد كان لتلك الإستراتيجية أبعد الأثر في دعم وتنشيط عمليات الاستيطان العقائدي غير الرسمي، على اعتبار أن هذا المفهوم أصبح المرتكز الأساسي للسياسة الإستيطانية للحكومة الإسرائيلية، وكذلك الاستيطان غير الرسمي، الذي قامت به المجموعات الدينية وعلى رأسها جماعة غوش إيمونيم، لتتوحد جهود الدولة مع بقية جماعات الاستيطان على صعيد واحد، مما أثر في زخم حركة الإستيطان في تلك الفترة.

مهدت سياسة حزب العمل خلال أعوام حكمه العشرة للأراضي المحتلة الطريق أمام التطورات الاستيطانية بالغة الأثر التي شهدتها تلك الأراضي فترة حكم الليكود.

فقد شهدت الفترة ما بين 1977-1984 أوسع عملية استيطان منذ العام 1967، حيث أقام الليكود 120 مستوطنة بأنواعها المختلفة، في الوقت الذي خطط فيه لاقامة ما يزد عن 60 أخرى، في مقابل 34 مستوطنة أقامها حزب العمل في الفترة ما بين 1967-1977 بما فيها 12 مستوطنة أو موقعا في القدس وما حولها، وزادت أعداد المستوطنين خلال تلك الفترة من بضعة آلاف سنة 1977، إلى نحو 45 ألف في الضفة الغربية (باستثناء القدس).

وقد كان أبرز التحولات في الحركة الاستيطانية في عهد حزب الليكود خلال تلك الفترة قد تمثلت بما يلي:

1- الاعتراف الرسمي بجهود حركة غوش أيمونيم الاستيطانية ودعمها رسميا وخاصة جناحها الاستيطاني "أمناه"، لذا فقد وقفت هذه الحركة خلف عشرات المستوطنات التي أقيمت في تلك المرحلة.
2- الاستغلال المكثف للأوامر العسكرية من أجل السيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية المصادرة وتخصيصها لأغراض الاستيطان الحالي والمستقبلي.
3- إفساح المجال واسعا أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاستيطاني، وزيادة الحوافز المالية الممنوحة للمستوطنين، وخطورة السماح للقطاع الخاص بالعمل ذلك تتبدى في توسيع مجال الاستثمار، بحيث لا يقتصر فقط على مؤسسات الدولة،وعند الحديث عن تجميد الاستيطان فإن ذلك يصبح غير ممكن من الناحية العملية أن الذي سيبني في المستوطنات سوف تكون عقود خاصة، وهو ما يمكن الدولة من الزعم أنه ليس لديها الصلاحية للتدخل في شؤونها.
4- توجه نمط الاستيطان ناحية "الاستيطان المديني"، فبدلا من الاقتصار على الاستيطان العسكري والأمني أو الزراعي، أو المؤقت الذي انتشر في عهد حزب العمل، فقد توجهت حركة الاستيطان في كل أنحاء البلاد وبالقرب من التجمعات الفلسطينية.

سعت إسرائيل لاستغلال الأوامر العسكرية للسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية المصادرة وتخصيصها لأغراض الاستيطان.

وقد تم التركيز على بناء المدن والبلدات التي تتمتع بكافة أسباب التنمية، ودمجها في مجمعات إستيطانية كبرى لتشكل كتلا استيطانية متقاربة ومترابطة معها الحديث عن إنسحابات أو النكوص عنها، كما تم بناء الأطر الإدارية لهذه المستوطنات والتجمعات الاستيطانية (المجالس البلدية والمحلية والاقليمية) وما رافق ذلك من خطوات مثل: مسح الأراضي غير المسجلة لمصلحة المستوطنات؛ إقامة شبكة طرق خاصة بالمستوطنات ومرتبطة بإسرائيل؛ إقامة نظام قانوني منفصل خاص بالمستوطنات..الخ.
5- زيادة ميزانية الاستيطان: جدير بالذكر أن التطورات السياسية التي شهدتها الفترة من سنة 1977 إلى سنة 1990، لم تكبح النشاط الاستيطاني، بل على العكس، فعلي الصعيد الخارجي أدى مسار كامب ديفيد (الإسرائيلي ـ المصري في السنوات 1977-1982) إلى تعويض الانسحاب الإسرائيلي من سيناء (بما في ذلك تفكيك مستوطنة ياميت) بتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ورغبة المستوطنين الجامحة في تلقى تعويضات في حال تسوية سياسية على غرار ما حدث مع مستوطني سيناء.

على الصعيد الداخلي، أدى الصراع الحزبي بين حزب الليكود والعمل إلى التنافس في تقديم الدعم لحركة الاستيطان والنشاط الاستيطاني، سواء كان ذلك خلال فترة الليكود أم في إطار الحكم الائتلافي بين الحزبين (1990-1984)، وفي الانتفاضة الفلسطينية 1987، زادت النشاط الاستيطاني في إطار تحقيق مزيد من السيطرة على الأرض من جهة، واستغلال المستوطنات كورقة في أية مفاوضات سياسية قادمة.

- **الاستيطان بين 1985-1992:**

شهدت هذه الفترة تشكيل حكومة "وحدة وطنية" بين حزبي الليكود والعمل، وكان لتفجر الانتفاضة في العام 1987 وانتشار أعمال المقاومة ضد المستوطنات والمستوطنين أثر هام في انكماش وتيرة

تمرين: اعتبر التمويل أحد أهم حوافز الاستيطان في الأراضي الفلسطينية..كيف ذلك، مستعرضاً جهود الحكومات الإسرائيلية في توفير الموازنات اللازمة لهذا الغرض.

الاستيطان في الأراضي المحتلة مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن ذلك لا يعني أن الاستيطان قد تراجع، خاصة في الفترة التي سبقت توقيع اتفاقيات أوسلو.

وزادت وتيرة الاستيطان في الأراضي المحتلة بشكل لافت، خاصة في عهد الليكود الذي عاد لينفرد بالحكم مجددا، وهو ما كان سببا في نشوب أزمة عرفت بـ "أزمة القروض" بين الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية برئاسة اسحق شامير نتيجة لتسارع الاستيطان في ظل جهود التسوية التي كانت تقودها الولايات المتحدة، وهو ما من شأنه تخريب تلك الجهود.

تلك الأزمة التي خدمت حزب العمل في انتخابات حزيران / يونيو 1992، والذي وافق على التجميد الجزئي لما اعتبره "استيطان سياسي"، وليس أمنى، ورغم ذلك فإن قرار التجميد لم يطال الاستيطان في القدس وغور الأردن وكتلة غوش عتسيون من جهة وأكثر من 10 آلاف وحدة سكينة في مناطق متعددة من جهة أخرى، بدعوى أنها في مراحل متقدمة من البناء، وأن الأعمال تنجزها شركات بناء خاصة ومقاولون في إطار عقود سبق توقيعها.

- **الاستيطان بين 1992-2000**

زاد الاستيطان في الأراضي المحتلة بشكل لافت، خاصة في عهد الليكود، ما كان سببا لنشوب "أزمة القروض" مع الولايات المتحدة نتيجة لتسارعه.

بعودة حزب الليكود للاستفراد بالسلطة، وتدفق المهاجرين اليهود من بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا، تبنت حكومة الليكود خططا شاملة قدمها وزير البناء والاسكان الجديد أريئيل شارون، حيث شهد الاستيطان نموا ملحوظا، تمثل ذلك في وصول عدد المستوطنين في العام 1992 إلى 110000 مستوطن في الضفة الغربية (من دون القدس) وقطاع غزة، أما في القدس فقد بلغ عددهم 141000 مستوطن.

وأدت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية لتوقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993 والذي نص على مرحلة انتقالية تدوم خمسة أعوام، وتم تأجيل قضية الاستيطان مع قضايا أخرى من بينها (القدس، واللاجئين، والأمن والمياه والحدود) إلى ما سمي بالمرحلة النهائية، وبالتالي فقد بقيت الولاية الإسرائيلية على هذه القضية، كما لم ينص الاتفاق على تجميد الاستيطان وإن كان قد نص على التزام كل طرف بالامتناع عن القيام بأية خطوات من شأنها أن تجحف بالحل النهائي.

وهو ما أطلق يد إسرائيل في تصنيف الأراضي الفلسطينية إلى المنطقة (أ) وبلغت 18% من الأراضي الفلسطينية لعام 2000، والمنطقة (ب) ومثلت نحو 22% تتمتع فيها السلطة الفلسطينية ببعض الصلاحيات الأمنية، أما بالنسبة للمنطقة (ج) والتي تضم بقية الأراضي، وتقع فيها معظم المستوطنات، فقد احتفظت إسرائيل فيها بزمام الحكم إداريا وأمنيا.

وسارعت لبناء المزيد من المستوطنات ومصادرة الأراضي ومد الجسور والأنفاق وإنشاء شبكة مواصلات مندمجة في أغلب الأحيان في شبكة المواصلات الإسرائيلية، بالاضافة إلى بناء البنى التحتية هيأت لمزيد من تطوير المشاريع الاستيطانية، وهو ما جعلها أكثر جذبا للمستوطنين وساهم في إنعاش حركة الاستيطان كما لم يكن من قبل.

في المقابل، فاقم ذلك من تمزق الوجود الفلسطيني جغرافيا وسياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، كما فاقم من حجم المشكلات التي واجهت للفلسطيني لترسم له مسارات الهجرة إلى خارج الوطن.

وفرت اتفاقية أسلو الغطاء لكثير من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين وفي مقدمتها الاستيطان ومصادرة الأراضي وإغلاق المناطق الفلسطينية وحصارها، في ظل تمسك القيادة الفلسطينية بعملية المفاوضات وتراجع المطالبة الفلسطينية بإنهاء المستوطنات، إلى المطالبة بوقف أو تجميد الاستيطان، واعتباره "عقبة في طريق السلام".

فاقم الاستيطان من تمزق الوجود الفلسطيني جغرافيا وسياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا، ومن حجم المشكلات التي واجهت الفلسطيني لترسم له مسارات الهجرة خارج الوطن.

وهو ما لم تكترث له سلطات الاحتلال الإسرائيلي والذي بدا واضحا في الزيادة المطردة التي شهدتها أعداد المستوطنات والمستوطنين على حد سواء، فقد قفزت أعدادهم بين 1992-2000 من 110 إلى 200 ألف مستوطن، إضافة لـ172 ألفاً في القدس.

وقد حظي الاستيطان خلال تلك الفترة بتشجيع ومثلت اتفاقية أوسلو الغطاء للنشاط الإسرائيلي [illegible] لمفاوضات الوضع النهائي.

وهو ما يلخصه موقف وزيرة الخارجية "مادلين أولبرايت" في موقفها من رفض قرار مجلس الأمن إدانة بناء إسرائيل لمستوطنة جبل أبو غنيم (هارحوما) في القدس بقولها: "نحن لم نصوت ضد القرار (الذي يدين بناء المستوطنة) ليس لأننا ندعم القرار الإسرائيلي بمصادرة الأرض، بل إن موقفنا ثابت بهذا الخصوص، كما قلت بشكل واضح في كلمتي بتاريخ 1994/3/18، ومع الاحترام لقرار مجلس الأمن 904، فإن حكومتي لن توافق على أن قرار يستبق نتائج المفاوضات بين الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) على موضوع حساس كموضوع القدس".

وهو ما أعطي إسرائيل الوقت والغطاء اللازم لاستئناف سياساتها الاستيطانية العنصرية دون كوابح، خاصة بعد لجم المقاومة ومطاردتها واستهدافها كأحد استحقاقات اتفاق أوسلو.

- **الاستيطان بين 2000-2012:**

شهد العام 2000 وصول عملية التسوية إلى طريق مسدود، وهو ما أدى بالاضافة إلى أسباب أخرى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000، والتي أخذت طابعا عسكريا، حيث استخدمت الأسلحة النارية، والصورايخ وخطف الجنود، والأنفاق وغيرها. وقد ترتب علي انتفاضة الأقصى تراجع النشاط الاستيطاني إلى حد ما أمام ضربات المقاومة.

وهو ما رد عليه سلطات الاحتلال بإقامة المزيد من المستوطنات، للتأكيد على أن الانتفاضة فشلت في توجيه ضربة للاستيطان الإسرائيلي. كما قامت بمنح المستوطنين المزيد من الحوافز للبقاء داخل الضفة الغربية وعدم مغادرة المستوطنات.

شهدت هذه الفترة الكثير من الخطط الإسرائيلية والتحركات الدولية والاتفاقيات الثنائية لتخفيف الأحداث في الضفة الغربية وكان من أبرزها خطة باراك للفصل أحادي الجانب عن الضفة الغربية لعام 2000، وخطة شارون، بالاضافة إلى خطة خارطة الطريق، ورغم ذلك بقيت وتيرة الاستيطان أعلى من معدلاتها السابقة، وشهدت أعداد المستوطنين والمستوطنات زيادة مضطردة.

ثالثاً: جدار الفصل العنصري:

شهد حزيران عام 2002 بدء تنفيذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسياسة الفصل الأحادية مع الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة من خلال عزل مناطق في الضفة الغربية عن محيطها العربي الفلسطيني، تمتد من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، في خطة شاملة للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية بما عليها من موارد طبيعية في مقدمتها المياه والتربة الخصبة، وتحويل مراكز العمران الفلسطيني إلى جيوب ومعازل.

يتكون الجدار العنصري من سياج صلب ذو طبقتين بعرض يتراوح ما بين 49-100 مترا، ويحتوى على أسلاك شائكة، خنادق، طرق عسكرية، ومسارات لكشف آثار الأقدام، بالاضافة إلى سياج معدني كهربائي، يتراوح ارتفاعه من 4-6 أمتار، مثبت عليه كاميرات الكترونية وبنادق آلية، مخصصة للتعامل مع أي هدف بشكل تلقائي، في حين أخذ الجدار شكلا آخر، وخاصة بين التجمعات الفلسطينية وبالقرب من الخط الأخضر، حيث بني على شكل جدار أسمنتي، يصل ارتفاعه ما بين 6-8 مترا وتتوسطه أبراج مراقبة عسكرية يبعد إحدها عن الآخر 250 مترا.

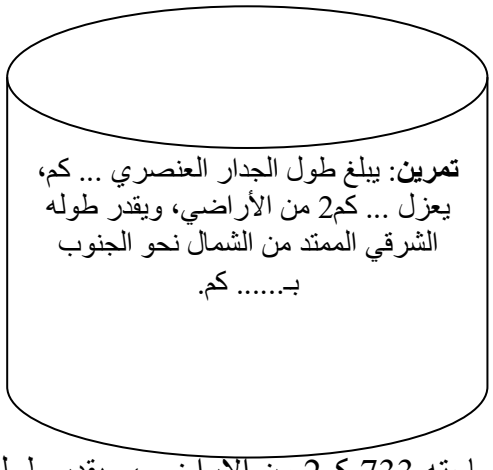

يبلغ طول الجدار 770 كيلومتراً، يعزل ما مساحته 733 كم2 من الاراضي، ويقدر طول الجدار الشرقي الذي يمتد من الشمال نحو الجنوب بـ200 كم، حيث تعزل وتستولي السلطات الإسرائيلية من خلاله على منطقة الأغوار التي تعدّ سلة فلسطين الغذائية. وما زاد في معاناة الفلسطينيين في القدس جدار الضم والتوسع الذي أحاط بالقدس أيضاً، إذ بلغ طوله حوالى 122 كم.

بلغ عدد التجمعات التي مر جدار الضم والتوسع في أراضيها 171 تجمعاً سكانياً مع نهاية شهر حزيران 2008، بينما كانت 149 تجمعاً في نهاية أيار 2005. وتوزعت التجمعات التي مر الجدار في أراضيها عام 2008 إلى 32 تجمعاً سكانياً في محافظة جنين، و27 في محافظة القدس، و22 في محافظة قلقيلية، و21 في محافظة الخليل، و20 في محافظة رام الله والبيرة، و19 في محافظة بيت لحم، و16 في محافظة طولكرم، و12 في محافظة سلفيت.

تقدر مساحة الأراضي المصادرة منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر حزيران 2008، بحسب ممثلي السلطات المحلية في التجمعات، بحوالى 49291 دونماً، تركز معظمها في منطقة شمال الضفة، وبلغت مساحة الأراضي المصادرة في منطقة شمال الضفة 22141 دونماً، أما في وسطها، فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة 13875 دونماً، وفي جنوبها 13275 دونماً، بينما بلغت مساحة الأراضي المصادرة منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005 حوالى 47921 دونماً.

أما في ما يتعلق بمساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار، فقد بلغت حتى نهاية شهر حزيران 2008، حوالى 274607 دونمات، تركز معظمها في منطقة وسط الضفة الغربية. وبلغت مساحة الأراضي المعزولة في هذه المنطقة 123526 دونماً من مجموع الأراضي المصادرة. أما في منطقة شمال الضفة الغربية، فقد بلغت مساحة الأراضي المعزولة 89498 دونماً، وفي جنوب الضفة الغربية بلغت 61583 دونماً.

ووصل عدد الأسر التي هُجّرت بكاملها من التجمعات التي مر جدار الضم والتوسع في أراضيها منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر حزيران 2008، 3880 أسرة. فيما بلغ عددها 2448

أسرة منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005. وقد بلغ عدد الأفراد الذين هجّروا 27841 فرداً حتى نهاية شهر حزيران 2008، مقابل 14364 فرداً منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار 2005.

وقد لقي بناء إسرائيل للجدار العنصري إدانة دولية واسعة (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية)، معتبرة إياه باطل وغير شرعي، وطالبت السلطات الإسرائيلية بإزالته وتعويض السكان، وقد ترجم هذا الموقف في قرار محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الذي أقرته عام 2004، والذي اعتبر ذلك الجدار باطل وغير شرعي وغير قانوني، وطالبت إسرائيل بإزالته وتعويض السكان.

وفي صيف العام 2005، وأمام ضربات المقاومة أقدم أريئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي على خطوة الانسحاب من قطاع غزة بما في ذلك إزالة المستوطنات، وإجلاء ما يقارب من 8500 مستوطن، إضافة لتفكيك 4 مستوطنات في شمال الضفة الغربية، تلك الخطوة التي كانت مقدمة لفرض حـ القطاع، ومحاولة فصله سياسيا وبشريا عن الضـ الكاملة على الضفة الغربية التي تعتبر مركز الاسـ

زاد النشاط الاستيطاني وتسارعت معدلاته في الضفة الغربية، وبلغ عدد المستوطنين 300 ألفاً، ويقع 42.2% من مساحتها تحت ولاية مجلس الاستيطان.	

وفي سياق الانسحاب من الأراضي الفلسـ
الضفة الغربية، فقد زاد النشاط الاستيطاني وتسارعت معدلاته في الضفة الغربية بعامة، وفي القدس بخاصة، حيث بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية 300 ألف مستوطن عام 2009، باستثناء القدس، وزاد عددهم فيها على 200 ألف مستوطن.

وبحسب منظمة بيتسيلم أصبح ما نسبته 42.2% من مساحة الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية، يقع تحت ولاية مجلس الاستيطان خلال هذه الفترة.

رابعاً: توزيع المستوطنات في الضفة الغربية:

ذكر الجهاز المركزي للإحصاء، أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية خلال العام 2011 بلغ 536,932 مستوطن، مقارنة بـ 523,939 مستوطن في نهاية العام 2010، أي بنسبة نمو مقدارها 1.3.%.

وأشار التقرير الذي أعد بهذا الخصوص، إلى أن عدد المستوطنات في الأرض الفلسطينية بلغ نهاية العام الماضي 144 مستوطنة، وكان أكثرها في محافظة القدس بواقع 26 مستوطنة، منها 16 مستوطنة تم ضمها إلى إسرائيل، ثم محافظة رام الله والبيرة حيث يوجد فيها 24 مستوطنة.مؤكدا أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد تضاعف أكثر من 40 مرة خلال السنوات 1972– 2011.

وبينت المؤشرات أن معظم المستوطنين يتركزون في محافظة القدس، حيث بلغت نسبتهم حوالي 50% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية، بواقع 267,643 مستوطناً، منهم 199,647 مستوطناً في منطقة القدس) J1 ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967، يلي ذلك عدد المستوطنين في محافظة رام الله والبيرة بواقع 100,501 مستوطناً، و59,414 مستوطناً في محافظة بيت لحم، و34,946 مستوطناً في محافظة سلفيت، أما أقل المحافظات من حيث عدد المستوطنين فهي محافظة طوباس بواقع 1,489 مستعمرا.

أظهرت معطيات جديدة نشرتها وزارة الداخلية الإسرائيلية في شهر يوليو 2012 حول أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس ارتفاعا كبيرا، حيث بلغت الزيادة نحو 4,5% مقارنة مع العام 2011، وتخطى عدد المستوطنين في الضفة الغربية رقم الـ350 ألفا وبلغ الآن

350,143 مستوطن، بينما بلغ عدد المستوطنين في الأحياء الشرقية بمدينة القدس مثل "بسغات زئيف، والنبي يعقوب، ورمات أشكول، ورامون.. وغيرها"، نحو 300 ألف مستوطن.

وتظهر هذه المعطيات أنه في الـ12 شهرا الأخيرة انضم نحو 15,579 مستوطن جديد في ظل موجة الازدهار الاستيطاني ولاسيما في المستوطنات الصغيرة التي لا تحسب بشكل تقليدي كجزء من الكتل الاستيطانية الكبرى، وهكذا تصبح هذه الأماكن ذات أهمية في المفاوضات المستقبلية.ويتبين من هذه المعطيات أن عدد المستوطنين تضاعف خلال الـ12 عاما الأخيرة، في ظل عملية التسوية.

أما في قطاع غزة فقد تم إجلاء مستوطني قطاع غزة في عام 2005، وقد تراوحت أعدادهم 8000 مستوطن، بعد إن دمر الاحتلال 21 مستوطنة جزئيا أو كليا، بالاضافة إلى إجلاء 500 مستوطن من شمال الضفة الغربية كانوا يسكنون 4 مستوطنات معزولة.

في غزة، تم إجلاء 8 آلاف مستوطن عام 2005، أقاموا في 21 مستوطنة

- **الاستيطان في الضفة الغربية:**

بالنظر إلى الدعاوى اليهودية التاريخية والدينية في ا
ساحة حقيقة لمعركة الاستيطان الإسرائيلي، والذي يتوزع م
التالي:

1- المحور الغربي (الخط الأخضر)

تنتشر مستعمرات المحور الغربي في المنطقة المحاذية لخط الهدنة (الخط الأخضر)، ولا تبعد معظمها بأكثر من ثلاث كيلومترات عن الخط المذكور، ويضم المحور نحو أربعين مستعمرة، عدا تلك التي تحيط بمدينة القدس، ويبد هذا المحور من مجموعة المستوطنات الغربية التي أقيمت في محفظة جنين وهي مستعمرات ريحان، شاكيد، وحنانيت، شمالا إلى مستعمرات تينا وشمعا في محافظة الخليل جنوب.

يضم هذا المحور ثلاث كتل استيطانية كبرى تعد أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية من حيث عدد المستوطنين، وهي:

أ- كتلة غوش عتسيون:

وتقع بين مدينة الخليل وبيت لحم، وتتكون من 22 مستوطنة، يقطنها 70 ألف مستوطن، أبرز مستعمراتها مجدال عوز، كفر عتسيون، إفرات، ألون شيفوت، بات عين، إليعازر، روش تسوريم، نيفيه دنيئيل، وبيتار عيليت، وعفرات.

وقد صرح نتنياهو لدي تدشين مدرسة في مستوطنة عفرات بقوله: "إن عفرات وغوش عتسيون جزء لا يتجزأ أساسي ومفروغ منه من القدس الكبرى، فهي البوابة الجنوبية للقدس وستبقي دائما جزء من دولة إسرائيل.

ب- كتلة موديعين عيليت:

وتقع بين مدينة القدس ورام الله ويبلغ عدد سكانه48.100 مستوطن بنهاية عام 2010، وأهم مستعمراتها لبيد، منورا، حشمونائيم، متتياهو، موديعين عيليت، مكابيم..الخ.

وتعد هذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لإسرائيل، حيث تسيطر هذه

تمرين: تنتشر مستعمرات المحور الغربي في المنطقة المحاذية لـ.....،ولا تبعد بأكثر من ... كم عنه،ويضم ....مستعمرة عدا المحيطة بالقدس، ويبدأ من المستوطنات الغربية في جنين.

المنطقة على مصادر المياه والأراضي الزراعية في الوقت الذي تحرم فيها الفلسطينيين من أراضيهم ومياههم، كما تحاول ضم هذه الأراضي إليها.

ه- **غلاف القدس:** من أكبر التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، وتم الإشارة إليها في الدراسة:

2- المحور الشرقي (غور الأردن)

تقع منطقة الأغوار في الجزء الشرقي من الضفة الغربية وتمتد من محافظة أريحا في الجنوب إلى محافظة طوباس في الشمال، ومن شواطيء البحر الميت في الشرق وحتى المنحدرات الغربية لمحافظتي طوباس، وهي تمثل 14.5% من مساحة الضفة الغربية، وتعتبر المورد الرئيس للمنتجات الزارعية في الضفة الغربية وسلة الغذاء الفلسطيني.

وقد تم التعامل مع هذه المنطقة بشكل مختلف عن بقية أنحاء الضفة الغربية من الاحتلال في عام 1967، حيث أخضع هذا المقطع لقواني إسرائيلية خاصة بالإضافة إلى إعلان العديد من المناطق فيه للاغلاق العسكري الإسرائيلي وبناء المستوطنات على الأراضي بموجب قانون أملا الغائبين، وقد حاولت السلطات المحتلة فصل هذا القطاع عن أراضي الضفة الغربية بشكل كامل، وبناء ما يقارب 38 مستوطنة، يقطنها ما يزيد عن 13 ألف مستوطن.

3- محور أريئيل (عابر السامرة)

تقع الأغوار في الجزء الشرقي من الضفة وتمتد من أريحا جنوبا إلى طوباس شمالا، ومن شواطئ البحر الميت شرقاً وحتى المنحدرات غرباً

يمتد هذا المحور من بلدة كفر قاسم بالقرب من خطةالهدنة غربا، ويتجه إلى الشرق مخترقا منطقة سلفيت ليتقاطع مع الطريق الريس (رام الله - نابلس) بالقرب من بلدة زعترة، ثم يواصل امتداده شرقا ليلتقي مع الطريق الرئيسي في منطقة الغور، الذي يمتد على طول الغور مخترقا مدينة أريحا.

أقامت إسرائيل 17 مستوطنة، في مقدمتها مستوط في الضفة الغربية، والتي يسكنها 17.7 ألف مستوطن حتى

ويحقق هذا المحور أهمية استراتيجية لإسرائيل ضفة الغربية إلى قسمين شمالي وجنوبي، كما أنه يمكنها من الوصول بسهولة إلى منطقة الغور.

4- الإستيطان في القدس (أطواق إستيطانية):

تعتبر مستوطنات القدس من أكبر التجمعات الإستيطانية في الضفة الغربية، حيث يعيش أكثر من 200 ألف مستوطن في القدس الشرقية المحتلة وضواحيها، ويوجد في المنطقة الموسعة (الميتروبوليتانية) ثلاثة أطواق متداخلة من المستوطنات.

1- **الطوق الأول**: ويضم مستوطنات تحيط بالبلدة القديمة والمناطق المحاذية لها، وفي سنة 2009 شهدت المنطقة طفرة استيطانية ترافقت معها سياسة هدم البيوت وخاصة في منطقة سلوان بجوار البلدة القديمة.

إضافة إلى محاولات المستوطنين للسيطرة على منطقة الحرم الشريف أو ما يسمى بـ "الحوض المقدس"، وحسب المصادر الصهيونية فإن هذه المنطقة تضم معظم البلدة القديمة ومحيطها ووادي قدرون وجبل الزيتون.

وهذا "الحوض المقدَّس" هو جزء من إيديولوجية (إسرائيلية) تهدف إلى ضمِّ أكبر مساحة من القدس القديمة بغطاء ديني من خلال تسمية مناطق مهمة على أنها "أماكنَ مقدسة"، (وصل عددها إلى 350 موقعا، بعد أن كانت 49 موقعا في فلسطين على حد زعمهم عام 1949) ؛ كي تضمن إسرائيل سيادة ثابتة لها عليها.

وشمل هذا المخطط إقامة شبكة من الحدائق العامة تتحرك نحو الشمال الشرقي وتمر بـ جبل الزيتون وتلف البلدة القديمة وتتواصل حتى جبل سكوبس.

كما تتضمن إقامة طرق وأنفاق وقطار هوائي ومتنزه، تشغلها جميعا جمعيات استيطانية، ستؤدي حتما إلى فصل هذه المنطقة وتشريد سكانها الفلسطينيين مع ضمان ربط هذا المنطقة حول البلدة القديمة بالمستوطنات الإستراتيجية المحيطة بالمدينة، ويعتبر هذا المخطط الأخطر على المدينة ومعالمها منذ احتلالها.

2- **الطوق الثاني**: ويقع من المستعمرات في القدس داخل الحدود البلدية للقدس التي أعلنتها إسرائيل عام 1967، بموجب مرسوم يستند إلى "قانون أنظمة السلطة والقضاء" لسنة 1948.

ويسري بموجبه "قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها"، على مساحة تبلغ 72 كيلومترا مربعا، من أراضي الضفة الغربية وتضم تلك المساحة القدس القديمة، بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها والتي تمتد من صور باهر جنوباً إلى مطار قلندية شمالاً.

ويضم هذا الطوق مستوطنات كبيرة تحيط بالمدينة من جهات الجنوب والشرق والشمال، وتتألف من سلسلة من المستوطنات تبعد أقصاها نحو 17 كلم عن مركز القدس، وهو ما يشكل حاجزا ماديا يفصل القدس عن الضفة الغربية، ويمنع أي عودة فلسطينية إليها.

3- الطوق الثالث: ويحيط بالمدينة من الشمال والشرق والجنوب، ويضم كتلاً استيطانية كبرى، منها كتلة جفعون إلى الشمال من المدينة، وكتتلة أدوميم إلى الشرق منها، وكتلة عتسيون إلى جنوب غرب المدينة.

"الحوض المقدَّس" جزء من إيديولوجية إسرائيلية لضمِّ أكبر مساحة من القدس القديمة بغطاء ديني، كي تضمن إسرائيل سيادة ثابتة لها عليها.

وتقع مستوطنة معاليه أدوميم، أكبر م
ومخطط لها أن تصبح أكبر من أكبر مدينة ي
صناعية هي ميشور أدوميم التي تضم مصانع متعددة، تعتمد على التكنولوجيا العالية (High Tech)، وتساهم مستوطنة معاليه أدوميم في استكمالها في تقطيع تقسيم الضفة الغربية إلى قسمين، شمالي وجنوبي.

5- الأحزمة الإستيطانية:

إضافة إلى المحاور التي سبق الإشارة إليها، فإن المناطق الواقعة بين هذه المحاور قد استهدفتها مخططات الاستيطان أيضا على النحو التالي:

أ- حزام الخليل الاستيطاني:

مثلت مدينة الخليل هدفا مبكرا للاستيطان الإسرائيلي، لما تمثله المدينة من أهمية لدى اليهود، وتعتبر من أهم المناطق التي تركز فيها الاستيطان اليهودي لاعتبارات دينية.

ويبدو ذلك جلياً من خلال حجم المشاريع الاستيطانية التي استهدفت هذه المنطقة وفي مقدمتها مشورع آلون الذي دعا إلى ضم بعض الأراضي لعام 1967 بشكل نهائي، من ضمن

هذه الأراضي جبل الخليل، وصحراء يهودا من مشارف ا لخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب.

وقد بلغ عدد المستعمرات التي تنتشر في محافظة الخليل وتطوقها من جهاته الأربع 27 مستوطنة، تحتل ما مساحته 8 كم2 من أراضي المحافظة، ويسكنها حوالي 18 ألف مستوطن، إضافة إلى خمس بؤر استيطانية دائمة في قلب البلدة القديمة من مدينة الخليل، يشغلها 530 من غلاة المستوطنين المتطرفين.

ب ـ حزام بيت لحم الإستيطاني:

تعود بداية الاستيطان في بيت لحم إلى أواخر عقد الستينات، حيث تم إنشاء مستوطنة كفر عتسيون، ثم ازادات المستوطنات والبؤر الإستيطانية لتصبح 27 مستوطنة، منها: كفار عتصيون، روش زوريم، ألون شافوت، جيلو، ألي عازار، هار جيلو، مزبيه شليم، تقوع، هادار بيطار، إفرات، معالي عاموس، إلي دافيد، نيفي دانيال، نيقوديم، جفاعوت، بيطار عيليت، جيفعات هاماتوس، مشوكي دارجوت، هار حوما (أبو غنيم)، بيت يان، وغيرها، وذلك ضمن سياسة مبرمجة للسيطرة على هذه المنطقة ضمن ما سمي بـ "القدس الكبرى".

يبلغ طول الجدار العازل في محافظة بيت لحم 86.1 كم؛ وسيعزل الجدار ما يزيد عن 23 ألف فلسطيني في منطقةالريف الغربي عن باق مناطق المحافظة، وسيعزل ما مساحته 160.7 كم2 من أراضي المحافظة؛ وتشمل الأراضي المعزولة 113.8 كم2 من الأراضي الزراعية و28 كم2 من المناطق المفتوحة والغابات.

وقد تعرضت محافظة بيت لحم ومدنها الخمس الرئيسية (بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، الدوحة، والخضر) لهجمة إستيطانية شرسة أدت الى الاخلال بواقعها الجيو سياسي وتقطيع اوصالها، وهو ما يخنقها ويهدد وجودها.

تعرضت بيت لحم لهجمة استيطانية شرسة أدت للإخلال بواقعها الجيو-سياسي، وتقطيع أوصالها، وهو ما يخنقها، ويهدد وجودها.

و- حزام رام الله الاستيطاني:

بدأ الاستيطان في محافظة رام الله والبيرة بالاستيلاء على معسكر للجيش الأردني (سابقا) للأغراض العسكرية، ثم تمت مصادرة الآلاف من الدونمات لتوسيع هذه المعسكرات، وتحويلها إلى مستوطنات، وتحولت رام الله على شكل حزام يحيط بالمنطقة، وتحيط وتحاصر كافة بلدات ومجمعات السكانية، وتعتبر تلك المستوطنات من أكبر المستوطنات في الضفة الغربية (باستثناء مستوطنات القدس)، وأكثرها توسعاً.

كما يعتبر ذلك الحزام جزء مكمل لمنطقة "القدس الكبرى" التي تخطط إسرائيل للسيطرة عليها، وقد بلغ عدد المستوطنين في محافظة رام الله والبيرة في نهاية العام 2010، حوالي 96.364 مستوطنا يتوزعون على 24 مستوطنة كبرى.

6- البؤر الإستيطانية:

ويقصد بالبؤر الاستيطانية عبارة عن نقاط استيطانية يتم السيطرة عليها من قبل المستوطنين ومنظماتهم بتشجيع من المستوى الرسمي، وقد تكون هذه النقاط بالقرب من مستوطنات قائمة بالفعل، أو في منطقة خالية من الإستيطان في محاولة للسيطرة على أراضي جديدة، وفرض وقائع استيطانية جديدة في مناطق توصف بأنها حيوية.

ورغم تسمية هذه النقاط الاستيطانية بـ"غير القانونية"، لكنها تتلقى العديد من أشكال الدعم الرسمي والشعبي، وهو ما يعتبر مقدمة للاعتراف بها ومن ثم تقديم الدعم اللازم لها.

وزادت هذه البؤر بشكل مطرد، لتصل عام 2009 إلى 232 بؤرة استيطانية، وقد تحول موضوع دعم هذه البؤر إلى موضوع للمزايدة والتنافس بين الأحزاب والأطراف السياسية في إسرائيل، يتضح ذلك فيما يتلقاه من دعم من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية.

- **الطرق الالتفافية:**

وصل عدد البؤر الاستيطانية 232، وتحول موضوع دعمها إلى مجال للمزايدة والتنافس بين الأحزاب السياسية في إسرائيل.

بدأ هذه المصطلح بالظهور مع اتفاقيات أوسلو أيلول 1993 للإشارة إلى طرق أقامها الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية مع إسرائيل [illegible] جدة على أراضي الضفة الغربية، ولربط المستوطنات بعضها ببعض، وهي على ثلاثة أنواع:

1- طرق خاضعة بالكامل للاستخدام الإسرائيلي ويمنع الفلسطينيون من استخدامها كليا.
2- طرق يمح للفلسطينيين باستخدامها بقيود، وذلك بتصريح صادرة عن افدارة المدنية الإسرائيلية.
3- طرق يسمح للفلسطينيين باستخدامها، وتكون خاضعة لقيود نقاط التفتيش (الحواجز العسكرية) على مداخلها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

تمثل الطرق الالتفافية شكلا من أشكال الاستيطان، تهدف إلى عزل المناطق الفلسطينية، ووصل المستوطنات بعضها ببعض، ناهيك عن أن شق الطرق الالتفافية وسيلة سهلة للسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية بدعوى الاستخدام العام، والكلام ليس هنا عن عرض الطريق فقط، بل أيضا عن عرض جانبي الطريق والتي تصل إلى ثلاثة أضعاف عرض الطريق، لتتيح الرؤية ومن ثم سهولة مراقبة الطريق، من قبل قوات الأمن والجيش.

كما أن هذه الطرق تمر بمحاذاة المدن والقرى الفلسطينية وهو ما يعني الحد من التوسع العمراني الفلسطيني وخنقه ومحاصرته، ناهيك عما يشكله قطعان المستوطنين من خطر داهم على حياة السكان الفلسطينيين.

الحواجز العسكرية:

تعتبر الحواجز العسكرية أحد الأدوات الهامة التي تتضافر مع حركة الاستيطان لفرض السيطرة السياسية على الأرض الفلسطينية، ويتمثل ذلك في:

1- توفير الحماية للمستوطنين وتبادل الأدوار معهم.
2- استهداف حياة الفلسطينيين وتحويل حياتهم إلى جحيم، حيث يموت المرضي خلفها، وتضع النساء الحوامل أمامها، وتمنع مرور المواطنين كافة أو ممارسة حياتهم العادية.
3- السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينيةالتي تقوم بها هذه الحواجز أو تجاورها، من خلال إعلان تلك الأراضي أراضي مغلقة بقرارات عكسرية، يمنع على الفلسطينيين استعمالها أو حتى الاقتراب منها.
4- هناك الكثير من هؤلاء الجنود العاملين على الحواجز هم مستوطنون ويقيمون في المستوطنات التي تلتهم الأرض الفلسطينية.

وتأخذ الحواجز العسكرية أشكالا متعددة أما إن تكون ثابتة أو متحركة، أو إقامة سواتر ترابية وحجرية وبوابات حديدية على مداخل القرى والمدن الفلسطينية، وقد ازداد عدد هذه الحواجز لتصل حتى يوليو 2010 إلى ما يزيد عن 503 حاجز عسكري، غير الحواجز الطيارة على الطرق.

تمرين: تعتبر الحواجز العسكرية أحد الأدوات الهامة التي تتضافر مع حركة الاستيطان لفرض السيطرة السياسية على الأرض الفلسطينية، ويتمثل ذلك في: .....، .....، .....

خامساً: آثار الاستيطان على حياة السكان

كان للسياسات الاستيطانية التي استهدفت السيطرة على الأرضي الفلسطيية وما عليها من موارد طبيعية مع ما رافق ذلك من هدم للبيوت واقتلاع للأشجار ومصادرة للأراضي والأملاك، وتقطيع لأوصال الوطن الواحد وعزل قراه ومدنه تمهيدا لفرض السيطرة السياسية الكاملة آثار مدمرة على مجمل مظاهر الحياة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والسياسية، نجملها فيما يلي:

1- السيطرة على الأرض الفلسطينية، وما عليها من موارد، ونقل ملكيتها واستغلالها بشكل حصري لليهود دون أهلها الفلسطينيين. ولقد أوضح تقريرا صادر عن الاتحاد الأوروبي في شهر تموز/يوليو الماضي (2011) حجم ما تم السيطرة عليه من الأراضي في الضفة الغربية على النحو التالي:

- سيطرة الاحتلال على المنطقة (ج) والتي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية المحتلة.
- سيطرة الاحتلال على 10% من مساحة الضفة الغربية بوصفها محميات طبيعية "اسرائيلية"
- 48% من مساحة الضفة تتقاطع مع مناطق عسكرية مغلقة
- قبل عام 1967 كان يعيش ما بين 200- 320 ألف فلسطيني في منطقة الأغوار – اليوم الرقم هو 56 ألف فقط.
- في العام 1972 كان عدد المستوطنين في المنطقة (ج) 1200 مستوطن، في العام 2010 العدد هو 310 آلاف (باستثناء القدس الشرقية).
- تم تدمير 45 حوض مائي أو منشأة مائية في الضفة الغربية منذ شهر كانون الثاني/يناير 2010.

2- تسيطر إسرائيل على خزانات المياة الجوفية الرئيسية في الضفة الغربية، وتتبع سياسات عنصرية جائرة بحق الموارد المائية التي تستخدم بشكل حصري وعنصري للمستوطنين اليهود دون السكان الفلسطينيين، (فالمستوطن يحصل على 240 مترا مكعبا من المياة سنويا مقابل 75 مترا مكعبا للفلسطيني)، وهو ما أدى للنقص الحاد للمياه في مدن وقرى الضفة الغربية، وزيادة معدلات الملوحة، مما اضطر معه الفلسطيني إلى الاعتماد على شركات المياه الإسرائيلية في الحصول على مياهه، تلك الشركات التي تقوم بنهب تلك المياه من الضفة الغربية ثم تقوم ببيعها وحسب رغبتها للفلسطينيين وبأثمان باهظة، كما أن تلك السياسات استهدفت تصحير الأرض الفلسطينية، كمقدمة للسيطرة عليها بحجة أنها غير مزروعة، أو متروكة.

3- تخريب قطاع الصناعة الفلسطينية، وبنيتها التحتية، بل ومنافستها عبر إقامة مناطق صناعة في المستوطنات، وإعطائها أفضلية قصوى، من أجل أن تكون هدفا لعمل المستوطنين، وخاصة في وسط الضفة الغربية (بركان، وكرني شمرون)، وفي منطقة القدس (مشور أدوميم، وعطروت)، وغيرها، وهو ما مثل تحد كبير للصناعة الفلسطينية، التي ألحقت باقتصاد المحتل الإسرائيلي، ناهيك عن التخلص من النفايات الصلبة التي تنشأ عن المصانع في البيئة

تسيطر إسرائيل على خزانات المياه الجوفية الرئيسية في الضفة، وتتبع سياسات عنصرية جائرة بحق الموارد المائية التي تستخدم بشكل حصري وعنصري للمستوطنين اليهود دون الفلسطينيين، 240 م3 مقابل 75 م3، مما أدى للنقص الحاد للمياه في مدن وقرى الضفة، وزيادة معدلات الملوحة، مما اضطر الفلسطيني للاعتماد على شركات المياه الإسرائيلية في الحصول على مياهه.

الفلسطينية مع ما يترتب على ذلك من دمار
للصحة العامة والبيئة.
4- ترك الاستيطان آثارا مدمرة على البيئة الفلسطينية، مثل استنزاف المياه الفلسطينية، وتلويث الهواء ومياه الشرب، وإلقاء المياه العادمة على تجمعات الفلسطينيين، وكذلك النفايات المشعة، والطبية أكانت سائلة أم صلبة والنفايات الصناعية من المواد الكيماوية السامة مثل الرصاص والزنك والنيكل والكروم والكاديميوم والزرنيخ واليورانيوم وغيرها، واستخدام الأراضي المحتلة من قبل سلطات الاحتلال لإلقاء ودفن هذه المخلفات، وهو ما أحدث الكثير من الأمراض الخطرة، مثل مرض فقر الدم وتلف أنسجة الدماغ وحدوث خلل في وظائف الجسم وأمراض السرطان.
5- تدهور التضاريس وتلوث المسطحات المائية، عن طريق انتشار مقالع الحجارة وإنجراف التربة والتصحر وملوحة المياه.

6- انعكست الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية لاقامة المستوطنات وشق الطرق الالتفافية على إزالة المساحات الخضراء بعد إزالة النباتات والأشجار، ومساحات واسعة من الغابات، وهو ما يعني إختفاء العديد من أنواع النبات، وتراجع الحياة البرية الفلسطينية.

7- أدت أعمال الاستيطان والاحتلال وسياسة هدم البيوت وسحب الهويات، والاغلاق العسكري والحواجز والطرق الالتفافية وسياسات التطهير العرقي والفصل العنصري، إلى منع التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين وتقطيع الصلات بين تجمعاتهم، وخلخلة الأسر الفلسطينيةوتخريب حياتهم الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية ودفعهم للهجرة.

8- مكنت السياسات الإستيطانية إسرائيل من السيطرة على أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية، وتقطيع أوصال الأجزاء المتبقية، والسيطرة على محاور الطرق، والإلحاق الاقتصادي، وتحويل الوجود الفلسطيني فيها إلى معازل وكانتونات، وهو ما يجعل إقامة دولة فلسطينية مستقبلية مهمة شبه مستحيلة.

- **خاتمة:**

تولي إسرائيل أهمّيةً كبيرةً للاستيطان في الضفّة الفلسطينيّة المحتلّة، وخاصّة في القدس الشرقيّة المحتلّة، من أجل تهويد أكبر مساحة ممكنة ومن ثمّ ضمها. ويشمل مشروع إسرائيل الاستيطانيّ مناطق الضفة الفلسطينيّة المحتلة المختلفة، وذلك لتعزيز الاستيطان الاستعماري وفرض الوقائع على الأرض ولحشر الفلسطينيّين في أقلّ مساحة ممكنة حول مدنهم وقراهم،

وقطع سبل عيشهم لخلق الظروف التي قد تدفع جزءًا منهم للهجرة من وطنهم. وقد أقامت إسرائيل في الضفّة الفلسطينيّة نظاما استعماريا- استيطانيًّا - عسكريًّا - إداريًّا، جعل من المستوطنين أسياد الأرض الحقيقيّين، ووفّر لهم كلّ مقوّمات النموّ والتوسّع على حساب الفلسطينيّين وأراضيهم وممتلكاتهم.

وليس هنالك من مؤشّر يدلّ على أنّ إسرائيل سوف تتوقّف عن الاستيطان مستقبلًا، بل يؤكّد سلوكها أنّها ماضيةٌ في مشروعها على نحوٍ أسرعَ من أيّ وقتٍ مضى، وكلّ ذلك يحدث في ظلِّ عدم اكتراثٍ غير مسبوق للقوى الدوليّة، وانشغال القيادة الفلسطينيّة بالأزمة الماليّة التي تضرب السلطة الفلسطينيّة، وانشغال دول الربيع العربي بأجنداتها الداخلية، ومسارات التحول السياسي والإجتماعي، وفي ظل حكومة هي الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، ومدعومة من مجتمع متطرف ينزاح ناحية اليمين القومي والديني.

ومع أنَّ المجتمع الدوليّ أصبح عاجزًا عن اتخّاذ أيّ خطوة لأنّ القوى الكبرى -وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأميركيّة- متواطئةٌ مع الاحتلال، فإنّ القيادة الفلسطينيّة تصرّ على اتّخاذ مواقفَ شكليّة أثبتت التجربة محدوديّتها وفشلها ودورها في تضييع الوقت، فهي تعتزم معاودة تقديم اقتراحٍ إلى مجلس الأمن لاعتماد فلسطين عضوًا في الأمم المتّحدة بعد فشلها العام الماضي، والأدهى من ذلك كلّه تضييع فرصة استغلال زخْم الربيع العربيّ لتفعيل المقاومة الشعبيّة وإنهاء التنسيق الأمنيّ مع إسرائيل، وهو ما يجعل تلك الأخيرة ماضية في مشروع استباحة أرض الفلسطينيّ وحقوقه وحشره في حدود مدنه الصغيرة، وهو ما لا يبقي لنا من خيارات سوى كنس هذا الاحتلال، الذي يعتبر التناقض والاشتباك معه هو روح القضية الوطنية شكلا ومضموناً.

مراجع مقترحة:

1. خالد عايد، الاستعمار الإستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977-1984، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
2. وليد المدلل، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1992.
3. بلال محمد إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، 2010.
4. مازن إبراهيم حسن سلمان، تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، رسالة ماجسيتر، الجامعة الأردنية، 2005.
5. الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، 1993-2011، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.
6. السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠٠٩ – ٢٠١٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.
7. رجا شحاده، قانون المحتل: إسرائيل والضفة الغربية، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالإشتراك مع جامعة الكويت، 1990.

8. جيفري أرونسون، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة، (ترجمة) حسني زينة، ط1،بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.
9. حبيب قهوجي، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، ط1، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، 1978، ص 262.
10. داني روبنشتاين، غوش إيمونيم، الوجه الحقيقي للصهيونية، ط1، ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ص 9-10.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، على الموقع:
http://www.pcbs.gov.ps/
12. موقع معهد البحاث التطبيقية (أريج)، على الموقع:
http://www.poica.org/
13. موقع مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بيتسيلم)، على الموقع:
http://www.btselem.org/usa
14. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، السلطة الوطنية الفلسطينية، على:
http://www.idsc.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies/d/studies_06.html

15. Foundation of Middle East Peace, Report on Israeli Settlement, "Settlements Facts",at:
http://www.fmep.org/reports/special-reports/a-guide-to-israeli-settlements-in-the-occupied-territories/settlements-facts

16. MeronBenvenisti, Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Development in the West Bank (Jerusalem: West Bank Data Base Project and American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1986.
17. Amir Cheshin, Municipal policies in Jerusalem – An Account from Within, Jerusalem, PASSIA, 1998.

الفصل السابع

اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين و العودة

- أهداف الفصل: عزيزي الطالب: يتوقع منك بعد دراستك هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

1- تتعرف إلى أهم المراحل التاريخية التي مرت بها مأساة اللاجئين الفلسطينيين منذ بدايتها.
2- الوصول إلى العوامل التي ساعدت في بروز هذه القضية، داخل فلسطين وخارجها.
3- استكشاف أهم ظروف وأوضاع اللاجئين في مختلف مناطق اللجوء والشتات.
4- توضيح أثر التطورات السياسية والميدانية على مسار قضية اللاجئين، والمواقف الإسرائيلية منها.

- الوسائط المساعدة: يمكن للطالب الرجوع إلى المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الفصل، إلى جانب نظام **Moodle** التابع لجامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة.
- **أقسام الفصل**

أولاً: حق العودة في القانون الدولي
ثانياً: الخلط بين حق العودة والتعويض
ثالثاً: من هو اللاجئ والنازح
رابعاً: نشوء المخيمات الفلسطينية
خامساً: أوضاع اللاجئين في أماكن تواجدهم
سادساً: الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين

- **مقدمة**

لا يوجد في التاريخ الحديث جريمة تضاهي في رمزيتها وفداحتها وأبعادها ما تعرض له الشعب الفلسطيني خلال القرن الماضي من جريمة تهجيره من دياره أواخر عام 1948م على أيدي العصابات الصهيونية وبدعم من القوى الاستعماري وفي مقدمتها بريطانيا، حين هاجمت أقلية أجنبية غازية الأكثرية الوطنية وطردتها من ديارها ومحت آثارها العمرانية، وذلك بتخطيط مسبق ودعم سياسي وعسكري ومالي من الغرب والصهيونية العالمية، وهو ما اصطلح على تسمية بـ "نكبة فلسطين" لعام 1948.

وعلى الرغم من أن السياسيين اختاروا 1948/5/15 تاريخا لبداية النكبة الفلسطينية، إلا أن المأساة الإنسانية بدأت قبل ذلك عندما هاجمت عصابات صهيونية إرهابية قرىً وبلدات فلسطينية

تحت سمع وبصر بريطانيا بهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من فلسطين عبر تهجير أهلها عنها، ولتوسيع مساحة الدولة اليهودية كما وردت في قرار التقسيم 181.

لقد طرد الصهاينة بقوة السلاح أهالي 532 مدينة وقرية وقبيلة عام 1948م واستولوا على أراضيهم التي تبلغ مساحتها حوالي 18,6 مليون دونم أو ما يساوي 92% من مساحة إسرائيل (انظر جدول3). واقترف الصهاينة ما يزيد على 35 مجزرة لكي يتحقق لهم الاستيلاء على فلسطين.

وبينت الملفات الإسرائيلية التي فتحت أخيراً أن 89% من القرى قد هُجرت بسبب عمل عسكري صهيوني، و10% بسبب الحرب النفسية (نظرية التخويف وإثارة الرعب)، و1% فقط بسبب قرار أهالي القرية.

أولاً: حق العودة في القانون الدولي

صدر القرار الشهير رقم 194 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ 11 كانون أول/ ديسمبر 1948 على إثر الجريمة التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني، والذي جاء في الفقرة رقم 11 منه، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى **أصله وفقا لمبادئ** القانون الدولي والعدالة بحيث يُعوَّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة بالمناسبة في منظمة الأمم المتحدة**.**".

<u>ويلاحظ أن القرار قد تضمن النقاط الرئيسة التالية:</u>

- المطالبة بتطبيق حق العودة كجزء أصيل من القانون الدولي.
- التأكيد على وجوب السماح للراغبين من اللاجئين (على أساس طوعي) في العودة إلى ديارهم الأصلية.
- المطالبة بعودة اللاجئين "في أول فرصة ممكنة"، أي دون إبطاء، ومن ثم فإن أي تأجيل يعد خرقا وانتهاكا للقانون الدولي.
- المطالبة بتعويض اللاجئين عن معاناتهم النفسية وخسائرهم المادية، وحقهم في دخل ممتلكاتهم طوال الفترة السابقة.
- أوضح القرار حق اللاجئين في العودة والتعويض (وليس أو التعويض). ولا يلغي أحدهما الآخر.
- طرح آلية للتنفيذ.

وبينت الملفات الإسرائيلية التي فتحت أخيراً أن 89% من القرى قد هُجرت بسبب عمل عسكري صهيوني، و10% بسبب الحرب النفسية (نظرية التخويف وإثارة الرعب)، و1% فقط بسبب قرار أهالي القرية.

ـ التأكيد على غوث وتأهيل اللاجئين اقتصاديا
واجتماعيا حتى تنفيذ قرار عودتهم.

وقد استند حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة
إلى ديارهم
إلى أحكام ثابتة وراسخة من أحكام القانون الدولي بما فيها:

ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي تنص الفقرة الثانية من المادة 13 من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد حق مغادرة اي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده".
ـ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، حيث نصت الفقرة 4 من المادة 12 على "لكل فرد حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.. ولا يجوز حرمان أحد تعسفا، من حق الدخول إلى بلده".

ـ لجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية مبادئ حقوق الإنسان بشأن رد المساكن والممتلكات في سياق عودة اللاجئين والمهجرين داخليا: "لجميع اللاجئين والأشخاص المهجرين الحق في العودة إلى منازلهم وأراضيهم وأماكن سكنهم المعادة السابقة بأمان وكرامة" (المادة 1/10).."يجب تمكين اللاجئين والأشخاص المهجرين من متابعة حلول دائمة لتهجيرهم دون عودتهم إذا ما رغبوا بذلك، وذلك دون المساس بحقهم في رد مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم إليهم" (المادة 3/10).

ـ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري: "تبدي اللجنة قلقها إزاء حرمان الكثير من الفلسطينين من حقهم في العودة وإعادة تملك أراضيهم في إسرائيل" (المادة 5/د/2و5). وتعيد اللجنة التأكيد عل وجهة نظرها التي عبرت عنها في ملاحظاتها الختامية السابقة حول هذه المسألة وتحث الدول الأعضاء على ضمان المساواة في حق الأشخاص في العودة إلى بلدانهم وتملك ممتلكاتهم".(المادة 18).

ـ المبدأ الدولي القاضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي تم التأكيد عليه في أكثر من مناسبة، وهو ضمانة أخرى لحق الجماعة في تقرير مصيرها، وما يقتضيه ذلك من ضمان عودتها لأوطانها.

ـ القانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب، قد حسم بشكل قاطع مسألة حق العودة إلى الموطن الأصلي.

وتعتبر أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب ذات طبيعة آمرة، لا يجوز مخالفتها في أي اتفاق تعاقدي آخر،

وبالتالي فإن عدم الترحيل وضرورة العودة إلى المكان الأصلى والأخير للفرد تعتبران ركناً أساسياً من أركان الشرعية الدولية لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

وبالنظر إلى المباديء والقوانين سالفة الذكر نجد أنها أشارت إلى مكان العودة بوصفه "بلده"، و"أرضه" وليس دولته، منعا لأي مساس بحق العودة إلى الموطن الأصلي.

وينبغي التأكيد هنا إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما وافقت على طلب إسرائيل الإنضمام إلى الأمم المتحدة، جاء في قرارها رقم 273 أنه جاء بناءً على تعهد إسرائيل بتنفيذ القرار رقم 194، ولما لم تنفذ إسرائيل القرار، كانت الأمم المتحدة تجدد قلقها حول عدم تنفيذ القرار كل سنة تقريباً، وتطالب إسرائيل بحق اللاجئين في استغلال ممتلكاتهم عن طريق الإيجار أو الزراعة أو أي وجه من وجوه الاستفادة، لكنها لم تتخذ أي خطوات عملية لتنفيذه.

إن حق العودة الذي أكد عليه القرار 194 إنما هو حق طبيعي، إنساني، مطلق، غير مشروط، وهو حق فردي وجماعي بموجب عدد المطالبين به والمستحقين له، وهو حق مادي ومعنوي، إقليمي وقومي، وراثي يورث إلى جميع الأبناء مهما بلغ عددهم وأماكن تواجدهم، وأماكن ولادتهم وظروفهم السياسية والاجتماعية، وهو حق غير قابل للتنازل عنه أو تفويضه أو توكيله أو استبداله بتعويض ولا يقبل التجزئة أو التشويه، أو التقنيع وغير قابل للربط بزمن محدد، كما أنه يعتمد على حق الملكية الخاصة التي لا تزول بالاحتلال، أو بتغيير السيادة على البلاد، أو بمرور الزمن.

ومع أن القرار 194 صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تصدر قرارات غير ملزمة في العموم. إلا أن القرار 194 أصبح ذات طبيعة ملزمة، وفقاً لخبراء في القانون الدولي، وذلك كونه يرتبط بالسلم والأمن الدوليين، وكونه يؤكد قاعدة عرفية في القانون الدولي (كما سبقت الإشارة)، وكون أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت مضمونه من دون أي تعديل مرات كثيرة، وبأكثرية موصوفة، مما شكّل رأياً دوليًّا عاماً ثابتاً لجهة الإقرار بمضمون هذا القرار وما يترتب عليه من حقوق.

كما أن للقرار 194 معنى هاماً للغاية وهو أن إسرائيل تعهدت، بموجب بروتوكول لوزان الذي ترتب عليه قبول عضويتها في الأمم المتحدة في 12 مايو 1949، بعودة اللاجئين الفلسطينيين. هذا التعهد يرتب عليها التزامًا دوليًا بتنفيذ القرار (194) و السماح بعودتهم دون شروط، إلا أن إسرائيل رفضت تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي يثير عدم مشروعية قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، باعتبار نشأتها مستندة على شرط فاسخ وهو عودة اللاجئين.

خلاصة القول أن القرار 194 يعتبر ملزماً على الصعيد القانوني العام، وهو يؤكد حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهو حق العودة. وهو يشكل رصيداً قانونياً هاماً جداً في الصراع العربي الإسرائيلي، لا ينبغي التفريط به أو المساس بمكوناته، أو تمييع مضامينه أو إغفالها. لإن قضية اللاجئين الفلسطينيين تعتبر المكون الرئيس للقضية الفلسطينية، حيث يمثل اللاجئون أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني.

تمرين: يعتمد الفلسطينيون على القرار الدولي 194 في عودة اللاجئين لديارهم... تحدث عن ظروف صدور القرار، وأهم البنود التي يستند إليها اللاجئون.

كما لا يجوز إخضاعه لقيود تتناقض أو تتعارض مع ما تنص عليه مواثيق حقوق الانسان العالمية أو القوانين الانسانية والدولية، وهو غير قابل للاختزال والتشويه تحت شعار حق تقرير المصير، وهو عودة للوطن بمعناه الخاص أي للمناطق التي أخرج منها اللاجئين لأي سبب كان، وهذا معناه أن عودة اللاجيء إلى ما يمكن أن يسمى "دولة فلسطينية" على غير أرضه التي خرج أو أُخرج منها، فإن ذلك لا يسقط عنه صفة اللاجيء قانوناً ووجداناً وفعلاً، ما دام اللاجئ لم يعد إلى موطنه الأصلي التاريخي الذي هجر منه، وبالطبع فإن التوطين في أي بلد عربي -بما في ذلك دولة فلسطين لو قامت- لا يلغي صفة اللاجيء.

وهو مكفول بحق الانتفاع بالملكية، ولا ينقض الملكية احتلال أو تغيير في السيادة، مهما طال الزمن، وهو حق وليس تأشيرة سياحية تفقد مفعولها بعد حين، ويمكن ممارسته في أي وقت، ولذلك فإن الرغبة في العودة أو عدمها لا ينقض هذا الحق. كما لا يسقط هذا الحق لا تسقطه الاتفاقيات السياسية، ولا حزمة الحقوق الفلسطينية التي وصفتها الأمم المتحدة بـ "الحقوق غير القابلة للتصرف" في أقوى بيان جامع للحقوق الفلسطينية.

وحتى لو كان الشخص مقيماً في فلسطين 1948 (إسرائيل) وأصبح يحمل الجنسية الإسرائيلية ولكنه مُنع من العودة إلى قريته الأصلية فهو لاجئ. ويوجد اليوم في إسرائيل أكثر من 250 ألف لاجئ داخل فلسطين 1948 منعوا من العودة إلى قراهم الأصلية. ومثال ذلك قريتي إقرت وبرعم، حين طرد أهالي القريتين طردوا في نوفمبر/ تشرين الثاني 1948، مع وعد بالعودة خلال إسبوعين، ولم يعودوا حتى الآن بعد 64 سنة رغم صدور حكم لصالحهم من المحكمة العليا الإسرائيلية.

وإذا ما أخذنا قطاعات البدو في النقب الذين تم تهجيرهم على مدار 64 عاما، بالإضافة إلى السكان العرب القرويون الذين بقوا في أراضيهم ولكن فقدوا أراضيهم وبيوتهم، أو المدنيين المهجرين (حيفا وعكا على سبيل المثال) والذين بقيت مدنهم قائمة بعد الحرب واستطاعوا العودة إليها ولكنهم منعوا من استعادة ملكيتهم او حقوقهم، وتجميع الفلسطينيين القسري في الخرب في منطقة المثلث وهو ما أدى إلى ترحيلهم من مناطقهم الأصلية بعد عام 1949، إذا أخذنا بالاعتبار كل هذه القطاعات فان أعداد المهجرين قد تصل إلى أعلى من الرقم أعلاه بكثير.

وقد أكد المجتمع الدولي على حق اللاجئين في العودة بموجب القرار 194 أكثر من مائة مرة خلال 60 سنة، في ظاهرة ليس لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة.

- **ثانياً: الخلط بين حق العودة والتعويض**

يخلط البعض بين حق العودة والتعويض، حين يعتقد أن أحدهما بديل عن الآخر وهذا غير صحيح، فهناك حقين معا وهما العودة والتعويض، ومنعاً لهذا الالتباس فإن حق العودة واجب النفاذ أولاً وبعده يتم التعويض.

وعكس ما تطرحه إسرائيل فإن واجب دفع قيمة التعويض يقع على إسرائيل نفسها وليس على صندوق دولي تشرف عليه إسرائيل دون أن تساهم فيه، وهو ما أكده نفس القرار 194. ثم إن قيمة التعويض ليس ما تفرضه إسرائيل، بل يتم حسابه بموجب الأعراف الدولية والمحاسبية، كما لا يجوز تسليم التعويض إلى حكومة أو سلطة بل هو حق فردي لكل شخص متضرر ولا تجوز فيه النيابة. وعكس ما تدعي إسرائيل فإنه لا يسقط بمرور الوقت ولذلك لا يجوز تحديد مدة معينة للمطالبة به.

<u>ما هي الحقوق الفلسطينية إذن؟</u>

يتيح القانون الدولي ستة أنواع من التعويضات للاجئين الفلسطينيين بشكل خاص ولدولة فلسطين المعترَف بها قانونًا، بشكل عام:تعويضات للاجئين الذين يختارون عدم العودة بمحض إرادتهم، وتعويضات للاجئين الذين يقررون العودة إلى أملاكهم المتضررة، وتعويضات لكل اللاجئين الذين يختارون العودة بغض النظر عن حالة ممتلكاتهم لمجرد أنهم فقدوا جني الأرباح والتمتع بممتلكاتهم، وتعويضات عن السلب والنهب، وتعويضات عن الأضرار الحربية، وتعويضات لضحايا جرائم الحرب، علما بأن التزام إسرائيل بدفع التعويض، لا يمس التزام بريطانيا، لتقديم التعويض المناسب .ومن الجدير ذِكرُه أن أنواع التعويضات الستة قد لا تكون شاملة. علما بأن مبدأ التعويض هو إعادة الشيء إلى أصله أو التعويض عن قيمته إذا استحالت إعادته إلى أصله.

وتشمل الخسائر المادية الفردية، ما لحق بالأملاك الخاصة والدخل المستحق من استغلالها لمدة أربع وستين سنة، وكذلك الخسائر المعنوية الفردية مثل التشريد والتشتيت والمعاناة النفسية، والخسائر المادية الجماعية مثل الطرق والموانئ والمطارات والمياه والثروة المعدنية، والخسائر المادية المعنوية مثل فقدان الهوية وفقدان السجلات والحرمان من الأماكن المقدسة والحضارية، وهو عكس ما تروج له إسرائيل من أن التعويض لقيمة الأرض والممتلكات، إذ أن الوطن لا يباع.

يضاف إلى التعويض المبالغ المستحقة عن جرائم الحرب مثل القتل والتعذيب وتدمير القرى والمدن، والجرائم ضد الإنسانية مثل ترحيل الأهالي أو معاملتهم معاملة عنصرية أو قيامهم بأعمال السخرة، والجرائم ضد السلام مثل التخطيط للعدوان والتحريض عليه والمبادرة به. وقد اقترفت إسرائيل كل هذه الجرائم، وأصبح ممكناً محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم بعد إعلان ميثاق روما عام 1998 الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية. وخاصة بعد انضمام فلسطين لعضويتها.

مغالطات إسرائيلية بخصوص التعويضات:

لا تعارض بين العودة والتعويض، فالأول واجب النفاذ أولاً، وبعده يتم الثاني.

تقترح إسرائيل "تعويض" اللاجئين من باب الإنس
المسؤولية القانونية. والمطالع لخطة إسرائيل في
الإسرائيلية التي تلجأ إليها إسرائيل كالعادة.

أولاً: تقدر إسرائيل قيمة الأملاك الفلسطينية بما يعادل 2% من قيمتها الحقيقية.

ثانياً: إنها تدعي أنها لا تملك المال اللازم لذلك فهي تطلب من أوروبا وأميركا وربما بعض الدول العربية إنشاء صندوق دولي للتعويض.

ثالثاً: ورغم أنها لن تدفع شيئاً يذكر، فإن إسرائيل تصر على أن تكون صاحبة القرار فيمن يستحق التعويض وقيمته، وتؤكد على أهمية المرحلية، بمعنى أنه عند دفع أول مليون دولار يجب هدم مخيم للاجئين، وشطب قائمة من أسمائهم وإغلاق وحل مكاتب الأنروا في هذا المكان، ولا يتم دفع المليون الثاني قبل عمل ذلك بحيث لا يبقي للاجئين أي أثر عند دفع آخر مبلغ.

رابعاً: وتطلب إسرائيل من السلطة إجبار اللاجئين على قبول هذا الحل، وتكون السلطة مسؤولة عن أي مطالب لهم، ثم تحدد فترة معينة للاجئين يسقط بعدها حقهم في أي مطالبة إن تأخروا أو لم يتقدموا بأي مطالبات.

ورغم هذا التزييف والخداع والإرهاب بحق الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يدفعهم للتخلي عن حقهم في العودة الكاملة، كما رفضوا كل ما عرضته إسرائيل من تعويضات، ليس لأنها هزيلة وغير ذات قيمة فقط، بل لأن الأرض الفلسطينية فاقت كل قيمة، واكتسبت قيما رمزية في الثقافة الفلسطينية، وأصبح حلم العودة لا يغادر الفلسطيني في حله وترحاله، وهو ما تحمل من أجله الكثير من المعاناة والغربة.

ثالثاً: من هو اللاجئ:

اللاجئ: "هو كل فلسطيني (غير يهودي) طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين عام 1948 أو بعدها، أو خرج منها لأي سبب كان ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى موطنه السابق. ويبقى اللاجئ محتفظاً بهذه الصفة، إلى أن يعود هو ونسله إلى موطنه الأصلي".

بينما استعملت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأنروا" التابعة للأمم المتحدة استعملت تعريفاً آخر، تحت ضغط الولايات المتحدة والأمم المتحدة، ينحصر في نتيجة ما آلت إليه أوضاع اللاجئين المعيشية، إذ أضافت إلى التعريف السابق "والذي فقد بيته ومصدر رزقه جراء حرب عام 1948، ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعداتها"، وذلك لأن الغرض من الوكالة كان غوث اللاجئين بإطعامهم وتعليمهم ورعايتهم الصحية، وهو ما أدي إلى استثناء آلاف من اللاجئين المدرجين على قوائم الأنروا.

وقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين لدى (الأونروا) حول العالم 5.1 مليون لاجئ، حتى الأول من كانون الثاني/يناير عام 2012. من أصل 7.5 لاجيء، ما يعني أن هناك أكثر من 2 مليون لاجيء غير مسجلين في سجلات الأمم المتحدة.

تحاول إسرائيل أن تتلاعب بهذه التعريفات لكي تقلل عدد اللاجئين، فمثلاً تدعي أحيانا أن اللاجئين هم فقط سكان المخيمات أي حوالي مليون شخص، أو تدعي أن اللاجئين هم فقط الذين ولدوا قبل 1948 وتقدر عددهم بخمسين ألفا فقط، في حين أن العدد الحقيقي حوالي 500 ألف. وليست هناك قيمة قانونية لهذه الادعاءات كلها لأن تعريف الأمم المتحدة في القرار 194 واضح تماماً، واللاجئون معروفون لأنفسهم ولغيرهم، ومعظمهم مقيد في سجلات الأنروا أو الأمم المتحدة للأملاك الفلسطينية وغيرها من السجلات.

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين لدى (الأونروا) حول العالم 5.1 مليون لاجئ، من أصل 7.5 لاجئ، ما يعني أن هناك أكثر من 2 مليون غير مسجلين في الأمم المتحدة.

النازح: بعد احتلال إسرائيل لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب حزيران 1967، بلغ عدد الفلسطينيين الذين هجّروا من الضفة الغربية بعد حرب1967 حوالي 410 آلاف فلسطيني. أطلق على هؤلاء المهجّرين اسم "النازحين".

وقد عرفت الوفود العربية في إجتماع اللجنة الرباعية [illegible] بأنهم:

1- الذين نزحوا من ديارهم في فلسطين أثناء حرب حزيران عام 1967م، ونسلهم.

3- الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عندما اندلعت الحرب ومنعتهم اسرائيل من العودة لوطنهم.

4- الذين هجرتهم اسرائيل قسرياً خارج فلسطين ولا زالوا ينتظرون السماح لهم بالعودة.

5- أولئك الذين غادروا أراضيهم بعد انتهاء الحرب، ويحملون تصاريح مغادرة اسرائيلية، ولم يتمكنوا من الرجوع لأسباب مختلفة، بالاضافة إلى انتهاء مدة تلك التصاريح.

وهكذا أصبح اللاجيء الفلسطيني هو من هجّر عام 1948 والنازح الفلسطيني هو من هجّر عام 1967. وبعد ممارسة شتى الضغوط الدولية على إسرائيل سمحت لعدد صغير من هؤلاء بالعودة. وقام 176 ألف من النازحين بملء الطلبات التي أعدتها منظمة الصليب الأحمر الدولية، لكن سلطات الاحتلال لم تسمح إلاّ بعودة 14 ألفاً منهم. وبالتالي أصبح وضع هؤلاء النازحين الذين حرموا من حق العودة مماثلاً لوضع اللاجئين الأوائل من الشعب الفلسطيني، رغم اختلاف التسمية.

جدول يوضح مختلف الأساليب المستخدمة في ترحيل اللاجئين

سبب الترحيل	عدد القرى والمدن
الطرد المباشر باستعمال القوة العسكرية	122 قرية
هجمات عسكرية على القرى	13 قرية
الحرب النفسية (المنشورات والإذاعات)	38 قرية

الخوف من هجوم يهودي متوقع	38 قرية
تأثير سقوط قرى مجاورة والنزوح منها	49 قرية
الخروج الاختياري	6 قرى

وهذا المصطلح "النازح"، هو اختراع إسرائيلي، ليس له قيمة من الناحية القانونية، وقد سعت إسرائيل من ورائه للإدعاء بالسيادة على الضفة وقطاع غزة، وبالتالي الزعم بأن لها الحق في السماح لمن تشاء بالعودة منهم إلى الوطن، وهو موقف مخالف للموقف الدولي بهذا الخصوص.

الخلط بين حق العودة والتعويض

ويجب ألا يخلط أحد بين العودة والتعويض فليس أحدهما بديلاً عن الآخر، واللاجئون يستحقون حق العودة والتعويض أيضاً. ومنعاً لهذا الالتباس فإن حق العودة واجب النفاذ أولاً وبعده يتم التعويض. وعكس ما تطرحه إسرائيل فإن واجب دفع قيمة التعويض يقع على إسرائيل نفسها وليس على صندوق دولي، وهو ما أكده نفس القرار 194. ثم إن قيمة التعويض ليس ما تفرضه إسرائيل، بل يتم حسابه بموجب الأعراف الدولية والمحاسبية، كما لا يجوز تسليم التعويض إلى حكومة أو سلطة بل هو حق فردي لكل شخص متضرر ولا تجوز فيه النيابة. وعكس ما تدعي إسرائيل فإنه لا يسقط بمرور الوقت ولذلك لا يجوز تحديد مدة معينة للمطالبة به.

رابعاً: نشوء المخيمات الفلسطينية:

نثرت المحنة الفلسطينيين في بقاع الأرض، وشكلوا تجمعات أطلق عليها فيما بعد "المخيمات الفلسطينية"، والتي تعرفها وكالة الغوث الدولية (**UNRWA**) بأنها قطع من الأراضي خصصت لبناء معسكرات من الخيام لتجميع اللاجئين الفلسطينيين، الذين ليس لهم مأوى وليس لهم قدرة على العمل وإعالة أطفالهم وتأمين لقمة العيش لهم، وهذه البقاع من الأرض تعود ملكيتها للحكومة المضيفة أو مستأجرة من أصحابها لمدد متفق عليها بين الطرفين.

منذ الأيام الأولى لعمليات الطرد الجماعي قامت الهيئات الخيرية المحلية بمساعدة هؤلاء اللاجئين وبقيت على مدار سنتين تتكفل بتأمين احتياجاتهم الأساسية، إلى أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1949/12/8 القرار رقم (302) والذي تقرر فيه تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.(الاونروا) وباشرت أعمالها بالإغاثة في مارس عام 1950. وتسلمت من الهيئات الخيرية وقتها قرابة (60 مخيما فلسطينيا).بعضها لم يستمر بقاؤه والغالبية أخذت طابعها الحالي وتطورت ونمت وتغيرت معالمها مع مرور الزمن.

تمرين: توزع اللاجئون الفلسطينيون فور وقوع النكبة في العشرات من مخيمات الشتات، في عدد من الدول المجاورة، ومن أهم هذه المخيمات: .....، ....., ...

فقد أنشأ ، الأمعري م 1948، 1949، ومخيمات (ع ين بيت الماء رقم1، طولكرم، الفوار) وقد أنشئت عام 1950. ومخيم (نور شمس) أنشئ عام 1952، و(مخيم جنين) عام 1953، مخيم (شعفاط) أنشئ عام 1966.

إضافة لمخيمات (بيرزيت "السقايف"، مخيم قدوره بجانب الأمعري، مخيم عناتا) وقد انشأت في عام 1948، و(مخيم جنيد ومخيم العوجا) واللذان أنشئا في عام 1949، وأخيرا (مخيم سلواد).

أما في قطاع غزة فقد أنشأ فيه ثمان مخيمات هي على التوالي من حيث الإنشاء: (النصيرات – وخان يونس) واللذان أنشئا عام 1948، (المغازي ودير البلح ورفح) والتي أنشئت عام 1949، و(مخيم البريج) عام 1952، و(مخيم جباليا) الذي أنشئ عام 1954 و(مخيم الشاطئ)عام 1959.

وفي الأردن أنشئت خمسة مخيمات هي (الزرقاء والكرامة) وقد أنشئا في عام 1949 و(إربد) في عام 1951 و(الحسين) في عام 1952 و(الوحدات) في عام 1955.

كما أقيمت مخيمات الطوارئ بعد حرب حزيران عام 1967 لاستقبال النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه المخيمات هي على التوالي (مخيم سوف)، وأقيم في عام 1967 و(البقعة، وماركا (حطين)، جرش (غزة)، الطالبية، والحصن (مخيم عزمي المفتي) وجميعها أقيمت في عام 1968.

وفي لبنان أنشئت مخيمات (برج البراحنة، عين الحلوة، المية مية، الرشيدية) في عام 1948 ومخيمات (تل الزعتر، نهر البارد، صبرا وشاتيلا، الجليل "ويفل"، البص) أنشئت في عام 1949، ومخيم (مار الياس) أنشيء في عام 1952 مخيمي (البداوي، والبرج الشمالي) في عام 1955 ومخيمي (النبطية، وضبيّه) أنشئا في عام 1956. إضافة لمخيمات (الدكوانة، وجسر الباشا) التي لم تعد موجودة الآن ومخيمات (الشبريحا، القاسمية، وأبو الأسود) التي لم تعترف بهم الوكالة كمخيمات حتى الآن.

أما في سورية فقد أنشئت ست خيمات هي (خان الشيح، النيرب، والعائدين في حمص) أنشئت عام 1948، ومخيمات (العائدين في حماة، مخيم درعا، ومخيم خان دنون) في عام 1950.

كما أنشئت مخيمات جديدة بعد حزيران 1967، وهي: (مخيم السيدة زينب، ومخيم جرمانا، ومخيم درعا الطوارئ) عام 1967، و(مخيم سبينة) في العام 1968، يضاف إلى ذلك مخيمات أخرى أنشئت في سورية ولم تعترف بها وكالة الغوث مثل (مخيم اليرموك) الذي أقيم في عام 1957 وهو أكبر المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج ومخيم (الحسينية) الذي أقيم في العام 1981، ومخيمات (الرمل، الرمدان، عين التل "حندرات") لكن الوكالة تقدم لها خدمات تعليمية وصحية وإغاثية وتأهيل مهني. ومؤخرا أنشئت مخيمات جديدة نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق تجمع فيها الفلسطينيون، إما على الحدود السورية العراقية مثل مخيمي (التنف والوليد) أو داخل الحدود السورية مثل مخيم (الهول).

استهداف المخيمات الفلسطينية:

لقد حاولت الحركة الصهيونية تزوير الحقائق على الأرض، وضغطت على المؤسسات الدولية لطمس الأرقام الحقيقية لعدد اللاجئين، وعندما لم تستطع تابعت نهجها في استهداف اللاجئين في مخيماتهم، فتعرضت تلك المخيمات للمجازر والتفريغ والتشتيت مرات عديدة عبر مشاريع التوطين تحت حجج مكشوفة، ونتيجة لهذه السياسة الصهيونية وجدنا أن بعض المخيمات الفلسطينية غابت عن الخريطة تماما وذلك إما بالتدمير المباشر، أو بتواطؤ جهات مشبوهة.

لقد دمر عدد من المخيمات الفلسطينية نتيجة لحرب حزيران 1967، وأفرغت من سكانها مثلما حصل لمخيم "النويعمة"، القريب من أريحا الذي لم يبق فيه أحد، وهجر معظم اللاجئين في مخيم

"عين السلطان" ومخيم "جنين" في الضفة الغربية، وارتكبت المجازر في مخيمات خان يونس ورفح ودير البلح وغيرها من مخيمات قطاع غزة.

أما أثناء الحرب الأهلية في لبنان فقد تعرضت المخيمات الفلسطينية للدمار والتصفية في السبعينيات من القرن الماضي على يد الصهاينة وعملائهم، فقد دمرت مخيمات (النبطية وجسر الباشا والدكوانة وتل الزعتر) بالكامل بحيث لم تعد قائمة الآن، وارتكبت أيضا في عام 1982 أفظع مجزرة بحق الشعب الفلسطيني في مخيمي (صبرا وشاتيلا)، حيث أغتيل فيها أكثر من ثلاثة آلاف لاجئ فلسطيني ودمرت أجزاء من المخيمين تدميرا جزئيا، وأخيرا دمر مخيم (نهر البارد) ثاني أكبر مخيمات لبنان وشرد من جديد أكثر من أربعين ألف لاجئ، وأصبحوا ينتظرون في العراء إعادة إعمار مخيمهم من جديد، ولم تنته الهجمة على المخيمات التي استهدفتها بالتدمير والتفريغ والتهجير، تحت عناوين عدة منها إعادة تأهيل المخيمات أو بالتضييق على اللاجئين في أماكن سكناهم، وإن ما جرى ويجري للاجئين الفلسطينيين في العراق وسوريا خير مثال.
وفي إحصاء لوكالة الغوث الدولية، يبلغ عدد المخيمات الفلسطينية التي تعترف بها الوكالة 59 مخيما موزّعة على الشكل التالي: (19 في الضفة الغربية، 8 في قطاع غزة، 10 في الأردن، و12 في لبنان، و10 في سورية)، مع وجود مخيمات لا تعترف بها الوكالة، وهي عبارة عن تجمعات للاجئين الفلسطينيين لا تحظى بتقديم الخدمات المقدمة للمخيمات الأخرى إلا جزئيا كالتعليم والصحة فقط، وتتعامل مع احتياجاتهم أو معاملات[illegible]جاورة لهم، ومن هذه المخيمات على سبيل المثال لا الحصر [illegible]لتا، مخيم العوجا، مخيم جنيد) وهي في الضفة الغ[illegible] وأبو الأسود) في لبنان، و(حندرات"عين ال[illegible] سورية. أنظر الخريطة رقم ( )

يبلغ عدد مخيمات اللاجئين 59 مخيما موزّعة على الشكل التالي: 19 الضفة، 8 غزة، 10 الأردن، و12 لبنان، و10 سورية.

<u>خامساً: أوضاع اللاجئين في أماكن تواجدهم:</u>
عندما فجع العالم العربي بنكبة فلسطين عام 1948 استقبل العرب فيما تبقى من فلسطين وفي البلاد العربية المجاورة أفواج اللاجئين بالترحاب والمشاركة المعنوية والمادية. وسكن اللاجئون أولاً لدى أقاربهم ومعارفهم وفي المباني الخالية وفي المعسكرات والمساجد. وبعد إنشاء وكالة الغوث عام 1950 أقيمت لهم خيام ثم مساكن مبنية في أراض خصصتها الحكومات العربية أو مناطق مستأجرة.
تشير الدراسات المختلفة إلى أن العصابات الصهيونية قد طردت في عام 1948 (850) ألف فلسطيني شكلوا آنذاك 61% من مجموع الشعب الفلسطيني البالغ 1400000 فلسطيني، ليطلق عليهم لقب لاجئين ويصبح مجموعهم في العام الحالي 2012 ستة ملايين لاجئ فلسطيني.
وتركز معظم اللاجئين الفلسطينيين إثر نكبة عام 1948 في المناطق الفلسطينية الناجية من الاحتلال؛ أي في الضفة والقطاع 80.5%. في حين اضطر 19.5% من اللاجئين الفلسطينيين للتوجه إلى الدول العربية الشقيقة، سوريا والأردن ولبنان ومصر والعراق، بينما توجه العديد منهم إلى مناطق جذب اقتصادية في أوروبا وأميركا، وكذلك إلى دول الخليج العربية، وقد تغيرت الخريطة الديموغرافية للشعب الفلسطيني بعد طرد الجيش الإسرائيلي لنحو 460 ألف فلسطيني في عام 1967 إثر احتلال الضفة والقطاع، ليطلق عليهم لقب نازح ويصبح مجموعهم خلال العام الحالي 1.6 مليون نازح فلسطيني.
ويشار إلى أنه قد صمد في المناطق الفلسطينية التي أنشئت عليها إسرائيل والبالغة 78% من مساحة فلسطين التاريخية المقدرة بـ27009 كيلومترات مربعة، نحو 151 ألف عربي فلسطيني تركزت غالبيتهم في الجليل الفلسطيني، ووصل عددهم في عام 2012 إلى 1.4 مليون عربي فلسطيني.

ورغم أن الأقلية العربية تشكل أكثر من 20% من السكان فإنها لا تمتلك سوى 2% من الأرض التي أنشئت عليها إسرائيل. واللافت أنه بسبب الزيادة الطبيعية العالية بين الفلسطينيين، تضاعفت أعداد الفلسطينين في العالم أكثر من ثمان مرات، ليصل عددهم في نهاية 2012 إلى حوالي 11.6 مليون فلسطيني؛ 4.4 مليون في الأراضي الفلسطينية، أي ما نسبته 37.7% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ، وحوالي 1.4 مليون فلسطيني في أراضي العام 1948، أي ما نسبه 12.1%، وبلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية 5.1 مليون، أي ما نسبته 44.5%، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 655 ألف في الدول الأجنبية أي ما نسبته 5.7% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

توزيع الفلسطينيين في أواخر عام **2012**

المكان	العدد
فلسطين 1948 (إسرائيل)	1.4 مليون
قطاع غزة	1.7 مليون
الضفة الغربية	2.7 مليون
الدول العربية	5.1 مليون
الدول الغربية	655 ألفا

وقد بلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية 5.8 مليون نسمة بنهاية 2012، وبلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين نحو 44.2% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية؛ 41.4% من إجمالي اللاجئين في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية 41.4%، وغزة 58.6%).

في حين بلغ عدد اليهود 5.9 مليون بناء على تقديرات دائرة الإحصاءات الإسرائيلية نهاية عام 2011، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم 6.0 مليون مع نهاية عام 2012. وسيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود مع نهاية عام 2016 حيث سيبلغ ما يقارب 6.5 مليون، وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً. وستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 49.1% من السكان وذلك بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.9 مليون يهودي مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

الضفة وغزة

بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأنروا حتى تموز/يوليو 2012، 886.716 لاجئا في الضفة الغربية يتوزعون على 19 مخيماً، أما في قطاع غزة الذي يعتبر الأكثر اكتظاظا بين دول العالم، وترتفع هذه الكثافة في المخيمات، فقد بلغ عدد اللاجئين فيه في تموز/يوليو 2012، 1.241.794 لاجئاً يتوزعون على ثمان مخيمات، والكثير منهم يقيم خارجها، ليبلغ مجموع اللاجئين المسجلين لدى الأنروا في الضفة وغزة 2.128.510 لاجئاً. وقد وقع اللاجئون والمواطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، الذي عمل سريعا على إخضاع الأراضي الفلسطينية لسياساته التي استهدفت فرض مزيد من السيطرة السياسية والعسكرية والالحاق الاقتصادي، وقام بتنفيذ العديد من مشاريع التوطين المشبوهة، والتهجير المباشر وغير المباشر، وتطبيق قوانين الاحتلال وتشريعاته، ناهيك عن فرض سياسة الإلحاق الاقتصادي، وهو ما حال دون تحقيق أية تنمية حقيقية في الأراضي الفلسطينية، أو تحسين ظروف اللاجئين، بل أن تلك الظروف دفعت بالعديد منهم للهجرة خارج الوطن سعيا لتحسين أوضاعهم وللتخلص من تلك الظروف القاهرة.

وقد حدث انتعاش اقتصادي بفعل المال السياسي لإنجاح الاتفاقيات السياسية التي وقعتها قيادة م. ت. ف. عام 1994، لكن ما لبثت الأوضاع أن انتكست نتيجة لسياسات الاحتلال العدوانية من جهة، ونتيجة للفساد الذي مارسه بعض أصحاب النفوذ في السلطة الجديدة.

تمرين: يعتبر السباق الديموغرافي بين العرب واليهود مشكلة مزمنة لدى صانع القرار الإسرائيلي..أي علاقة تربط بين هذه القضية وموضوع اللاجئين الفلسطينيين؟

على أن أكبر عامل في هدم الاقتصاد وسلب ال
في إقفال الطرق وتطويق المدن وهدم المنازل، والقبض العشوائي على المواطنين واعتيال قادتهم، وبناء المستوطنات وإطلاق قطعان المستوطنين عيث فساداً وتخريبا، فتصادر الأراضي والممتلكات، وتهدم المقدرات الخاصة بالمواطنين وتحيل حياتهم إلى جحيم، ناهيك عن تقييد الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال لأية حالة نهوض ممكنة، ومنها اتفاقية باريس التي عمقت سياسة الالحاق التي انتهجها الاحتلال، واضرت في الاقتصاد الفلسطيني ضررا بالغا.

وفي العقد المنصرم، سجل الوضع الاجتماعي الاقتصادي للفلسطينيين في غزة بشكل خاص انحدارا متواصلا وخطيراً، فقد أدت سنوات الاحتلال والحصار والحرب الذي استهدفت غزة في حربيين متتاليتين 2008، 2012، إلى زيادة معدلات الفقر والعوز والاعتماد على المساعدات الأجنبية، مع استمرار النقص الحاد في الخدمات المقدمة سواء على صعيد التعليم والصحة والاغاثة والخدمات الإجتماعية والإسكان نتيجة لهدم آلاف المساكن، وفي نفس الوقت منع دخول مواد البناء من قبل دولة الاحتلال.

ورغم كون الأنروا الثابت الوحيد في حياة اللاجئين منذ إنشائها فإن خدماتها بدأت في التدهور من عدة نواح منها: العجز في ميزانيتها بسبب تلكؤ المانحين في الدفع حسب المعدلات السنوية، وزيادة عدد السكان التي تستوجب زيادة المنح لا خفضها.

ويبلغ عدد الدول الممولة للأنروا ثلاثين دولة تُقدر حصصها السنوية في ميزانية الوكالة السنوية بنحو أربعمائة مليون دولار تتكفل الدول العربية جميعها بـ 1% منها فقط، والـ 99% الأخرى مقدمة من طرف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول الإسكندنافية.

والوكالة تعيش أزمة حقيقية بالنسبة لمواردها المالية؛ فقد أوقفت بعض الدول مساهماتها؛ فكندا مثلاً أوقفتها في فبراير/شباط 2010، بحجة أن "الأموال تذهب لحركة حماس، وأنها تساهم في دعم المناهج الدراسية التي تحض على الكراهية لإسرائيل. ولم ينتج عن المؤتمر -الذي عُقد في فيينا في 23 يونيو/حزيران 2008 لجمع التبرعات لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان- أية نتيجة تذكر. بل إن بعض الدول الغربية مارست المزيد من الضغط على الأونروا سعيًا لتصفيتها، وأصبحت مساعدة اللاجئين الفلسطينيين عبارة عن تبرعات مشروطة.

ولن تقتصر مخاطر تصفية الأونروا -لو وقعت- على اللاجئين فحسب، بل ستشمل مصالح الأقطار العربية المضيفة؛ إذ لن يكون البديل غير توطين اللاجئين حيث هم والتكفل بكل ما يلحق ذلك من تكاليف، وهذا مرفوض من قِبل اللاجئين أنفسهم ومن معظم الدول المضيفة. كما أنه من الضروري رفض محاولات إنهاء دور وكالة الأونروا وإلغاء خدماتها لصالح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو تحويل صلاحياتها إلى الدول المضيفة؛ بل ينبغي السعي إلى تحسين أدائها وتطوير خدماتها إلى أن يتم إيجاد حلّ عادل لمشكلتهم. وعلى الأمم المتحدة أن تغطي أي عجز تواجهه الوكالة، وعدم ربط خدمات الوكالة بميزانيات الدول المانحة.

في الأردن

تعيش أكبر مجموعة من اللاجئين في الأردن، حيث يبلغ عددهم 2 مليون لاجيء مسجلين لدى وكالة الأونروا، بينما هناك عشرة مخيمات رسمية وثلاثة غير رسمية، ويشكلون نسبة 34% من مجموع اللاجئين أو 41% من المسجلين لدى وكالة الغوث.

وقد تم دمج أغلب هؤلاء اللاجئين كمواطنين أردنيين عند ضم الملك عبد الله عاهل الأردن آنذاك الضفة الغربية إلى الأردن عام 1950، ومنحت الحكومة الأردنية جميع الفلسطينين المقيمن في أراضيها بما فيهم اللاجئين الجنسية الأردنية ـباستثناء 140.000 لاجيء اصلهم من قطاع غزةـ

لا إحصاء دقيقاً للتركيبة الديمغرافية للسكان في الأردن، وقد جرى التعامل مع «الأرقام الخاصة بالسكان» بوصفها واحدة من أسرار الدولة العليا، بيد أن السجال السياسي في البلاد، دفع ببعض المسؤولين للبوح عن بعض هذه الأرقام، ففي العام 2002، عشية الانتخابات النيابية التي أجريت في السنة التالية، كشف رئيس الوزراء الأردني الأسبق المهندس علي أبو الراغب عن أن نسبة الأردنيين من أصول فلسطينية، والذي يحق لهم المشاركة في الانتخابات، تصويتاً وترشيحاً، قد بلغت آنذاك (43 بالمائة)، وإذا إضيف إلى هؤلاء ما يقرب من 18- 20 في المائة من إجمالي السكان، من الفلسطينيين الذين لا يتمتعون بالجنسية الأردنية كما أسلفنا، فإن النسبة الإجمالية لتعداد الفلسطينيين في الأردن، تلامس الرقم المتداول والدارج: 60 - 63%.

بخلاف الحال في سوريا ولبنان، فإن نسبة قليلة من اللاجئين في الأردن أقل من 18%، ما زالت تعيش في عشرة مخيمات رسمية وثلاثة أخرى غير رسمية (غير معترف بها من قبل الأونروا).

تم دمج أغلب اللاجئين في الفلسطينيين كمواطنين أردنيين حين ضمت الضفة الغربية للأردن عام 1950، ومنح جميع الفلسطينيين في أراضيها الجنسية الأردنية، ـباستثناء 140 ألف لاجئ أصلهم من قطاع غزةـ.	

أما الأغلبية الساحقة منهم (82%) [illegible] أنهم ينتشرون– بلا قيود– في م[illegible] وثقافية وسياسية متفاوتة.

ما يقارب 95% من الفلسطينين ا[illegible] الدمج والتكيف في الأردن، مما س[illegible] من اللاجئين في البلدان العربية ا[illegible] ومنحت لهم وثائق سفر فلسطينية، [illegible]

وقد احتجت بعض الدول العربية على هذا الضم خشية ضياع الحقوق الوطنية الفلسطينية وإلغاء الكيان الفلسطيني. وقد أصدرت الجامعة العربية في عام 1955 قراراً يمنع الدول العربية من السماح بالجمع بين جنسيتين عربيتين، وأنه لا تمنح الجنسية العربية للاجئ الفلسطيني حفاظاً على هويته.

أما من ناحية أوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن فتعتبر الأسوأ في البلاد، حيث تكثر بينهم البطالة وتفشي الأمراض، وانخفاض مستوى المعيشة، بينما تنحصر خدمة وكالة الغوث (الأنروا) في قطاعات محدد ومقلصة أهمها التعليم والصحة والتغذية وغيرها، كما بقيت الوظائف الحكومية محدودة أمام الفلسطينيين مقارنة بأعدادهم، كما يقل عددهم في البرلمان، ويكاد ينعدم في الوظائف الحساسة، وتبقي قضية "أردني/ فلسطيني" تثور بين الحين والآخر.

في لبنان

مثّل لبنان، بحكم الجوار الجغرافي، مأوى لآلآف المهجّرين الفلسطينيين من القرى والمدن الشمالية في فلسطين عام 1948. ويضم لبنان 436.150 لاجيء فلسطيني، والعديد منهم يعيش في إثنا عشر مخيما، وأكثر من ثلاثين تجمعاً، وتنتشر هذه المخيمات والتجمعات على طول الأراضي اللبنانية، وكان لبنان البلد الذي عاني فيه اللاجئون أكثر من غيره من البلدان لأسباب

عديدة، أهمها التركيبة السكانية المعقدة، وهي تركيبة طائفية فرضت على أطرافها التعايش القسري، بل وفرضت هذه التربية نفسها على التوجهات السياسية اللبنانية وطبيعة تحالفات كل طرف فيها، بالاضافة لذلك ربما شكلت مساحة لبنان الجغرافية، وقلة مواردها الاقتصادية، عاملاً آخر لعدم قبول الوجود الفلسطيني ضمن التركيبة اللبنانية.
يضاف إلى ذلك الحرب الأهلية اللبنانية التي تورط فيها الفلسطينيون، وخروج منظمة التحرير من لبنان وانحسار نفوذها على أراضيه وخاصة بعد أوسلو ليصل الوضع السياسي للاجئين في لبنان إلى الحضيض. فقد أقفلت عليهم المخيمات وقيدت تحركاتهم، ولم تعد لهم مرجعية سياسية واحدة، بل انفردت كل فئة بالسيطرة على أعضائها دون تنسيق مع الآخرين.
أما من الناحية الاقتصادية فقد وصل وضعهم إلى الحضيض بعد خروج المنظمة التي كانت تنفق الأموال على الخدمات الاجتماعية، وبسبب منع الحكومة اللبنانية الفلسطينيين من مزاولة 20 مهنة، وبسب تخفيض خدمات وكالة الغوث التي أحجم المانحون الأوروبيون والأميركيون عن تقديم الدعم الكافي لها، خدمة لأهداف أوسلو وللضغط على الفلسطينيين لتقديم مزيدا من التنازل.

تمرين: كيف أثرت الحرب الأهلية اللبنانية على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وما هي النتائج التي ترتبت على الاتهامات الموجهة لهم بالانخراط فيها؟

ولقد أدت تلك الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية في لبنان إلى حدوث موجات من الهجرة بين اللاجئين الفلسطينين وخاصة بعد حرب الأهلية اللبنانية عام 1975، ثم اجتياح لبنان [illegible]، فأصبح الفلسطيني بلا حماية وتعرض للمذابح والاعتقال هو ما أدى إلى [illegible] بعد 1983، وقد توجهت هذه الهجرة إلى الدول العربية، ثم إلى الدول الاسكندنافية وألمانيا وبريطانيا وقلة منهم تمكنت من الوصول إلى أمريكا الشمالية واستراليا، هذه في الوقت الذي لذي ازدادت فيه أبواب السفارات العربية انغلاقاً وانسداداً عما كانت عليه من انغلاق وانسداد.
تبع هذه الهجرة هجرات أخرى أهمّها التي رافقت وتبعت حرب المخيمات (1985-1987)، وهي مستمرة حتى اليوم، وإن كانت بوتيرة أقل، بسبب توقّف معظم الدول الغربية عن منح اللجوء لطالبيها إلا في حالات نادرة. وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة السياسية كانت هجرة دائمة. وإلى بلدان غربية بعيدة، وخصوصاً مع توقف معظم الدول العربية عن إعطاء تأشيرات عمل للفلسطينيين بعد حرب الخليج الأولى 1990.

حاولت الدولة اللبنانية إجراء تعديلات على قوانينها ولوائحها الداخلية، إلا أن ذلك لم يرق إلى المستوى المطلوب من تحصيل الحد الأدني من تلك الحقوق، لا سيما أن لبنان يصعب توافق أحزابه وقواه وطوائفه كافة على قرار يتعلق بتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، مع الإقرار بوجود أحزاب وقوى لبنانية، وهي قلة، نادت بإعطاء اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المدينة والاجتماعية.
لكن هناك مشاعر مشتركة من الخوف والشكوك بين الفلسطينيين والسلطة اللبنانية من احتمال توطينهم في لبنان وخصوصاّ بوجود أكثر من مشروع وسيناريو مطروح لتمرير التوطين أهمها مشروع النائبة الأمريكية اليانا روس الذي أقره الكونجرس في 28-10-2003 وتصريح المدير العام لوزارة الخارجية الأمريكية رون بروسر في 14-12-2004 عن مشروع تعده وزارته لتوطين الفلسطينيين في لبنان.
يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حسب سجلاّت الأونروا حوالي436.150 ألف نسمة، وإذا أضفنا إلى سجلات الأونروا الذين ولد أبناؤهم في المهجر ولم يُسَجَّلوا فإن العدد يمكن أن يتجاوز 600 ألف. أما على أرض الواقع، فإن العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين في لبنان يتراوح ما بين 200 ألف و250 ألفاً، وهو ما يعني أن نحو ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هاجروا في وقت سابق.

الفلسطينيون في العراق:

استقبل العراق كغيره من الدول العربية العديد من اللاجئين الفلسطينيين في أثر النكبة الفلسطينية، وبلغ هؤلاء حوالي أربعة آلاف فلسطيني، نقلوا في شاحنات الجيش العراقي، وكان مخصصاتهم بداية ضمن مخصصات الجيش العراقي، وينحدر هؤلاء من قرى مثلث الكرمل. وقد سمح للأنروا بالعمل على الأراضي العراقية في البداية ثم، منعت في وقت لاحق بطلب من الحكومة العراقية، وبالتي سقطت أسماء اللاجئين في العراق وأعدادهم من سجلات الوكالة.

وظل وضع اللاجئين الفلسطينين في العراق يتأرجح، بين تمتعهم بامتيازات وميزانيات ومساواتهم مع العراقيين، وتارة تتغير القوانين أو تعدل أو ترفع.

شهدت الأراضي العراقية نزوحا جماعيا بعد الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، ، بحيث أصبح قرابة 35-40 ألف لاجئي فلسطيني ممن كانوا يعيشون في العراق في خطر كبير، حيث أدي إلي خلق منفي فلسطيني آخر.

فبسبب وضعهم غير الآمن في العراق أصبحوا عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك القتل والخطف وأخذهم كرهائن، والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ووفقا للعديد من منظمات حقوق الإنسان فقد تم الابلاغ عن عدد من الحالات التي سُجل فيهل اغتيال أعداد من الفلسطينيين، ورمي جثثهم في مواقع القمامة وعلي أجسادهم كانت أثار الجروح والتعذيب والتشويه واضحة. وقائع وحقائق قاسية سنكتشفها بأنفسنا لاحقا. فأولئك الفلسطينيين ليس لديهم بلد ليعودوا إليه، أو حتى وثائق سفر صالحة للسفر، أو حتي حماية داخل العراق، كما لا يوجد هناك من يحررهم من أوضاعهم القاسية في الأسر.

لقد فر الآلاف من فلسطيني العراق جرّاء العنف والملاحقة التي استهدفتهم فوجدوا أنفسهم عالقين في منطقة الحدود العراقية الأردنية والعراقية السورية. استقرت هذه العائلات في خيم في مناطق مقفرة بلا أمل في المستقبل! تماما كما حدث لإبائهم وأجدادهم بعد طردهم من وطنهم في العام 1948 (النكبة).

فر الآلاف من فلسطيني العراق جرّاء العنف والملاحقة التي استهدفتهم،فوجدوا أنفسهم عالقين في منطقة الحدود والسورية، استقرت هذه العائلات في خيام بمناطق مقفرة بلا أمل في المستقبل! كما حدث لآبائهم وأجدادهم بعد طردهم من وطنهم عام 1948.

فأولئك اللاجئين علي الحدود مع سوريا يعانون أصلا من مشكلة قانونية حيث أن أطار تفويض الاونروا لا يشملهم كما أنهم لا يمتلكون الجنسيات العراقية، ومع ذلك فهم معترف معترف بهم من قبل مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة

وقد أبدت بعض الدول المجاورة وغ[illegible]لك كون هذه البلدان العربية المجاورة [illegible]ن اللاجئين بالقدوم إليها. لذا فبعد أن تقطعت بهم السبل أصبحوا عُ[illegible]ل الحول والتنف، والرويشد، وهي مخيمات أنشأت بالتنسيق مع المفوضية وهي في حالة يرثى لها كما تنقصها المرافق الطبية والصحية

في سوريا:

يعود معظم لاجئي سوريا من الفلسطينيين إلى نكبة عام 1948، وقد جاء معظمهم من الأجزاء الشمالية من فلسطين،وخاصة مدن وقرى الجليل والجليل الأعلى (صفد وحيفا وطبرية وأقضتها)، ويبلغ عددهم اليوم حوالي 487.000 لاجئاً، يتوزعون على تسع مخيمات رسمية وثلاثة غير رسمية. وتستأثر دمشق بحوالي 67% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، يقطن غالبيتهم في مخيم اليرموك (أكثر من 144 ألف لاجيء)، مع أن الأنروا لا تعترف به كمخيم.

كانت أعداد اللاجئين الذين قصدوا سوريا في العام 1948 ضئيلا مقارنة بالدول العربية الأخرى؛ فمن أصل 726.000 لاجئ فلسطيني في دول الطوق العربي قدرتهم بعثة المسح الاقتصادي للشرق الأوسط (التابعة للأمم المتحدة) في كانون أول (ديسمبر) 1949، حط الرحال في سورية 80,000 لاجئ فلسطيني، لم يقم في المخيمات سوى 53175 لاجئاً. ولم يشكل هذا العدد سوى نحو 3% من تعداد السكان. وبالنظر إلى ما تمتعت به سوريا من الاستقرار السياسي والأمني مقارنة بغيرها من الدول العربية الأخرى، فقد جعل ذلك منها محطة لجوء مفضلة، فانتقلت إليها موجة ثانية من اللاجئين الفلسطينيين بعد أحداث أيلول 1970 في الأردن، شملت بضعة آلاف من عناصر المقاومة وعائلاتهم. وكان الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982 سبباً في موجة نزوح ثالثة،لاسيما بعد انسحاب المقاومة الفلسطينية من بيروت، كما أن حرب الخليج الثانية عام 1991، قد تسببت بموجة نزوح رابعة، كما شكل سقوط بغداد عام 2003 وعملية التطهير العرقي التي واجهها الفلسطينيون هناك موجة النزوح الخامس في ذات الاتجاه.

وفي سوريا تمتع اللاجئون بكافة الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطن السوري عدا الحقوق السياسية كالترشيح والانتخاب، باعتباره "ضيفا" لا مواطناً، في حين بقي نشاطهم السياسي محكوما بالسياسة السورية ومراقب بشدة، فلا يسمح بالتجمعات أو تكوين جمعيات أو التعبير الحر إلا في أضيق الحدود. أما المضمار الذي اصاب قيه الفلسطينيون المقيمون في سورية نجاحا مرموقا فكان التعليم، حيث استفادوا بشكل كامل من التعليم المجاني المفتوح أمامهم، مما مكنهم من الحصول على وظائف أفضل، وبالتالي مغادرة المخيم.

ومع بداية الاضطرابات والحراك الشعبي الذي شهدته سوريا في 2011/3/15 فإن تعديات على حقوق الفلسطينيين حصلت فعلا رغم محاولات عديدة لتجنيب المخيمات ويلات الحرب، إلا أن هذه الحرب قد تسببت في تدمير الكثير من المخيمات ومرافقها ودورها، وتعريض حيات الآلاف للموت والخطر والتشرد، وهو ما دفع بعشرات الآلآف للنزوح عن مخيماتهم سواء داخل القطر سوريا أو خارجه وخاصة إلى لبنان، رغم تعقيد الوضع أصلا في هذا البلد بالنسبة للاجئين.

الفلسطينيون في مصر:

بسبب النكبة الفلسطينية عام 1948، وصل ما يقرب من 15,500 فلسطيني إلى مصر في الأعوام 1948 إلى 1960. 1 وقد أقيمت المخيمات المؤقتة لاستضافة الفلسطينيين المتدفقين، لقربها الجغرافي من جهة، ولوجود علاقات إجتماعية ومهنية تربط بين الطرفين. في البداية أقام هؤلاء اللاجئين ثلاث مخيمات، تم تفكيكها في غضون أربع سنوات، علما بأن وكالة الغوث لم تعمل في مصر. وأقدمت الحكومة المصرية على إعادة الكثير من الفلسطينيين إلى غزة عندما كانت تحت الإدارة المصرية، أما مَن بقي في مصر فقد احتاج إلى كفيل مصري ليُسهل له إقامته، وكان الكفيل في العادة عبارةً عن شريكٍ تجاري أو صِلةٍ عائلية.

رغم أن اللاجئين لم يجدوا ترحيبا من قبل الملك فاروق، ولم تسمح الحكومة المصرية لوكالة الأنروا بالعمل على أراضيها، إلا أن مجيء عبد الناصر 1952، دشن مرحلة جديدة، عومل فيها الفلسطينيين كمواطنين مصريين. وفي عهده كان باستطاعة أبناء الفلسطينيين المقيمين في مصر وغزة الالتحاق بالمدارس الحكومية والاستفادة من الرسوم الجامعية المُخفَّضة.

وفي وقت لاحق، شملت هذه المزايا الموظفين والمقاتلين المنخرطين مع منظمة التحرير الفلسطينية والموظفين الفلسطينيين السابقين في الهيئات الحكومية المصرية. وفي أعقاب حرب حزيران/يونيو عام

عقب حرب 1967 لم يستطع الفلسطينيون القاطنون في مصر العودة لغزة، وبحلول عام 1969، بلغ تعداد الفلسطينيين في مصر 33.000 نسمة، وتقدر أعدادهم اليوم 80 ألف نسمة.

1967 لم يستطع الفلسطينيون القاطنون في مصر العودة إلى غزة.

وبحلول عام 1969، بلغ تعداد الفلسطينيين في مصر 33.000 نسمة، وتقدر أعدادهم اليوم 80.000 نسمة. ينتشر الفلسطينيون في المدن المصرية الكبرى (القاهرة، والشرقية، والقيلوبية، والإسكندرية، وبورسعيد، والإسماعيلية، والعريش، ورفح). وباستثناء القاطنين في الوايلي وعين شمس في القاهرة، وقنايات، وفاقوس، وأبو فاضل، والعريش (وهم مثال غير حصري لتجمعات الفلسطينيين المعروفة)، فإن الفلسطينيين في مصر قلَّما يعيشون في مجتمعاتٍ مقتصرة عليهم. فقد انخرطوا في معظم الحالات في المجتمع المصري واختلطوا به وتفاعلوا اجتماعيًا ومهنيًا وثقافيًا مع الشعب المصري. ومع مرور الوقت وبسبب الزواج المختلط بات من الصعب تمييز الفلسطينيين من المصريين، وهو ما فرض تحديًا على برامج التدخل الإنساني والإنمائي في سياق مساعدة المجتمع الفلسطيني.

ورغم أن سياسات عبد الناصر ساعدت في إدماج الفلسطينيين في مصر، فإن تجنيس الفلسطينيين لم يكن يوماً أحد الخيارات المطروحة في ضوء قرارات جامعة الدول العربية الصادرة في عام 1952 بشأن ضرورة الحفاظ على الهوية الفلسطينية واستعادة الحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني.

على الرغم من أن مصر لعبت دورًا مهما في ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان للتوترات السياسية بين المنظمة والحكومة المصرية على مرّ السنين تداعيات سلبية على الفلسطينيين المقيمين في مصر. فبعد توقيع اتفاق كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل واغتيال وزير الثقافية المصري يوسف السباعي في نيقوسيا بتاريخ 18 شباط/فبراير 1978 على يد منظمة أبو نضال (صبري البنا) عانى الفلسطينيون من تراجعٍ كبير على صعيد الحقوق التي تمتعوا بها حتى ذلك التاريخ. وأثناء جنازة السباعي، أعلن رئيس الوزراء المصري آنذاك، مصطفى رياض، بأنْ "لا فلسطين بعد اليوم."8

وبين الأعوام 1978-1982، بدّلت الدولة المصرية قوانينها وأنظمتها وأمسى الفلسطينيون "أجانب"، كما جُرّد الفلسطينيون من حقوقهم في الإقامة في مصر، باستثناء مَن كان متزوجًا من مواطن مصري، أو ملتحقًا بمدرسة أو جامعة ودافعًا لرسومها، أو متعاقدًا مع القطاع الخاص، أو مَن كانت لديه مصلحةٌ تجارية أو استثماراتٌ داخل البلد.

ولم يعد التعليم الأساسي مجانيًا بالنسبة للفلسطينيين، فاضطروا إلى دفع رسومٍ للمدارس الخاصة والجامعات (بالجنيه الإسترليني).10 كما أصبح العمل في القطاع الخاص امتيازًا لمَن استطاع الحصول على تعليم جامعي ومن ثم التنافس لحجز مقعد ضمن الكوتا البالغة 10 في المئة والمخصصة للأجانب من إجمالي اليد العاملة في أي مؤسسة.11 وقد استوعب القطاع الاقتصادي غير الرسمي في مصر معظم الفلسطينيين المسجلين كمزارعين أو عاملين بالأجور عبر اتحاد العمال الفلسطينيين.12 وكعمالٍ مسجلين، يحق للفلسطينيين الإقامة في مصر.

كما كان سفر الفلسطينيين مقيَّدًا. فلِكي يضمن المسافرون أو المقيمون في الخارج من الفلسطينيين الحاملين لوثيقة السفر المصرية الدخول مرةً أخرى إلى مصر، كان يتعين عليهم إما العودة إلى مصر كلَّ ستة أشهر أو تزويد السلطات المصرية مقدمًا بما يُثبت عملهم أو التحاقهم بمؤسسة تعليمية. وفي تلك الحالات، كان يتسنى الحصول على تأشيرةٍ للعودة مدتها عام واحد.

وعلاوة على ذلك، وفي أوقات تأزم العلاقات السياسية كحرب الخليج عام 1991 والتأييد المطلق الذي أعربت عنه منظمة التحرير الفلسطينية للعراق، أقدمت الحكومة المصرية على سجن النشطاء الفلسطينيين بوتيرة مرتفعة. كما لعب الإعلام المصري دورًا في إحداث الانقسام بوصفِه الفلسطينيين بأنهم مسؤولين عن المأساة التي يُقاسُونها. كما وصفَ الإعلام الفلسطينيين "بعدم الوفاء" وهي تهمةٌ جرى التأكيد عليها عقب اغتيال السباعي وأخذت تتجدد عند كل نزاع سياسي.

وتم تقييد أنشطة الفلسطيين ضبطا صارما بموجب قانون الطواريء، وفرضت الرقابة واسعة على الأنشطة الفلسطينية على أراضي الدولة المصرية.

في البلاد العربية الأخرى

أما الفلسطينيون في البلاد العربية الأخرى وخصوصاً الخليج فهم يعملون هناك بسبب كفاءتهم العالية وإخلاصهم في العمل وليس بموجب تسهيلات سياسية، بل على العكس، كانت الأوضاع السياسية ولازالت أكبر عائق لوجودهم أو بقائهم أو شعورهم بالأمن والاستقرار. ففي حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) طردت أعداد كبيرة من دول الخليج، ومنعت عودة 350 ألف فلسطيني كانوا في الكويت وخرجوا أثناء احتلالها، ولا يزال دخولهم إلى دول الخليج مقيداً ومحدداً.

في أوروبا وأمريكا

لم تكن الدول الأوربية ملاذا أساسيا لموجات الهجرة القسرية الأولى عام 1948، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية المجاورة لفلسطين، باستثناء بريطانيا التي هاجر إليها البعض عام 1948 لينشئوا نواة لمجتمع جديد، ثم كانت حرب 1967، وكذلك ضغوط الدول المضيفة وإجراءاتها المشددة، وكذلك الحروب في المنطقة والتي أدت جميعها لموجة نزوح جديدة نحو المنافي في أ ة الأولى وكانوا من الطلبة إلى بريطانيا وفرنسا وألمانيا و ل مطرد بعد حرب لبنان 1982، فتوجهوا إلى الدنمارك وهولندا و ويد وألمانيا، ثم كانت الانتفاضة الأولى 1987، خاصة بعد قرار الحكومة الألمانية قبول طلبات اللجوء من أبناء الضفة ولاقطاع مما يفسر ارتفاع عدد أبناء قطاع غزة خاصة في مدينة برلين، ثم كانت حرب الخليج الأولى 1990 والثانية 1991، لتزداد الأعداد، ومصدر الزيادة ليست دول الخليج فحسب ولكن من لبنان أيضا، حيث التحق العديد من سكان الخليج من الفلسطينيين الميسورين نسبيا بأبنائهم المتواجدين في الشتات خاصة بريطانيا وفرنسا، إضافة لأمريكا الشمالية، حيث تركز الفلسطينيون في كاليفورنيا والنيويز ونيويورك ومتشيغان ونيوجرسي وأوهايو وبأعداد أقل في تكساس وميريلاند وبورتوريكو وبنسلفانيا وميشوست وفلوريدا وفرجينيا ونيويورك ولوس أنجلوس وديترويت، أما في أمريكا اللاتينية فقد تركزوا في تشيلي (التي تعيش فيها أكبر جالية فلسطينية في العالم عدا دول الطوق، ولكن ليست كلها من اللاجئين بل معظمهم مهاجرون قدامى)، وهندوراس، السلفادور، البرازيل، والبيرو وغيرها. وقد وصل بعضهم إلى رئاسة الدولة والوزارة والمواقع العامة البارزة في الدولة.

تمرين: من خلال دراستك للوحدة..اجر مقارنة ميدانية بين ظروف اللاجئين في دول المهجر المجاورة لفلسطين، وتلك البعيدة عنها، سواء الدول العربية أو الغربية.

ورغم ما يحيط بأعداد الفلسطينين هناك من الاضطراب وعدم الدقة، إلا أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية في نهاية عام 2012 بحوالي 655ألفاأيمانسبته 5.7% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

وقد امتازت هذه الجاليات في أوروبا وأميركا بنشاطها الاجتماعي والسياسي وحيويتها، وقد ساعدها في ذلك أجواء الحرية والديمقراطية المتاحة في تلك البلدان، وتوفر وسائل الاتصال والتواصل، والتقنية الحديثة، وخاصة في وسائل الإعلام الجديد الإلكتروني والإنترنت والفضائيات، وهو ما ساهم في تحقيق الاتصال والتواصل بين أبناء الجالية في الخارج، والتقريب فيما بينهم وساعدهم في تبادل الأخبار والأفكار، وتنسيق الجهود والفعاليات، وخاصة جهود التفاعل والتضامن مع القضايا الوطنية، وفي مقدمتها حق العودة، وقد ساعد ذلك بلا شك في

تأطير وتنظيم الوجود الفلسطيني بالخارج، وساهم في الحفاظ والتمسك بحق العودة خاصة لدى الجيل الثالث من أبناء الفلسطينيين الذين ولدوا في الخارج، حتى لو كان أحد الوالدين أجنبيا.
ولعل نشاط الجالية في الخارج مرشح لمزيد من التفاعل مع القضية الوطنية، باتجاه فتح آفاق جديدة دولية مناصرة للقضية الفلسطينية وتشكل حالة ضغط لى صناع القرار في الدول الغربية، وتوسيع حالة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل صمود المقاومة الفلسطنيية من جهة، وفي ظل الربيع العربي. وتغير المنطقة العربية باتجاه دعم الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها الحق في العودة.

سادساً: الموقف الفلسطيني من قضية اللاجئين:
أدّى الإجماع الفلسطيني بالتمسّك بكلّ الحقوق وعلى رأسها حق العودة إلى تماسك الجبهة العربيّة في وجه المشاريع الإسرائيليّة وحتّى بعد إسقاط النهج الثوري المسلّح كخيار وحيد لتحرير فلسطين من أجندة قوى منظمة التحرير الفلسطينيّة، وكذلك طرح البرنامج المرحلي عام 1974 ولاحقا إعلان الدولة الفلسطينيّة عام 1988 ظلّ حقّ العودة الفلسطيني ثابتا أساسيا، متبنى في الأجندة السياسيّة الفلسطينيّة الرسميّة. وقد انسجم هذا مع الاجماع الفلسطيني الشعبي على هذا المبدأ.
لكن مع انتهاء حرب الخليج الأولى والثانية، وهزيمة العراق عام 1991، وصعود الولايات المتحدة كقوة أولى على الساحة الدولية، في وقت أفل فيه نجم الاتحاد السوفيتي، دخلت المنطقة التسوية السلمية والتي أرادت بها الولايات المتحدة إعادة ترتيب المنطقة بحيث تنهي الصراع من جهة وتجعل من إسرائيل القوة الأعظم في المنطقة، وهو ما دشن مرحلة جديدة عنوانها "التسوية السلمية"، حيث أصبح كل شيء قابلا للأخذ والردّ بما فيها الثوابت والحقوق المسلّم بها من قبل المستوى الفلسطيني الرسمي.
وفيما يتعلّق بالحقوق الفلسطينيّة وعلى رأسها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم اقترب الطرف الفلسطيني الرسمي إلى وجهة النظر الإسرائيليّة شيئا فشيئا، ابتداء بعدم تثبيت حق العودة في اتفاق أوسلو والاحتجاج بتأجيله إلى المفاوضات النهائيّة وانتهاء بالتوقيع على ما يعرف بوثيقة جنيف الموقع عليها في ديسمبر من العام الماضي من قبل قيادات فلسطينيّة رسميّة وشبه رسميّة مع شخصيّات من قوى اليسار الإسرائيلي. والحقيقة الواضحة من الوثيقة الأخيرة هو أن الموقف الفلسطيني قد تماهى مع الموقف الإسرائيلي إلى حدّ التماثل. ومن الضروري ملاحظة أن اللاجئ الفلسطيني قد أُعطي جانب الاختيار لمكان السكن الدائم ولكن في سياق محدد ومضبوط بالإرادة الإسرائيليّة الرافضة لعودته إلى قريته ومدينته التي هجر منها باعتبار ذلك تهديدا للهويّة اليهوديّة للدولة.
وننطلق من هنا لتأكيد حقيقة أن الشعب الفلسطيني قد أنجز خلال العقود الماضية تثبيتا لمبدإ استحالة تجاوز حق العودة، فكان أن أجبر واضعو الحلول "الخلاّقة" على التحايل على هذه النقطة بالذكر الشكلي للحق وإعطاء حقّ الاختيار الإنساني كبعد أساسي في الحل. ويستنتج من هذا أن ردّ الفعل الشعبي والجماهيري أصبح يحسب له حساب لدى صانعي القرار وخاصة بعد تجربة الانتفاضة الأولى والثانية التي خلطت الأوراق في المنطقة وعطلت اتفاقات كثيرة. وتجلّى ذلك في أوضح صورة عندما تمكّن الردّ الجماهيري العربي والعالمي وغير المتوقّع على اغتيال الشيخ أحمد ياسين من خلط كلّ الأوراق، حتى غدا أحد أسباب عجز القمة العربيّة عن الانعقاد أنها لا تستطيع أن تجاري الغضب الجماهيري الفلسطيني والعربي.

<u>المواقف العربية من قضية اللاجئين:</u>
مثلت مشكلة اللاجئين مشكلة عربية بقدر ما هي مشكلة فلسطينية، خاصة للدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، وقد انعكس هذا على مواقف جامعة الدول العربية من حق العودة، وإن اقتصر الموقف على الخطاب الإنشائي ولم يتخطاه إلى التحرك العملي والاهتمام الجاد عدا بعض الدول التي شكلت لها قضية اللاجئين تهديداً ديمغرافياً وخاصة لبنان والأردن.

بيد أن الموقف العربي العام بقي ثابتاً حول ضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم، وعندما عرضت مشاريع التوطين في البلاد العربية رفضتها الحكومات العربية مع بعض الفروقات فيما بينها، وكانت تصر هذه الدول في اجتماعات الأمم المتحدة على حق اللاجئين في العودة، ولذلك صدرت قرارات كثيرة تؤيد هذا الحق، على سبيل المثال وليس الحصر، أشارت المادة (1) من قرار جامعة الدول العربية رقم (462) على الحكومات العربية أن تؤجل جهود توطين اللاجئين الفلسطينيين، ودعت الأمم المتحدة إلى تنفيذ القرارات المتعلقة بعودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم، وتعويضهم عمّا لحق بهم من ضررٍ وخسارةٍ في الممتلكات. وكذلك أوصت المادة (2) بأنْ تسعى البلدان المضيفة للاجئين إلى تحسين أوضاع اللاجئين المعيشية والتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل إقامة مشاريع عمل للفلسطينيين.

مثلت قضية اللاجئين مشكلة عربية بقدر ما هي فلسطينية، خاصة الدول المستضيفة لأعداد كبيرة منهم، وانعكس هذا على مواقف الجامعة العربية من حق العودة، وإن اقتصر الموقف على الخطاب الإنشائي، ولم يتخطاه للتحرك العملي والاهتمام الجاد، عدا بعض الدول التي شكلت لها قضية اللاجئين تهديداً ديمغرافياً، خاصة لبنان والأردن.

كما تحفظ حقهم في العودة وفي الحصول على تعويضات عن خسائرهم. كما طلبت المادة (3) من الحكومات العربية أن تنسق جهودها من أجل تيسير سفر الفلسطينيين وأن تتعاون فيما بينها لاستيعاب إقامتهم المؤقتة في البلدان المضيفة.

كما رفضت الدول العربية أي تقليص أو تراجع في مستوى الخدمات التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، لفئات اللاجئين، بذريعة العجز في ميزانية الوكالة، بل والمطالبة بدعم ميزانية الوكالة بما يمكنها من مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية، إلى حين حل قضيتهم وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة. مع رفضهم لتحمل الدول العربية المضيفة أية أعباء إضافية نتيجة للعجز في ميزانية الوكالة، باعتبار أن وجود الوكالة يمثل التزام الأسرة الدولية بقضية اللاجئين، إلى حين حلها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لكن هذه الدول لانت عريكتها بعد الموقف الرسمي الفلسطيني الذي أعقب اتفاقات أوسلو بخصوص اللاجئين، وصولا إلى الاعتراف بالمبادرة العربية، والتي حملت اسم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك السعودية، والذي تقدم بها كمبادرة لإنهاء الصراع وإقامة دولة فلسطينية معترف بها على حدود العام 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.

وقد أثارت المبادرة الكثير من الجدل وخاصة بعد رفض إسرائيل لها، وفيما يتعلق باللاجئين فقد نصت المبادرة على (التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194)، كما طالبت بـ (ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة). وقد تم رفض هذه المبادرة من قبل الجماهير العربية والفلسطينية، خاصة لما ورد فيها بخصوص اللاجئين، حيث رهنت المبادرة حل قضية اللاجئين بقبول الجانب الإسرائيلي، وهو ما اعتبر التفاف على القرارات الدولية ذات الصلة.

وفي الوقت الذي يتغير فيه المشهد العربي، حيث أصبحت الحكومات أقرب إلى ما تكون إلى المزاج العام في بلدانها، فإن تلك الحكومات لن تتردد في التعبير عن رفضها للاحتلال وإسقاطها للمبادرة التي بقيت مشرعة لأكثر من عشر سنوات، قد لا نرى إعلانا رسميا عن موت هذه المبادرة، ولكن من غير الواقعي أن تبقى على الطاولة لأجل غير مسمى في ضوء التطورات الأخيرة في المنطقة.

المواقف الدولية من قضية اللاجئين

تمثل الموقف الدولي العام فيما صدر من قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد الحقوق الفلسطينية، ولذلك لا يوجد موقف دولي عام مخالف للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

أما موقف الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا وهولندا فهو منحاز لإسرائيل، وكانت اقتراحاتها لحل مشكلة اللاجئين مستوحاة من المصالح الإسرائيلية. أما الآن فإن الحلول التي تطرح هي حلول إسرائيلية تتبناها بالكامل الولايات المتحدة ولا تعارضها الدول الأوروبية، وتختبئ كلها وراء شعار "حسب ما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي"، وهذا معناه إسقاط مرجع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والقبول بالحل الذي يفرضه الإسرائيليون على الفلسطينيين بموجب الفارق الهائل في ميزان القوة العسكرية. وبكلمات أكثر بساطة فإن الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تتبنى الرؤية الإسرائيلية، والهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين بعيدا عن القرارات الدولة ذات الصلة ودون تحميل إسرائيل أية مسؤولية قانونية أو أخلاقية تجاه هذه القضية، وقد سعت فعلا إلى طرح مخططات عديدة ومارست الضغوط على الأطراف العربية والفلسطينية للقبول بها، وقد زاد هذا الموقف بعد إتفاف أوسلو، وبعد أن أبدى الموقف الفلسطيني الرسمي الكثير من التنازل والتجاوب مع تلك المقترحات والمخططات.

الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين:

تراوح الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين بين الإنكار الكامل لمسؤولية إسرائيل الأخلاقية والسياسية عن هذه القضية، إلى طرح العديد من المشاريع والقوانين التي استهدفت الالتفاف على حل هذه القضية حلا عادلا، وفي الوقت نفسه رفضت إسرائيل كافة الاقتراحات والمشاريع المقدمة لحل هذه القضية من أطراف إقليمية ودولية بما فيها الحليفة أمريكا، واستعاضته عنها بمقترحات ومشاريع فصلتها على قياس مصالحها ومستقبل كيانها.

ويمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي من قضيةاللاجئين على النحو التالي:

1) عدم الاعتراف رسميا بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية والتاريخية في التسبب بتهجير الفلسطينيين عن أرضهم وما لحق بهم من تشريد وفقد وم جراء ذلك.

تمرين: يمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين على النحو التالي: .....، .....، .....، .....

2) رفض الاعتراف بمبدأ حق اللاجئين في العودة لديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها، باعتباره يمثل تهديدا مباشرا لوجود دولة إسرائيل ويهوديتها. وتعتبر بأن عودة هؤلاء اللاجئين غير ممكن من الناحية العملية، بزعم أن تلك الأراضي قد تغيرت ملامحها الجغرافية، وتلاشت حدودها، ولا يمكن الاستدلال عليها، كما أن البلاد قد امتلأت بالمهاجرين الجدد. أو من خلال الزعم بأن عودة اللاجئين سوف يتسبب لها بالكثير من الأزمات الاقتصادية بسبب ندرة الموارد، علما بأن هذه الدولة هي دولة مهاجرين في الأساس.

3) السعي لحل قضية اللاجئين خارج النطاق الجغرافي الإسرائيلي، عبر المطالبة بتوطينهم في التي هاجروا إليها.
4) المطالبة بتهجير اللاجئين تارة أو "نقلهم" إلى مناطق أخري، وهو ما يعرف بسياسة "الترانسفير" وهي الكلمة الملطفة لسياسية التهجير القسرى التي تستعملها إسرائيل للقضاء على اللاجئين وإنهاء وجودهم.
5) التعاطي مع قضية اللاجئين بوصفها قضية إنسانية وليست سياسية. (تأهيل وتحسين مستوى المعيشة للمخيمات).
6) الدعوة إلى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن ترتيبات إقليمية عربية تأخذ بالاعتبار ما تسميه إسرائيل باللاجئين اليهود، مفترضة أن الفلسطينيين ليسوا شعباً بل حفنة من العرب الذين يمكن دمجهم مع إخوانهم في عالم عربي كبير وكثير الموارد.
7) مقايضة التعويضات المستحقة للاجئين الفلسطينيين بما تسميه "تعويضات يهود الدول العربية والاسلامية".
8) عدم السماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم خلا أعداد ضئيلة ولأسباب دعائية (إنسانية).
9) محاولة تصفية وتفكيك مخيمات اللاجئين بذريعة تخفيف الكثافة السكانية فيها، باعتبارها الشاهد الرمز على حجم الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين، والتي تؤكد على أن قضية اللاجئين لم تجد طريقها للحل بعد.
10) عرض مبالغ تافهة كتعويض للاجئين عن أرضهم، ومن سيقوم بذلك هو الدول الغربية والعربية ضمن صندوق دولي يخصص لهذا الشأن.
11) السعي لتفكيك المخيمات وإلغاء المكانة القانونية والسياسية والمعنوية للاجئ، بما فيها إنهاء عمل منظمة الاونروا، بوصفها شاهدة على المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين.
12) الحرص على حل قضية اللاجئين بحسب الرؤية الإسرائيلية كشرط لازم للوصول لحل دائم للصراع مع الفلسطينيين، بما يضمن إنهاء أية حقوق أو مطالبات مستقبلية.

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن إسرائيل قد بنت سياستها من قضية اللاجئين وفق مبادئ ثابتة تضمنتها العديد من المشاريع التي حملت أسماء مختلفة، وقدمت في فترات متفاوتة، وهي في مجملها تتنكر لحق العودة وتحاول الالتفاف عليه وتقويضه بشتى السبل، معتبرة أن عودة اللاجئين الفلسطينيين يمثل تهديداً حقيقيا لدولة اليهود الوحيدة في العالم على حد زعمهم.

مسؤولية الفلسطينيين نحو قضيتهم:

الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده قد أكد مبدأ استحالة تجاوز حق العودة كحق أصيل غير قابل للتفاوض، وأصبح الناس أكثرا وعيا بهذه الحقوق، ومعرفة بالمؤامرات والمشاريع المشبوهة التي لم تعد تنطل عليهم. هذا الوعي الذي حال حتى اللحظة دون تمرير أي من المشاريع والخطط المشبوهة، سواء تلك التي وضعها أعداؤه أو تلك التي لم يستشر فيها وغيب عنها. بيد أنه ما زال الكثير للقيام به حيال هذه القضية التي تعتبر لب قضية الفلسطينية وجوهرها. والجماهيري أصبح يحسب له حساب لدى صانعي القرار وخاصة بعد تجربة الانتفاضة الأولى والثانية ومقاومته الباسلة في حربي 2008 و2012 والتي وقفت سدا منيعا وعطلت اتفاقات كثيرة.

والمطلوب فلسطينيا ما يلي:

ـ ضرورة إنهاء الانقسام، والتمسك بالوحدة الوطنية الجامعة، ومخاطبة العالم بموقف وطني موحد فيما يخص الهم الوطني، وتحديدا قضية اللاجئين.

ـ توحيد الخطاب السياسي في قضية اللاجئين وعدم الفصل بين البعد السياسي والانساني، مع التركيز على البعد القانوني لحق العودة، وعدم التهاون في تصدير أي خطاب سياسي لا يحمل هذه القيمة.

ـ توحيد مفهوم حق العودة، في معناه ومضمونه ومرجعياته وإمكانية تحقيقه، وتجنب الدخول في الحلول الآنية باعتبار هكذا قضية يجب ألا تخضع لضرورات الواقع وتعقيداته أيا كانت، دون التهاون في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي مهما طال الزمن.
ـ ضرورة التنسيق بين كافة المؤسسات والمنظمات العاملة لقضية اللاجئين داخل الوطن وخارجه، خاصة في ظل كثرة هذه المؤسسات، وإقامة إطار تنسيقي بينها، بما يحقق فاعلية الأداء وتكامل الأدوار والمهام، ويضمن تكوين مرجعيات تضبط إيقاع حركة حق العودة، وترشيد المواقف من حق العودة، وهو ما ويؤسس لخلق حركة شعبية واسعة وفاعلة لحماية حق العودة والدفاع عنه .
ـ تطوير الأداء الاعلامي في الدفاع عن حق العودة، وجعل هذه القضية ذات حضور دائم في الإعلام وليس قضية موسمية.
ـ دعم الحركة الشعبية الفلسطينية في الدفاع عن حق العودة ، عبر تنشيط العمل الشعبي العربي في هذا المجال وإقامة لجان عربية داعمة. وهذا يتطلب قيام الطرف الفلسطيني الناشط بالتواصل مع الأحزاب والقوى السياسية العربية والمنظمات الشعبية لتفعيل الدور العربي الداعم لحق العودة.
ـ تفعيل حملات الضغط الاقليمية والدولية بهدف الضغط على صناع القرار، وأرباب السياسة في العالم لتأييد الحق في العودة وعدم التفريط فيه، وقد يقوم بهذا العمل المؤسسات العاملة في مجال العودة، حيث يسع هذه المؤسسات وخاصة في الغرب ما لا يسع الفصائل الفلسطينية، خاصة تلك التي تتبني برنامج المقاومة المسلحة، والاستفادة من شبكة الإنترنت والفضائيات وازدياد القوة الشعبية لحقوق الإنسان في كثير من البلاد التي أصبحت تعمل بمثابة برلمانات موازية.
ـ التصدي لعملية تزييف الوعي التي تضطلع بها جهات صهيونية وجهات موالية لها، من أجل تزييف حق العودة، وتغيير الحقائق المتعلقة به، أو محاولة الالتفاف عليه، والتي تستهدف التأثير في الرأي العام الدولي أو الموقف الرسمي لتلك الدول. ومواجهة الرواية الصهيونية المشوهة بهذا الخصوص.
تحميل الأطراف الدولية والاقليمية لمسؤوليتها تجاه قضية اللاجئين والذي كان لبعضه المسؤولية المباشرة أو غير المباشرة عن إقامة إسرائيل ودعمها والتسبب في قضية اللاجئين، ومطالبتها بالتدخل لحل هذه القضية وتحمل تبعاتها، وفي مقدمة تلك الدول بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.
ـ ترسيخ فكر وحق العودة لدىالأجيال كافة وخاصة بين اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء وفي المنافي ، والعمل على نشر ثقافة حق العودة في المناهج والمقررات الد
يساعد على بلورة الشخصية الوط
ويحفظ الذاكرة الجماعية للشعب الفل

لابد من ترسيخ فكر وحق العودة لدى الأجيال كافة، ونشر ثقافة حق العودة في المناهج والمقررات الدراسية وحلقات النقاش والدرس، والإعلام والمنشورات، لبلورة الشخصية الوطنية الواعية، ويعزز انتماءها، ويبقي على ثقافة العودة حية، ويحفظ الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني في قضية تعتبر الأكثر عدالة في تاريخ الصراع.

ـ تنشيط وتفعيل عمل اللجان الشعبية للاجئين التي انشات منذ عام 1996 في كل مخيمات الضفة والقطاع ، وفي الخارج لنشر ثقافة العودة وتعزيزها في أوساط الشعب الفلسطيني ، لقطع الطريق على كل المؤامرات التي تستهدف التفريط بحق العودة.
ـ تكثيف عقد المؤتمرات والملتقيات التي تجسّد الانتماء للوطن على شاكلة مؤتمرات حق العودة في أوربا وأمريكا.والتي أثبتت أن النظرية الإسرائيلية والتي بنيت على أساس أنّ تشريد الشعب الفلسطينيّ في أصقاع العالم سيؤول إلى أن تكون القضيّة في طيّ النسيان، فانقلب السّحر على

السّاحر وأضحى اختلاف الظروف الجيوسياسيّة لدى التجمّعات الفلسطينيّة سببا رئيسيّا في خلق مساحات صالحة للعمل مما رفع من نسبة نجاح أيّ خطّة شاملة للتمسّك بهذا الحقّ.
ـ التصدي لكل المحاولات المشبوهة للالتفاف على الحق بالعودة إيا كانت، وتكريس المواقف الجماعية المدافعة عن هذا الحق عبر مواثيق الشرف بين العائلات ومخيمات اللاجئين ومراكز توزيعهم.

الواجب تجاه اللاجئين:

تمر علينا الذكرى الرابعة والستين للنكبة هذا العام وحقنا في العودة يتعرض لأشد المخاطر، بسبب الحالة الفلسطينية الداخلية من حصار وتجويع وقتل وتدمير يومي تمارسه قوات الاحتلال يهدف إلى إشغال الناس بهمومهم اليومية ، وصرفهم عن قضاياهم الوطنية الأساسية وفي مقدمتها حق العودة ، وبسبب حالة الانقسام السياسي التي يعيشها شعبنا وقواه السياسية، وتراجع التركيز على حق العودة في الخطاب السياسي الرسمي، وفي مواقف بعض الأطراف والشخصيات ، الفلسطينية والعربية ، وبسبب تعنت الموقف الإسرائيلي الرافض لحق العودة، والمدعوم أمريكيا. وبسبب غياب الاهتمام العربي الرسمي والشعبي بحق العودة على المستويين السياسي والإعلامي ، بل وغياب مفهوم حق العودة لدى الرأي العام العربي.

لترسيخ وتعزيز التمسك بحق العودة ، وبخاصة لدى الأجيال الشابة أقترح أن تقوم جميع الهيئات واللجان الناشطة في مجال الدفاع عن حق العودة بأن يكون من بين برامجها لإحياء الذكرى الستين للنكبة هذا العام ، أن يقوم أبناء كل مدينة أو قرية فلسطينية بإحياء الذكرى الستين لاحتلال مدينتهم أو قريتهم في اليوم الذي احتلت فيه ، سواءٌ تواجد الأبناء داخل أراضي الوطن أو خارجه . بحيث يجري الحديث في هذه المناسبة عن مكان وتاريخ وتراث كل مدينة أو قرية ، وعن بطولاتها ، بالرواية الشفوية أو المكتوبة ، وبالصور إن وجدت.

دعوة المثقفين من أبناء كل مدينة وقرية لإعداد دراسة أو كتاب يسجل تاريخ وجغرافيا وتراث كل مدينة أو قرية ، وطباعته وتوزيعه على الأجيال الشابة.

التوجه لوزارة التربية والجامعات ورياض الأطفال لإغناء مناهجهم بتاريخ القضية الفلسطينية، وقضية اللاجئين وحق العودة، باعتبار هذا الحق هو جوهر القضية الفلسطينية.

تنشيط وتفعيل عمل اللجان الشعبية للاجئين التي أنشأت منذ عام 1996 في كل مخيمات الضفة والقطاع، وفي الخارج لنشر ثقافة العودة وتعزيزها في أوساط الشعب الفلسطيني، لقطع الطريق على كل المؤامرات التي تستهدف التفريط بحق العودة.

ومواجهة للمحاولات التي يجري عمل البعض عليها لتجزئة حق العودة بحصره في أعداد محدودة أو تشويه مفهومه . ولوضع أسس محددة شاملة لمفهوم حق العودة لفرض الالتزام بها على القيادة الفلسطينية الرسمية والسياسية عموماً ، وعلى كل من يتناول الحديث عن هذا الحق مع أي طرف سواء كان إسرائيليا أو عربياً أو دولياً....

لدعم الحركة الشعبية في الدفاع عن حق العودة، لابد من العمل على تنشيط العمل الشعبي العربي، وإقامة لجان عربية داعمة، بما يتطلب قيام الطرف الفلسطيني الناشط بالتواصل مع الأحزاب والقوى السياسية العربية والمنظمات الشعبية لتفعيل الدور العربي الداعم لحق العودة.

أرى ضرورة إعداد مذكرة تتضمن [illegible] الهيئات واللجان الناشطة في موضوع الع[illegible] القيادات السياسية الفلسطينية، والجامعة [illegible] والمؤسسات الدولية ، وتنشر على أوسع مدى في وسائل الإعلام المختلفة.

إن الذكرى الستين للنكبة ، بما تحمله من معاني كبيرة ، والمخاطر الكبيرة التي باتت تهدد حق العودة تستحق منا ـ نحن جميع المناضلين من أجل حق العودة ـ أن نفعل ونوحد جهودنا في هذا الميدان ، بأن نحيي وننجز فكرة إقامة إطار تنسيقي بين جميع الهيئات الناشطة، على مستوى كل ساحة، وعلى مستوى كل الساحات ، داخل الوطن وخارجه. وهي الفكرة التي طرحناها منذ حوالي سبع سنوات، ولكننا لم نولها الأهمية الكافية . وإذا ترفعنا عن العوامل الذاتية والشخصية والتنظيمية من السهل تحقيق مثل هذا الإطار التنسيقي الشامل للجميع. ويمكن أن يتم ذلك عبر قيام أية هيئة ناشطة أو عدة هيئات بالدعوة داخل كل ساحة للقاء يجمع كل الجهات المعنية لإقامة إطار تنسيقي في كل ساحة يوحد وينظم الجهود، ويؤسس لخلق حركة شعبية واسعة وفاعلة لحماية حق العودة والدفاع عنه.

وإذا نجحنا في إقامة هذه الأطر التنسيقية التوحيدية في كل ساحة ، فإن ذلك يفتح الباب، ويسهل إقامة إطار تنسيقي موحد بين كل هذه الساحات، وهذا يقودنا إلى خلق حركة شعبية واسعة على المستوى الداخلي وفي الساحتين العربية والدولية . وأصدقكم القول أيها الأخوة، إن دفاعنا عن حق العودة، وحمايته مرتبط بخلق مثل هذه الحركة الشاملة والقوية. وهي وحدها القادرة على إفشال كل المخططات التي تتواطأ على حق العودة أو تتآمر عليه. ووجود مثل هذه الحركة القوية هو في حد ذاته رسالة تحذيرية قوية لكل من يفكر بالتلاعب بحق العودة أو التنازل عنه.

إن تراجع الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني في موضوع حق العودة وما تبعه من تراجع في الخطاب الرسمي العربي في الموضوع ذاته نتيجة تراجع البعد القومي للقضية الفلسطينية ونتيجة الاستسلام الرسمي العربي للسياسات الأمريكية، قد انعكست على موقف المواطن العربي من حق العودة ، ومفهومه له الذي وصل حد الجهل.

ولدعم الحركة الشعبية الفلسطينية في الدفاع عن حق العودة، لا بد من العمل على تنشيط العمل الشعبي العربي في هذا المجال وإقامة لجان عربية داعمة . وهذا يتطلب قيام الطرف الفلسطيني الناشط بالتواصل مع الأحزاب والقوى السياسية العربية والمنظمات الشعبية لتفعيل الدور العربي الداعم لحق العودة.

وربما لنفس الأسباب الواردة في البند السابق غاب حق العودة عن وسائل الإعلام العربية، مما انعكس سلباً على حق العودة لدى المواطن العربي فهماً وموقفاً. ونظراً للدور الفاعل والمؤثر الذي يلعبه الإعلام في نشر الثقافة الإيجابية أو السلبية فإن علينا أن نفكر كيف نجد الوسائل الإعلامية الفاعلة التي تنشر هذا الحق وتعزز مفهومه، وكيف نقنع ما نستطيعه من وسائل الإعلام العربية لتعطي هذا الحق ما يستحقه من اهتمام.

كلنا نعلم أن إسرائيل تستغل العامل الديموغرافي لتسويق رفضها لحق اللاجئين في العودة بحجة أن التفوق الديموغرافي العربي سيؤدي إلى إلغاء دولة إسرائيل. وهي تنشر هذه المفاهيم في مختلف أنحاء العالم ووسائل الإعلام الدولية. وتربي أجيالها على هذه المفاهيم وتحرص على تعزيز فكرة الدولة اليهودية. وهذا موضوع يحتم علينا أن نخلق أفكاراً نرد بها على هذه الأقاويل، نعزز بها ثقافة أجيالنا وتكسبنا تأييداً عالمياً لحق اللاجئين في العودة ..... وفي سياق هذا الموضوع يمكن أيضا مناقشة فكرة الدولة الواحدة التي يجري طرحها مقابل حل الدولتين. وكيفية تعاطي كل منهما مع حق العودة ، ومدى استجابة أي منهما لتوفير شروط تطبيق هذا الحق؟.

إن مجمل هذه القضايا ـ أيها الأخوة ـ تستوجب سرعة اللقاء بيننا لبحث هذه القضايا جميعاً، والاتفاق على رؤية موحدة نتحرك على أساسها . ويمكن أن يعقد لقاء أولي في الداخل بين الهيئات الناشطة في غزة والضفة ومناطق ال48 . ثم لقاء في الخارج، يتم بالتواصل بيننا الاتفاق على مكانه وزمانه ومن يتمكن من حضوره .

- **مراجع الفصل**

المراجع العربية

1- الأزعر، محمد خالد، ضمانات حقوق اللاجئين في إطار التسوية السياسية، مركز دراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1996.
2- الأمم المتحدة , منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1967-1977, منشورات الامم المتحدة, نيويورك 1978.
3- بابادجي، رمضان، وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ط1، بيروت، 1996.
4- بدر، حمدان، تاريخ منظمة الهاغاناه في فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة، بدون تاريخ.
5- البديري، هند، أراضي فلسطين، جامعة الدول العربية، القاهرة، ط1، 1981.
6- بشارة، مروان، فلسطين إسرائيل: سلام أم نظام عنصري؟ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط1،2001.
7- توما، إميل، جذور القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت، ط1، 1973.
8- جبر, مروة، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1948- 1965, مركز أبحاث منظمة التحرير, نيقوسيا, 1989.
9- جرار، ناجح، اللاجئون الفلسطينيون، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، باسيا، نابلس، 1994.
10-جريس، صبري، العرب في إسرائيل،حيفا، ط1، 1966.
11-جمعة، حازم، مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية والإقليمية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1996.

12-جميل، محمد، نظرة في واقع الإحلال الصهيوني، مكتبة ابن القيم، دمشق، ط1، 2005.
13-الجندي، إبراهيم: اللاجئون بين العودة والتوطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001.
14-حسن، عصام ،جسر العودة: حقوق اللاجئين في ظل التسوية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2002.
15-الحمد، جواد، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط1، 2002.

المراجع المترجمة

1- أرونسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1990.
2- بنزيمان، عوزي، عرب إسرائيل مكانتهم والسياسة المتبعة تجاههم، دار كيتر، القدس، ط1، 1992.
3- بن غوريون، دافيد، المذكرات، المجلد الرابع، تل- أبيب، دار عام عوفيد، ط1، 1974.
4- بني موريس، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، ترجمة دار الجليل، عمان، ط1، 1993.
5- تاكنبرغ، لكس، ترجمة بكر عباس، وضع اللاجئين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003.
6- ديفيس، لاونرد، حق عودة الفلسطينيين ومعانيها بالنسبة لإسرائيل، الجامعة العبرية، القدس، ديسمبر 1993.
7- راينهارت، تانيا، إسرائيل فلسطين وسبل إنهاء حرب 1948، ترجمة رندة بعث ورشا الصباغ، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004.
8- زيفيت، شبناوم، اللاجئون: الوضع الراهن والحلول الممكنة، صندوق أرماند هامر للتعاون الاقتصادي، 1993.
9- غروسمان، دافيد، حاضرون غائبون، المكتبة الحديثة، تل أبيب، ط1، 1992.
10-كوهين، هيلينا، الغائبون الحاضرون، اللاجئون في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 2003.

الفصل الثامن
الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي

- **أهداف الفصل:** عزيزي الطالب: يتوقع منك بعد دراستك هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

5- تتعرف إلى أهم الحملات الاعتقالية التي قامت بها السلطات الإسرائيلية المتعاقبة منذ بدء الاحتلال.

6- الوصول إلى الأسباب الحقيقية لهذه الحملات ضد نشطاء المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
7- كشف أهم أساليب التعذيب وأدوات القمع التي تعرض لها الأسرى الفلسطينيون في السجون.
8- توضيح أثر المخططات الاستيطانية والتهويدية على مستقبل الفلسطينيين في أراضيهم.

- **الوسائط المساعدة:** يمكن للطالب الرجوع إلى المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الفصل، إلى جانب نظام Moodle التابع لجامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة.

- **أقسام الفصل:**

توطئة تاريخية
أولاً: تصنيف الأسرى
ثانياً: تعذيب الأسرى والتحقيق معهم
ثالثاً: المراحل التاريخية للاعتقال
رابعاً: تصور رقمي عام للأسرى
خامساً: تفاعلات قضية المعتقلين
سادساً: السجون.. صورة بانورامية
سابعاً: عمليات تبادل الأسرى

- **توطئة تاريخية**

يرتبط تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة بشكل وثيق بتاريخ الصراع الطويل مع الحركة الصهيونية، ولاحقاً مع دولة الاحتلال الإسرائيلي التي قامت عام 1948 على أرض فلسطين الانتدابية، والذي نتج عنه تهجير ثلثي الشعب الفلسطيني من أرضه بعملية تطهير عرقي منظمة، قامت بها الميليشيات الصهيونية والمتعاونين معها من دول الامبريالية العالمية، وصولاً إلى احتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967 على يد دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي ما تزال تحتل هذه الأرض حتى يومنا هذا.

ورغم ما تكبده الشعب الفلسطيني بشرائحه المختلفة من ويلات السجون والاعتقال، إلا أن تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة كان وما زال عاملاً مؤثراً في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة وتصديها للاحتلال وقوى الظلم التي تآمرت على فلسطين وشعبها الأصيل.

بدأت تجربة الشعب الفلسطيني في المعتقلات والسجون مع صدور وعد بلفور المشئوم عام 1917، الذي أعطى وطناً قومياً لليهود في فلسطين، بحيث استخدمت سلطات الانتداب البريطاني السجون لكسر إرادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت تكافح ضد الانتداب البريطاني، والتسهيلات التي قدمتها للحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين، سطر خلالها المعتقلون الفلسطينيون أروع شهادات العز والكرامة والصمود أمام جلاديهم وسجانيهم.

وبعد قيام دولة إسرائيل على ارض فلسطين، تعرض الشعب الفلسطيني لعمليات قمع وحشية وزج بالآلاف من أبنائه في المعتقلات. وبعد إحكام السيطرة الإسرائيلية على ارض فلسطين الانتدابية، وانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، كانت الاعتقالات والسجون وخوض المعارك

مع السجانين والجلادين الإسرائيليين هي العنوان الأول لخوض معركة التحرر من الاحتلال وظلمه.

لقد تعرض المعتقلون الفلسطينيون للتعذيب الشديد، وحرموا من ابسط الحقوق والواجبات التي كفلتها المواثيق الدولية للأسرى في الحروب والصراعات، ومورست بحقهم وبحق عائلاتهم أعمال ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويمكن اعتبار قضية الأسرى الفلسطينيين من اكبر القضايا الإنسانية في العصر الحديث، خاصة أن أكثر من ثلث الشعب الفلسطيني قد دخل السجون على مدار سنين الصراع الطويلة مع الاحتلال الإسرائيلي والحركة الصهيونية، حيث يقدر عدد حالات الاعتقال في صفوف الشعب الفلسطيني منذ عام 1948 بأكثر من 800 ألف حالة اعتقال، أي ما نسبته 25% من أبناء الشعب الفلسطيني، في واحدة من أكبر عمليات الاعتقال التي شهدها التاريخ المعاصر.

وقد كانت سنوات الانتفاضة الأولى التي انطلقت عام 1987، وسنوات الانتفاضة الثانية التي انطلقت عام 2000، من أصعب المراحل التاريخية التي تعرض فيها الشعب الفلسطيني لعمليات اعتقال عشوائية طالت الآلاف من أبناء وبنات هذا الشعب، إذ قدر عدد حالات الاعتقال اليومية التي حدثت في المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية بين 10-30 حالة اعتقال يومياً، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالسنوات التي سبقت اندلاع الانتفاضتين.

إن قضية الاعتقال مرتبطة بعملية النضال المتواصل للخلاص من الاحتلال، والتطلع للحرية وتحرير الأرض من مغتصبيها، لهذا السبب، أصابت المجتمع الفلسطيني بكل تكويناته ولم يسلم بيت فلسطيني إلا واعتقل احد من أبنائه أو بناته. وقضية الأسرى هي قضية شعب ومجتمع ترتبط بشكل عضوي بالتطلع إلى الحياة الإنسانية والمستقبل المنشود دون معاناة وقيود.

وخلال سنوات النضال الطويلة ضد الاحتلال لم يترك أي وسيلة حربية ونفسية إلا واستخدمتها في عمليات الاعتقال العشوائية والجماعية، دون تمييز بين كبير وصغير، ذكر وأنثى، مريض ومعافى، في محاولة لردع الشعب الفلسطيني وكسر إرادته وصموده الأسطوري.

إنها حرب شاملة وممنهجة حولت شعباً بأكمله إلى شعب أسير يحمل على جسده آلام السجون وعذابات الزنازين والغربة في الوطن، يقضي شبابه أعمارهم اليانعة في الظلمات الدامسة وتحت وطأة الممارسات التعسفية والوحشية والتصفية بدم بارد والموت في زنازين العزل.

المبحث الأول: تصنيف الأسرى

منذ أن احتلت إسرائيل الأرض الفلسطينية، اتبعت حكوماتها المتعاقبة سياسة الاعتقالات وفرض الإقامة الجبرية والإبعاد، وفي أحيان كثيرة تجلت هذه السياسة بعمليات اعتقال عشوائية ومبرمجة بهدف النيل من عزيمة الشعب الفلسطيني وإصراره على إنهاء الاحتلال وصل عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون وا وأسيرة، موزعين على نحو 26 سجناً ومعسكراً و

قضية الأسرى الفلسطينيين من أكبر القضايا الإنسانية في العصر الحديث، لأن أكثر من ثلث الشعب دخل السجون على مدار سنين الصراع الطويلة مع الاحتلال، وقدر عدد حالات الاعتقال منذ عام 1948 بأكثر من 800 ألفاً، بما نسبته 25% من أبناء الشعب،في واحدة من أكبر عمليات الاعتقال في التاريخ المعاصر.

ويمكن تصنيف الأسرى على النحو التالي:

1- **الأسرى القدامى**: يعرف قاموس الحركة الأسيرة الفلسطينية الأسرى المعتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام 1993 بالأسرى القدامى.

وبحسب الإحصائية ، فان عدد الأسرى القدامى يبلغ 316 أسيرا، ينحدرون من كافة الأراضي الفلسطينية. ويعتبر الأسرى القدامى هم أقدم أسرى ما زالوا يقبعون في السجون

الإسرائيلية، إذ مضى على اعتقال اقل أسير منهم ما يقارب 16 عاماً، أما أقدم هؤلاء الأسرى فما زال معتقلاً منذ 32 عاماً.

ومن بين هؤلاء الأسرى يوجد 112 أسيرا امضوا في السجون الإسرائيلية أكثر من عشرين عاماً، و13 أسيرا أمضوا في السجن أكثر من ربع قرن بشكل متواصل، منهم 3 أسرى أمضوا أكثر من ثلاثين عاماً وهم نائل صالح البرغوثي وفخري عصفور البرغوثي وأكرم منصور.

ويقبع الأسرى القدامى في السجون في ظروف اعتقالية غاية في القسوة، لا تختلف عن أوضاع الأسرى عموماً، حيث أن دولة الاحتلال لا تراعي كبرهم في السن أو عدد السنين التي أمضوها ، كما أن إدارة السجون لا تراعي أوضاعهم الصحية المتدهورة جراء الأمراض المختلفة التي يعانون منها بسبب سنوات السجن الطويلة.

وسياسة الإهمال الطبي من قبل إدارة السجن وهؤلاء الأسرى القدامى ترفض إسرائيل الإفراج عنهم بحجة أن أنهم شاركوا في عمليات بطولية ضد الاحتلال ، وهم من لم تشملهم أي اتفاقية وقعت مع إسرائيل منذ توقيع اتفاق أوسلو.

2- الأسيرات: تحتل المرأة الفلسطينية في النضال الفلسطيني صدارة العنوان وهي تمارس حقها الو ما تملك من قدرات لتك الحركة الأسيرة الفلسطينية على المرأة الفلسطينية مصطلح "حارسة النار المقدسة"، وذلك تقديراً للعطاء والتضحية العالية التي قدمتها المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في مراحل الصراع المختلفة مع الاحتلال الإسرائيلي.

تمرين: مع بداية عام 2010، وصل عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية ما يقارب ..... أسير وأسيرة، موزعين على ..... سجناً ومعسكراً ومركز توقيف وتحقيق.

وعلى مدار سنين الصراع الطويلة مع إسرائيل، دخل السجون الإسرائيلية أكثر من 15,000 امرأة وشابة فلسطينية، بحيث لم تميز إسرائيل بين كبيرة في السن أو قاصرة اقل من 18 عاماً. وقد حدثت اكبر عملية اعتقالات بحق النساء الفلسطينيات خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، إذ وصل عدد حالات الاعتقال في صفوف النساء إلى 3000 أسيرة فلسطينية.

أما خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت عام 2000، فقد وصل عدد حالات الاعتقال بحق النساء الفلسطينيات إلى ما يقارب 900 امرأة. ومنذ منتصف عام 2009 تراجع عدد الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، إذ يبلغ عددهن حاليا 38 أسيرة فلسطينية بعد أن تم الإفراج عن 21 أسيرة فلسطينية مقابل شريط فيديو سلمته حركة حماس لإسرائيل عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط يوم 2009/10/1، لا تفرق إسرائيل في سياستها الاعتقالية بين شاب وامرأة.

وكما يتعرض الأسرى الشباب والأطفال لمعاملة مهينة وحاطه بالكرامة الإنسانية، فان الأسيرات لا يتعرضن فقط للضرب والاهانة، بل يحرمن من زيارة المحامين لفترة تصل 60 يوماً بعد الاعتقال، ويفقدن اتصالهن بالعالم الخارجي، ويمنعن من زيارة الأهالي.

كما أن المحققين في مراكز التوقيف المختلفة يمارسون ضغوطاً نفسية على الأسيرات أثناء التحقيق، كأن يتم إبلاغ الأسيرة أن احد المقربين لها اعتقل أو قتل أو هدم بيته وذلك لإجبارها على الاعتراف. كما شهدت السجون الإسرائيلية خلال السنوات العشر الأخيرة، حالات أنجبت خلالها الأسيرات أطفالا وهن في الأسر.

إذ تحدث الولادة في ظروف صعبة وفي ظل عدم توفر رعاية صحية وطبية مناسبة، ودون السماح لذويهن أو أزواجهن من مرافقتهن والوقوف إلى جانبهن أثناء عملية الولادة.

اقترب عدد حالات الاعتقال في صفوف النساء الفلسطينيات خلال الانتفاضة الثانية التي اندلعت من 900 امرأة، ومنذ منتصف عام 2009 تراجع عددهن إلى 38 أسيرة.

وفي نفس الوقت، فان الأطفال المواليد يحتجزون في ظروف صعبة مع أمهاتهم الأسيرات، ويحرمون من ابسط الحقوق الأساسية التي كفلتها المواثيق الإنسانية والدينية، كأن يتم تأخير إدخال الحليب والأطعمة التي تناسب أعمارهم إلى السجون، وان يتم مصادرة ألعابهم القليلة التي يدخلها الصليب الأحمر وذلك أثناء عمليات القمع التي تتعرض لها الأسيرات واقتحام غرفهن والأقسام التي يقبعن بها.

وفي ظروف أخرى، فان الأسيرات يعاقبن بسبب بكاء وصراخ هؤلاء الأطفال، وتمنع عائلاتهن من إدخال الفوط والحليب للأطفال الصغار.

3- الأسرى الأطفال (الأشبال): اعتقال الأطفال الفلسطينيين على يد جيش الاحتلال ليس سياسة جديدة، بل استخدمت هذه السياسة منذ ما قبل توقيع اتفاق أوسلو، وتحديداً خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، حيث اعتقل مئات الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة سنة، وقد مورس بحق هؤلاء الأطفال شتى صنوف التعذيب والمخالفات الجسيمة التي تتعارض مع اتفاقيات حقوق الطفل.

ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، اعتقل ما لا يقل عن 7000 طفل فلسطيني وتتراوح أعمار الأطفال المحتجزين في السجون بين 13-18 سنة، كما أن العديد من الأطفال الذين اعتقلوا وهم تحت السن القانوني اجتازوا سن الثامنة عشرة وما زالوا في الأسر.

تعرض العديد من الأطفال خلال فترة اعتقالهم لأنماط متنوعة من التعذيب والاهانة والمعاملة القاسية منذ لحظة إلقاء القبض عليهم والطريقة الوحشية التي يتم اقتيادهم بها من منازلهم في ساعات متأخرة من الليل إضافة إلى المعاملة المهينة والمذلة التي يتعرضون لها أثناء نقلهم للمعتقلات أو مراكز التحقيق هذا غير الأساليب القاسية وممارسة التعذيب بحقهم وكثير من الأطفال حكموا غيابياً وانتزعت منهم اعترافات بالقوة والتهديد.

ولم تتوان المحاكم العسكرية الإسرائيلية عن إصدار أحكام عالية ومرتفعة بحق الأطفال مصحوبة بدفع غرامات مالية باهظة. وقد دفع الأطفال ثمناً باهظاً بسبب ما واجهوه من تعسف وتعذيب وتنكيل خلال اعتقالهم، فأعراض الانزواء والاكتئاب وعدم الانتظام في المدارس والقلق وقلة النوم أصبحت أمراضا منتشرة بين الأطفال المفرج عنهم من السجون.

بالإضافة لتعرض الأسرى الأطفال لأساليب تعذيب حاطه بالكرامة ومنافية لاتفاقية حقوق الطفل، يتم وضعهم في مراكز اعتقال وسجون تفتقر لأدنى المقومات الإنسانية ويدمجون في بعض الأحيان مع الأسرى الجنائيين الأمر الذي يشكل مساً بكرامتهم وخطراً على حياتهم. كما يحرم العديد من الأطفال المعتقلين من زيارة ذويهم ويحرمون من إدخال الملابس والأغراض الشخصية والكتب الثقافية.

4- الأسرى الإداريون: الاعتقال الإداري هو العدو المجهول الذي يواجه الأسرى الفلسطينيين، وهو عقوبة بلا جريمة يحتجز الأسير بموجبه دون محاكمة ودون إعطاء الأسير أو محاميه أي مجالاً للدفاع بسبب عدم وجود أدلة إدانة واستناد قرارات الاعتقال الإداري إلى ما يسمى "الملف السري" الذي تقدمه أجهزة المخابرات الإسرائيلية.

وتتراوح أحكام الاعتقال الإداري ما بين شهر حتى 6 شهور يصدرها القادة العسكريون في المناطق الفلسطينية المحتلة بشكل تعسفي مستندين إلى العديد من الأوامر العسكرية المتعلقة بالخصوص، وشمل الاعتقال الإداري جميع فئات المجتمع الفلسطيني وعلى مختلف الأجناس امرأة ورجل، صغير وكبير، كما أن العديد من الأسرى الإداريين هم من الأطباء والمهندسين والأساتذة والصحفيين.

يبلغ مجموع الأسرى الذين خضعوا للاعتقال الإداري منذ سنوات الثمانينات أكثر من 30 ألف فلسطيني، وخلال الانتفاضة الفلسطينيةالثانية أصدرت المحاكم العسكرية الإسرائيلية قرابة 19 ألف أمر إداري، ويقبع

	تمرين: لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتطبيق سياسة الاعتقال الإداري بحق الأسرى الفلسطينيين، لتحقيق جملة من الأهداف، تحدث عنها، مشيراً للسجون التي يتنقل بها المعتقلون الإداريون.	

حالياً في الاعتقال الإداري قرابة 300 أسيرا
بعضهم جدد له الاعتقال الإداري أكثر من 12
مرة متتالية.

5- الأسرى الشهداء: هم الأسرى الذين استشهدوا أثناء اعتقالهم على يد الجيش الإسرائيلي واعدموا خارج إطار القانون، وأيضا الأسرى الذين استشهدوا في السجون نتيجة الإهمال الطبي المتعمد او نتيجة عمليات القمع التي يتعرض لها المعتقلون داخل السجون، ويبلغ عددهم 198 شهيداً.

ومنذ قيام دولة إسرائيل في عام 1948، نفذت عمليات إعدام جماعية بحق أسرى فلسطينيين من خلال إطلاق النار عليهم بعد إلقاء القبض عليهم أحياء، وكثيراً ما ادعت إسرائيل أن هؤلاء الأسرى حاولوا الهروب فتم إطلاق النار عليهم، أو حالوا الانتحار وذلك في تنصل واضح من المسؤولية القانونية عن إعدام هؤلاء الأسرى بدم بارد.

وفي حالات أخرى، فان جيش الاحتلال يترك الأسرى الجرحى ينزفون حتى الموت، دون تقديم إسعافات أولية لهم، وفي بعض الأحيان يكون الجيش على معرفة بأن هؤلاء الأسرى غير مسلحين ولم يبدوا أي مقاومة، لكن تعطى الأوامر للجيش الإسرائيلي بتصفيتهم وهم عزل.

كما أن سياسة القتل خارج إطار القانون مطبقة في السجون، وقد حدثت عدة حوادث قتل داخل السجون خلال السنوات الأخيرة أثناء اقتحام السجون من قبل وحدات مختصة من الجيش الإسرائيلي أطلقت النار بشكل مباشر على الأسرى مما أدى إلى استشهادهم على الفور.

6- أسرى الدوريات العرب: "أسرى الدوريات" هو المصطلح الاعتقالي الذي أطلق على الأسرى العرب المحتجزين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك لتمييزهم عن باقي الأسرى. فمنذ بدأ الصراع الإسرائيلي-العربي، اعتقلت دولة الاحتلال الإسرائيلي العديد من المناضلين والمقاتلين العرب الذين نجحوا في التسلل إلى الأراضي المحتلة وإسرائيل، والذين قاموا بمهمات قتالية واستطلاعية وعمليات فدائية كان لها صدى كبير في تاريخ النضال العربي والفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد استشهد الكثير منهم أثناء هذه المهمات واعتقل البعض الأخر، ليتعرض هؤلاء المقاتلون الأسرى إلى صنوف عديدة من التعذيب على يد المحققين الإسرائيليين وأحكام جائرة في المحاكم العسكرية الإسرائيلية منها الحكم بالسجن المؤبد.

وقد زجت حكومة إسرائيل بهم في السجون وحرمتهم من ابسط الحقوق التي كفلها القانون الدولي الإنساني باعتبارهم أسرى حرب ومقاتلين شرعيين.

7- الأسرى المرضى: دأبت إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى والأسيرات, على انتهاج سياسة الإهمال الطبي وعدم تقديم العلاج اللازم للأسرى المرضى والمصابين بالرصاص الإسرائيلي أثناء عملية الاعتقال , ويقدر عدد الأسرى و الأسيرات المرضى الذين هم بحجة ماسة للعلاج بأكثر من ألف حالة مرضية , منهم حوالي 30 أسير مصابون بأمراض السرطان والقلب ويقبعون بصورة دائمة في مستشفى سجن الرملة.

ويعتبر وضع المرضى والجرحى الرازحين في السجون الإسرائيلية من أكثر القضايا إلحاحا في ظل معاناة كبيرة وقاسية يواجهونها، تتمثل بسياسة الإهمال الطبي المتعمد بحقهم وعدم تقديم العلاج المناسب لهم.

لقد اعتقل العديد من الجرحى والمصابين برصاص الاحتلال ضمن حملات الاعتقال الواسعة والمكثفة التي نفذتها وتنفذها سلطات الاحتلال، وكثيراً ما اختطف جرحى من سيارات الإسعاف ومن المستشفيات.

إن العديد من الأسرى المرضى والجرحى بحاجة لإجراء عمليات جراحية وعناية صحية مكثفة، وهناك العديد منهم مصابين بأمراض صعبة كالسرطان والقلب وأمراض الرئة والكلى والعمود الفقري، وهناك حالات عديدة مصابة بأمراض عصبية ونفسية وعدد كبير من الجرحى مصابين بالشلل ومبتورة أياديهم أو أقدامهم.

أما العلاج الذي يقدم للأسرى المرضى

إن العديد من الأسرى مرضى وجرحى بحاجة لإجراء عمليات جراحية وعناية صحية مكثفة، وهناك مصابون بأمراض صعبة كالسرطان والقلب وأمراض الرئة والكلى والعمود الفقري، وحالات عديدة مصابة بأمراض عصبية ونفسية، ومصابين

فلا يتعدى الأدوية المسكنة فقط وحبوب الاكامول، ناهيك عن عدم توفر أطباء أخصائيين داخل عيادات السجون، كما أن إدارة السجون تماطل في نقل المرضى إلى المستشفيات مما يزيد من تفاقم أوضاعهم الصحية، مع العلم أن العديد منهم بحاجة إلى إجراء عمليات جراحية طارئة.

8- الأسرى المعزولون: يقبع في زنازين وأقسام العزل في السجون الإسرائيلية عشرات الأسرى المعزولين، وهؤلاء الأسرى موزعين على السجون الإسرائيلية التالية: بئر السبع بقسميه ايشل وأهالي كيدار، جلبوع، عسقلان، الرملة، شطة وكفار يونا، ويعتبر العزل من أقسى أنواع العقوبات التي تلجأ إليها إدارة السجون ضد الأسرى، حيث يتم احتجاز الأسير بشكل منفرد في زنزانة معتمة وضيقة لفترات طويلة من الزمن لا يسمح له خلالها الالتقاء بالأسرى.

وإن أخطر ما يواجه الأسير المعزول هو عدم وجود سقف زمني محدد لعزله، ولا يقدم الأسير المعزول لأية جهة قضائية تبت في مسألة عزله، إذ يتحكم في مصيره جهاز المخابرات وجهاز الأمن في إدارة السجون أو وزير الأمن الداخلي.

يعيش الأسرى المعزولون في أقسام العزل ظروفاً جهنمية لا تطاق مسلوبين من أدنى معايير حقوقهم الإنسانية والمعيشية، يتعرضون للضرب والإذلال بشكل يومي، معزولين اجتماعياً عن سائر زملائهم بالسجن وعن العالم الخارجي، ويمكن تشبيه الزنازين التي يعزلون فيها بالقبور، وقضى بعض الأسرى سنوات طويلة في زنازين انفرادية معزولين عن العالم الخارجي كلياً، وخرجوا منها مصابين بأمراض نفسية وعضوية خطيرة.

المبحث الثاني: تعذيب الأسرى والتحقيق معهم

الاعتداء على الأسرى منذ لحظة اعتقالهم وأثناء خضوعهم للاستجواب والتحقيق، تشير التقارير الحقوقية أن ما نسبته 90% من مجمل المعتقلين تعرضوا للتعذيب القاسي والإساءة من قبل المحققين والجيش الإسرائيلي.

ويشمل التعذيب أساليب مختلفة، كالضرب والاعتداء بشكل وحشي وهمجي على الأسرى أثناء اعتقالهم وقبل نقلهم لمراكز التحقيق والتوقيف، وإجبارهم على خلع ملابسهم وتركهم لساعات طويلة في البرد القارص وتركهم مكبلي الأيدي والأرجل وحرمانهم من استعمال المراحيض.

وعند وصول الأسرى لأقبية التحقيق ومراكز التوقيف المنتشرة في إسرائيل، فإنهم يتعرضون لتحقيق قاسٍ، مثل الحرمان من النوم لمدة تزيد عن الأسبوع والشبح والمتواصل والحرمان من لقاء المحامي والشبح على الكرسي ووضع الكيس المتعفن على الرأس والتهديد بالقتل وهدم المنزل ومعاقبة العائلة باعتقال الزوجة وإلام في محاولة لإجبار الأسرى على الاعتراف.

إضافة إلى العزل في زنازين انفرادية لمدة طويلة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من شهرين/ وكل ذلك يصاحبه اعتداء بالضرب المبرح على جميع أنحاء الجسم والحرمان من العلاج الطبي إذا كان الأسير مريضاً أو مصاباً بالرصاصص الحي.

أخطر ما يواجه الأسير المعزول عدم وجود سقف زمني محدد لعزله، ولا يقدم الأسير المعزول لأية جهة قضائية تبت في مسألة عزله، إذ يتحكم في مصيره جهاز المخابرات وجهاز الأمن في إدارة السجون أو وزير الأمن الداخلي.

الاعتداء على الأسرى داخل السجون وفرض عقوبات قاسية بحقهم تستخدم إدارة السجون العنف تجاه المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من وقت لأخر، بحيث يجري الاعتداء على المعتقلين باستخدام قنابل الغاز والقنابل الصوتية والحارقة، إضافة إلى استخدام الهراوات والعصي رداً على احتجاجات الأسرى لتحسين شروط حياتهم الإنسانية أو تحت مبررات وذرائع ما يسمى أمنية، ونتيجة هذه الاعتداءات أصيب المئات من الأسرى بجروح ورضوض واختناقات إضافة إلى حرق خيامهم وإغراضهم الشخصية.

ولم ينجُ سجن أو معسكر اعتقال أو مركز توقيف إسرائيلي من عملية اعتداء وتنكيل غالباً ما تقوم بها وحدة خاصة من الشرطة العسكرية الإسرائيلية تسمى (وحدة نحشون) المسلحة بالدروع والكمامات ومدافع الغاز والعصي ووسائل القمع.

وقد شرعت مصلحة السجون خلال السنوات الأخيرة بتركيب ألواح زجاجية عازلة في غرف زيارات المعتقلين إضافة إلى الشبك المعدني، وتم تركيب أجهزة هاتف ليجري الحديث بين الأسير وذويه عبرها، هذا الإجراء يحول دون توفير زيارة إنسانية سليمة بين الأسير وعائلته حيث لا يظهر المتزاورين عبر الشبك بوضوح ولا يتسنى للأسير رؤية أطفاله أو حتى مصافحتهم وان كان عبر أصابع اليد سابقاً من خلال ثقوب الشبك.

كما شرعت بسياسة التفتيش العاري للأسرى وذويهم، وإجبار المعتقلين على التعرية بحجة أسباب أمنية، إضافة إلى إجبار المعتقلين على خلع كافة ملابسهم لإجراء التفتيشات أثناء عودتهم من المحكمة أو قدومهم من سجن آخر، والأسير الذي يرفض ذلك يتم الاعتداء عليه بالضرب وزجه في زنازين انفرادية، كما أن هذه السياسة تطبق على أهالي الأسرى أثناء الزيارة، إذ تقوم مصلحة السجون بإجبار أهالي الأسرى على التفتيش المهين في أثناء ذهابهم لزيارة أبنائهم الأسرى.

ويشكل اقتحام غرف المعتقلين بشكل استفزازي ليل نهار بشكل ملحوظ من خلال اقتحام غرف الأسرى حتى في ساعات متأخرة من الليل بحجة إجراء تفتيشات فيها، وقيام القوات التي تقتحم غرف الأسرى بالعبث بأغراض الأسرى الشخصية وقلبها فوق بعضها البعض، وهي سياسة تستهدف إرهاق المعتقلين والضغط عليهم عصبياً ونفسياً وحرمانهم من الاستقرار والراحة حتى في أثناء نومهم.

كما بدأت إدارة السجون خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية بتقليص المواد الأساسية المقدمة للأسرى إلى أكثر من النصف وجاء ذلك على اثر التخفيضات التي أقرتها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية. وشملت الملابس والمواد الغذائية وشفرات الحلاقة والصابون، والدخان ومعجون الأسنان ومواد التنظيف.

ونتيجة لذلك فتحت إدارة السجون المجال أمام الأسرى لشراء احتياجاتهم وأغراضهم من "كانتين" السجن على حسابهم الشخصي وبأسعار مضاعفة واستغلالية. وبالتالي فإدارة السجون استخدمت الأسرى كقوة شرائية إجبارية، ومن خلال هذه الإجراءات لبيع المنتجات الإسرائيلية المختلفة للأسير وبالتالي فان الأسير يصرف على نفسه ولا تتحمل إدارات السجون تكاليف اعتقال الآلاف من الأسرى اقتصادياً.

كما شرعت إدارة السجون بتطبيق سياسة جديدة على المعتقلين الفلسطينيين وتزايدت بشكل ملحوظ خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتتمثل هذه السياسة بعقاب الأسير الفلسطيني بدفع غرامات مالية مصحوبة بسلسلة أخرى من العقوبات والإجراءات القمعية، وذلك لأبسط الأسباب وبدون مبررات قانونية وإنسانية.

وتتراوح الغرامات العقابية على الأسرى ما بين 300-800 شيكل يتم خصمها من حساب الأسير الشخصي، يرافق ذلك عقوبات أخرى مثل الحبس في زنزانة انفرادية، الحرمان من زيارة الأهل، الحرمان من التعليم الجامعي،

يتم اقتحام غرف المعتقلين بشكل استفزازي ليل نهار بشكل ملحوظ، حتى في ساعات متأخرة من الليل بحجة إجراء تفتيشات فيها، والعبث بأغراضهم الشخصية، لإرهاقهم عصبياً ونفسياً، وحرمانهم من الاستقرار والراحة أثناء نومهم.

عدم السماح بالخروج إلى ساحة النزهة وغير ذلك.

ويعاني الأسرى داخل السجون من شروط حياة قاسية حيث تفتقد أماكن الاحتجاز التي يعيشون فيها لأبسط مقومات الحياة الإنسانية، متمثلة بالازدحام والاكتظاظ الشديدين واضطرار الأسرى للنوم على الأرض، وعدم وجود أغطية كافية وتعرضهم للبرد الشديد أو الحر الشديد، إضافة إلى قلة مواد التنظيف وعدم وجود الماء الساخن في بعض المعسكرات ومراكز الاعتقال وانتشار الأمراض الجلدية على أجسام المعتقلين إضافة إلى انتشار الحشرات والجرذان داخل السجون وانكشاف مرافق الصرف الصحي.

ويشتكي الأسرى خاصة في معسكرات الاعتقال مثل حوارة وقدوميم وسالم وبنيامين وعتصيون من النظام الذي لا يسمح من خلاله لهم باستعمال المراحيض سوى مرتين أو ثلاثة يومياً مما يضطرهم لقضاء حاجاتهم في براميل أو زجاجات داخل الغرف.

كما أن تعليمات الشاباك الإسرائيلي هي التي تتحكم بمصير المعتقلين، واغلبيه الأسرى تفرض عليهم غرامات مالية عالية إضافة إلى الحكم بالسجن الفعلي ووقف التنفيذ.

وتكاد لا تخلو جلسة محكمة عسكرية تصدر أحكاما على الأسرى من غرامة مالية باهظة لتتحمل عائلة الأسير تسديدها، وفي حال عدم دفعها فإنها تستبدل بالسجن مما يضيف أعباء اقتصادية كبيرة على ذوي المعتقلين الذين يضطرون لدفع هذه الغرامات، وبعضهم يلجأ إلى استدانة المبلغ وبعض الأسرى لا يستطيع ذووه دفع الغرامة المالية مما يعني انه سيقضي مدة إضافية في السجن.

وقد تحوّلت السجون التي أقامها الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب حزيران 1967 إلى مراكز لشنّ العنف ضد الشعب الفلسطيني وقواه المقاومة، وأراد المحتل أن يتحول الأسرى الفلسطينيون في سجونه إلى حطام كائنات لا تمت للبشرية بأي صلة، كائنات مفرّغة من كلّ محتوى إنساني، وتشكّل عبئاً على نفسها وشعبها، وهو مصير بشع رمى إليه السجان الإسرائيلي، وبالتالي فإن اختياره كوسيلة لمعاقبة الفدائيين كبديلٍ لحبل المشنقة لم يكن بدافع إنساني أو حضاري، بقدر ما كان بدافع مفرط في بشاعته.

وبرز السجن كمؤسسة إسرائيلية توافرت لها كافة الشروط المناسبة، وتجهّزت بكامل المقومات الضرورية لأجل تحقيق هذا الهدف اللاإنساني بحق الفلسطينيين، وما لم يكن بشروطه المعيشية السيئة التي لم تبلغ الحد الأدنى من الحياة الإنسانية بأي شكلٍ من الأشكال أن يحقق، فقد حاولت المعاملة اليومية أن تحقّقه بأبشع الصور، وعليه واجه الأسير الفلسطيني منذ اعتقالهم جملة من الظروف والسياسات التي تقضي بالإجهاز عليه، لتحطيمه، حتى لا يعود إنساناً بأيّ معنى من المعاني.

تمرين: لو طلب منك أن تقدم صورة بانورامية لأوضاع السجون الإسرائيلية، وحجم المعاناة التي يلاقيها الأسرى...ماذا تقول؟

- **المبحث الثالث: أبرز الانتهاكات الإسرائيلية**

في الفترة التي وقعت بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في 1993/9/13 دخلت الحركة الأسيرة مرحلة جديدة، فتركّزت مطالبها نحو الجانب السياسي بالإفراج عن المعتقلين دون استثناء، ولوحظ أن إدارة السجون صعّدت حملتها القمعية على مكتسبات الحركة الأسيرة في هذه المرحلة، لإعادة الأوضاع إلى عهد السبعينيات.

وفيما يلي الانتهاكات الإسرائيلية الخاصة بالأسرى خلال هذه الفترة التاريخية:

1- شهدت سياسة الاعتقال الإداري تصعيداً كبيراً، حيث أصدر القادة العسكريون عام 1997 لوحده 1900 أمر اعتقال إداري بحق الفلسطينيين، وتم تجديد الاعتقال الإداري بشكلٍ متواصل ومتكرّر للمئات منهم، وقضى عددٌ من المعتقلين أكثر من ست سنوات في الاعتقال الإداري، دون أن يقدّموا لمحكمة أو توجّه لهم أية تهمة.

2- اتبعت حكومة الاحتلال سياسة جديدة تتعلّق بزيارات أهالي الأسرى لأبنائهم، وتحت ذرائع ومبررات أمنية فرضت قوانين جديدة على الزيارة تتمثّل بعدم السماح بالزيارة لذوي الأسير إلا من الفئة الأولى: الأب والأم والزوجة والأولاد، أما الأشقاء فيسمح فقط لمن تقل أعمارهم عن 16 عاماً بالزيارة، مما أدّى لحرمان أقارب وأصدقاء المعتقل من زيارته، وحرمان الأسير الذي فقد والديه ولا يوجد له أشقاء من الزيارة.

ويصحب هذه الإجراءات تحديد خط سير الحافلات التي تقلّ أهالي الأسرى، ضمن نقاط وحدود عسكرية لا يسمح بتجاوزها، مما زاد من معاناتهم، وجعلهم يتحمّلون مشاق سفر طويل جداً ومتعب للوصول إلى السجون.

3- شهدت المعتقلات تصعيداً في استخدام العنف من قبل شرطة السجون تجاه الأسرى، سواء بالاعتداء عليهم برشّهم بالغاز المسيل للدموع، وإطلاق قنابل الصوت نحوهم، أو بالاعتداء بالضرب عليهم، واقتحام السجن ورشّ الأسرى بخراطيم المياه.

4- بدأت حكومة الاحتلال وبشكلٍ علني بإصدار تصريحات وإجازات لرجال المخابرات الإسرائيلية يسمح لهم بممارسة تعذيب المعتقلين بهدف انتزاع اعترافات منهم، وابتداءً من عام 1996 أصدرت المحكمة العليا واللجنة الوزارية مجموعة قرارات تعطي فيها الضوء الأخضر لرجال الشاباك باستخدام التعذيب.

وأشار التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن (بيتسيلم) إلى أن الشاباك يحقّق مع 1000-1500 فلسطيني سنوياً، 85% منهم يتعرّضون للتعذيب، استشهد نتيجة له 30 معتقلاً بين عامي 1988-1999، ومن الأساليب المتبعة في تعذيب المعتقلين: أسلوب الهز العنيف، الشبح المتواصل المختلف، إسماع الموسيقى الصاخبة، الحرمان من النوم، غرف العملاء.

5- رغم أن سياسة العزل قديمة، فقد تصاعدت كأسلوبٍ عقابي صارم بحق المعتقلين، حيث تم عزل العديد منهم فترات طويلة دون تحديد سقف زمني لمدة العزل، وقضى بعضهم 6 سنوات في زنازين انفرادية، واتبع الاحتلال سياسة عزل مجموعة من المعتقلين في أقسام بعيدة ومنفصلة عن سائر السجون، ومختلطة مع السجناء اليهود والجنائيين، حيث تمتاز قسوة الحياة هناك، وتدني الشروط الصحية والمعيشية فيها، واستفزازات واعتداءات رجال الشرطة على المعزولين باستمرار.

6- استمرت سياسة الإهمال الطبي والمماطلة في إجراء العمليات الجراحية للمعتقلين، مما أدّى لتفاقم الأمراض في صفوفهم، واستشهاد عددٍ منهم بسبب التقصير في العلاج، واستشهد بين 1993-1999، 6 أسرى بسبب الإهمال الطبي، وازداد الوضع الصحي سوءً بسبب المضايقات اليومية، واكتظاظ الغرف، وقلة الحركة، وعدم وجود عناية صحية يومية في حياة المعتقلين.

المبحث الثالث: المراحل التاريخية للاعتقال

خاض الأسرى نضالات طويلة وشاقة لتحسين أوضاعهم المعيشية والإنسانية، ولتحطيم سياسات الذلّ التي واجهتهم داخل السجون، ويمكن تقسيم مراحل التجربة النضالية للأسرى إلى ما يلي:

1- بدأ الأسرى يخوضون النضال دفاعاً عن كرامتهم الوطنية التي تعرّضت للتدمير، ومحاولتهم بناء كيانهم المؤسسي والاعتقالي المنظّم، وتشكيل الأطر التنظيمية والسياسية، ونشر

يحقق جهاز الشاباك مع 1000-1500 أسير سنوياً، 85% يتعرّضون للتعذيب، استشهد نتيجة له 30 معتقلاً بين 1988-1999، ومن الأساليب المتبعة في تعذيب المعتقلين: أسلوب الهز العنيف، الشبح المتواصل المختلف، إسماع الموسيقى الصاخبة، الحرمان من النوم، غرف العملاء.

لوعي السياسي والفكري في صفوفهم، وأبرز مط
تحقيقها هي:

أ- وقف سياسة الضرب والاعتداء على الأسرى.
ب- إلغاء القيود الإذلالية المفروضة عليهم.
ت- السماح بإطلاق الشعر والشارب.
ث- عدم إجبارهم على العمل في مرافق الإنتاج الإسرائيلية.
ج- السماح بإدخال المواد الثقافية والقرطاسية.
ح- تخفيض الازدحام والاكتظاظ داخل غرفهم.

وخاض الأسرى إضراباتٍ مفتوحة عن الطعام في سبيل ذلك، كإضراب سجن الرملة عام 1969 واستمر 11 يوماً، وإضراب سجن عسقلان في 1970/7/5 واستمر 7 أيام، كما خاضوا احتجاجات عصيانية كإلقاء الملابس والأبراش خارج الغرف في سجن عسقلان عام 1970، واستطاعوا كسر حاجز الخوف والرعب الذي سيطر عليهم في بدايات التجربة الاعتقالية، وبرزت الروح النضالية والاستعداد للمواجهة دفاعاً عن إنسانيتهم وكرامتهم وحقوقهم.

2- مقاطعة العمل في مرافق العمل الإسرائيلية، وبدء تنظيم الصفوف الداخلية، والقضاء على التناقضات وحالات الانفلات والتسيّب، حيث خاض أسرى بئر السبع إضراباً تحت شعار "حرية عدم العمل" بتاريخ 1973/7/9 بالامتناع عن زيارة الأهل، والتوقّف عن العمل، وعدم الخروج لساحة النزهة، واستمر الإضراب تسعة أشهر.

فيما يعتبر إضراب سجن عسقلان التاريخي المفتوح عن الطعام في 1976/12/11، واستمر 45 يوماً نقلة نوعية في مسيرة الاعتقال نحو تحسين شروط الحياة في المعتقلات، ومظهراً من مظاهر نضوج التجربة وترسيخ المؤسسة الاعتقالية القائدة في السجون، حيث تحقّق فيه الكثير من المنجزات على صعيد تحسين الأوضاع الداخلية للأسرى.

يعتبر إضراب سجن عسقلان المفتوح عن الطعام، واستمر 45 يوماً نقلة نوعية في مسيرة الاعتقال لتحسين شروط الحياة في المعتقلات، ومظهراً لنضوج التجربة وترسيخ المؤسسة الاعتقالية القائدة في السجون، وتحقّق فيه الكثير من المنجزات على صعيد تحسين الأوضاع.

3- دخل الأسرى معارك احتجاجية دفاعاً عما حقّقوه من منجزات حاولت إدارة السجون سحبها، والالتفاف عليها، وإعادة

الأوضاع إلى الوراء من خلال أساليب قمعية متعددة، حيث دخل أسرى نفحة بتاريخ 1980/7/21 إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على ظروف العزل وتدهور الأوضاع فيه.

وتحوّل الإضراب إلى انتفاضة شاملة عمّت كافة المعتقلات، ولقيَ تفاعلاً شعبياً خارجياً واسعاً، وتوقّف في 1990/8/16 بعد أن حقّق المعتقلون جملة من المنجزات الهامة كالحصول على الأسرة، وتحسين الطعام، واستبدال الصاج الموجود على الشبابيك بشبك، وبناء غرفة لزيارة الأهل، وتركيب مرآة في كلّ غرفة، وإدخال مغسلة وغيرها.

كما دخل أسرى سجن جنيد في نابلس إضراباً مفتوحاً عن الطعام بتاريخ 1984/9/23 لمدة 13 يوماً احتجاجاً على المعاملة القاسية، وتحقّقت خلاله إنجازات نوعية أبرزها إدخال المذياع إلى السجون، والتخفيف من الازدحام، وتحسين الإنارة والتهوية وغيرها، وبتاريخ 1987/3/25 دخل أسرى جنيد إضراباً مفتوحاً عن الطعام استمر 20 يوماً رداً على سياسة التنقلات الواسعة في صفوف المعتقلين بهدف تفريغ السجون من الطاقات الفاعلة.

4- مع اندلاع الانتفاضة الأولى 1987-1993، ساد القمع الإسرائيلي، وافتتحت سجون عسكرية عديدة لاستيعاب المعتقلين، وفرضت إجراءات وحشية على حياتهم، حيث دخلوا سلسلة إضرابات مفتوحة عن الطعام رداً على تدهور أوضاعهم، والمعاملة البوليسية لهم، واستطاعوا تحسين شروط حياتهم، بعد دفع ثمنٍ باهظ.

كما خاضوا لأول مرة إضراباً جماعياً في 1992/9/27 احتجاجاً على سياسة العزل، والمطالبة بإغلاق أقسامه، واستمر 15 يوماً، ولقيَ تفاعلاً واسعاً، وانتفاضات شعبية جماهيرية مساندة لهم، واستطاعوا حماية حقوقهم، وتحسين شروط حياتهم، ومنع إدارات السجون من الانقضاض عليها.

- **المقاومة المضادة**

امتازت تجربة الأسرى النضالية بخوض النضالات السياسية المطالبة بالإفراج عنهم على ضوء عدم شمولية الاتفاقيات السياسية الموقعة الإفراج عن جميع المعتقلين، ووضع شروط أمنية وسياسية عليهم، ولجوء المحتل لاستخدامهم كورقة للمساومة والمقايضة لتحقيق مكاسب سياسية وأمنية.

وقد انطلق نضالهم على قاعدة التحرر الشامل، وليس المطالب المعيشية، وعبّروا في خطواتهم النضالية عن استيائهم الشديد من فرض شروط ومقاييس على عمليات الإفراج عنهم، أدّت إلى استثناء الأسرى الذين قتلوا إسرائيليين، وأسرى القدس وفلسطين الـ48 وقوى المقاومة من أي إفراجات، ما أدّى لإبقاء احتجاز أعدادٍ كبيرة منهم ممن يقضون فترات زادت عن الـ20 عاماً.

المبحث الرابع: تصور رقمي عام للأسرى

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، زجّت سلطات الاحتلال بآلاف المعتقلين في سجونها، وطال الاعتقال عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، ولجأ

الاحتلال لافتتاح معسكرات اعتقال لاستيعاب الأعداد الكبيرة منهم، حيث عاش الشعب بمجموعه معاناة الأسرى والمعتقلين، وعرفت كلّ عائلة وكلّ بيت إجراءات الاعتقال، وبلغت نسبة عدد الأسرى إلى عدد السكان 25%، ما يعني وجود أسير لكلّ بيتٍ تقريباً.

ورغم أنه يصعب حصر حالات الاعتقال في أوساط الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، فإن الإحصائيات تشير إلى أن عددها بين عامي 1967-1987 بلغ 535 ألفاً، بمعدل 27 ألف حالة اعتقال سنوياً، وحكم الكثير منهم بالسجن الفعلي، وصلت أحكام بعضهم لأكثر من 20 مؤبداً، من بينهم عشرات النساء.

فيما أشارت الإحصائيات الإسرائيلية إلى أن عدد المعتقلين منذ بداية انتفاضة 1987 بلغ 105.725 أسيراً، كما اعتقل أكثر من 80 ألفاً في معسكرات تابعة للجيش، من بينهم 20 ألفاً اعتقلوا أكثر من مرة، وبلغ معدل حالات الاعتقال الشهرية عام 1990 حوالي 9.990 حالة، وبلغ 9.500 عام 1991 و7.350 عام 1992، و6.500 عام 1993، وبلغت نسبة المحكومين بينهم 62 % من العدد العام.

بلغ عدد المعتقلين منذ بداية انتفاضة الحجارة، 105.725 أسيراً، كما اعتقل80 ألفاً في معسكرات الجيش، منهم 20 ألفاً اعتقلوا أكثر من مرة، وفي عام 1990 بلغ معدل حالات الاعتقال الشهرية9.990، و9.500 في العام التالي، و7.350 عام 1992، و6.500 عام 1993، وبلغت نسبة المحكومين بينهم 62 % من العدد العام.

وقد تناقص عدد المعتقلين في السنوات التي تلت اتفاقيات أوسلو، بسبب الإفراجات التي تمّت، وارتفع عددهم حتى عام 1999 إلى 1500 معتقلاً، ليصل 2000 معتقلاً نهاية عام 2000 بسبب الاعتقالات الواسعة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/28.

- **معاناة الأسرى**

ما زال الأسرى الفلسطينيون في السجـ
والممارسات اللاإنسانية على أيدي السلطات
الخطوات الاستفزازية والقمعية التي من شأنها
للمعتقل، وتتمثل بالتحقيق القاسي والشبح والتعذيب خلال فترة التحقيق، والعزل الانفرادي وعمليات التفتيش المذلة والتنقلات المستمرة بين السجون بعد تلك الفترة، والحرمان من زيارة محامي الدفاع والأهل.

وعادة ما يلجأ جهاز الشاباك "الإسرائيلي" إلى ممارسة مختلف الوسائل والأساليب للضغط على الأسرى جسديا ونفسيا بهدف انتزاع اعتراف منهم في أجواء صعبة للغاية متجاهلا بذلك كافة الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أبرز الأساليب النفسية القاسية التي يمارسها الشاباك بحق المعتقل أثناء فترة التحقيق هو عزله عن محيطه لفترات زمنية طويلة ، حيث يقوم جهاز الشاباك عادة خلال هذه الفترة بـ:

1- منع محامي الدفاع من مقابلة المعتقل وزيارته أثناء فترة التحقيق لمدة تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من أربعين يوما متواصلة ، وفي كثير من الأحيان يلجأ جهاز الشاباك إلى استصدار الأوامر القانونية اللازمة من محكمة العدل العليا "الإسرائيلية" بعد انتهاء المدة القانونية التي يمنحهم إياها القانون "الإسرائيلي".

2- عدم السماح لمحامي الدفاع بالحديث مع موكله أو حتى رؤيته من بعيد يوم محاكمته، حيث كثيرا ما يلجأ جهاز الشاباك إلى إدخال المعتقل في غرفة خاصة ليعرض أمام قاضي محكمة التمديد والذي بدوره يوجه للمعتقل التهم التي أعدها مسبقا جهاز الشاباك والشرطة "الإسرائيلية"

وتمديده لاحقا لاستكمال التحقيق. ليفاجأ محامي الدفاع لاحقا ببروتوكول محكمة التمديد دون التمكن من رؤية موكله أو الحديث معه.

3- منع أهل المعتقل من رؤيته "ولو عن بعد" أو الحديث معه يوم محكمة تمديد توقيفه على ذمة التحقيق.

4- التحايل على القرارات التي يستصدرها عدد من محامي الدفاع عن طريق محكمة العدل العليا "الإسرائيلية" للطعن في إجراء منع زيارة موكليهم من خلال عملية التنقل المستمر للمعتقل بين مراكز التوقيف والاعتقال "الإسرائيلية" وبالتالي صعوبة تحديد مكان احتجاز المعتقل وزيارته.

وتشير المعطيات المتوفرة لدى مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان أن ما يزيد على (85%) من المعتقلين استصدرت بحقهم قرارات منع زيارة أثناء التحقيق ولمدد متفاوتة زاد بعضها على الـ(40) يوما بشكل متواصل.

ويعتبر هذا الإجراء أحد أبرز الأساليب التي انتهجتها السلطات "الإسرائيلية" بحق الأسرى الفلسطينيين خلال فترة انتفاضة الأقصى في مسعى منها لانتزاع اعترافات من الأسرى والحد من تصاعد الانتفاضة الفلسطينية وضرب المقاومة الفلسطينية المتصاعدة ضد الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة.

وتعتبر مثل هذه الإجراءات انتهاكا صارخا ومخالفة صريحة للمواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان وفي مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى ولاسيما للمواد (13)، (14)، (17) الواردة في اتفاقية جنيف الثالثة.

5- بالرغم من الإدانات المستمرة للممارسات وأساليب التعذيب غير القانونية في انتزاع الاعترافات من المعتقلين وعلى الرغم من صدور قرار عن محكمة العدل العليا "الإسرائيلية" في العام 1999 يحد من أساليب التعذيب، إلا أن أجهزة الأمن "الإسرائيلية" ما زالت تمارس التعذيب والضغط النفسي بحق الأسرى الفلسطينيين، وقد تزايدت أعمال التعذيب والتنكيل بالأسرى الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى الحالية.

وتعتبر "إسرائيل" الدولة الوحيدة في العالم التي تجيز التعذيب وتصادق عليه بعد أن صادق الكنيست الإسرائيلي على تقرير لجنة "لانداو" والذي تنص المادة (4/7) فيه على: "التركيز على أساليب الضغط النفسي بالأساس، وليس الضغط الجسدي، واستخدام الحيلة..، وإذا فشلت هكذا أساليب فلا مانع من استخدام الضغط الجسدي بدرجة معقولة " واحتفظ بشان مدى الضغوط الجسدية المعقولة في فهرس سري.

وفوض الكنيست لجنة وزارية خاصة صلاحية إعطاء أذون لجهاز المخابرات لممارسة أشكال قاسية من التعذيب، وتحدد كل فتر إليها، وقد سمحت الحكومة الإسرائيلية عام 94 باستخدام أساليب صارمة في استجواب الفلسطينيين.

تطالب لجنة "لانداو" بالتركيز على أساليب الضغط النفسي ضد المعتقلين، واستخدام الحيلة، وإذا فشلت فلا مانع من استخدام الضغط الجسدي بدرجة معقولة، واحتفظ بشأن مداها في فهرس سري!!

وتشير المعطيات المتوفرة لدى مؤسسة الت كبيرة من المعتقلين الفلسطينيين والذين اعتقلوا خلا ضغوط نفسية وجسدية بشكل كبير لانتزاع اعترافات منهم بالقوة حتى ولو كانت كاذبة، ما يعني أن السلطات "الإسرائيلية" باستخدامها لسياسة التعذيب والتنكيل بالأسرى تنتهك كافة المواثيق التي تمنع هذا الأمر، لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية جنيف.

6- عمدت السلطات "الإسرائيلية" إلى تحويل عدد من المواطنين الفلسطينيين إلى الاعتقال الإداري وتجديد مدة الاعتقال لبعضهم لفترات متتالية، متذرعة بوجود ملفات سرية، متجاهلة بذلك كافة القوانين والأعراف الدولية، وقد اتخذت من سياسة الاعتقال الإداري وتجديده سيفاً تسلطه على رقاب المعتقلين ففي الوقت الذي يعد فيه المعتقل نفسه لانتهاء مدة اعتقاله

والعودة إلى أهله وذويه ومزاولة أعماله ودراسته تقوم إدارة المعتقل بتمديد فترة اعتقاله لفترة جديدة، الأمر الذي يشكل ضغطاً نفسياً للمعتقل وذويه.

إن الاعتقال الإداري هو جريمة ضد الإنسان فمعظم المعتقلين الإداريين الفلسطينيين تعرضوا لفترات طويلة من التحقيق ولم تثبت ضدهم أي تهم أمنية أو مخالفات يعاقب عليها القانون، وهو سياسة تعسفية تتنافى مع أبسط المعايير الدولية لحقوق الإنسان ولاسيما المادة (42) من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (9) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفياً".

7- يعاني الأسرى الفلسطينيون في السجون "الإسرائيلية" من سياسة الإهمال وسوء الرعاية الصحية، الأمر الذي يزيد من معاناتهم ويعرض حياتهم للخطر، وتنتشر بين العديد من المعتقلين الفلسطينيين الأمراض الجلدية والالتهابات الصدرية وأمراض قرحة المعدة والضغط والقلب والسكري وضعف النظر والأزمات الصدرية.

وهذه الأمراض ما هي إلا نتيجة لسوء الرعاية الصحية المناسبة وانتشار العديد من الحشرات والزواحف وافتقار الغرف والزنازين للتهوية والإنارة الكافية، كما يساعد على انتشار الأمراض سوء ورداءة وجبات الطعام المقدم.

لقد اتخذت السلطات "الإسرائيلية" من سياسة التسويف في تقديم العلاج وسيلة للضغط على المعتقلين الفلسطينيين ولاسيما عن طريق عدم تقديم العلاج اللازم للمرضى أو من خلال عدم تحويلهم إلى المستشفيات أو من جعلهم حقولاً للتجارب والاختبار للأدوية "الإسرائيلية".

8- يعتبر العزل من أقسى أنواع العقاب الذي تلجأ إليه إدارة السجون "الإسرائيلية" ضد الأسرى الفلسطينيين والعرب، حيث يتم احتجاز المعتقل بشكل منفرد في زنزانة معتمة ضيقة لفترات طويلة من الزمن ولا يسمح له بالالتقاء مع باقي المعتقلين، مما يسبب مضاعفات صحية ونفسية خطيرة على المعتقل.

ولقد مورست سياسة العزل بحق الأسرى الفلسطينيين على امتداد مسيرة الاعتقال في السجون "الإسرائيلية"، ولطالما زج بالعشرات من المعتقلين الفلسطينيين في زنازين العزل ولفترات زمنية طويلة، ومع استمرار انتفاضة الأقصى الحالية واحتجاجات الأسرى على ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باتت هذه السياسة نهجاً منظماً تقره السلطة التشريعية في "إسرائيل" وتطبقه السلطة التنفيذية وتضع له الخطط والإجراءات والقوانين الخاصة به.

9- دأبت السلطات "الإسرائيلية" على انتهاج سياسة ترمي إلى التضييق على زيارة أهالي المعتقلين الفلسطينيين لأبنائهم داخل السجون "الإسرائيلية" ووضعت العديد من العراقيل لتحقيق ذلك، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى وتشديد الحصار على المدن الفلسطينية لم تسمح السلطات "الإسرائيلية" لأهالي المعتقلين بلقاء أبنائهم المعتقلين في السجون "الإسرائيلية" متذرعة بالحصار الشامل والمفروض على الأراضي الفلسطينية حتى هذه الأيام، مما زاد معاناة الأسرى والمعتقلين وأثر سلباً على نفسياتهم وذويهم.

المبحث الخامس: تفاعلات قضية المعتقلين

الاعتقال هو أداة قهر الاحتلال "الإسرائيلي"، لمحاولات اقتلاع الإنسان الفلسطيني، أو تفكيك مقاومته أو التغلب على إرادته والحد من عزيمته، فصراع السجون والتحقيق هو بالأساس صراع إرادات وأدمغة، ويثبت من خلال استطلاع رقمي أولي أن أكثر من 25% من الفلسطينيين البالغين تعرض للاعتقال مرة أو مرات، وإذا استثني من النسبة العامة جملة النساء والأطفال، فإننا أمام نسبة مهوّلة تؤكد أن كل بيت فلسطيني تعرض أحد أبنائه للاعتقال.

ويتجدد اليوم من خلال الحديث السياسي حول هذا الملف الذي بقي ساخنا ومفتوحا طوال سني الصراع مع الاحتلال "الإسرائيلي"، وعلى الرغم من الظن أن هذا الملف ثانوي في أجندة الصراع الفلسطيني، إلا أنه ثبت في السنوات العشر الماضية، خصوصاً إبان اتفاقات التسوية، أنه ملف عاجل يحق أن يصنف بمستوى الملفات المركزية، لأنه يتعلق بنخبة وضعت روحها على

أكفها، ونذرت نفسها لمقاومة المحتل وإدارة الصراع معه في أجلى المعارك وأصدقها من خلال المقاومة الايجابية.

- **مساوئ الاتفاقات السياسية**

طوال سنوات التفاوض التي تلت مدريد وحتى ما بعد أوسلو وما تلاه من القاهرة وطابا، ثبت حجم التلاعب "الإسرائيلي" في قضية الأسرى من جهة، ومقدار التراجع التفاوضي الفلسطيني من جهة مقابلة، ورغم سوء نصوص ما ورد في اتفاقية طابا حول معالجات لقضية المعتقلين، إلا أنها لم تطبق ولم يفرج عن جميع الأسرى، وبقي 1300 أسير من ذوي الأحكام العالية في السجون، وهم أهم الفئات المعتقلة، رغم افتراض الاتفاقات المتتالية إنهاء سجنهم كجزء من التسوية الجارية، ما يعني أن المشكلة للأسف لم تكن في النصوص على سوئها، بل إنها تكرست بالوقائع التفاوضية من خلال التالي:

أولا: التعاطي مع المنطق "الإسرائيلي" الجنائي لوضعية المعتقلين، باعتبارهم مجرمين وليسوا مناضلين من خلال خروجهم كجزء من المساومات وليس بالتشريف من خلال الاتفاقات كحالة إنهاء صراع أو نزاع.

ثانيا: التعاطي التفاوضي الفلسطيني مع آليات التصنيف التي حددها المستوى الأمني– السياسي "الإسرائيلي"، وليس من خلال آلية المعايير التي حددتها اتفاقية طابا على سوئها، فآلية التصنيف "الإسرائيلية" صنفت المعتقلين حسب التالي: الذين قتلوا أو لم يقتلوا.. شاركوا بالقتل أو لم يشاركوا، من هو من تنظيمات رافضة لأوسلو أو قابلة بها، من هو من فلسطين 48 أو 67، أسرى ما قبل أوسلو، وما بعدها.

ثالثا: استخدمت "إسرائيل" قضية الإفراج عن المعتقلين عند كل اتفاق جديد كجزء من أوراقها التفاوضية وجر المفاوض الفلسطيني للتفاوض حولها، بحيث كانت تنتهي كل اتفاقية جديدة بدءا من أوسلو وما تبعها من سبع اتفاقات لتجميل المظهر "الإسرائيلي" وخداع الرأي العام الفلسطيني وبالتالي العربي والدولي.

رابعا: استمرت "إسرائيل" بشكل داخلي وبعيدا عن أعين الإعلام من حملتها ضد الفلسطينيين باستخدام عدة أساليب ضدهم داخل وخارج المعتقل من خلال التالي:

أ- الاعتقال الإداري: عام 1997 أصدرت 1900 أمر اعتقال إداري تجدد باستمرار لبعض المعتقلين بحيث وصل بعضهم إلى فترة تتجاوز الست سنوات دون تحقيق أو تهمة أو محاكمة، فقط الاعتماد على قناعات الجهاز الأمني، وتحت ما يسمى الملف السري.

تمرين: لم تتمكن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من تحريك جاد وحقيقي لمعاناة الأسرى بفعل جملة من العوامل، أهمها: .....، .....، .....، .....

ب- إجراءات لا إنسانية بحق أهالي المعتقلين: تمثّلت م[illegible] ير إلا من الفئة الأولى و هي الأب و الأم و الزوجة و الأولاد أما الا[illegible] ل أعمارهم عن 16 عاماً.

ج- **التعذيب**: إصدار تصريحات وإجازات لرجال الشاباك الصهيوني سمح لهم بموجبها بممارسة تعذيب المعتقلين الفلسطينيين بهدف انتزاع اعترافات منهم، وقد استشهد نتيجة التعذيب بين 1988 – 1999، 30 معتقلاً فلسطينياً.

ومن الأساليب التي اتبعها رجال التحقيق في تعذيب المعتقلين: أسلوب الهز العنيف، الشبح المتواصل بأشكال مختلفة، جلسة القرفصاء، الموسيقى الصاخبة، الحرمان من النوم، غرف العملاء.

د- **العزل**: رغم أن سياسة العزل سياسة قديمة فقد تصاعدت بعد عام 1993 كأسلوبٍ عقابي صارم بحق المعتقلين الفلسطينيين حيث تم عزل العديد من المعتقلين فترات طويلة دون تحديد سقف زمني لمدة العزل حيث قضى بعض الأسرى 6 سنوات في زنازين انفرادية.

رد المعتقلون على هذه الإجراءات الجديدة والممعنة بالقمع بسلسلة إضرابات مفتوحة عن الطعام لتحقيق هدف التحرّر من السجون وتحسين أوضاعهم الإنسانية، ولقيت هذه الإضرابات تجاوباً شعبياً واسعاً في الشارع الفلسطيني ومن أهمها:

1- بتاريخ 1994/5/4 خاض الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام على إثر توقيع اتفاقية القاهرة (غزة - أريحا أولاً) احتجاجاً على الآلية التي نفّذ بها الشق المتعلق بالإفراج عن خمسة آلاف أسير فلسطيني حسب الاتفاق، و كان إضراباً قصيراً استمر 3 أيام..

2- بتاريخ 1994/6/21 دخل الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام و تحت شعار (إطلاق سراح جميع الأسرى و الأسيرات دون استثناء) وقد استمر 18 يوماً. وجاء لتحريك قضيتهم السياسية قبل مفاوضات طابا 1995/9/28..

3- بتاريخ 1995/6/18 خاض الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام استمر 10 أيام على إثر قيام "إسرائيل" بالإفراج عن 150 سجيناً جنائياً ضمن صفقة الإفراج عن (750) أسيراً وفق اتفاقية واي ريفر وعشية زيارة كلينتون للمنطقة.

4- بتاريخ 1998/12/5 خاض الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام استمر 30 يوماً احتجاجاً على سياسة العزل والقيود والشروط المذلّة على زيارات أهالي المعتقلين الفلسطينيين.

5- بتاريخ 10\6\2000، خاض المعتقلون إضرابا استمر أكثر من شهر، ترافقت معه انتفاضة فلسطينية اسمها انتفاضة الجوع الفلسطيني.

تمثلت الإجراءات الإسرائيلية التعسفية بحق الأسرى في الاعتقال الإداري، والمضايقات في زيارات الأهالي، والتعذيب، والعزل

خامسا: اشترطت "إسرائيل" ولا زالت الإفراج عن أي معتقل في إطار صفقات التسوية التوقيع على تعهد يقر فيه

باستنكاره للمقاومة الفلسطينية من جهة، وقبوله في اتفاقات التسو[illegible]ك مس في حرية الرأي والاعتقاد، إلا أن خطورته تتجلى أولا في ان ينكر المعتقل ذاته ونضاله ووطنه، وبالتالي كانت هذه المحاولات "الإسرائيلية" بقصد الإذلال، وثانيا إحراج الاتجاهات الرافضة لأوسلو، والاهم أنها مستمسك قانوني يستخدم ضد من يعاود ممارسة الاعتقاد وليس فقط النضال.

وكان نص هذا التعهد كالتالي: "أنا الموقع أدناه.... رقم الهوية... أتعهد بالامتناع عن كل أعمال الإرهاب والعنف كما أعلن أنني أعرف تمام المعرفة بأن التوقيع على هذه الوثيقة هو شرط لإخراجي من السجن وأعلم بأن هذا الإفراج قد تم في إطار مفاوضات مسيرة السلام التي أدعمها بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في 1993/9/13".

وهكذا باتت قضية المعتقلين كلمة السر التي حسمت موقف فصائل المقاومة لقبول الهدنة باشتراط الإفراج عن مجمل المعتقلين ولاسيما ذوو الأحكام العالية، وهذا بالمناسبة، مبدأ شمولي تدرك "إسرائيل" مدى أهميته السياسية بالنسبة للفلسطينيين من حيث:

1- استمرار تعليق العمليات العسكرية كونه الثمن الوحيد المعقول بالتعليق،
2- تصدّع أو تمتين العلاقات الداخلية،
3- حساسيته الشعبية كونه على تماس مباشر مع كل القطاعات.

سلطات الاحتلال من طرفها اعتبرت قضية الأسرى الفلسطينيين قضية شكلية تساهم من خلالها بتحسين سمعتها الدولية واثبات جديتها تجاه التسوية، ومساعدة تيار التسوية الفلسطيني الذي يقوده الخط الرسمي الفلسطيني، وهي لن تذهب بعيدا في الإفراج عن المعتقلين لعدة إشكالات تحيط بقرار جوهري من هذا النوع:

1- **تعقيدات أمنية:** كون إخراج نخبة القادة العسكريين المعتقلين يعني فعليا إشكالا امنيا لـ"إسرائيل" كفيلا بإيجاد انتفاضة أشد وأعسر على "إسرائيل" فكل واحد منهم خبير عسكري قادر على زعزعة أمنها، بل وتجييش وتدريب العشرات من خلفه.

2- **تعقيدات سياسية:** كون "إسرائيل" تستخدم ورقة المعتقلين كتكتيك سياسي يستهدف مساومة الفلسطينيين على الحقوق المصيرية، فإنها لا ترى نفسها ملزمة في الإفراج عنهم بأي من المراحل إلا في إطار حسن النوايا.

3- **تعقيدات حزبية:** كون الائتلاف اليميني الحاكم، يتسم بشديد الحذر تجاه خطوة كتلك لعدم ثقته بالنوايا الفلسطينية، ولعل حجم التعقيدات والاشتراطات التي وضعتها الحكومة "الإسرائيلية" للإفراج عن المعتقلين تظهر تعقد ذلك قانونيا ونفسيا وأمنيا، رغم أن المعايير التي عرضت على الحكومة "الإسرائيلية" هي بالأصل معايير أفضل جهاز أمني "إسرائيلي"، جهاز الشاباك.

4- **الباب الدوار**: تلجأ "إسرائيل" لاستمرار الاعتقال فتفرج عن عشرة وتعتقل عشرين، بحيث تبقي قبضتها الأمنية قائمة من جهة، ورادعة للآخرين من جهة ثانية، والاهم أنها ستعوض على "إسرائيل" ميزة وجود معتقلين هامشيين يمكنها من الإفراج عنهم كلما اشتد الضغط أو احتاجت إلى مبادرات حسن نية جديدة ... وهكذا دواليك.

المبحث السادس: السجون.. صورة بانورامية

دأبت سلطات الاحتلال الصهيوني منذ احتلالها لفلسطين في العام 1948 على اعتقال الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، فقد بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين منذ بدء الاحتلال حتى الآن 800 ألف مواطن فلسطيني أي ما نسبته اكثر من 20% من أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

ويقبع 8 آلاف أسير فلسطيني وعربي في 20 معتقلاً ومركز توقيف موزّعة على كافّة الأراضي المحتلّة، وبعض هذه المعتقلات بُني في العهد العثماني أو البريطاني، فيها غرف وزنازين متعفّنة تُركت لإيقاع الإيذاء بالأسرى وسلب الاعترافات منهم بالطرق غير المشروعة.

قائمة بأهم المعتقلات المركزية الإسرائيلية

معتقل الرملة	معتقل عسقلان	معتقل نفحة
معتقل شطّة	معتقل تلموند	معتقل هداريم
معتقل مجدّو	معتقل النقب	معتقل بئر السبع

ويتوزّع الأسرى على المعتقلات المركزية ومراكز التوقيف، أما المعتقلات فهي:

1- **معتقل الرملة:** يقع معتقل الرملة في منتصف الطريق بين مدينتي اللد والرملة المحتلّتين عام 1948، وهو عبارة عن قلعة محصّنة محاطة بأسوار عالية. وكان حتى عام 1984 يُعتبر المعتقل النموذجي في وسائله القمعية ولهذا كان مزاراً للوفود الخارجية والداخلية على السواء.

وقد دُشّن هذا المعتقل منذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967، وقد عاملت إدارة المعتقل الأسرى بشكل وحشي جداً وذلك جرياً على سياسة سلطات المعتقلات العامّة الهادفة إلى تصفية الأسرى والمعتقلين مادياً ومعنوياً.

ويتكوّن من عدّة أقسام هي: ((المستشفى – المعبار – معاليه إلياهو – نيتسان – العزل – الخيام – نفي ترتسا – النساء)). يقبع الآن في هذا المعتقل حوالي 90 أسيراً موزّعين على عدّة أقسام، كما يقبع في مستشفى المعتقل حوالي 25 أسيراً منهم 15 حالة تقيم بشكل دائم، كما يقبع في معتقل النساء حوالي 66 أسيرة.

2- **معتقل عسقلان**: يقع في مدينة عسقلان العربية المحتلّة، جنوبي مدينة المجدل، وهو أحد المراكز العسكرية التي أقامها البريطانيون عام 1936 دشّنه الأسرى الفلسطينيون بتاريخ 1969/2/11. ويُعتبر من أعنف المعتقلات التي تمارس التعذيب بحق أسرى المقاومة الفلسطينية، ويحيط به سور يرتفع نحو ستّة أمتار محاط بالأسلاك الشائكة إضافة إلى أبراج المراقبة، وفيه 550 أسيراً لا تقلّ أحكامهم عن 15 سنة. زنازينه رطبة لا تدخلها أشعة الشمس، والحرارة مرتفعة وغرفه دائماً مزدحمة.

3- **معتقل نفحة الصحراوي**: يبعد معتقل نفحة الصحراوي حوالي 100 كلم عن مدينة بئر السبع و200 كلم عن مدينة القدس، ويُعدّ المعتقل من أشدّ المعتقلات الصهيونية وأقساها، ولا غرابة في ذلك إذا عرفنا أنه استُحدث خصّيصاً لعزل القيادات الفلسطينية من الأسرى وإخضاعهم للموت التدريجي. ويتكوّن معتقل نفحة من بناءين أحدهما قديم والآخر جديد صُمّم على الطراز الأميركي المخصّص للمعتقلين الجنائيين وتجّار المخدّرات، ويحاط هذا المعتقل بتحصينات أمنية شديدة للغاية. وهو معتقل صحراوي بارد شتاء وحارّ جداً صيفاً. ويقبع الآن فيه حوالي 660 أسيراً أغلبهم من ذوي الأحكام المرتفعة. كان يقبع فيه حتى آذار/مارس الماضي الأسير الفلسطيني حسن سلامة الذي حاز على أعلى حكم في تاريخ الدولة العبرية وهو 45 مؤبّداً و25 سنة إضافية.

4- **معتقل بئر السبع**: يقع معتقل بئر السبع على بعد 5 كلم جنوب مدينة بئر السبع على طريق ((أم الرشراش)) إيلات في منطقة صحراوية. وقد افتتح هذا السجن بتاريخ 1970/1/3، ويحيط بالمعتقل سور يتراوح ارتفاعه بين (9-8) أمتار وتمتد جذوره إلى ثلاثة أمتار تحت الأرض لمنع الهروب عبر أنفاق، وقد أقيم بشكل متموّج بحيث يصعب تسلّقه، ويحيط بالمعتقل شريط شائك. وقد أقامت سلطات الاحتلال ثمانية أبراج عالية للمراقبة فوق السور مساحة كلّ برج حوالي عشرين متراً مربعاً، عدا البرج الرئيسي المقام فوق الباب الكبير للمعتقل الذي تبلغ مساحته ثلاثين متراً مربعاً، يقبع في معتقل بئر السبع حالياً حوالي 80 أسيراً.

5- **معتقل شطّة:** يقع هذا المعتقل في غور بيسان جنوبي بحيرة طبرية، حيث الحرارة المرتفعة التي تصل في فصل الصيف لأكثر من 40 درجة مئوية. ويحيط بالمعتقل جدار عال من الإسمنت المسلّح يصل ارتفاعه إلى 3.70م يعلوه سياج شائك وأبراج ستّة للمراقبة، وتنتشر فيه الزنازين الانفرادية ويحتجز في المعتقل حالياً نحو 240 أسيراً.

6- **معتقل تلموند**: يقع جنوبي الخط الممتد بين مدينتي طولكرم ونتانيا على الطريق القديمة المؤدّية إلى الخضيرة. وقد شُيّد هذا المعتقل خصّيصاً للأحداث من العرب واليهود،

ويقسم إلى قسمين: قسم للأحداث الذكور وآخر للأحداث الإناث. يحيط بالمعتقل سور عال يصل ارتفاعه لثلاثة أمتار، وأربعة أبراج عالية للمراقبة. يُحتجز في المعتقل حالياً عدد كبير من الأطفال الفلسطينيين الأسرى دون سنّ السادسة عشرة.

7- **معتقل هداريم:** يقع معتقل هداريم على مقربة من معتقل تلموند، وهو معتقل حديث نسبياً أُسّس على نظام المعتقلات الأميركية، أقسامه على شكل دائري وقد أنشئ بالأساس كسجن مدني، إلا أنه افتتح لاحقاً قسماً خاصاً بالأسرى الأمنيين الفلسطينيين. وقد أُدخل أول فوج من الأسرى الأمنيين الفلسطينيين إليه في شهر تشرين أول/أكتوبر 1999. ويُحتجز الأسرى الأمنيون الفلسطينيون في قسم رقم (3) المكوّن من 40 غرفة صغيرة تضمّ كلّ غرفة منها اثنين من الأسرى. ويبلغ عدد الأسرى في معتقل هداريم 240 أسيراً من ذوي الأحكام المرتفعة والذين يُصنّفون كخطِرين على أمن "إسرائيل".

8- **معتقل عوفر العسكري**: يقع على بعد 4 كلم جنوب رام الله قرب بيتونيا، ويتكوّن من عشرة أقسام ويتّسع لـ 1000 أسير، أنشئ سنة 1988 وكان يُسمّى معتقل بيتونيا، وضمّ وقتها خمسة أقسام، وفي آذار/مارس عام 2002 أعيد افتتاحه بزيادة خمسة أقسام جديدة خاصّة في أعقاب اجتياحات المدن الفلسطينية.

ويبلغ عدد الأسرى في معتقل عوفر حسب آخر الإحصائيات حوالي 750 أسيراً فلسطينياً يعانون من الضغط النفسي، ومن أقلّ الخدمات التي يجب أن تُقدّم للأسرى حسب الاتفاقيات الدولية بحقّ أسرى الحرب.

وعمدت إدارة المعتقل إلى الفصل بين المحامي والأسير من خلال زجاج، مما يتعذّر توقيع الأخير على إفادته، إضافة إلى المحاولات المتكرّرة من إدارة المعتقل لتعطيل هذه الزيارات التي لا تتعدّى عشر دقائق، وبذلك يعيق الاحتلال عمل المحامين بشكل مقصود.

وكذلك يعاني الأسرى من الإهمال الطبي لأن العلاج لأي مرض يقتصر بالعادة على حبّة (أكامول)، كما أن عدداً كبيراً من معتقليه من الإداريين جُدّد لهم أكثر من مرّة، وهذا النوع من الاعتقال مخالف للقانون والمعاهدات والأعراف الدولية.

9- **معتقل مجدّو**: يقع معتقل مجدّو في منطقة مرج ابن عامر ويتبع منطقة حيفا، يعاني المعتقلون فيه من جوّه الحار والرطوبة المرتفعة. وقد تمّ افتتاح معتقل مجدّو للأسرى الأمنيين الفلسطينيين في شهر آذار/مارس من عام 1988، حيث كان يقيم فيه قبل ذلك جنائيّون يهود ومعتقلون لبنانيون، ويوجد به ستّة أقسام منها خمسة أقسام مفتوحة ((خيام)) والسادس غرفتان فقط.

ويتبع معتقل مجدّو سلطة الجيش الصهيوني وليس مصلحة المعتقلات. يبلغ عدد المعتقلين فيه نحو 1200 معتقل معظمهم من ذوي الأحكام المنخفضة نسبياً بالإضافة إلى عدد من المعتقلين الإداريين.

من بين المعتقلين 260 طالباً جامعياً أنشأ لهم الأسرى جامعة أطلقوا عليها اسم ((جامعة يوسف)) عليه السلام، حيث تهتم بالطلاب الدارسين في الجامعات وتعدّ لهم المسابقات والاختبارات عبر أساتذة متخصّصين ضمن الأسرى، وتُعادل شهادته مع الجامعات الفلسطينية.

10- **معتقل النقب الصحراوي (أنصار3)**: مع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 وبعد قيام قوّات الاحتلال بحملات اعتقال جماعية في صفوف المواطنين الفلسطينيين، قامت قوات الاحتلال عام 1988 بافتتاح معتقل النقب (أنصار 3) الذي صُمّم على غرار معتقل

أنصار في جنوب لبنان الذي افتُتح عام 1982، و(أنصار 2) في غزّة الذي افتُتح في عام 1987، في ذلك الوقت كانت الظروف الحياتية في المعتقل هي الأصعب، حيث قُسّم إلى خمسة أقسام كبيرة يتّسع الواحد منها لأكثر من 1500 أسير، وكلّ قسم عبارة عن مجموعة أقفاص يصعب على الطيور الخروج منها.

ونظراً لظروف الحياة الصعبة في هذا المعتقل خاض الأسرى نضالات طويلة سقط فيها شهيدان، تمكّن بعدها الأسرى من انتزاع حقوقهم من إدارة المعتقل. ويبلغ عدد الأسرى في معتقل النقب حوالي 950 معتقلاً منهم 166 طفلاً. ويُعتبر معتقل النقب من أسوأ المعتقلات من حيث معاملة الإدارة والظروف الحياتية.

- **مراكز التوقيف والتحقيق**: وهي الأخطر وتتوزّع في كافّة الأراضي المحتلّة، نوجز منها ما يلي:

1- **مركز توقيف "قدوميم"**: يقع بين نابلس وقلقيلية، يتّسع لـ 15-20 شخصاً وهو عبارة عن مركز توقيف لحين التحويل إلى المعتقلات الأخرى، يتعرض فيه الأسرى لأشد أنواع التعذيب والذل والتنكيل. يقول الأسير المحرّر حسام نزال "لقد أمضيت أربعة عشر عاماً في المعتقلات الصهيونية في السابق، إلا أن المعاناة التي شاهدتها في مركز "قدوميم" تفوق معاناة فترة السجن السابقة".

2- **معتقل كفار عصيون**: يقع في منطقة باردة جداً جنوبي بيت لحم. يعاني الأسرى فيه أشدّ أنواع التعذيب والتنكيل، والزنازين الموجودة فيه صغيرة وانفرادية وضيّقة، ولا يوجد مكان لقضاء الحاجة، وفي بعض الأحيان توضع فيها زجاجة بلاستيكية فارغة لهذا الغرض.

3- **مركز توقيف سالم**: يقع على مدخل مدينة جنين من الجهة الغربية "الخط الأخضر"، ويعتبر مركز توقيف لا معتقلاً، إلا أن ازدحام المعتقلات جعله بمثابة معتقل.

يوجد فيه ثماني غرف صغيرة جداً، في كلّ واحدة ستّة معتقلين لهم (بطانية) واحدة هي الغطاء والفراش، ويفطرون جميعاً بعلبة لبن واحدة وهكذا على الغداء والعشاء، ويُضرَبون لأتفه الأسباب ولا توجد حمّامات في الزنازين وإنما زجاجات.

4- **معتقل حوارة**: يقع جنوب مدينة نابلس ويبعد عن المدينة كليومتراً واحداً. يقبع فيه حوالي 60 أسيراً، لا تصل إلى غرفه الثمانية شمس ولا هواء، ويوجد فيه عدد من المعتقلين يعانون حالات مرضية صعبة جداً، منهم الأسير عنان لبادة من نابلس مصاب بشلل نصفي.

5- **معتقل بيت إيل**: يقع شمالي مدينة رام الله في منطقة نائية لا تصل إليها أية وسائل نقل لأنها منطقة عسكرية، حيث لا يمكن الوصول إليها إلا مشياً على الأقدام، حيث يقع المعتقل في منطقة جبلية عالية باردة جداً في فصل الشتاء. وهو مركز توقيف ويوجد به محكمة عرفت بإطلاق أحكامها الاستفزازية.

ويعاني الأسرى فيه من سوء الطعام، وقلّة الاستحمام، وقلّة النوم، وعدم استخدام الدورات، وقلة الخروج. ويوجد في المعتقل ستّ غرف مساحة ثلاثة منها (3*3) والباقي مساحتها (2*1)، وينام الأسرى فيها على فرشات غير صالحة للنوم. عدد الأسرى فيه لا يتجاوز 20 أسيراً وأحياناً يزيد حسب حملات الاعتقالات.

6- **معتقل كفار يونا:** يقع معتقل كفار يونا على بعد 12 كلم من مدينة طولكرم على طريق "نتانيا"، ويُطلق عليه اسم " قبر يونا" بالإضافة إلى "بيت ليد" نسبة لقرية بيت ليد التي يقع المعتقل فوق أراضيها.

ولا يُعتبر هذا المعتقل معتقلاً بالمعنى المتعارف عليه.. إذ يقوم بدور حلقة الوصل بين المعتقل والتحقيق، فبعد انتهاء التحقيق مع المعتقلين وقرار تقديمهم للمحاكمة.. يصار تحويلهم وتوزيعهم على بقيّة المعتقلات. وقد ازدادت أوضاعه سوءا بعد عام 1971، إذ حوّلته السلطات الصهيونية إلى سجن انتقامي.

7- **سجن أيلون:** وهو أحد توابع معتقل الرملة، واعتقل فيه الشيخ أحمد ياسين، وقبع فيه الأسيران اللبنانيان مصطفى الديراني وعبد الكريم عبيد.

8- **معتقل المسكوبية:** يقع في القسم الشمالي من مدينة القدس، ضمن ما يُسمّى "ساعة الروسي"، أقيم في عهد سلطات الانتداب البريطاني، وكان يعرف بالسجن المركزي، وهو مخصّص للتوقيف والاعتقال.

ويقبع في المعتقل حوالي خمسين أسيراً وقد شهد أمام مؤسّسات حقوق الإنسان العديد من المفرج عنهم كيف كانوا يعذَّبون في معتقل المسكوبية، وكأنه سجن من طراز آخر خصّص للتعذيب والنيل من الأسرى.

وهو عبارة عن مركز تحقيق وتوقيف ومن ثم يُحوّل المعتقلون إما إلى النقب أو عوفر أو مجدّو، وإذا كانت القضايا كبيرة يتم نقلهم إلى عسقلان أو أحد السجون المركزية.

قائمة بأهم مراكز التوقيف الإسرائيلية

مركز توقيف "قدوميم"	معتقل حوارة	سجن أيلون
معتقل كفار عصيون	معتقل بيت إيل	معتقل المسكوبية
مركز توقيف سالم	معتقل كفار يونا	

- **نموذج مجدو لأنشطة المعتقلين**

حوّل أكثر من ألف معتقل فلسطيني سجن مجدّو العسكريّ الصهيوني إلى جامعة فلسطينية في الأسر على الرغم من الظروف القاسية التي يعانيها هؤلاء المعتقلون من خلال التفاصيل الدقيقة التي يعيشونها بصلابة تعبّر عن صلابة الإرادة وقوة الإيمان والعزيمة.

ويطلق المعتقلون في السجون الصهيونية اسماً مميزاً على كلّ سجن فيما تعارفوا بينهم على اسم جامعة يوسف للسجون كلّها وهو تعبير عن الحالة التي لحقت بنبي الله يوسف ظلماً وعدواناً، ويمارس المعتقلون يومياً وسائل من أشكال النشاطات العامة المختلفة منها الثقافية والسياسية والرياضية والفنية ذات العلاقة بحياة السجون ووسائل المواجهة وتلك المرتبطة بالشؤون العامة والوطنية خارج السجن .

قسّم المعتقلون حياتهم الثقافية كونها الأبرز عندهم إلى برامج إجبارية وأخرى اختيارية يتعامل معها كلّ معتقل كجزءٍ من البرنامج اليومي والأسبوعي المعتمد بما تشمله من ندوات ونشرات وتعميمات عدا عن نشاطات المكتبة العامة ووسيلة المطالعة الخارجية .

ويعقد المعتقلون دورة ثقافية مدتها أربعة شهور يتم تقييمها بعد الانتهاء منها وإجراء التعديلات عليها وانتخاب لجنة إشراف جديدة وضخّ دماء قيادية جديدة في قيادة المعتقلين الذين تتغيّر فئاتهم العمرية ومستواهم الثقافي وانتماؤهم الفكري والسياسيّ.

وتنقسم الحياة الثقافية في السجن إلى 3 لجانٍ الثقافية والسياسية والإعلامية يتفرّع منها لجان مماثلة فرعية للنهوض بالفعاليات والتفاصيل الميدانية في كلّ الأقسام بإشراف طواقم أكاديمية مختصة وذات كفاءة عالية، ويقوم الطبيب المعتقل بتقديم المحاضرات والندوات والتوجيهات في مجاله ضمن جدولٍ وبرنامج خاص، وكذلك الحال مع المهندس والسياسي والإداري والحقوقي والمعلّمون ودارسو الشريعة والتخصّصات ذات العلاقة.

وتبدأ الحياة اليومية بعد الثامنة صباحاً عدا عن صلاة الفجر في وقتها وبعد تناول طعام الإفطار وتهيئة أنفسهم للبرنامج بحلقات القرآن الكريم وتعلم أحكام التجويد التي يحصل المعتقل في نهايتها على شهادة خاصة مصدّقة من وزارة الأوقاف ويستمر الوضع في الحلقة مدة ساعة كاملة تبدأ معها الجولة الفعلية الأولى في النشاطات حتى الساعة الثانية عشرة تشمل ثلاث ندوات تكون إحداها إجبارياً فيما يختار الطالب المساقين الآخرين بنفسه حيث إن الإجباري يكون في العادة بميادين الشريعة الإسلامية، ويعتمد المشرفون في المساقات والندوات الاختيارية موادّ تتعلّق بالنحو والسياسة الشرعية والتاريخ ومواد طالبية أخرى اعتمدت في دورات سابقة.

ومع انتهاء الندوة الثالثة يكون الوقت اقترب من موعد أذان الظهر وطعام الغداء وفترة القيلولة مع السماح ببرنامج القراءة الصامتة لمن لا يرغب بالنوم، وبعد الانتهاء من صلاة العصر تبدأ المرحلة الثانية حتى المغرب وفي فترة اختيارية يطلق عليها فترة الدورات التي تشمل في العادة دورات في اللغات العبرية والفرنسية والروسية والألمانية ودورات في إدارة المشاريع وتأهيل الكادر السياسي وتغذية القيادات بالمعلومات الجديدة بما يتّفق مع اللوائح المعمول بها إضافة لدورات في الإسعاف الأوليّ والخط العربي وفق أصوله المعتمدة .

ويتميّز يوم الاثنين بمحاضرة حول كلّ جديد من أحداث تبدأ الساعة العاشرة لمدة ساعتين عدا عن موعظة دينية متخصّصة بعد صلاة المغرب في اليوم ذاته، ويعكس عدد الكتب المتوفرة في السجن الحالة الثقافية العالية للمعتقلين والبالغ عددها 8 آلاف كتاب موزّعة على أقسام السجن المختلفة، مكتبة قسم 4 هي الأكبر في السجن وتضمّ ألفي كتاب، يليها مكتبة قسم 6 بواقع 1000 كتاب وقسم 5 بواقع 800 كتاب و300 كتاب في قسم 3 بالإضافة لعددٍ مماثل في أقسام الغرف والمكتبات الفردية الخاصة بكلّ أسير، كما يوجد زاوية تُعرَف بزاوية الدوريات .

سجن مجدّو عبارة عن جزأين الأول قسم الغرف والآخر يعرف بقسم الخيام، ويتفرّع عن الأول قسم القطار بغرفه الأربعة الكبيرة وهي شديدة الحرارة والرطوبة، وآخر هو الغرف الثلاثة تتسع الواحدة للجزأين لحوالي عشرين معتقلاً.

فيما يقسّم قسم الخيام إلى أربعة أقسام مرقّمة بالأرقام 3 و4 و5 و6 سعة القسم 200 معتقل عدا عن أقسامٍ أخرى مغلقة شبه جاهزة يتم فتحها وفق الضرورة وارتفاع أعداد المعتقلين .

ويهتمّ المعتقلون بجانبٍ هام من جوانب الثقافة وهو مجلات الحائط تسهم بتركيبة الثقافة الاعتقالية في السجن تحوي نتاج المعتقلين وأدبياتهم وأفكارهم وجوانب فنية هامة يبدع المعتقلون في إخراجها، عدا عن المجلات المتنقلة في مجالات ثقافية وسياسية وأمنية .

وأنشأ المعتقلون نادي القراءة والمطالعة والذي يهتم بمتابعة شؤون المطالعة والمقبلين على المكتبة معتمداً على مراجعة متابعة لكلّ ما تمت قراءته خلال أسبوعين من وقته وتعليم طرق التلخيص والإرشاد في نوعية الكتب المستهدفة، وينظّم النادي مسابقة القارئ الأول في السجن وتكريم الثلاثة الأوائل في السجن وكذلك القارئ المثالي.

وتراعي اللجنة الثقافية تحضير الطلبة المعتقلين لامتحانات الثانوية العامة بدورات تتوافق مع المنهج التعليمي في وزارة التربية والتعليم فيما ترفض إدارة السجن السماح بالانتساب للجامعات حتى الآن.

ولا يقتصر هذا النوع من المسابقات على اللجنة الثقافية بل، اللجنة السياسية المهتمة بنشاطات موازية وذات أهمية.

وتنشط اللجنة الرياضية أيضاً بمجالاتها التي يهتم المعتقلون بها من خلال المباريات والدوريات المتتالية بأشكال الرياضة، ويشير المعتقلون إلى أن تلك النشاطات آنفة الذكر لم تتحقّق إلا بعد عناءٍ وتعب وثمن دفعه المعتقلون في وجه إدارة السجن حتى وصلوا إلى ما هو عليه الآن.

تمرين: استطاع الأسرى الفلسطينيون تحويل ظروف اعتقالهم إلى مجالات للعمل والقراءة والرياضة..ناقش هذه العبارة في ضوء دراستك للوحدة

المبحث السابع: عمليات تبادل الأسرى

بلغ عدد عمليات تبادل الأسرى وجثث الجنود الإسرائيليين بين الدول والقوى العربية المختلفة وإسرائيل منذ العام 1948 وحتى الآن 25، حيث كانت حصيلتها الإفراج عن عشرات الآلاف من الأسرى الفلسطينيين والعرب، مقابل مئات من الأسرى الإسرائيليين.

وفيما يلي نبذة تاريخية عن هذه العمليات:

1- حرب عام 1948 أجرت إسرائيل عمليات تبادل مع مصر والأردن وسوريا ولبنان، حيث كان في أيدي المصريين 156 جنديا إسرائيليا، وفى أيدي الأردنيين 673 جنديا، ومع السوريين 48 جنديا، ومع لبنان 8 جنود، أما إسرائيل فكانت تحتجز 1098 مصريا، 28 سعوديا، 25 سودانيا، 24 يمنيا، 17 أردنيا، 36 لبنانيا، 57 سوريا و5021 فلسطينيا، وقد نفذت تل أبيب عمليات التبادل مع كل دولة تحتجز إسرائيليين على انفراد.

2- في 30/ 9 /1954 أسرت القوات المصرية عشرة ملاحين إسرائيليين على متن السفينة (بت جاليم) في قناة السويس، وبعد تدخل مجلس الأمن أطلق سراح العشرة في 1/ 1/ 1955.

3- في شهر ديسمبر من عام 1954 أسر السوريون خمسة جنود إسرائيليين توجهوا إلى مرتفعات الجولان في مهمة خاصة، وقد انتحر أحدهم في سجنه بسوريا ويدعى (أورى أيلان) وفى 14 /1 /1955 أرجعت جثته لإسرائيل، والأربعة الآخرون هم مائير مورس، يعقوب ليند، جاد كستلنس، مائير يعقوبى وقد ارجعوا لإسرائيل في 30/ 3 / 1956 بعد أسر دام 15 شهرا، وأفرجت إسرائيل في المقابل عن 41 أسيرا سوريا.

4- في حرب عام 1956 أسرت إسرائيل 5500 مصري وقد ارجعوا إلى مصر مع جنود مصريين آخرين مقابل إفراج مصر عن أربعة جنود إسرائيليين، وتمت الصفقة فى21 /1 / 1957 وانتهت في 5 / 2 / 1957.

5- فى17 / 3 / 1961 سيطر جنود من لواء جولاني الاسرائيلى على مواقع سورية شمال كيبوتس (عين جيف)، وقد أسر السوريون جنديين إسرائيليين خلال الهجوم وتم إرجاعهم لاحقا.

6- فى1963/12/21 جرت عملية تبادل بين إسرائيل وسوريا، وتم بموجب الصفقة إطلاق سراح 11 إسرائيليا مقابل 15 أسيرا سوريا.

7- في حرب حزيران (يونيو) عام 1967 سقط بأيدي القوات العربية 15 جنديا إسرائيليا، منهم 11 بأيدي المصريين، واحد بأيدي السوريين، 2 بأيدي العراقيين وواحد في يد اللبنانيين، بينما سقط في يد إسرائيل 4338 جنديا مصريا بالإضافة إلى 899 مدنيا و533 جنديا أردنيا و366 مدنيا ، و367 جنديا سوريا و205 مدنيين ، وقد بدأت عملية التبادل في 6/15 وانتهت بتاريخ 23 /1/ 1968، كما أفرج خلال عملية التبادل عن طيارين صهيونيين في العراق وهما يتسحاق جولان- وجدعون درور، وأفرجت تل أبيب مقابل ذلك عن 428 أردنيا، ومع السوريين أفرجت تل أبيب عن 572 سوريا مقابل طيار وجثث ثلاثة جنود آخرين، ولم تسلم دمشق جثة الجاسوس الاسرائيلى الشهير ايلى كوهين الذي أعدم شنقا في دمشق حتى ألان.

8- في 2/ 4/ 1968 جرت عملية تبادل مع الأردن، حيث أفرجت إسرائيل عن 12 أسيرا، بينما سلمت الأردن لإسرائيل جثة جندي مفقود.

9- في عام 1970 وقع بأيدي المصريين 12 جنديا إسرائيليا ووقع ثلاثة آخرون بأيدي السوريين، وفى 16/ 8/ 1970 أرجعت مصر لإسرائيل طيارا مصابا، وفى 29/ 3/ 1971 أفرجت مصر عن جندي آخر.

10- في 9/ 6/ 1972 جرت عملية تبادل مع سوريا، حيث أفرجت إسرائيل عن خمسة ضباط، مقابل ثلاث جنود كانوا بحوزة السوريين.

11- في 3/ 6/ 1973 أفرجت سوريا عن ثلاثة طيارين إسرائيليين وهم جدعون ماجين، بنحاس نحماني، بوعاز ايتان بعد أن احتجزوا لمدة ثلاث سنوات في الأسر، وأفرجت إسرائيل مقابلهم عن 46 أسيرا سوريا.

12- في حرب عام 1973 وقع بأيدي المصريين 242 جنديا إسرائيليا، ومع سوريا 68 جنديا، من بينهم ثلاثة أسروا خلال فترة وقف إطلاق النار، ومع لبنان أربعة جنود، بينما وقع في يد إسرائيل 8372 جنديا مصريا منهم 99 خلال وقف إطلاق النار، و392 سوريا، و6 من المغرب، و13 عراقيا، وقد تمت الصفقة مع مصر بين 15/ 11/ 1973 و22/ 11/ 1973.

13- تمت صفقة التبادل مع سوريا من 1/ 6/ 1974 وحتى 6/ 6/ 1974 وفى هذه الصفقة أفرجت تل أبيب عن 367 سوريا وعشرة عراقيين وخمسة مغاربة مقابل إطلاق سوريا لسراح 56 أسيرا إسرائيليا.

14- في آذار من عام 1974 أفرجت إسرائيل عن 65 أسيرا فلسطينيا مقابل إطلاق سراح جاسوسين إسرائيليين في مصر.

15- في 14/ 3/ 1979م أفرجت إسرائيل عن 76 فلسطينيا مقابل جندي اسرائيلى في قوات الاحتياط هو أبراهام عمرام الذي وقع في الأسر إبان عملية الليطانى بعد أن ضل الطريق وهو متجه إلى مدينة صور على يد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة منذ 1978م.

16- في آذار من عام 1983م أطلقت إسرائيل سراح 4700 من رجال المنظمات الفلسطينية من سجن أنصار في الجنوب اللبناني و65 أسيرا من السجون الإسرائيلية مقابل إطلاق سراح ثمانية جنود من قوات (الناحال) الخاصة أسروا في منطقة بحمدون في لبنان في شهر سبتمبر 1982.

17- في 28/ 6/ 1984م أطلقت إسرائيل سراح 311 أسيرا سوريا مقابل ستة إسرائيليين في القنيطرة على مرتفعات الجولان في أكبر عملية تبادل للأسرى بين الجانبين منذ عام 1974م.

خاضت الدول العربية والمقاومة الفلسطينية 25 عملية تبادل للأسرى مع الجيش الإسرائيلي منذ عام 1948، أفرج بموجبها عن عشرات الآلاف من الأسرى، مقابل مئات الإسرائيليين.

18- في 20/ 5/ 1985م أفرجت تل أبيب عن 1150 أسيرا فلسطينيا ولبنانيا وعدد من الأسرى العرب مقابل الإفراج عن ثلاثة جنود إسرائيليين أسروا في لبنان على يد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل.

19- في 10/ 9/ 1985م أفرجت تل أبيب عن 19 بذلك عدد الأسرى العرب المفرج عنهم منذ 1985/6/4 إلى 1132، و 39 رهينة أمريكية كانوا محتجزين على متن طائرة بوينغ أمريكية تابعة لشركة (تى دبليو إي) في يونيو من العام ذاته.

20- في 11/ 9/ 1991م أفرجت ميليشيا جيش لبنان الجنوبي(المنحل) عن 51 معتقلا لبنانيا من سجن الخيام، وقامت تل أبيب بتسليم رفات تسعة مقاتلين من حزب الله.

21- في 13/ 9/ 1991 سمحت إسرائيل بعودة النقابي الفلسطيني المبعد على عبد الله أبو هلال واستردت في المقابل جثة الجندي الدرزي سمير أسعد الذي أسرته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام 1983، وكانت السلطات الإسرائيلية قد أبعدت على عام 1986م.

22- في 21/ 10/ 1991م أفرجت حركة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين عن أستاذ الرياضيات في الجامعة الأمريكية في بيروت جيسى تيرتر، في مقابل إطلاق إسرائيل سراح 15 معتقلا لبنانيا بينهم 14 من سجن الخيام.

23- في 1/ 7/ 1996 سلمت تل أبيب 123 جثة لرجال منظمات سقطوا في اشتباكات مع القوات الإسرائيلية إلى السلطات اللبنانية مقابل استعادتها جثتي الجنديين رحاميم الشيخ ويوسف بينيك، وأطلق "حزب الله" في إطار هذه الصفقة سراح 19 جنديا لحديا، وأطلقت القوات اللحدية سراح 20 أسيرا من منظمة حزب الله.

24- في 25/ 6/ 1998م قامت السلطات الإسرائيلية بإعادة 40 جثة لشهداء لبنانيين خلال عملية تبادل للجثث تمت بين إسرائيل وحزب الله وبموجبه تم تسليم رفات الرقيب إيتامار إيليا من وحدة الكوماندوز في سلاح البحرية في القسم العسكري في مطار اللد، مقابل إطلاق سراح 60

أسيرا لبنانيا و40 جثة لشهداء لبنانيين. وقد تم إخراج الجثث 38 من المقابر و2 من مشرحة أبو كبير.

25- بتاريخ 2011/10/19 أبرمت السلطات الإسرائيلية صفقة تبادل للأسرى مع حركة حماس، تقضي بالإفراج عن 1000 أسير فلسطيني على دفعتين، مقابل تحرير الجندي الأسير "غلعاد شاليط" الأسير في غزة.

مراجع الفصل:

1- إبراهيم أبو النجا، الحركة الفلسطينية الأسيرة، مؤسسة صابرون، رام الله، بدون تاريخ.
2- أسعد عبد الرحمن، أوراق سجين، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1969.
3- خالد الهندي، التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة، مؤسسة مواطن، رام الله، 2000.
4- سعيد علاء الدين، التعذيب في السجون الإسرائيلية، منشورات فلسطين المحتلة، 1983.
5- واقع الاعتقال في السياسة الإسرائيلية، دار الجليل، عمان، 1990.
6- عبد الحق شحادة، التجربة النضالية لمعتقل عسقلان، غزة، 1999.
7- إيما بلايفير، الاعتقال الإداري في الضفة الغربية، مؤسسة الحق، القدس، 1986.
8- ليئا تسيمل، في المعتقلات الإسرائيلية، دار الصباح، عمان، 1986.
9- عدنان أبو عامر، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، المركز العربي للدراسات، غزة، 2004.
10- عائشة عودة، أحلام بالحرية..تجربة اعتقال فتاة فلسطينية، مؤسسة مواطن، رام الله، 2004.
11- أحمد أبو غوش وآخرون، المعتقلون الفلسطينيون من القمع الى السلطة الثورية، العودة للدراسات والنشر، 2004.
12- حسن عباس، فلسطين..حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987.
13- رجا شحادة، قانون المحتل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990.
14- سلمان جاد الله، أدب المواجهة في السجون، جمعية الأسرى والمحررين، غزة، 2000.
15- عبد الستار قاسم وآخرون، التجربة الاعتقالية في السجون الصهيونية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1986.
16- عبد الله عواد، دولة مجدو..تجربة البناء التنظيمي المواجهة في المعتقل، دار الجليل، عمان، 1992.
17- فهد الحاج، انتفاضة الجوع من وراء القضبان، رام الله، 1993.
18- محمد عزت نصر الله، عملية تبادل الأسرى، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، 1984.
19- محمد لطفي خليل، التجربة الاعتقالية في السجون الإسرائيلية، دار ابن رشد، عمان، 1988.
20- جيفري ديلمان، استخدام إسرائيل للتعذيب بالصدمة الكهربائية، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، القدس، 1991.

الفصل التاسع
النظام السياسي الفلسطيني

- **أهداف الفصل:** عزيزي الطالب: يتوقع منك بعد دراستك هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

9- تتعرف إلى أهم التحولات التاريخية التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني منذ بداية تشكله.
10- الوصول إلى العوامل التي ساعدت في تشكيل هذا النظام، داخل فلسطين وخارجها.
11- القيام بالتصنيف الفكري والأيديولوجي لفصائل العمل الوطني، ودورها في صياغة النظام السياسي.
12- توضيح أثر تطور النظام السياسي الفلسطيني على مسار القضية الوطنية، والعلاقة مع الاحتلال.

- **الوسائط المساعدة:** يمكن للطالب الرجوع إلى المصادر والمراجع المثبتة في نهاية الفصل، إلى جانب نظام Moodle التابع لجامعة الأمة للتعليم المفتوح – غزة.

- **أقسام الفصل:**

أولا: فصائل العمل الوطني الفلسطيني.
ثانيا: النظام السياسي بين الثورة والسلطة.
ثالثا: مأزق النظام السياسي الفلسطيني.
رابعا: الانتخابات التشريعية الثانية.
خامسا: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني.
سادسا: مستقبل عملية التسوية.

المبحث الأول: فصائل العمل الوطني الفلسطيني

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية "م.ت.ف"، كمنظمة سياسية، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، حيث تأسست عام 1964 بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي 1964 في القاهرة لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية، وتضم معظم الفصائل تحت لوائها.

وقد اعتبرت القمة العربية في الرباط عام 1974 منعطفا تاريخيا مهما لمنظمة التحرير وللقضية الفلسطينية عموما، فقد صدر قرار من القمة باعتبار "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". وهو ما أهلها لأخذ مقعد "مراقب" في الأمم المتحدة والتحدث باسم الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

وكان الهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة، تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح، إلا أنها تبنت فيما بعد فكرة إنشاء دولة ديمقراطية علمانية ضمن حدود فلسطين الانتدابية عام 1974 في البرنامج المرحلي للمجلس الوطني الفلسطيني، وعارضته بعض الفصائل وقتها، وشكلت ما يعرف بجبهة الرفض.

وفي عام 1988 تبنت المنظمة رسميا خيار الدولتين في فلسطين التاريخية، والعيش جنبا لجنب مع "إسرائيل" في سلام شامل يضمن عودة اللاجئين واستقلال الفلسطينيين على الأراضي المحتلة عام 1967 وتحديد القدس الشرقية عاصمة لهم.

عام 1993 قام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير آنذاك ياسر عرفات بالاعتراف رسميا بإسرائيل، في رسالة رسمية لرئيس وزرائها آنذاك إسحق رابين، في المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، نتج عن ذلك تأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتُعتبر من نتائج اتفاق أوسلو بين المنظمة وإسرائيل.

- **دوائر المنظمة**: السياسية، العسكرية، الصندوق القومي الفلسطيني، شؤون الوطن المحتل، التربية والتعليم العالي، العلاقات القومية، الإعلام والثقافة، التنظيم الشعبي، الشؤون الاجتماعية، الشؤون الإدارية، شؤون المفاوضات.
- **فصائل المنظمة**: حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني "الشيوعي" سابقاً، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة العربية الفلسطينية، منظمة الصاعقة، جبهة التحرير العربية، حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني- فدا.
- **الميثاق الوطني الفلسطيني**: صدر في 10 تموز 1968 ليؤكد القرارات والمبادئ والأهداف العربية الفلسطينية، وحصل على إجماع الفلسطينيين كافة ودون أية معارضة، وصار البرنامج الإستراتيجي الشرعي الوحيد لنضال الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين، كل فلسطين، ما يعني أن أي تعديل أو إلغاء لأية مادة يحتاج إلى إجماع الشعب الفلسطيني، وهو وحده صاحب الحق في ذلك، ولا يحق ذلك لأي كان, ومهما كانت صفته, دون الرجوع للإجماع الفلسطيني.

وبعد اتفاق أوسلو عام 1993، قامت منظمة التحرير بتغيير الميثاق، وشطب 12 بند من أصل 30، وتغيير جزئي في 16 بند، في تصويت المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية ثلثي المقاعد في الجلسة التي حضرها الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون في غزة في 14 ديسمبر 1998.

ورغم أن منظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة

تمرين: مرت منظمة التحرير بمراحل تاريخية مفصلية ساهمت في تأسيسها وتمثيلها للفلسطينيين..تحدث عنها.

الفلسطينية سنة 1994، وأعطتها الغطاء والشرعية؛ إلا أن السلطة أخذت بالتضخم، بينما أخذت منظمة التحرير بالانزواء والتراجع، لتبدو مع الزمن وكأنها أداة من أدوات السلطة. وعملت قيادة المنظمة (وهي نفسها قيادة السلطة) فعلياً وضمنياً على تهميش المنظمة وإهمالها، ووضعتها في "غرفة الإنعاش" بعد أن أفرغتها ومؤسساتها من محتواها، لتكون "ختماً" تتمّ العودة إليه عند الحاجة، لتوفير غطاء أو لتمرير قرار.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد عقد عشرين دورة منذ تأسيس المنظمة سنة 1964 وحتى سنة 1991، بخلاف النظام الأساسي الذي ينصّ على انعقاد دورة واحدة سنوياً. ولم تنعقد في السنوات العشرين التالية (حتى سنة 2011) سوى دورة واحدة!! أي أن المجلس فَقَد فعلياً دوره التشريعي والرقابي (خصوصاً منذ اتفاقية أوسلو سنة 1993)، وجرى عزله وتهميشه عن صناعة القرار الوطني الفلسطيني.

ثم إن تلك الدورة التي عُقدت في نيسان/ أبريل 1996، لم تنعقد إلا تحت الضغوط الأمريكية - الإسرائيلية لإلغاء بنود الميثاق الوطني المعادية لـ"إسرائيل" والصهيونية. وهي دورة قام ياسر عرفات بإضافة أكثر من 450 اسماً جديداً لها، بحيث أصبح عدد الأعضاء الذين جرى اعتمادهم لحضور جلسة إلغاء الميثاق أكثر من 850 عضواً دون علم رئيس المجلس سليم الزعنون، ودون أخذ موافقته، أو دون إحالة الأسماء الجديدة على لجان المجلس الوطني.

كان من الواضح أن تفعيل منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها مرتبط بملف الإصلاح الفلسطيني الشامل، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وهو أمرٌ ما كان ليتمّ دون حوار بين فتح وحماس وبقية الفصائل، ودون الوصول إلى توافق وبرنامج وطني مشترك.

وقد تعثر ملف إصلاح المنظمة، على الرغم من أنه كان نقطة جوهرية في اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005، بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنة حماس على المنظمة، بعد أن فازت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع أوائل سنة 2006.

وقد كان الوضع الداخلي الفلسطيني وما زال أمام رؤيتين مختلفتين ومسارين متعارضين في التعامل مع أولويات العمل الوطني وثوابته، وطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، ومساري المقاومة والتسوية، وفي التكيّف مع الشرعيات العربية والدولية.

ولذلك، فمن الظلم تبسيط الاختلاف بين فتح وحماس، وبين حكومتي رام الله وغزة، في كونه مجرد صراع على السلطة. فلا يمكن تفسير صمود حماس في وجه الحصار، وفي وجه العدوان الإسرائيلي على القطاع، وإغلاق مؤسساتها، وسجن ممثليها في المجلس التشريعي، ومطاردة أنصارها في الضفة... بمجرد الرغبة بوضع أفضل في حكم السلطة.

كما لا يمكن فهم إصرار فتح على اعتراف حماس بالاتفاقات التي وقعتها م.ت.ف، وأن تتشكل حكومة يلتزم برنامجها السياسي ببرنامج المنظمة وشروط الرباعية؛ إلا دفعاً باتجاه برنامج سياسي يتضمن الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتنازل عن معظم فلسطين التاريخية المحتلة سنة 1948، ووقف العمل المقاوم. ولذلك عانى الحوار الفلسطيني من ثلاث أزمات أساسية:

1- أزمة تحديد مسار العمل الوطني الفلسطيني، بما في ذلك ثوابته وأولوياته، وطرق إدارة الصراع، وبرنامجه السياسي. إذ إن هناك حالة شدّ بين مسار أيديولوجي إسلامي مقاوم، متطلع للتغيير وفرض معادلات جديدة لإدارة الصراع، وبين مسار وطني براجماتي، متكيّف مع الواقعية العربية والإمكانات الآنية.
2- أزمة الثقة التي تعمّقت نتيجة الانقسام السياسي والفلتان الأمني، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وقيام السلطة في الضفة الغربية بالتعاون مع الاحتلال بمطاردة حماس ومحاولة اجتثاثها، وبسبب الحملات الإعلامية والأمنية المتبادلة بين الطرفين.
3- أزمة الضغوط والشروط الخارجية، إذ استخدمت شروط الرباعية والمعايير الأمريكية والإسرائيلية كسيف مُسلّط على عملية الحوار، وإن استخدمت صياغات مختلفة ومخففة.

فـ"الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة"، و"تشكيل حكومة تفكّ الحصار"... كانت صياغات تعبّر عن المعاني نفسها بشكل أو بآخر.

كما لم تتوقف التهديدات الأمريكية بوقف مسار التسوية، وبقطع المساعدات، والعودة لحصار الضفة... إذا شاركت حماس في حكومة لا تستجيب لشروط الرباعية. ولم يكن لدى الولايات المتحدة مانع من تحقيق المصالحة الفلسطينية، طالما أنها ستكون ذات مسار واحد باتجاه فوز فتح على قطاع غزة، واحتواء حماس أو تهميشها ونزع شرعيتها ا بقاء الحصار والأزمة وتشديدهما.

عانى الحوار الفلسطيني من عدة أزمات، أهمها: تحديد مسار العمل الوطني، الثقة المتعمقة نتيجة الانقسام، الضغوط الخارجية والشروط الدولية.

ولذلك كان ما يزال أمام الفلسطينيين الكثير ليفعلوه وإعادة بناء مؤسساتها، وخصوصاً على صعيد بناء الثقة فيما بينهم، وتحديد برنامجهم الوطني وأولوياتهم الوطنية بعيداً عن الضغوط الخارجية، والتوافق على التداول السلمي للسلطة.

من اتفاق القاهرة إلى الحسم العسكري 2005-2007:

دخل الفلسطينيون في أوائل سنة 2005 في أجواء جديدة تميل للتهدئة، ولترتيب البيت الفلسطيني، فعقدت الفصائل الفلسطينية في الفترة 15-2005/3/17 مباحثات مكثفة انتهت بـ"اتفاق القاهرة"، الذي أكد على الثوابت الفلسطينية، وتمّ الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، واستمرار عملية الإصلاح في أجهزة السلطة، وعلى إعادة تنظيم م.ت.ف وفق أسس يتم التراضي عليها، وبحيث تضم كافة الفصائل الفلسطينية.

وخلال سنة 2005 كان هناك توافق فلسطيني وشبه إجماع على أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني في حدود 300 عضو بحيث يكون نصفهم من الضفة والقطاع والنصف الثاني من الشتات (الخارج). غير أن فوز حماس بأغلبية كبيرة صدم التيار الرئيس الذي يقود م.ت.ف ويسيطر على المجلس الوطني (تيار فتح).

وصرّح الزعنون في افتتاح أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني في 2006/2/16 أن أعضاء المجلس التشريعي الـ 132 سيتمّ إضافتهم إلى أعضاء المجلس الوطني البالغ 783 عضواً!! وهي خطوة أقل ما يقال فيها أنها عطلت أجواء انطلاقة حقيقية نحو إصلاح م.ت.ف ومؤسساتها. وهو ما يعني أن الأعضاء المنتخبين سيضيعون في بحر الأعضاء المُعيّنين!!.

سارع الرئيس الفلسطيني بعد إعلان نتيجة الانتخابات التشريعية إلى اللجوء لشرعية المنظمة من جديد، مؤكداً على أن ملف المفاوضات يعود إلى المنظمة، وأنها في الوقت نفسه مرجعية سلطة الحكم الذاتي وحكومتها، بغض النظر عن القوة السياسية التي تقود الحكومة؛ حيث سعى الرئيس، من ناحية، إلى توكيد عزل حكومة حماس عن ملف المفاوضات، ومن ناحية أخرى، إلى فرض البرنامج السياسي للمنظمة على الحكومة. ولكنه من حيث لم يقصد، ربما، ضاعف من أهمية التوجه الفلسطيني المتسع إلى إعادة بناء المنظمة وإعادة الحيوية لأجهزتها.

وقام الرئيس عباس بتحويل مسؤولية متابعة السفارات الفلسطينية في الخارج من وزارة خارجية السلطة إلى م.ت.ف، بعد أن كان قد انتزعها بنفسه من صلاحيات المنظمة قبل بضعة أشهر.

في نهاية آذار/ مارس 2006 عقد الأمناء العامّون للتنظيمات الفلسطينية، وبحضور فاروق القدومي، الأمين العام للجنة المركزية في حركة فتح، ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، اجتماعاً لهم في دمشق، واتفقوا على تشكيل لجنة عليا لإعادة بناء المنظمة . وقد نشرت تقارير بعد ذلك تؤكد أن اللجنة المُشكَّلة قد توصلت بالفعل إلى مسودة اتفاق لآلية إعادة بناء المنظمة. وخلال الشهور القليلة التالية، عقدت اجتماعات أخرى في دمشق، وبحضور القدومي، ركزت على المسألة نفسها.

غير أن التأثير السياسي والمعنوي للقدومي كان قد تراجع بشكل كبير، مع تزايد خلافاته مع عباس، ومع تمكّن عباس من إحكام سيطرته على المنظمة وعلى حركة فتح. وكان من مظاهر

ذلك قرار عباس في 2006/11/9 بتعيين ياسر عبد ربه، أحد المقربين منه، أميناً لسر اللجنة التنفيذية. كما أصدر عباس قراراً في 2006/12/18 بإغلاق مقر الدائرة السياسية للمنظمة في عمّان، وهو ما اعتبر ضربة لفاروق القدومي، الذي انحصر عمله في الإشراف على مقر دائرته في تونس. هذه الخلافات داخل فتح نفسها جعلت من عملية الاتفاق حول إعادة بناء منظمة التحرير أكثر صعوبة.

ومع حالة صراع الصلاحيات والتعطيل والحصار التي أخذت تشهدها الساحة الفلسطينية، إثر فوز حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة، ظهرت "وثيقة الأسرى"، التي وقعتها قيادات أسيرة في سجون الاحتلال من مختلف الفصائل بما في ذلك فتح وحماس والجهاد الإسلامي. وتؤكد الوثيقة على معاني الوحدة الوطنية، والتداول السلمي للسلطة، والتعاون والتكامل بين مؤسسة الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي والقضاء، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعلى المضي في إصلاح السلطة وم.ت.ف.

ووافقت الوثيقة في البند الثالث على تبني العمل التفاوضي والدبلوماسي إلى جانب العمل المقاوم، وقالت في البند السابع إن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات م.ت.ف، ورئيس السلطة "على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية، وتحقيقها، على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيثما أمكن".

وجدت الوثيقة ترحيباً من الرئيس عباس ومن اللجنة التنفيذية للمنظمة، لأن هناك نصوصاً يحتمل تفسيرها إعطاء الغطاء للعملية التفاوضية التي تقودها المنظمة ورئاسة السلطة، كما تركز على إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض المحتلة سنة 1967، دون أن تنفي أو تثبت إن كان ذلك أمراً نهائياً، ودون أن تنفي أو تثبت الحق في تحرير الأرض المحتلة سنة 1948، كما أنها تُحيل إقرار نتائج العملية التفاوضية على المجلس الوطني الجديد أو الاستفتاء، مع أن موقف حماس الأساسي أن الثوابت لا يُستَفتَى ولا يُصوت عليها.

وبعد حوارات مطولة بين الفصائل والفعاليات الفلسطينية، صدرت الوثيقة بشكلها المعدل في 2006/6/28، مع الاحتفاظ بمعظم نصوصها، وإبقاء نوع من الغموض المحتمل لتأويلات مختلفة، يمكن أن تستند إليها فتح وحماس وباقي الفصائل. وظلت البنود المتعلقة بالعملية التفاوضية، مع إضافة في البند الرابع أن التحرك السياسي الفلسطيني الشامل يجب أن يتم بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته.

وبالرغم مما بدا تنازلاً من حماس فيما يتعلق بإدارة المنظمة والرئاسة الفلسطينية للعملية التفاوضية، إلا أن مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عانت من التعثر مع استمرار الفلتان الأمني، ومع تشديد الحصار الإسرائيلي والدولي، ومع الحملة الإسرائيلية على حماس وقوى المقاومة إثر عملية أسر جلعاد شاليط.

وفي هذه الأجواء دعا ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز في 2007/1/29 لحوار بين فتح وحماس في مكة المكرمة. ولقيت الدعوة ترحيباً من الطرفين، حيث انعقدت اجتماعات مكثفة في الفترة 6-2007/2/8، انتهت إلى "اتفاق مكة" بين فتح وحماس، وهو اتفاق أكد على حرمة الدم الفلسطيني، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وعلى المضي قُدماً في إجراءات تطوير وإصلاح م.ت.ف؛ كما أكد على مبدأ الشراكة السياسية، وقاعدة التعددية السياسية.

سلم هنية تشكيلة حكومته إلى الرئيس عباس في 2007/3/15، الذي وافق عليها. ثم حازت الحكومة ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17. وألقى هنية خطاباً أمام المجلس التشريعي اعتبر بمثابة برنامج عمل للحكومة الجديدة وجاء فيه أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية.

أشاع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جواً من الارتياح والتفاؤل والأمل بفكّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، والانتهاء من مرحلة الانفلات الأمني، والتوجه نحو منطق وجوهر اتفاق مكة، والذي يقوم على قاعدة الشراكة السياسية بين حركتي فتح وحماس (والفصائل

والكتل الأخرى)، وكان من الواضح أن ذلك يشمل ثلاثة مجالات: الحكومة ووزاراتها والهيئات المرتبطة بها، والأجهزة الأمنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ولكن تبيّن سريعاً أن هناك فهماً آخر مناقضاً لمعنى المشاركة، يسود في أوساط الرئاسة الفلسطينية والإطار المتنفذ في حركة فتح، يعتبر أن المشاركة تقتصر فقط على الحكومة ووزاراتها، وأن المشاركة لا تشمل أجهزة الأمن ولا منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذين البندين هما من اختصاص الرئاسة الفلسطينية، وشكل هذا التناقض في الفهم، لمعنى ومضمون المشاركة السياسية، مدخلاً لإضعاف الحكومة الجديدة. ولذلك لم يحدث أي اجتماع للبحث في تفعيل يد منظمة التحرير ومؤسساتها.

ومن جهة أخرى، قام الرئيس محمود عباس في أثناء مشاورات إسماعيل هنية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية بإصدار مرسوم في 2007/3/2 بتعيين محمد دحلان "مستشاراً لدى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لشؤون الأمن القومي"، إضافة إلى تعيينه "أميناً لسر مجلس الأمن القومي". وجاء في مرسوم تعيين دحلان (المادة الثالثة)، أنه يحقّ له أن يشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لكي يعرض ويناقش القضايا التابعة له.

وهذه مخالفة تنظيمية أساسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إذ إن حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية يقتصر على أعضائها المنتخبين فقط من قِبَل المجلس الوطني الفلسطيني. وقد أثار هذا التعيين تساؤلات لدى حماس وغيرها حول جدية الرئاسة الفلسطينية في الإصلاح والشراكة السياسية.

لم يعش اتفاق مكة سوى ثلاثة أشهر، فبالرغم من تشكيل هنية لحكومة وحدة وطنية، حازت ثقة المجلس التشريعي، إلا أن هذه الفترة حفلت بالفلتان الأمني، ومحاولات الإفشال الإسرائيلية الأمريكية، ومن تيار معروف في حركة فتح، كان دحلان أحد أكبر رموزه. وقد أدى ذلك إلى صراع مكشوف بين فتح وحماس، نتج عنه سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14، وتشكيل لحكومتين في رام الله وغزة.

وبذلك أضيف إلى النزاع السياسي، والنزاع على الصلاحيات، انفصالٌ جغرافي وجدار من الدم، ومزيد من حواجز انعدام الثقة، وهو ما عقَّد إمكانات التفاهم وإمكانات التعامل بروح حضارية ومؤسسية.

ويمكن الحديث عن أبرز فصائل العمل الوطني على النحو التالي:

تمرين: تناول أهم التطورات السياسية التي أحاطت بمنظمة التحرير، سواء المتعلقة بالشئون الداخلية أم الاعتبارات الخارجية، وأثرها على مسار القضية الفلسطينية.

1- **حركة التحرير الوطني الفلسطيني** ي
وأكبر فصائل منظمة التحرير الفلس م
تفجر الثورة الفلسطينية" حيث لم يكن أي فصيل أو حركة د،
وتعتبر إحدى أبرز حركات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، لعبت دورا رئيسيا في أحداث أيلول الأسود والحرب الأهلية اللبنانية، وخاضت محادثات السلام في أوسلو وواشنطن، وتعتبر "منشئة" السلطة الوطنية الفلسطينية، وتستند في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعا وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها.

في الانتخابات التشريعية في 20 يناير 1996، حصل ممثلوها على الأكثرية البرلمانية بواقع 55 مقعدا من أصل 88، وفي انتخابات 25 يناير 2006، خسرت الحركة الأكثرية البرلمانية في المجلس التشريعي لتفوز بها حركة حماس, مع "احتفاظ" فتح بالرئاسة، الحركة من خلال انخراطها بعملية التسوية بأحقية إسرائيل في الوجود على الأرضي التي احتلتها قبل عام 1967، واختارت نهج المفاوضات لاسترداد الأراضي المحتلة لتقيم عليها دولة وفق المقررات الدولية

التي تنص على حق عودة اللاجئين وفق القرار 194والقرارات المطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي المحتلة، مع الاحتفاظ بالحق الطبيعي للشعوب في مقاومة الاحتلال.

عرفت الحركة منذ السبعينات عدة انشقاقات مختلفة الأهمية، أدت لاندلاع عدة معارك في أقاليم مختلفة، دامت عدة سنوات وشاركت فيها فصائل فلسطينية ولبنانية والجيش السوري، وتعاني فتح هذه الأيام من انحسار دورها إقليميا بعد وفاة مؤسسها وزعيمها الراحل ياسر عرفات والانقسام الواقع بين قطاع غزة والضفة الغربية، وخسارتها بالانتخابات والانقسامات بين قادتها التاريخيين في الآراء والتوجهات تجاه عملية السلام وغيرها من التوجهات الحركية.

2- حركة المقاومة الإسلامية حماس

حركة المقاومة الإسلامية المعروفة اختصارا باسم "حماس" أسسها الشيخ أحمد ياسين عام 1987، لكن وجودها تحت مسميات أخرى في فلسطين يرجع إلى ما قبل عام 1948، وعملت على الساحة الفلسطينية تحت اسم "المرابطون على أرض الإسراء" و"حركة الكفاح الإسلامي"، ولا تؤمن بأي حق لليهود في فلسطين، وتعمل على طردهم منها، ولا تمانع في القبول مؤقتا وعلى سبيل الهدنة بحدود 1967 ولكن دون الاعتراف لليهود بأي حق لهم في فلسطين التاريخية. وتعتبر صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي "صراع وجود وليس صراع حدود".

وتنظر إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع "استعماري غربي صهيوني" يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربي. وتعتقد بأن الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير التراب الفلسطيني، وتردد بأن مفاوضات السلام مع الإسرائيليين هي مضيعة للوقت ووسيلة للتفريط في الحقوق.

وتعتقد حماس بخطأ المسيرة السلمية التي سار فيها العرب بعد مؤتمر مدريد عام 1991، وتعتبر اتفاق أوسلو (عام 1993) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومن قبله خطابات الاعتراف المتبادل ثم تغيير ميثاق المنظمة وحذف الجمل والعبارات الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل تفريطا واعترافا لإسرائيل بحقها في الوجود داخل فلسطين لذا وجبت مقاومته.

وتنشط حماس في التوعية الدينية والسياسية والاجتماعية، وتتوزع قياداتها السياسية ما بين فلسطين والخارج، وفضلاً عن مؤسساتها المتعددة والكثيرة داخل فلسطين فإنها تحظى بدعم عدد مهم من المؤسسات في الخارج.

تنظر حماس لـ"إسرائيل" على أنها جزء من مشروع "استعماري غربي صهيوني" يهدف لتهجير الفلسطينيين من ديارهم، وتمزيق وحدة العالم العربي، والجهاد بأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير الأرض، وأن مفاوضات السلام مضيعة للوقت ووسيلة للتفريط بالحقوق.

يمثل العمل العسكري لدى حركة حماس توجها إستراتيجيا كما تقول لمواجهة "المشروع الصهيوني في ظل غياب المشروع التحرري العربي والإسلامي الشامل"، وتؤمن بأن هذا العمل وسيلة للإبقاء على جذوة الصراع مشتعلة حتى تحقق أغراضها وللحيلولة دون التمدد "الصهيوني التوسعي في العالمين العربي والإسلامي". وتعتبر أنها ليست على خلاف مع اليهود لأنهم مخالفون لها في العقيدة، لكنها لأنهم يحتلون فلسطين.

وقامت حماس بالعديد من العمليات العسكرية عن طر القسَّام"، وتقوم حماس بدور أساسي في انتفاضة الأقصى تزال مستمرة حتى الآن، كما كانت المحرك الرئيسي للانت

3- حركة الجهاد الإسلامي

جاءت نشأة الحركة ثمرة حوار فكري وتدافع سياس أواخر السبعينات وقادته مجموعة من الشباب الفلسطيني أثناء وجودهم للدراسة الجامعية في مصر، على رأسهم مؤسسها الدكتور فتحي الشقاقي، وفي أوائل الثمانينات وبعد عودته وعدد من إخوانه إلى فلسطين تم بناء القاعدة التنظيمية للحركة وبدأ التنظيم لخوض غمار التعبئة الشعبية والسياسية في الشارع الفلسطيني بجانب الجهاد المسلح ضد العدو، كحل وحيد لتحرير فلسطين.

وتلتزم الحركة بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، وكأداة لتحليل وفهم طبيعة الصراع الذي تخوضه الأمة الإسلامية ضد أعدائها، وكمرجع أساسي في صياغة برنامج العمل الإسلامي للتعبئة والمواجهة، وتسعى لتحرير كامل فلسطين ، وتصفية الكيان الصهيوني ، وإقامة حكم الإسلام على ارض فلسطين ، وتحقيق العدل والحرية والمساواة والشورى، وتعبئة الجماهير الفلسطينية وإعدادها جهاديا، عسكريا وسياسيا ، بكل الوسائل التربوية والتثقيفية والتنظيمية الممكنة ، لتأهيلها للقيام بواجبها الجهادي تجاه فلسطين، واستنهاض وحشد جماهير الأمة الإسلامية في كل مكان ، وحثها على القيام بدورها التاريخي لخوض المعركة الفاصلة مع الكيان الصهيوني.

كما تعمل الحركة على توحيد الجهود الإسلامية الملتزمة باتجاه فلسطين، وتوطيد العلاقة مع الحركات الإسلامية والتحررية الصديقة في كافة أنحاء العالم، والدعوة للإسلام بعقيدته وشريعته وآدابه، وإبلاغ تعاليمه نقية شاملة لقطاعات الشعب المختلفة، وإحياء رسالته الحضارية للأمة والإنسانية.

وتعتمد الحركة لتحقيق أهدافها وسائل عديدة أهمها: ممارسة الجهاد المسلح ضد أهداف ومصالح العدو الصهيوني، إعداد وتنظيم الجماهير، واستقطابها لصفوف الحركة، وتأهيلها تأهيلا شاملا وفق منهج مستمد من القرآن والسنة، وتراث الأمة الصالح، ومد أسباب الاتصال والتعاون مع الحركات والمنظمات الإسلامية والشعبية، والقوى التحررية في العالم لدعم الجهاد ضد الكيان الصهيوني، ومناهضة النفوذ الصهيوني العالمي، والسعي للقاء قوى شعبنا الإسلامية والوطنية العاملة على ارض المعركة ضد الكيان الصهيوني على أرضية عدم الاعتراف بهذا الكيان، وبناء التشكيلات والمنظمات والمؤسسات الشعبية اللازمة لنهوض العمل الإسلامي والثوري.

4- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعدة محطات فكرية وتنظيمية قبل أن ينتهي بها المطاف إلى ما هي عليه، فجذورها تعود إلى حركة القوميين العرب التي تشكلت إثر هزيمة عام 1948، وتحولت بعد هزيمة 1967 إلى تنظيمات قطرية كان نصيب فلسطين منها تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتعرضت الجبهة لانشقاقات رئيسية في داخلها أدت إلى مصادمات دامية واتهامات متبادلة بعدم الولاء لمبادئ الماركسية اللينينية التي أخذت الجبهة بنظريتها، واختارت في المجال التنظيمي الشكل السري.

وبقيت الجبهة تحت قيادة أمينها العام ومؤسسها الدكتور جورج حبش إلى أن قدم استقالته في افتتاح المؤتمر العام السادس للجبهة الشعبية في دمشق عام 2000 ليفسح المجال أمام نائبه أبو علي مصطفى ليتولى الأمانة العامة ولتنتقل بهذا القيادة إلى فلسطين، حيث اغتالته القوات الإسرائيلية في 2001/8/27 وخلفه في القيادة أحمد سعادات، الذي لا يزال قيد الاعتقال في السجون الإسرائيلية.

تقول الجبهة إن هدفها الإستراتيجي هو تحرير فلسطين "وإقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس تكفل الحقوق المشروعة لجميع مواطنيها على أساس المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة أو اللون، وتكون معادية للصهيونية والإمبريالية، وذات أفق وحدوي ديمقراطي مع سائر الأقطار العربية"، أما هدفها المرحلي فهو "انتزاع حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس".

وتركز الجبهة عملياتها العسكرية منذ عام 1967 في داخل الأرض المحتلة وفقا لشعارها "الداخل هو الأساس والخارج هو الرديف". وبغض النظر عن وجود أي أسباب أخرى فإن انتقال قيادة الجبهة إلى داخل فلسطين يسير وفق هذا الشعار، وترجمته بالمشاركة في فعاليات الانتفاضة إلى جانب بقية الفصائل.

5- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

بقيت الجبهة تحت قيادة أمينها العام ومؤسسها جورج حبش إلى أن قدم استقالته في افتتاح المؤتمر العام

تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام 1969 كفصيل يساري مستقل من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية بعد حرب حزيران، وما كشفته عن مأزق برنامج وعن عمق أزمة الحركة القومية بمختلف تشكيلاتها، والمدى الذي بلغته هذه الأزمة باعتبارها أزمة برنامج وتكوين قيادي في آن (طبقياً وفكرياً وسياسياً)، بما دفع لتوجه قطاعات واسعة من المناضلين من مختلف الأحزاب القومية ومن البيئة السياسية القومية عموماً نحو اليسار ونحو تبني برنامج وطني بمضمون ديمقراطي ثوري وتحت راية طبقية وفكرية جديدة.

قدمت الجبهة نفسها عند التأسيس كجبهة يسارية متحدة ودعت في وقت مبكر لإقامة تحالف ديمقراطي ثوري، على هذا الأساس ، استقطبت سريعاً قطاعات يسارية وديمقراطية ذات اتجاهات مختلفة لا تنتسب لتنظيم بعينه ، كما جذبت فئات موزعة على صفوف الحركة الوطنية والديمقراطية وحركات الشباب بشكل عام، ومنذ انطلاقتها يضطلع نايف حواتمه بمسئولية الأمين العام ، أما القيادات التي لعبت دوراً في تأسيسها وتوطيد أركانها في بداية انطلاقتها ، فقد وفدت من مواقع وتجارب نضالية وتنظيمية مختلفة.

بعد الهزيمة التي تكبدتها المقاومة في أيلول / سبتمبر 1970 وما تلاها من معارك قادت لتصفية وجودها العلني في الأردن، أطلقت في صفوف الجبهة مراجعة نقدية صريحة وشاملة لسياستها وسياسة المقاومة في الأردن ، غاصت في عمق الواقع المعقد للعلاقات الأردنية - الفلسطينية ، وبخاصة واقع الانقسام الإقليمي في المجتمع الأردني وجذوره الكامنة في الموقع الفريد الذي يحتله الأردن في خارطة المصالح الامبريالية في المنطقة والوظيفة التي يؤديها في هذا السياق من خلال مصادرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي التعبير المستقل عن هويته الوطنية.

6- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

منظمة وطنية ديمقراطية تناضل إلى جانب مختلف فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، في الوطن والشتات من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه وممارسة سيادته على أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وتأسست إثر حرب حزيران 1967، وبدأ نشاطها باتصالات سرية لجمع أكبر عدد ممكن من المناضلين المستعدين لخوض معركة النضال الشعبي المسلح إلى جانب النضال السياسي وقد تشكلت المجموعات الأولى في القدس وعدد من مدن الضفة الغربية ثم امتدت لتصل إلى الأرض المحتلة عام 1948، واقتصرت نشاطاتها في البداية على المقاومة السلبية للاحتلال ومقاومته حيث أصدرت أول منشور لها في 15 تموز عام 1967، تضمن دعوة الجماهير لرفض الاحتلال ومقاومته والتحريض على الإضراب والتظاهرات ومقاطعة الاحتلال وفي الوقت نفسه أخذت الجبهة تدرب أعضاؤها على المقاومة المسلحة وجمع المعلومات عن العدو وتخطط لضربه وتعمل على توفير السلاح استعدادا لبدء الكفاح المسلح.

ثم بدأت بعملياتها المسلحة ضد الاحتلال بداية عام 1968 بتشكيل خلايا ومراكز تدريب في الأردن وبزيادة نموها أصبح لها قواعد عسكرية ومراكز للتدريب وميليشيات شعبية في مخيمات اللاجئين والمدن الأردنية وعددا من الأقطار العربية، ثم طورت قدراتها العسكرية وأصبح لديها قوات محترفة مسلحة بأسلحة حديثة.

ساهمت بتعزيز عملها العسكري داخل الوطن المحتل وفي التصدي لمحاولات إجهاض الثورة. سواء تلك التي حصلت في لبنان على يد القوى اليمينية الانعزالية التي قادها حزب

الكتائب اللبناني وحلفاؤه او في التصدي للهجمات الإسرائيلية على مواقع الثورة في لبنان وكان لها دور متميز في القتال في اجتياح 1978 واجتياح 1982.

المبحث الثاني: النظام السياسي بين الثورة والسلطة

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية بناء على اتفاق أوسلو عام 1994، ازداد الجدل حول مسألة الشرعيات في النظام السياسي الفلسطيني مما أدى لظهور عدة أسئلة لم يعهدها في الفترة السابقة، وهو ما يتطلب أساساً تحديد طبيعة هذا النظام، ثم تحديد الشرعيات ومضامينها، لنخلص في النهاية لإجابات شافية ومتكاملة.

وربما أولى المحددات اللازمة الإشارة إلى أن هذا النظام عانى من أزمة بنيوية مركبة طالت مؤسساته وبرنامجه، بحيث لم يحافظ على الأهداف التي وجد من أجلها، وفي نفس الوقت، أهمل مؤسساته، بحيث أصبحت عرضة للتآكل والتهالك، ومع ذلك فإنه لم يقم بمعالجة تلك الأزمة وقت وقوعها، أو في وقت مبكر من حدوثها، مما أدى لزيادة عمقها وتأثيرها على النظام السياسي والمجتمع في نفس الوقت، كما لم يقم بتطوير وتحديث آلياته بالشكل الكافي لمعالجة المشكلة.

وبالتالي فإن تأخره في حل أزمته ومعالجتها من ناحية، وعدم تطوير آلياته بشكل كافي لمعالجتها من ناحية أخرى، أدى لتفجرها مع مرور الوقت، بدلاً من إنهائها وحلها.

وهنا لابد من تكريس حقيقة مفادها أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني موجودة قبل أوسلو، إلا أن المرحلة التي تلته أدت إلى تعميقها، وزيادة حدتها، لأنه يقوم أساساً على جوهر الخلافات الفلسطينية، وهو حل الدولتين، وعدم وجود اتفاق فلسطيني عليه، لاسيما وأنه تضمن اشتراطات والتزامات وقفت عائقا أمام نجاح محاولة النظام السياسي الفلسطيني حل أزمته، لأن قضايا الخلاف بين فصائله لا يمكن حلها في ظل بقاء النظام ملتزماً بالاتفاق.

ولم تكن مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني قوية وقادرة على اتخاذ القرار السياسي بالوقت والطريقة المناسبة، ويعود لعدة أسباب أهمها:

1- غياب الإقليم الجغرافي للنظام السياسي الفلسطيني، مما تركه عرضة للضغوط الخارجية،
2- تعدد الفصائل والتنظيمات الفلسطينية مما كثير من الأوقات بمعارك جانبية وداخلية مما أضاف على ا بـ"أزمة هوية"، وعدم اتفاق على برنامج سياسي موحد.

تمرين: مر النظام السياسي الفلسطيني بمعضلة تاريخية حين حاول الجمع بين الثورة والسلطة، تناول أبرز مؤشراتها، مع الإشارة إلى الجهود الوطنية لتجاوزها.

وبالتالي فإن ما أوجدته مرحلة ما بعد أوسلو زاد من تكلفة معالجة تلك الأزمة، لأنه حمل النظام السياسي الفلسطيني أعباءً اقتصادية وإدارية، ما كان ينبغي لحركة تحرر أن تقوم بها، ولذلك فإنه مع تعثر العملية السلمية، وتعطل إتمام اتفاق أوسلو، واندلاع انتفاضة الأقصى 2000، دخل النظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة، شهد خلالها تطورات هامة، من أبرزها: إصدار القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، واستحداث منصب رئيس الوزراء على مستوى مؤسسة صنع القرار، وعلى مستوى هوية النظام وبرنامجه السياسي، فقد تمثلت تلك التطورات بالحوارات التي دارت بين الفصائل الفلسطينية وما نتج عنها، كـ"وثيقة غزة" 2002، و"إعلان القاهرة" 2005.

وبعد إجراء الانتخابات التشريعية الثانية 2006، دخل النظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة بدأت تتفاقم أزمته خلالها، من خلال تحليل نتائج الانتخابات، والتطورات المترتبة عليها من حصار للحكومة إثر فوز حركة حماس، وعدم الاستقرار الأمني، والانقسام الذي أصاب النظام السياسي عام 2007، والحرب على غزة 2008-2009، وما صاحب ذلك من محاولات لحل الخلافات الفلسطينية الداخلية ، وفي مقدمتها وثيقة الأسرى، واتفاق مكة، والورقة المصرية.

ويمكن الحديث أن النظام السياسي الفلسطيني مر منذ نشأته إلى وقت انتهاء الدراسة بأربع مراحل:

1- المرحلة الأولى: قبل اتفاق أوسلو، وبدء تشكل أزمة النظام السياسي الفلسطيني،
2- المرحلة الثانية: تكريس أزمة النظام في فترة إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية،
3- المرحلة الثالثة: وهي انتقالية بين تكريس الأزمة وانفجارها، خلال فترة انتفاضة الأقصى، وبدء تحول موازين القوى داخل الساحة الفلسطينية،
4- المرحلة الرابعة والأخيرة: تفجر الأزمات التي بدأت بعد فوز حركة حماس، وتأزم نظام الحكم في النظام السياسي الفلسطيني.

وهكذا، ففي ظل عدم توقف النظام السياسي الفلسطيني على تلك الأزمات ومعالجتها، وذهابه لتوقيع اتفاق أوسلو، ودخول مرحلة جديدة، بات هذا النظام في تلك الفترة أكثر اعتماداً على الخارج، ووضع نفسه تحت سيطرة صاحب أزمته الأساسية وهو الاحتلال، وزاد من تعقيد أموره التنظيمية، بحيث لم يقم ببناء مؤسسات قوية ومنظمة، إضافة لاستمرار هيمنة فصيل بعينه عليه.

مع العلم أن مقاربة لمفهوم النظام السياسي عند معالجة النظام السياسي الفلسطيني، يحتم علينا القول أن الحديث عن أزمته لا يعنى بالضرورة أزمة تشكيل الحكومة، ولا الصراع على المناصب، بل التداعيات المترتبة على ذلك من حيث التأثير على المجتمع ككل، فتداعيات أزمته أثرت سلبا على المحيط الخارجي للقضية الفلسطينية، وأثرت سلبا على الأنساق الاقتصادية والقيمية والثقافية والاقتصادية، ومن هنا نرى حالة
الشلل والتسيب التي تصيب المجتمع الفلسطيني ككل.

المبحث الثالث: مأزق النظام السياسي الفلسطيني

عند الحديث عن أسباب مأزق النظام السياسي الفلسطيني، لابد من تقسيمها إلى نوعين:

أولاً: الأسباب الكامنة: ويقصد بها:

1- طبيعة البنى الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني: فبنيته قبلية عشائرية، مما انعكس بدوره على الحياة والعملية السياسية برمتها، فأصبحت تدار بعقلية زعيم قبيلة، والفصائل أقرب لفصائل قبلية عشائرية منها إلى أحزاب وحركات سياسية بالمعني الحقيقي.

مر النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته بـ4 مراحل: قبل اتفاق أوسلو، إنشاء السلطة، انتفاضة الأقصى، وتحول موازين القوى الفلسطينية، تفجر الأزمات التي بدأت بعد فوز حماس، وتأزم نظام الحكم.

2- الحياة الديمقراطية والتنافس السلمي على ال
شروطاً غير متوفرة في المجتمع السياسي الفلسطيني، و

أ- وجود الدولة، لأنها مدرسة السياسة، وبدونه
للسياسة في غياب الدولة، لأن غاية أي عمل سياسي الس

ب- توفر بنية اجتماعية – اقتصادية تتقبل الفكر الديمقراطي والتنافس السلمي، وهي غائبة عن المجتمع الفلسطيني، وحتى تتوفر الحياة السياسية السليمة، وبالتالي التنافس السلمي بين الأحزاب والقوى السياسية لابد من توفر دولة وسيادة.

ثانياً: الأسباب المباشرة

1- غياب الإجماع الوطني حول الأهداف والقضايا الأساسية والمصيرية بين مكونات النظام السياسي، فلا يوجد إجماع شامل على الأهداف والغايات، ويظهر ذلك من خلال وجود إستراتيجيتين على الساحة الفلسطينية، واحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأخرى لمعارضيها، خصوصاً الإسلامية منهم.

كما لا يوجد إجماع حول المرجعية التي تتطلب رؤية إستراتيجية واحدة تحدد الأهداف من النظام، وكيفية تحقيقها، مما أثر بدوره على إفقاد النظام السياسي توازنه، وبالتالي ولد مظاهر متلاحقة من العنف السياسي، والانقسام، وتفتت مكونات النظام، لأن هناك علاقة طردية بين غياب الإجماع الوطني وعدم الاستقرار، فكلما كان هناك غياب للإجماع الوطني افتقد النظام إلى الاستقرار السياسي، والعكس صحيح.

2- غياب التوافق والانسحاب بين النخب السياسية، وغياب التوافق حول القيم السياسية التي تحكم النظام، فكلما كان هناك اتفاق وانسجام بين النخب السياسية، تحقق الاستقرار السياسي، والعكس صحيح.

3- سيادة ثقافة سياسية غير ديمقراطية وغير مشاركة، ووجود فكر سياسي يشجع على العنف واستخدام القوة كأداة تغيير، وكسلوك سياسي، ووجود أفكار مسيسة تلغي الآخر، وتدعو لإقصائه، وشطبه، بدلا من الاعتراف به، وبوجوده وبحقه في الحياة والرأي.

المبحث الرابع: الانتخابات التشريعية الثانية

تُعد الانتخابات الفلسطينية التشريعية التي جرت في 25 كانون ثاني/ يناير 2006، الثانية منذ العام 1996، وكان من المفترض إجراؤها مطلع عام 2000، لكنها تعطلت بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وجرت في ظل رفض إسرائيل، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي مشاركة حركة حماس فيها، وتهديداتهم بقطع المعونات المالية عن الشعب الفلسطيني في حال فوزها، واشتراكها، أو تشكيلها للحكومة القادمة.

إلا أن الانتخابات اكتسبت أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي، بسبب الظروف والعوامل التي أجريت فيها، والنتائج التي تمخضت عنها، لتشكل عنصراً مفاجئاً أثار ردود فعل قوية ومتباينة، بين مرحب ورافض ومتحفظ، وأضفت تلك الردود أهمية إضافية للانتخابات، وما آلت إليها من نتائج.

ويمكن تلخيص الأسباب التي جعلت **لهذه الانتخابات أهمية خاصة بالنقاط التالية:**

لدى الحديث عن مأزق النظام السياسي الفلسطيني، يبرز السبب الكامن في طبيعة البنى الاجتماعية-الاقتصادية للمجتمع، فبنيته قبلية عشائرية، مما انعكس بدوره على الحياة والعملية السياسية برمتها، فأصبحت تدار بعقلية زعيم قبيلة، والفصائل أقرب لقبلية عشائرية منها لأحزاب وحركات سياسية بالمعني الحقيقي.

1- هي الانتخابات الأولى التي تمت بمشاركة جميع القوى والفصائل الوطنية والإسلامية من أقصى اليمين لأقصى اليسار، مما أضفى عليها جوا شديدا من المنافسة الحزبية والفصائلية والتعددية السياسية.

وقد تنافست عليها 11 قائمة حزبية، وا[illegible]ة عالية من المشاركة السياسية تمثلت في كثرة الأ[illegible]م 1996 التي اقتصرت المشاركة فيها على حر[illegible]ة باقي القوى السياسية.

وشكلت هذه التعددية تحديا واضحا أمام جميعها، فكان لابد لها ان تثبت جدارتها أمام الناخبين، وتكتسب ثقتهم بما تطرحه من رؤى ومواقف مختلفة، مما ولد تنافسا شديدا بينها، وعمل على تدعيم المشاركة السياسية، وجذب اهتمام المواطنين بالحدث.

2- اعتبرت الانتخابات نقلة نوعية وانقلاباً واضحاً في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي اعتمد لفترات طويلة من الزمن على نظام "الكوتا" وهي المحاصصة الفصائلية، أو الزعيم التاريخي، أو الشرعية الثورية في امتلاك الشرعية السياسية والتمثيل السياسي للشعب، فيما تحول النظام السياسي في هذه الانتخابات ليقوم على أساس المشاركة الشعبية، التي تستمد فيه الشرعية السياسية من الشرعية التمثيلية والانتخابية بالاحتكام والرجوع لصناديق الاقتراع.

3- شاركت في الانتخابات جميع القوى السياسية الوطنية والإسلامية، مما جعلها تتسم بقوة التحدي والمنافسة بينها، وأعطت الفرصة لجميعها لمعرفة حجمها وأهليتها لقيادة الشعب

الفلسطيني عبر كسب الشرعية الشعبية بواسطة صناديق الاقتراع، واستفتاء على برامجها السياسية المختلفة، ومعرفة مدى انسجامها مع التوجهات والمطالب الشعبية، كما اعتبرت مشاركتها اختبارا لمعرفة مدى القوة والتأييد التي تحظى به بين الجماهير، ومعرفة وزنها وثقلها السياسي الحقيقي بينهم.

4- أكدت الانتخابات أنها جاءت تلبية لمطالب شعبية في إجرائها، لإنهاء حالة الفساد والتردي الأمني والاقتصادي الذي كان المواطن ضحيته الأولى، فكانت بارقة أمل في إيجاد حكومة مؤهلة تكون قادرة على إنهاء معاناة المواطنين، وتستمد سلطتها من الشعب، وتكون تحت وصايته بواسطة ممثليه، علاوة على كونها حقاً ديمقراطياً وشعبياً، وتكريس للتعددية السياسية والديمقراطية في حياة الشعب، والمضي بالإصلاحات الشاملة.

5- جرت الانتخابات باعتماد النظام المختلط الذي يجمع بين النظام النسبي، باعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة دائرة انتخابية واحدة، ويتم التصويت للقوائم وليس للمرشحين، وبين نظام الدوائر على أساس تقسيم المناطق إلى 16 دائرة انتخابية: 11 للضفة، و5 للقطاع، على أساس فردي وفق نظام الأغلبية البسيطة.

6- أشرف على مراقبة الانتخابات 900 مراقب عربي وأجنبي يرأسهم الرئيس الأميركي الأسبق "جيمي كارتر"، وأجمعوا على أنها انتخابات ديمقراطية سليمة، فالتنافس حقيقي وشديد، والأطروحات صريحة جدا، والمرشحون استخدموا لغة حوار بينهم تتسم بالحدة وبالمواجهة الشجاعة بلا خوف، وبأدب شديد، كما جرت الانتخابات في ظل أجواء من الهدوء، مما يسجل إنجازاً للشعب الفلسطيني بكافة توجهاته.

ومع ذلك، فلم تكن الطرق معبدة أمام المجلس التشريعي المنتخب، وقد فاز بأكثر من ثلثي مقاعده نواب حركة حماس، فبتشجيع من السلطة التي تسيطر عليها حركة فتح، قام الموظفون الإداريون فيه بإضراب عام في مقره برام الله، مما ساهم في تعطيل عقد جلساته ولجانه، وإطلاق مسلحين النار على بيوت بعض أعضائه، وإعاقة عقد جلساته، وبعض المعوقات المالية والإدارية، لأنه تسلّم خزينة خاوية.

كما أوقفت الوكالة الأميركية للتنمية منحتها الخارجية المقدمة له على مدار 10 سنوات، وعدم تخصيص مبالغ من قبل الحكومة للمجلس لتسيير أعماله، وكل ذلك معاقبة للفلسطينيين على اختيارهم الحر في الانتخابات التشريعية.

وقد أوصل هذه السياسات بالأمور في نهاية المطاف إلى أن تسيطر حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007 ، ورفض السلطة الحوار معها، ما أسفر بدوره على دخول النظام السياسي الفلسطيني أزمة جديدة مركبة هذه المرة تمثلت بوقوف زعامتين مختلفتين في المنهج والمواقف السياسية، على رأس القيادة الفلسطينية، كل منهما تقود عربة القيادة في اتجاه مغاير للطرف الآخر.

وهكذا كشفت الخلافات في الساحة الفلسطينية، هشاشة النظام السياسي، وأزمة العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة، مما جعل البحث عن إصلاح تلك العلاقة أمراً ضرورياً، حتى لا يؤثر استمرار الخلل على مسيرة العمل الوطني، وكان لا بد من توضيح العلاقة بينهما.

فالأولى إطار عام أكبر من الثانية، على أساس أنها تمثل الوطن والدولة والانتماء، بينما الأخيرة محصورة بتمثيل من هم في الداخل ممن يمثلون 34% فقط من الفلسطينيين، لأن السلطة جاءت لكي تمثلهم في الداخل فقط، وتفاوض الإسرائيليين على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967.

ولإصلاح النظام السياسي الفلسطيني من جميع الأزمات اللاحقة به، لابد من التأكيد على ثوابت القضية الفلسطينية، وإعادة بنـاء

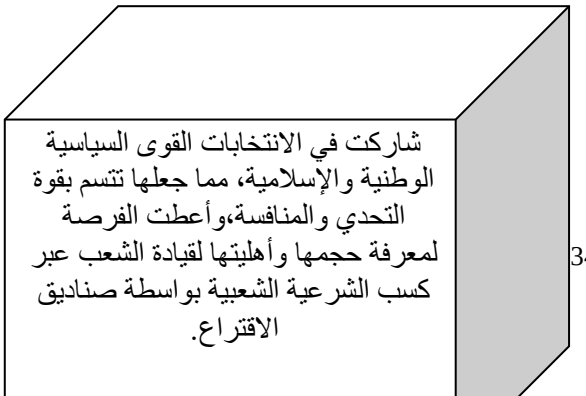

المهام الوطنية المطلوب القيام بها، مع الأخذ في الاعتبار الواقع الجديد في بنية النظام السياسي في ضوء

تنامي قوى أخرى، وأفول نجم بعضها، بحيث لم يعد لها وجود فعلي في الشارع، والاتفاق على برنامج سياسي مشترك بين جميع الفصائل حسب قوتها في الشارع، وبما أن تأسيس السلطة جاء على أساس اتفاق أوسلو الذي رفضته حماس والجهاد الإسلامي، فقد غيرت الأولى موقفها من المشاركة في النظام السياسي والسلطة عندما شاركت في الانتخابات، وأصبحت السلطة بيدها، ما يعني ضرورة أن تتفق جميع التنظيمات على برنامج مشترك، يتمسك بالثوابت دون تفريط بحق الشعب في المقاومة لإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة، وضمان حق عودة اللاجئين.

المبحث الخامس: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني

يمكن القول إن المشروع السياسي الذي تصدى له النظام السياسي الفلسطيني اختزن في ثناياه أربع قضايا أو مشاريع:

1- المشروع الأول: المشروع الوطني الفلسطيني الرافض للوجود الصهيوني في فلسطين، والمتطلع للاستقلال، ويقف في الصدارة عند الحديث عن القضية الفلسطينية، فهو عمادها وجوهرها وعمودها الفقري.

2- المشروع الثاني: اعتبرت فلسطين القاسم المشترك الذي يجمع القوميين العرب حولها، من منطلق أن المشروع القومي الوحدوي العربي لا يكتمل إلا بتحرير فلسطين، وأن النضال من أجل الوحدة يجب أن يكون متساوقا مع النضال من أجل تحرير فلسطين، فالفلسطينية بمعنى تأكيد استقلال وعروبة فلسطين كان مدخل أي نضال قومي عربي، وما كان لعربي أن يدعي الانتماء للعروبة وللقومية العربية إن لم يعتبر تحرير فلسطين واجبا قوميا.

3- المشروع الثالث: المشروع النهضوي الإسلامي، نظريا جمعت فلسطين والقدس الشريف بما تمثلانه من رموز دينية، وما تجسدانه من معان روحية عميقة لدى المسلمين كافة، كل المسلمين عرباً وغير عرب، أصوليين محافظين أو ثوريين جهاديين، حيث رفعت كل الحركات الإسلامية شعار تحرير فلسطين والقدس الشريف، وتضمن خطاب الأنظمة الإسلامية مما يؤكد التزامها بعروبة القدس ورفض تهويدها، لكن على مستوى الممارسة تفاوت العطاء، وتباينت أساليب التعامل، فهناك من المسلمين من اكتفى بالدعوات الصالحات للشعب الفلسطيني، وهناك من رأى أن طريق تحرير فلسطين لا تمر القدس، بل عبر كابول وكشمير، بل حتى نيويورك وواشنطن.

4- المشروع الرابع: المشروع التحرري العالمي، حيث التقت حركة التحرر العالمية مع المشاريع الثلاث على قاعدة معاداة الصهيونية والإمبريالية، ومحاربة الاستعمار بكل صوره وأشكاله، وكان على رأسها الاتحاد السوفيتي والصين وبقية مجموعة دول المعسكر الاشتراكي، التي دعمت وأمدت حركات التحرر في العالم الثالث، بما فيها حركة التحرر العربية وعلى رأسها حركة المقاومة الفلسطينية بالمال والسلاح، ونسجت معها علاقات إستراتيجية عسكرية وسياسية اقتصادية، وشكلت أكبر نصير لها داخل هيئة الأمم المتحدة.

هذه المشاريع الأربعة تداخلت مع بعضها البعض، تقترب من بعضها أحيانا فتقوى النظام السياسي الفلسطيني، أو تتنافر وتتصادم فيتأزم بدوره، وتنتكس القضية الفلسطينية، لأن نظرة

تمرين: عرف النظام السياسي الفلسطيني مجموعة من المشاريع والبرامج المتباينة، تناولها بالشرح، مظهراً أوجه الشبه والاختلاف بها.

تاريخية فاحصة إلى معالم النظام السياسي الفلسطيني، نجد قوة حضور المحددات الخارجية الأربعة، ولذلك لا غرو أنه قبل مرحلة الحكم الذاتي كان محكوما بمعادلة معقدة ومستحيلة التحقيق وهي التوافق بين المحددات او الشروط الأربعة المشار إليها، فأي إخلال بشرط من هذه الشروط، أو تراجع أي طرف عن التزامه، سينعكس سلبا على النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي على القضية الفلسطينية برمتها.

وبالتالي كان توازن هذه المشاريع الأربعة، وتوافقها ولو على قاعدة الحد الأدنى حكم النظام السياسي الفلسطيني خلال ثلاثة عقود، سواء في حالات احتدام الصراع والحرب، أو في مرحلة البحث عن حلول سلمية للصراع، وكان لكل طرف مصلحة في استمرارية التحالف، أو التنسيق فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إما من منطلق المصلحة المشتركة في مواجهة عدو مشترك، أو لمصلحة خاصة لكل طرف.

وكان النظام السياسي الفلسطيني معني أكثر من غيره بالحفاظ على الترابط والتنسيق بين تلك المشاريع، ولو على قاعدة الحد الأدنى، ودائم السعي لتعويض أي نقص في فاعلية أداء أي بعد من الأبعاد الأربعة بتقوية وتعزيز فاعلية الأبعاد الأخرى.

ونتيجة لكل ذلك، انتاب النظام السياسي الفلسطيني حالة من الارتباك، وأصبح أكثر تطويعا لفكر التسوية، والبحث عن حلول وسط، أدت به في النهاية للمشاركة في مؤتمر مدريد 1991، ثم توقيع اتفاقية أوسلو 1993، التي أسست السلطة الفلسطينية، ليدخل النظام السياسي الفلسطيني في مأزق جديد.

المبحث السادس: مستقبل عملية التسوية

بدأت عملية التسوية عبر مؤتمر مدريد الذي عقد في العاصمة الإسبانية في تشرين الثاني 1991، وشمل مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن والفلسطينيين.

وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية (لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين) وإسرائيل، وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف، بمبادرة من الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في أعقاب حرب الخليج الثانية، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتم التأكيد أن المؤتمر سيعقد على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات مجلس الأمن 242 و338 و425.

وجاء انعقاده في ظروف غير عادية أسهمت فيها بشكل أو بآخر مجموعة من المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية، بداية بانهيار الاتحاد السوفيتي، وتداعيات حرب الخليج الثانية، وما أفرزته من تمزق عربي كرس لمزيد من الفرقة والانشقاق على مستوى الصف العربي.

وفي ضوء هذا المشهد المعتم جاء انعقاد المؤتمر، ليدخل قضية العرب الأولى - القضية الفلسطينية - في منعطف خطير تجلى في ثلاث نقاط يمكن حصرها كالآتي:

1-التخلي عن المنطلقات والثوابت الأساسية التي قامت عليها المقاومة الفلسطينية.

2- القبول بكل قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بما يشكله من اعتراف ضمني بإقامة الكيان الإسرائيلي - دولة إسرائيل - مزاوجة بقرار 242 القاضي بمبادلة الأرض بالسلام.

3- توالي الاتفاقات الثنائية المنفردة بين إسرائيل ومنظمة التحرير من جهة، وبين إسرائيل وبعض الدول العربية والتي مهدت للتطبيع، وما شكله هذا المنعطف على مستوى فصل الطرف الفلسطيني عن الولاء للأمة العربية.

وفي جرد مختصر لمجمل الاتفاقيات التي تلت مؤتمر مدريد:

1- إقامة نوع من الحكم الذاتي الانتقالي - قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 وتسليم الأمن الداخلي بالضفة والقطاع للشرطة الفلسطينية، مما يعني إعفاء الاحتلال من الاصطدام المباشر بالفلسطينيين، وجعل الشرطي الفلسطيني في مواجهة مواطنيه.

2- نجاح العدو الصهيوني في جر منظمة التحرير ومعها الدول العربية للاعتراف بدولة إسرائيل، والدفع بعجلة التطبيع معها إلى ابعد الحدود.

3- تراخي العزم العربي عن مناصرة المقاومة وبث روح الكفاح لدى القيادات الفلسطينية مثلما كان عليه الحال قبيل مؤتمر مدريد.

4- مواصلة الضغط على منظمة التحرير لفك ارتباطها بالقيادة الوطنية للانتفاضة، مما أدخل السلطة الفلسطينية في حرج كبير أمام الفصائل التي رفضت الانصياع لهذا التوجه.

5- استبعاد فلسطينيي الشتات من دائرة أي اتفاق تخلص إليه المفاوضات بين الطرفين، مما يزيد من تعميق الشعور بالاغتراب لدى هذه الفئة من الشعب الفلسطيني.

وبعد عامين على انعقاد مؤتمر مدريد، تم توقيع اتفاق أوسلو، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في 13 سبتمبر 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية التي تمت عام 1991، وتعتبر أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، ورغم أن التفاوض بشأن الاتفاقية تم في أوسلو، إلا أن التوقيع تم في واشنطن، بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون.

بعد عامين على انعقاد مؤتمر مدريد، تم توقيع اتفاق أوسلو، كأول اتفاقية رسمية مباشرة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون.

وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية (عرفت فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لإتمامها في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات ستغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين.

ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغ إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية.

وقد جاءت ردود الفعل الفلسطينية منقسمة، فحركة فتح [illegible] في المفاوضات قبلت بإعلان المبادئ، بينما اعترض عليها كل من حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (المنظمات المعارضة) لأن أنظمتهم الداخلية ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في فلسطين، وعلى كلا الجانبين كان هناك تخوفات من نوايا الطرف الآخر، وفهموا تلك المقولات على أنها محاولة لتبرير توقيع الاتفاقية بالتوافق مع التاريخ الديني، مع اتفاقيات مرحلية للوصول إلى الهدف النهائي، وكذلك عارض فلسطينيون آخرون مثل محمود درويش وإدوارد سعيد.

وبناء على إدعاء حكومة إسرائيل، فإن ثقة الإسرائيليين بالاتفاقية فقدت بسبب كون الهجمات على إسرائيل تكثفت بعد توقيع الاتفاقية، الأمر الذي فسره البعض على أنه محاولة من قبل بعض المنظمات الفلسطينية لإفشال عملية السلام، فيما آمن آخرون أن السلطة الفلسطينية لم يكن لديها رغبة في إيقاف تلك الهجمات، بل كانت تشجعها، وكدليل قالوا أنه عندما تفجرت موجة العنف عام 1996، أدارت الشرطة الفلسطينية أسلحتها باتجاه الإسرائيليين في الصدامات التي أسفرت عن سقوط 51 فلسطينيا و15 إسرائيليا.

وجرت اجتماعات سرية في أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتوصلت إلى اتفاقين:

الأول: اعتراف متبادل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود وبأن منظمة التحرير هي ممثلة الشعب الفلسطيني، وتم توقيعه يوم العاشر من سبتمبر/أيلول في أوسلو.

الثاني: يختص بإعلان المبادئ لتحقيق السلام وتم توقيعه رسميا في واشنطن يوم 13 سبتمبر/أيلول، ونص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة وغزة وتشكيل سلطة فلسطينية

منتخبة ذات صلاحيات محدودة، وأن تبحث القضايا العالقة بما لا يزيد على ثلاث سنوات مثل المستوطنات واللاجئين وغيرها.

كما سبق توقيع هذا الاتفاق إجراءات لبناء الثقة تمثلت في ثلاث اتفاقيات وقعت بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني: إحداها خاصة بالمعابر وأمن الطرق، والثانية حول ترتيبات الأمن في الخليل، والثالثة بروتوكول للتعاون الاقتصادي.

وبعد مرور خمس سنوات على اتفاق أوسلو، وتحديدا عام 1998، تم توقيع اتفاق "واي ريفر"، ويسمى "واي بلانتيشن"، وقد حدث عدد من المتغيرات قبل هذا الاتفاق إذ اغتالت إسرائيل يحيى عياش يوم 5 يناير/كانون الثاني 1996 فردت حماس بعدة قنابل بشرية في إسرائيل، فعقد على أثرها قمة صانعي السلام في شرم الشيخ لمحاربة الإرهاب في 13 مارس/آذار من العام نفسه، وعقد اتفاق مكمل لاتفاق سابق حول الخليل والوجود الدولي المؤقت فيها يوم 9 مايو/أيار 1996.

لكن العملية السلمية تجمدت باستلام بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل يوم الأول من يونيو/حزيران 1996، ثم استؤنفت باتفاق بروتوكول حول إعادة الانتشار في الخليل يوم 17 يناير/كانون الثاني 1997، وأرسى نتنياهو معادلة جديدة للمفاوضات "الأمن مقابل السلام" بدلا من "الأرض مقابل السلام".

ونص الاتفاق على إعادة انتشار إسرائيلي في بعض المناطق الفلسطينية، وعلى قيام السلطة بترتيبات أمنية تقوم بها السلطة ومنها إخراج المنظمات المسلحة عن القانون، وتشكيل لجنتين الأولى ثنائية فلسطينية إسرائيلية للتنسيق الأمني، والأخرى ثلاثية فيها الولايات المتحدة إضافة إلى الطرفين السابقين لمنع التحريض المحتمل على العنف وتضم ثلاثة خبراء من كل طرف إعلامي وقانوني وتربوي.

كما نص على تشكيل لجنة أخرى ثلاثية أيضا بهدف مراجعة وتنسيق الأمن ومحاربة الإرهاب، وعلى أن تستأنف مفاوضات الوضع النهائي والتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من يونيو/حزيران 1999.

وقد تعددت التفاهمات بعد هذا الاتفاق وتوجت بمحاولة الرئيس الأميركي بيل كلينتون التوصل إلى اتفاق الحل النهائي في كامب ديفيد 11 يوليو/تموز 2000، وفشلت المفاوضات للاختلافات العميقة بين الطرفين خاصة حول مدينة القدس ومقدساتها وعودة اللاجئين وسواها من المسائل العالقة.

وأصرت إسرائيل على الحصول على إقرار فلسطيني أيضا بإنهاء الصراع بينهما في الوقت الذي لن تنتهي تداعيات الحلول المطروحة على طريقة الحل الإسرائيلي.

تعثرت عملية السلام وانطلقت الانتفاضة الثانية (28 سبتمبر/أيلول 2000، فتشكلت لجنة دولية برئاسة السيناتور الأميركي السابق جورج ميتشل في مارس/آذار 2001 توصلت إلى عدة مقترحات تتمحور حول إيقاف الاستيطان الإسرائيلي وإيقاف العنف من الجانبين، إلا أنها كانت دون جدوى بعد فوز أرييل شارون(الليكودي) في الانتخابات الإسرائيلية يوم 7 فبراير شباط 2001 والذي بدأ عهده بوعد المائة يوم لسحق الانتفاضة، واستغل تفجيرات 11 سبتمبر 2001 ليجعل من حرب أميركا على الإرهاب حربا على اتفاقات السلام مع الفلسطينيين.

جاءت ردود الفعل الفلسطينية منقسمة على اتفاق أوسلو، فحركة فتح قبلت به، بينما اعترض عليها حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديمقراطية، لأنها ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في فلسطين.

مراجع الفصل:

1- محسن صالح، منظمة التحرير.. تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2007.

2- إبراهيم أبراش، الانتخابات والمسألة الديمقراطية في الحقل الفلسطيني، الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006.
3- زياد أبو عمرو، المجتمع المدني الفلسطيني والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله، مواطن، 1995.
4- إبراهيم أبو لغد، الانتخابات الفلسطينية، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،1993.
5- محمد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله، مواطن، 1996.
6- عزمي بشارة، فوز حماس وفعل التحدي في الانتخابات الفلسطينية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، 2006.
7- عبد الإله بلقزيز، حماس في مختبر السلطة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، 2006.
8- علي الجرباوي، الانتخابات ونظام الحكم الذاتي الفلسطيني، القدس، أكاديمية باسيا للشؤون الدولية، 1994.
9- أمل جمال، تشكل الدولة وإمكانات الديمقراطية في فلسطين، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، 1999.
10- جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.
11- عماد جاد، الرؤية الإسرائيلية لفوز حركة حماس، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 164، 2006.
12- جورج جقمان، الانتخابات التشريعية والتحول السياسي في فلسطين، الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد65، 2006.
13- أسامة الغزالي حرب، السلطة السياسية والأمن الداخلي في الدولة الفلسطينية، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991.
14- محمد ملحم، الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار 2007.
15- أحمد سعيد نوفل، توزيع القوى السياسية الفلسطينية المشاركة في الانتخابات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2005.
16- جميل هلال، التنظيمات والأحزاب الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله، 2006.